

IUL

Islamic University of Lebanon

Université Islamique du Liban

الجامعة الإسلامية في لبنان

صوت الجامعة

Sawt Al-Jamiaa



صوت الجامعة
Sawt Al-Jamiaa

مجلة أكاديمية علمية نصف سنوية محكَّمة
تصدر عن:
الجامعة الإسلامية في لبنان
العدد الثامن، ٢٠١٥م / ١٤٣٦هـ

رئيس التحرير/المدير المسؤول:

د. علي محسن قبلان

العنوان:
الجامعة الإسلامية في لبنان
إدارة مجلة صوت الجامعة
خلدة – الأوتوستراد
ص.ب.: ٣٠٠١٤ – الشويفات – لبنان

هاتف: ٨٠٧٧١١ – ٨٠٧٧١٦ / ٥ – ٩٦١+ (ستة خطوط) – فاكس: ٨٠٧٧١٩ / ٥ – ٩٦١+
إنترنت: www.iul.edu.lb - البريد الإلكتروني: iul@iul.edu.lb

الهيئة العلمية

- **أ. د. حسن الشلبي**

رئيس الجامعة الإسلامية في لبنان رئيساً

- **أ. د. أحمد حطيط**

نائب رئيس الجامعة للدراسات والبحث العلمي/ الجامعة الإسلامية في لبنان عضواً مقرراً

الأعضاء:

- **أ. د. محمد عبد الله**

عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية/ الجامعة الإسلامية في لبنان

- **أ. د. فرح موسى**

عميد كلية الدراسات الإسلامية/ الجامعة الإسلامية في لبنان

- **أ. د. إبراهيم بيضون**

أستاذ التاريخ الإسلامي، الجامعة الإسلامية في لبنان

- **أ. د. وجيه فانوس**

أستاذ النقد الأدبي والأدب المقارن، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجامعة اللبنانية

- **أ. د. شفيق المصري**

أستاذ القانون الدولي العام، كلية الحقوق، الجامعة الإسلامية في لبنان

- **أ. د. محمد الدبس**

أستاذ الفيزياء، كلية العلوم، الجامعة اللبنانية

- **أ. د. عباس مكي**

أستاذ علم النفس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجامعة اللبنانية

- **م. أ. د. عبد المنعم قبيسي**

عميد كلية الهندسة، الجامعة الإسلامية في لبنان

صوت الجامعة

أولاً: المواصفات والقواعد العامة:

- مجلة صوت الجامعة مجلة أكاديمية علمية نصف سنوية محكمة، تصدر عن مركز البحوث والنشر/الجامعة الإسلامية في لبنان.
- المجلة تُعنى بنشر البحوث العلمية الأصيلة المقدَّمة إليها في مجالات الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والإنسانية وعلوم الطبيعة.
- تخضع البحوث المرسلة إلى إدارة المجلة، للتقويم والمراجعة والتحكيم السري من قبل الهيئة العلمية المحكَّمة.
- إذا ارتأت الهيئة العلمية المحكَّمة إجراء أي تعديل في مضمون البحث ومنهجيته، يعاد البحث إلى صاحبه لإجراء التعديلات اللازمة قبل النشر.
- يحق لهيئة التحرير إعادة صياغة البحوث التي ترد إليها، إذا اقتضت الضرورة ذلك، شرط أن لا يؤدي هذا الأمر إلى الإخلال بالمضمون.
- المواد البحثية المرسلة إلى إدارة المجلة لا تعاد إلى أصحابها، سواء قُبلت للنشر أم لم تُقبل، وليس على المجلة تبرير عدم نشرها.
- يعبِّر البحث عن رأي كاتبه وليس بالضرورة عن رأي المجلة.
- إن ظهور البحث وترتيبه في المجلة يخضع لاعتبارات فنية فقط.

ثانياً: خطوات إعداد البحث:

يتقيد الباحث في إعداد بحثه بالخطوات التالية:

- أن يكون البحث أصيلاً وجديداً ولم يسبق نشره في أية دورية أخرى.
- يلتزم الباحث بقواعد البحث العلمي من حيث المنهجية العلمية وتوثيق المصادر والمراجع.
- يراعي الباحث سلامة اللغة وحسن صياغتها.
- لا يزيد عدد صفحات البحث عن ٣٠ صفحة ولا يقل عن ١٥ صفحة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، ولا يقل عن ١٠ صفحات في علوم الطبيعة، بما في ذلك الأشكال والرسوم والجداول والملاحق.

- يُرفق البحث بملخص عنه لا يتعدى الصفحتين.
- يُطبع البحث على الحاسوب، ويُقدَّم إلى إدارة المجلة من ثلاث نسخ ومعه CD.
- يُكتب عنوان البحث واسم الباحث ولقبه العلمي والجهة التي يعمل لديها على صفحة البحث الأولى.
- تُثبت في ذيل الصفحة الواحدة الهوامش حسب ورودها المرقَّم تسلسلياً في متن الصفحة. ثم تُثبت المصادر والمراجع التي اعتمدها الباحث في بحثه في آخر البحث على صفحة أو صفحات مستقلة، بحيث تُذكر المراجع العربية أولاً ثم تليها المراجع الأجنبية.
- تُرسل البحوث إلى إدارة مجلة «صوت الجامعة» على العنوان التالي:

الجامعة الإسلامية في لبنان
إدارة مجلة صوت الجامعة
خلدة – الأوتوستراد
ص.ب.: ٣٠٠١٤ – الشويفات – لبنان
هاتف: ٨٠٧٧١١ – ٨٠٧٧١٦ / ٥ – ٩٦١+ (ستة خطوط)
فاكس: ٨٠٧٧١٩ / ٥ – ٩٦١+
إنترنت: www.iul.edu.lb
البريد الإلكتروني: iul@iul.edu.lb

المحتويات

- **لُغَتُنَا العَرَبيَّةُ نَمُوذَجٌ لِسَانِيٌّ بُنْيَوِيٌّ مُتَطَوِّر**
  د. علي محسن قبلان ٩
- فلسفةُ الجزاءِ والدفاعِ عن المجتمعِ ضد الجريمة
  أ. د. علي محمد جعفر ١٧
- دولةُ القانون: تقييمُ التجربةِ اللبنانية
  أ. د. هيام مروة ٣٧
- تنظيمُ بندِ عدمِ المنافسةِ في عقدِ العمل في القانونِ اللبنانيِّ والمقارن
  د. ربى الحيدري ٤٩
- نضالاتُ اللبنانيين والسوريين المشتركةُ من أجلِ الاستقلالِ وإجلاءِ العساكرِ الفرنسية (١٩٢٠- ١٩٤٦)
  أ. د. محمد مراد..... ٦٣
- أزمةُ العقلِ السياسيِّ الإسلاميِّ: مراجعةٌ نقديّة
  أ. د. محمد شقير ١٠٧
- الأثرُ المنهجيُّ لتواترِ حديثِ «تقتلُ عمّاراً الفئةُ الباغيةُ»
  محمد فارس بشير سليمان جرادات..... ١١٩
- توظيفُ مصطلحِ «البيت» في الخطابينِ السياسيِّ والإعلاميِّ
  أ. د. نادر سراج ١٥٣
- قِيَمُ المُواطَنَةِ في منهجِ التربيةِ الرياضيةِ في التعليم العام ما قبل الجامعي، وفي منهجِ إعدادِ الطلاب – المعلّمين في كليةِ التربية – الجامعة اللبنانية
  د. ناصر البتلوني ١٧٥
- أثرُ برنامج تعليميٍّ في زيادة التحصيلِ الدِّراسيِّ ومستوى الذكاءِ لدى الأولادِ ذوي التأخُّرِ العقليِّ المتوسط
  رولا الجمل..... ١٩٩
- المخاطرُ المعلوماتيةُ لِنُظُمِ المعلوماتِ وآلياتُ مواجَهَتِهَا
  أ. سامية بوقرة..... ٢٢٧

كلمةُ العدد

لُغَتُنَا العَرَبيَّةُ نَمُوذَجٌ لِسَانِيٌّ بُنْيَوِيٌّ مُتَطَوِّر

د. علي محسن قبلان

رئيس التحرير

موضوعُ اللغةِ متّسعُ الجنبات، وهو يتطلَّبُ من البحث ما يتجاوزُ حدودَ مقالنا هذا وفسحتَهُ المتاحةَ لنا. على أننا لا ندّعي تناول هذا الموضوع من موقع المتخصِّص المُتابع، لكننا سنكتفي بإشاراتٍ تقريريةٍ سريعةٍ، أملاها علينا ما نشهدُه من تجاوزٍ لقواعد اللغة العربية ومبادئها العامة، وتقصيرٍ في مواكبة النشاط اللغويِّ المتجدِّدِ مع تجدُّد حركة الحياة اليومية، وعدمِ ارتقاءِ الجهودِ الكبيرةِ التي بذلها كثيرون في البحث في شؤون اللغة، إلى مستوى التجديدِ الفعليِّ، فيما راح آخرون يدرسون اللغة ضمن نظامٍ مغلقٍ، وتقليدٍ أعمى، واضعين أنفسهم في أحضان دلالاتٍ ومعانٍ ثابتةٍ للألفاظ، وكأنها مسلّماتٌ وأرقامٌ وعمليّاتٌ رياضيّةٌ، أو أفكارٌ ومقرّراتٌ نظريّةٌ، متناسين أن القولَ المنطوقَ أو المكتوبَ مرتبطٌ بالموقف، وأن هناك تنافساً ملحوظاً بين مكوّنات اللغة النَّحْوية ومكوّناتها الدلالية. ذلك كله أدَّى إلى شيوع التحريف في دلالات الكلمات وتراكيب الجمل، واستسهالِ تجاوزِ المبادئ والقوانين الكُلِّيةِ للُّغة، فقد أصبح إنتاجُ وتوليدُ الجمل والتراكيب الجديدة، يتمُّ دون تحديدٍ دقيقٍ لوظائف اللغة. وهذا ما نشهده اليوم في الكثير مما يُكتب ويُدوّن، وفي ما يتوالد من أطروحاتٍ دينيةٍ، ومناقشاتٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ واجتماعيةٍ، ونرصده، وبشكلٍ يوميٍّ، على شاشات الإعلام، وفي الصحف، والمجلات والدوريات، حيث بات من السهل الاسترسال في استعمال الألفاظ دون وعيٍ بالتفاوت والاختلاف في مدلولاتها ومخاطر استعمالها، إذ إن عدم الاهتمام بإحالة اللفظ على الموقف والاختيار أفضى إلى تذبذبِ الأفكارِ وغموضِها، وضعفِ القدرةِ الناقدة، وعدمِ إدراكِ استقلالِ اللغةِ النسبيِّ عن دلالات الألفاظ.

إن اللغةَ جزءٌ من تركيب الإنسان العضوي، وفي الوقت نفسه هي ممارسةٌ اجتماعيةٌ، وبها نُعبِّر، كبشرٍ، عن وجودنا وتميُّزنا عن الكائنات الحيَّة الأخرى.

أما أنها جزءٌ من تركيب الإنسان العضوي، فلأن الله سبحانه وتعالى منَّ على الإنسان بدماغٍ متطوِّرٍ يحوي في نصفيه، الأيمن والأيسر، وبشكلٍ متساوٍ، عدة مراكز تتعلَّق بأشكال اللغة، المكتوبةِ، والمحكيَّةِ، والمقروءةِ، والمسموعة.

وقبل امتلاكه القدرةَ على الكلام المنطوق والمُعبِّر، فإن الإنسان، هذا الحيوان العاقل، أو الحيوان الناطق على حدٍّ ما نُسِب إلى الفيلسوف اليوناني أرسطو من قولٍ، كان يعبِّر عن مشاعره بشكلٍ طبيعيٍّ فطريٍّ، فقد لجأ إلى البكاء، أو الصراخ، أو القهقهة، أو الضحك، أو انقباض الأسارير وانشراحها....الخ، للتعبير عن تفاعله وانفعاله بما يحيط به من أسرار الطبيعة والكون، فضلاً عمّا كانت تمثِّله هذه التعابير الفطرية من أسلوبٍ للتفاهم والتخاطب بين الإنسان وأبناء جلدته.

ومن ثمّ لجأ الإنسان، إلى الإشارات كتعبيرٍ عن الفهم والإفهام، ثم إلى الرموز التي راحت تنمو وتكبر وتزداد، حتى أصبح، مع مرور الزمن، لكلِّ قومٍ لغتهم الخاصة التي عكست ما كان يجول في عقولهم من آراء وأفكارٍ، وما يعتمل فيَ نفوسهم من مشاعر وأحاسيس وعواطف. وقد حصل هذا التطور من مرحلةٍ إلى أخرى، بالتزامن مع تطور عقل الإنسان ورقيّه.

وأما أن اللغة هي ممارسةٌ اجتماعيةٌ، فلكونها تعبِّر عن المخزون الثقافيِّ والمعرفيِّ للمجتمع، فالكلمةُ المنطوقةُ أو المكتوبةُ تستمدُّ حياتَها، وحيويَّتَها، ومرونتَها، وطاقَتَها التعبيريةَ، من خلال تلاؤمها مع الحاجات الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية التي يفرضُها التواصلُ بين أبناء المجتمع الواحد، والتواصلُ مع الثقافات والمجتمعات الأخرى، هذا التواصلُ الذي تعزّز بقوةٍ في عصرنا هذا، عصر العولمة الذي أنتج كمّاً هائلاً من المعارف والبحوث والخبرات العلمية والاقتصادية والاجتماعية. ولما كانت اللغة هي الأكثر قدرةً وفعاليةً في نقل المعارف والمعلومات وتبادلها، كان لا بد لها من أن تكون أكثر مرونةً وقدرةً على التكيّف والقيام بوظيفتها الدلالية.

والجدير ذكره، أن لغاتٍ عديدةً اندثرت وبادت، فيما استطاعت لغاتٌ أخرى أن تبقى وتستمرَّ، لكونها واكبت التطوّراتِ والتبدّلاتِ والتغيّراتِ التي طرأت على الاجتماع الإنسانيِّ، تُؤَثِّر فيها وتتأثَّر بها وفق علاقةٍ جدلية. ومن هذه اللغات، لغتنا العربية التي كانت قبل نزول القرآن الكريم قد اغتنت بدلالاتها التي ما زالت معروفةً حتى اليوم، نتيجة التواصل

والتفاعل اللذين فرضهما السِّياق الموضوعيُّ للنشاطات التجارية والأدبية والدينية التي حفلت بها مدينة مكة، والتي أفضت إلى تمكُّن لهجة قريش من استيعاب اللهجات الأخرى والاستفادة منها، فازدادت دلالاتها غِنَىً، إلى أن نزل القرآنُ الكريمُ الذي «استطاع تفجير طاقة اللغة القصوى، حين أيقظَ بلاغتَها، وفتح فضاءَ الدلالات التعبيرية والمجازية، وساهم ذلك بالطبع، في تمكين مقدرة هذه اللغة على التطور، واستيعاب المفاهيم والتصورات والمصطلحات الجديدة»[١].

وقد وَجَدَ المسلمون أن عليهم القيامَ بواجب نشر الدعوة الإسلامية خارج نطاق الجزيرة العربية، بين شعوبٍ تتكلم لغاتِها الخاصَّةَ، لكنها تقبَّلت الدعوة إلى الإسلام، عندما لمست ما تنطوي عليه رسالته من قِيَم العدالة والتسامح والمساواة. لكن عدمَ إتقانِ أبناءِ هذه الشعوب اللغةَ العربيةَ[٢]، شكّل عائقاً أمام فهمهم العميق لرسالة الإسلام، فالعربيةُ هي لغةُ تجويد القرآن الكريم ورواية الأحاديث النبوية الشريفة، وهي لغةُ المسلم في تأديته شعائرَ دينيةً، فكان لا بدَّ من أن يتعلّمَ المسلمون الجددُ اللغةَ العربيةَ لفهم المعاني السامية التي ينطوي عليها الدين، والقوانين التي أنشأها لتنظيم شؤون الناس، «وبفضل انتشار الإسلام في أفريقية، عرفت أفريقية السوداء الحضارة، وأصبح لها تاريخٌ مدوّنٌ، وتغلغلت بسرعةٍ اللغةُ العربيةُ في اللهجات المحلية الأفريقية، ولكن انتشار الإسلام كان أكثر وأوسع من انتشار اللغة العربية والعروبة»[٣].

وقد استدعى الواقعُ الجديدُ، بذلَ جهودٍ جبَّارةٍ من أجل تنظيم اللغة العربية في قواعد عامَّةٍ، حتى يتمكَّنَ الطالبُ الأجنبيُّ من إتقانِها، وتجنُّبِ الخطأ فيها. فازدهرت تبعَاً لذلك، المباحثُ اللغويةُ، والعلومُ اللسانيةُ، وعلومُ الصَّرفِ والنَّحوِ، وفقهُ اللغةِ، وعلومُ التَّجويدِ (أداء القرآن أداءً جيداً). وهكذا، فإن «التَّثاقفَ اللغويَّ تبدّى بانتشار العربية (بصفتها لغةً شعبيّةً) خارج موطنِها الأصليِّ، وأثرها الكبير في لغات المسلمين غير العرب، وأثر لغات هؤلاء في العربية...»[٤]. والمثيرُ هو حيويّةُ اللغة العربية، وقدرتُها على استيعاب ثقافات الآخرين وهضمها، فكان من الطبيعيِّ أن تستعيرَ من لغات البيئات الجديدة الكثيرَ من المفردات التي تعبِّر عن هذه البيئات، «وقد أخضع أجدادُنا الألفاظَ الأعجميةَ لقواعدهم

(١) دهام عبد القادر، الدلالات الاجتماعية للغة، مقاربة سوسيولوجية، دار نوافذ للنشر، ٢٠١١، ص ٥٩.

(٢) كان المسلمون يتحدثون عدة لغات: العربية – التركية – الفارسية – السواحلية في شرق أفريقية – لهجات بربرية في أفريقية– أوردية في باكستان والهند – صينية في الصين – لغات محلية في مواطنها في آسيا وأفريقيا. عبد العزيز نوار، الشعوب الإسلامية، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٣، ص١٠.

(٣) م.ن، ص١١.

(٤) أنطوان سيف، الثقافة العربية: وعي الذات وصدمة الآخر، مجلة أوراق جامعية، العدد٥، السنة الثانية، خريف ١٩٩٣، ص٩.

الصوتية، فكانوا يبدِّلون من أحرفٍ لا وجودَ لها في لغتهم أحرفاً أخرى تتقارب معها مخرجاً أو صفةً، وربما يحذفون أحرفاً ويزيدون أخرى. ولكن علماء اللغة وقفوا من الألفاظ الأعجميَّة موقفاً حذراً فلم يضمُّوها إلى معجماتهم، وإذا شاء بعضهم ضمّها عرّفها بالدّخيل حيناً والمُعرّب حيناً آخر»[1]، كما تمَّ تطويعُ الكثير من المفردات من خلال خلق مفرداتٍ عربيةٍ تُغني عن المفردات المُستعارة. ولم يكن لهذا الأمر أن يتحقّقَ، لو لم تمتلك العربيةُ المرونةَ والقدرةَ على القابلية، ما جعلها ترتقي ويتَّسع أُفُقُها.

وعليه، استطاع المسلمون أن يُنجِزوا، في عصرهم الذهبيِّ، إنجازاتٍ ضخمةً في ميادين العلم والمعرفة والآداب والفنون، وألّفوا، وباللغة العربية الفصحى، مؤلفاتٍ في علوم الطبِّ، والفلسفة، والرياضيات، والفلك، والكيمياء، والجبر وغيرها من العلوم. وقد ترجم الغربيون هذه المؤلفاتِ إلى لغاتهم، وبنوا على مضامينها صرحَ نهضتهم وتقدُّمهم العلميِّ، بعدما أُصيبَ العربُ والمسلمون، ولمُدّةٍ طويلةٍ، بحالةٍ من الضّعف والظلام والتفكّك، وسادت بينهم الصِّراعات السياسيّة والقَبَليّة والفئويّة والدينيّة الضَّيِّقة، والتي استغلَّها الغربُ لينفذَ من خلالها إلى ساحة الإسلام، ويعملَ على تفتيت شمل الأمة، وزرع بذور الفتنة، والتآمر على مرتكزات الحضارة العربية الإسلامية، خصوصاً مرتكز اللغة الذي يصنع وحدة الفكر والعقل، ويشكِّل هويّةَ هذه الأمة، وخزائنَ تراثها وحضارتها. ففي بلدانٍ كانت تستعمل الحرفَ العربيَّ في كتابة لغتها[2]، استُبدِل الحرفُ العربيُّ بالحرف اللاتينيِّ، وتمَّ تشجيعُ بعض الأقلِّيات المسلمة غير العربية على إحياء لغاتها ولهجاتها الخاصّة، وحتى في بعض البلدان العربية عَمِلَ الغربُ على تشجيع الكتابة باللغة المحكيَّة أو العامِّية، وعلى استبدال اللغة العربية بلغة الدولة المُستعمِرة (هذا ما عملت عليه فرنسا في الجزائر).

وقد انعكس الضّعف والتفكُّك في الواقع العربيِّ والإسلاميِّ، حالةً من الجمود على اللغة العربية، فجاءت معظم الكتابات خاليةً من أيِّ جديدٍ معرفيٍّ أو علميٍّ، وراح معظم المشتغلين بالكتابة الأدبية يُدبِّجون كتاباتهم بالجزل من الألفاظ، ويقلِّدون الأقدمين في الموضوعات والصور والأساليب، مستسلمين للعجز المعرفيِّ والعلميِّ المسيطر، ومتجاوزين عن أن للُّغة وظيفةً اجتماعيةً، وأنها أحدُ أَوْجُهِ الحياة الإنسانية، ولا يمكن أن تستقيل من دورها في اختيارات الحياة والوقائع الفعليّة في دنيا الأشياء.

(١) حسن اسماعيل، الدلالات الحضارية في لغة المقدمة عند ابن خلدون، بيروت: دار الفارابي، ط١، ٢٠٠٧، ص٧١.

(٢) اللغة التركية كانت تكتب بالحرف العربي، إلى أن أصبحت تكتب بالحرف اللاتيني منذ زمن مصطفى كمال أتاتورك، وكذلك اللغة السواحلية في شرق أفريقية كانت تكتب بالحرف العربي، ثم أصبحت تكتب بالحرف اللاتيني منذ مطلع السبعينات من القرن الماضي. هذا، فيما ظلّت اللغة الفارسية تكتب بالحرف العربي.

ومع مرحلة الاستقلال الوطنيِّ، وانحسار الاستعمار عن بلادنا، فإن المثقفين العربَ راحوا، منذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، يُقبِلون بشغفٍ على الفكر الغربيِّ بكل تجلِّياته ومدارسه، يطَّلعون عليه بلغته الأجنبية، ومن ثم راحوا يُترجِمونه إلى اللغة العربية، بعدما أصبح الغربُ بالنسبة لهم «التحدِّيَ والنموذجَ معاً»[١].

وإزاءَ الانبهار بالنهضة الأوروبية وقِيَمِها الثقافية، ومع الجمود الذي سيطر على اللغة العربية، والذي ترافق مع جمودٍ في المسائل الدينية والمعرفية، اتُّهِمت اللغة العربية بالقصور عن مواكبة العصر، والازدواجية بين لغة التخاطب اليوميِّ (العامِّية) ولغة الكتابة (الفصحى)، وطالب بعضُهم بالتخلِّي عنها، وبعضُهم الآخر باستبدال حروفها بالحروف اللاتينية، وفريقٌ ثالثٌ طالب باعتماد اللغة العامِّية (المحكية) لغةَ كتابةٍ، هذا مع أن لغة التخاطب اليوميِّ (العامِّيَّة المحكيَّة)، على ما يرى الباحثُ اللّغويُّ أحمد حاطوم، هي مستوىً من مستويات اللّسانِ العربيِّ الواحدِ، «وأن الانتقال، عندنا، من لغة التخاطب اليوميِّ إلى لغة الكتابة، اللغة الفصحى، هو انتقالٌ ضمن اللِّسان الواحد، وأن القولَ، على سبيل المثال، بأن اكتسابَنا لِلُغَتِنا الفصحى شبيهٌ باكتسابنا للسانٍ أجنبيٍّ، هو وليدُ غفلتنا عن مقولةٍ ألسنيّةٍ عامّةٍ تُفسِّر لنا بعض مظاهر اللغة أو بعض ظواهرها، مقولةِ المستويات....»[٢].

وبحجة أننا أصبحنا أمام مواقفَ جديدةٍ لم تكن موجودةً، وأننا لا نستطيع أن نقول ما لا نعرف أو نُدرِك، استُحدِثت كلماتٌ وسياقاتٌ تعبيريَّةٌ. والاستحداث، من حيث المبدأ، ينسجم مع حيويّة اللغة ومخاطبة الناس بما يَفهمون، لكنه تحوّل أحياناً كثيرةً، إلى تجاوزٍ لقواعد اللغة، وابتذالٍ لمضمون ألفاظها وسياقاتها ومستويات تعبيرها، وتجاهلٍ لنظام نواميسها المتماسك المتناغم، وتبسيطٍ عشوائيٍّ بحجة جعل العلم مقبولاً، ففي ثقافتنا الحديثة «إن التبسيط لجعل العلم مقبولاً، قد تدخَّلَ في تكوين اللغة الحديثة ووظائفها تدخُّلاً لم يكن ممكناً تجنُّبه، وفي ظل أهدافٍ مُعيّنةٍ اعتُبِر هذا التدخُّلُ مشروعاً، وأصبح لدينا مستوىً لغويٌّ لا يحفل بالدِّقَّة العظمى، وربما أصبحت هذه الدِّقَّة غريبةً في ظروفنا الثقافيّة واللغويّة إلى حدٍّ ما، وربما كانت التضحية بالدِّقَّة أغلبَ وأكثرَ قبولاً، مهما نتنكّرُ لهذه التضحية علانيةً»[٣].

على أن الإقدامَ على التضحية بالدِّقَّة لم يكن بريئاً بالمطلق، براءة المشاريع اللغوية الإصلاحية بذاتها، بقدر ما كان انعكاساً لحالة القلق التي سيطرت على المفكِّرين والكُتَّاب والأدباء والشُّعراء، الذين صدمتهم النهضة الأوروبية، وأرَّقهم ما آل إليه الواقعُ العربيُّ من

(١) أنطوان سيف، الثقافة العربية: وعي الذات وصدمة الآخر، م. س، ص١٤.
(٢) أحمد حاطوم، اللغة ليست عقلاً، بيروت: دار الفكر اللبناني، لا ت، ص٢٥٧.
(٣) مصطفى ناصف، اللغة والتفسير والتواصل، عالم المعرفة، العدد ١٩٣، رجب ١٤١٥ هـ - يناير/ كانون الثاني ١٩٩٥م، ص١٤.

تخلّفٍ وجهلٍ وتفكّكٍ، فوقعوا في فخٍّ أخطر ظواهر النهضة وهو «الانفصالُ المذهلُ بين ما نسمِّيه الثقافة، وما نسمَّيه نشاط الكلمات»[١].

وتحت تأثير المُصادرات النهائية للبنى الفكرية السائدة في الغرب، والتي أثارت من بين ما أثارت، مسألة علاقة اللغة بالأنطولوجيا (علم الأنسنة) بصورةٍ خاصَّةٍ، راح المفكِّرون والأدباءُ العربُ، وبخاصّةٍ الشُّعراءُ منهم، يُخضِعون النصوصَ لقراءاتٍ جديدةٍ، من منطلق أن اللغة تتخطَّى مسألة المنطق اللغوي لتطالَ الوجودَ الإنسانيَّ والذاتَ الإنسانيةَ، بمعنى أن اللغة ليست عالماً غير مأهولٍ، وبالتالي، فإن العلاقة بين جسد اللفظة وروحها هي علاقةٌ مُعَقّدةٌ، ولا يمكن استشرافُها إلا من خلال الولوج إلى منطقة اللاَّوعي، وإلى الأبعاد المُتوارية داخل الذات وفي جنبات النصوص، الأمر الذي يستدعي من القارئ أو المُتلقِّي بذلَ جهودٍ تأويليّةٍ جبّارةٍ للإمساك بطرف خيطٍ يوصله للمعنى، واستكناهه. وبمعنىً آخر، إذا ما قارَبْنَا نصّاً شعريًّاً يعتصرُ في داخله الواقعَ ممزوجاً بالوهم المُتخيّل، وملامحَ الذات الفردية في تواشجها مع الذات الجمعية، نصبح مباشرةً أمام عالمٍ غامضٍ شائكٍ، وتصبح اللغةُ خاضعةً لسيولة المعنى التي تثير أسئلةً فلسفيةً حول طبيعةِ المَعرفةِ، ودورِ اللغةِ الإنسانيِّ والمعرفيِّ، وعلاقتها بالأشياء. وهذا الأمر يؤكِّد على حيويَّةِ اللغةِ المتجدِّدةِ، وقدرتِها على أن تكون فعلَ خلقٍ ووعيٍ.

لكن هذا الفضاء الحديث من الحرية الذي راحت تجول فيه ألفاظُ لغتنا العربية، جعله بعضُهم مجالاً رحباً للهلوسة والتهويمات، فُقِدَتْ معها المضامينُ الإنسانيةُ، وأُفسِد الذوقُ اللغويُّ، وأُطفِئت قناديلُ الذاكرةِ، وأُفرِغت النفوسُ من شحناتِها الإنسانية.

لذلك، فإن المطلوبَ تأصيلُ خطابنا اللغوي، ومن ثم عصرنته بما يتعدّى دلالته اللغوية إلى دلالاتٍ فلسفيةٍ واجتماعيةٍ وسياسيةٍ، فاللغة ليست «أداةً حياديةً بين البشر، بل هي قوةٌ ذات تأثيرٍ اجتماعيٍّ هائلٍ، تعمل على ترسيخ قِيَم ومفاهيمَ معيّنةٍ، أو تفكيكِ وزعزعةِ جملةٍ من السلطات المعرفية عبر نصّها أو خطابها المتجدِّد دوماً»[٢]. ونحن نطالبُ باحترام قواعد اللغة ومعاييرها المنظِّمة، من باب الحرص على مستوى لغتنا الحضاري الراقي الذي تهدِّده الأخطاء اللغوية الشائعة والمتكررة، واستعمال اللهجات العامّيّة مختلطةً بألفاظٍ أجنبيةٍ (فرنسية وإنكليزية)، خصوصاً في وسائل الإعلام، فنحن بحاجةٍ ماسّةٍ إلى تجديد الصِّيغ الإعلامية، وتكريس اللغة الفصحى البسيطة والسّهلة عبر الأجهزة الإعلامية، لأن

(١) م. ن، ص٩١.

(٢) دهام عبد القادر، الدلالات الاجتماعية للغة، م.س، ص ١٨٣.

ذلك يُفعّل من دور اللغة الواحدة للأمّة الواحدة التي تلهج شعوبها بلغاتٍ عامّيّةٍ، قد تختلف في ما بينها، من حيث المفردات والتعابير والمدلولات، فيشكّل هذا الأمر سدّاً أمام التواصل الحقيقيّ بين شعوب الأمّة الواحدة التي تنتمي إلى حضارةٍ مشتركةٍ، كُتِبَت مآثرُها العلميَّةُ والأدبيَّةُ وأُنزِل قرآنُها بلغةٍ عربيةٍ فصحى، شكّلت وتشكّل أهمّ مقوّمٍ من مقوّمات هويَّة هذه الأمة، وخزائن تراثها وحضارتها، لا بل هي مسكنُ أفرادها، ومستقرّهم، وموطنُهم على حدِّ تقييم الفيلسوف الألمانيِّ مارتن هيدغر للُّغة ودورِها. ويمكننا هنا أن نسأل مع بعضِهم «أيُّهما خيرٌ؟ أن تكون للعالَم العربيِّ كلِّه لغةٌ عربيَّةٌ هي اللغة الفصحى، يفهمها أهل مراكش كما يفهمها أهل العراق، أم أن تكون لهذا العالم لغاتٌ بعدد الأقطار التي يتألّف منها، وأن يُترجِم بعضٌ عن بعضٍ؟»[1].

إن استعمالَ الفصحى بشكلٍ سهلٍ وبسيطٍ من الناحية العملية، يجب أن يترافق مع ترجمةٍ أمينةٍ للمعاني والأفكار، وسعةٍ للألفاظ والتعبيرات الجديدة التي يفرضها الشيوع والاستعمال والذوق، إذ «إن اللهجاتِ العامّيةَ تُنتِج ألفاظاً جديدةً تتوافق وطبيعة المراحل الحضارية والسياسية، وترتبط بالتطور الحضاريِّ العالميِّ السريع، ولكن معظم مجامع اللغة العربية ترفض إدخال مفرداتٍ جديدةٍ إلى مستويات التداول، وتسمح بتبسيطٍ نحويٍّ يُفرِغ اللغة من قوانينها المنطقية، وخصائصها الفيزيائية – الكيميائية التي تُسهِم في توليد عددٍ لامتناهٍ من الألفاظ والتراكيب والصِّيغ، فكيف يُسجن الفضاءُ اللّغويُّ، وتُنتهك حرمةُ القوانين، وندعو إلى فعلٍ حركيٍّ يؤسِّسُ للمستقبل؟»[2].

فعلى الصَّرفِيِّين والنَّحْوِيِّين وواضعي القواميس أن يُواكبوا النشاطَ اللغويَّ المتجدِّدَ مع تجدُّد حركة الحياة اليومية، في عمليةٍ توليديّةٍ لمعانٍ جديدةٍ لكلماتٍ قديمةٍ، دون الخروج على القوانين الصّرفية وما تنصّ عليه القواميس.

كذلك، على الجهات المعنيّة، تفعيلُ دور المجامع اللّغوية وعصرنتها، فضلاً عن مراكز التّعريب والتّرجمة.

وعلى أصحاب الشأن في القطاعات التربوية والأكاديمية، إعادةُ النظر في المناهج والطرق المُعتَمَدة في مراحل التعليم كلها، خصوصاً تلك المتعلقة بتدريس اللغة العربية، إذ اللغة أهم وسائل النهوض الحضاري.

(١) حسين شحادة، مقدمات أولية عن القصيدة الشعبية ونشأة اللغة، مجلة القصب، العدد المزدوج ٦/٥، السنة الثانية، تشرين الثاني ١٩٩٧/رجب ١٤١٧هـ، ص ١٣٣.

(٢) مها خير بك ناصر، اللغة العربية بين فيزيائية الحركة وكيميائية التحويل، مداخلة في كتاب: حركية اللغات، مداخلات مؤتمر الألسنية النصّية، إعداد غسان مراد ووفاء برّي، بيروت: دائرة المنشورات في الجامعة اللبنانية، ٢٠٠٧، ص٣٢.

كما إن الطفراتِ العلميّةَ والتقنيّةَ المتسارعةَ، تستدعي الاهتمامَ باللّسانيّات الحديثة، فاللّسانيّاتُ النصّيةُ «linguistique textuelle» تعتمد على النصِّ كَمُدوّنةٍ للتأكُّد من كيفية استخدام اللغة في سياقاتها الفعلية، وليس من خلال فبركة جملٍ تتناسب مع النظرية اللغوية. واللّسانيّاتُ المُدوّنةُ «linguistique du corpus» ترتكز، وبشكلٍ رئيسٍ، على اللّسانيّات النصّية، وتعتمد توسيمَ النصوص بما يتلاءم مع حاجة المستخدِم للمعلومات بناءً على وجهة نظره. كلُّ ذلك، استدعاه في الفترة الأخيرة دخولُ التقنيات إلى العلوم الإنسانية من خلال النّص، خصوصاً إلى علوم اللغة. كما أثّرت هذه التقنيات في عملية تفاعل الدماغ مع النَّص، ما أدّى إلى اللّسانيّات المعرفية «linguistique cognitive»[1]. على أن هذا الأمرَ يجب أن لا يُترك على عاتق المتخصِّصين بالمعلوماتية وحدهم، وإنما يجب أن تتضافرَ مع جهودهم، جهودُ النحويِّين، والصرفيِّين، والمعجميِّين، والمتخصِّصين في اللّسانيّات، والفلسفة، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، لأن مفرداتِ اللغة العربية، وتراكيبَها التعبيريةَ، وسياقاتِها الدلاليةَ، وعلاماتِ حركاتها، شديدةُ الدقّة والسّعة، ما يستوجب الحذرَ الشّديدَ من أن تأتي هذه الجهودُ بنتائج عكسيّة.

أخيراً، يبقى على عاتق المتخصّصين المتابعين لشؤون اللغة، أن يزيدونا معرفةً بشؤونها وشجونها، ويوضحوا لنا جوانبَ ما زالت غيرَ واضحةٍ لدينا.

(١) حول هذا الموضوع راجع: غسان مراد، الإنسانيات الرقمية، بيروت: دار المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٤.

فلسفةُ الجزاءِ
والدفاعِ عنِ المجتمعِ ضد الجريمة

أ. د. علي محمد جعفر
باحث وأستاذ جامعي

مقدمة : - المجتمعات الإنسانية والصراع المستمر لمكافحة الجريمة

عَرَفَتْ المجتمعات البشرية منذ وجودها وسائلَ مختلفةً لمكافحة الجرائم، وكلها تعبّر بصورةٍ أو بأخرى عن وجهٍ لقهر إرادة الجاني، وحسابه عن سلوكه الآثم، وبالتالي، عقابه حتى يستقر أمن الجماعة، وتتحقّق العدالة، ويُصَحَّحَ الخلل والآثار السلبية المترتبة عليه.

وقد تنوَّعت العقوبات، واختلفت أساليب تنفيذها وفق ظروف المكان والزمان، واختلاف المراحل التاريخية المتعاقبة التي تركت بصماتها على مفهومها في الإصلاح والتأهيل، ومنع الإجرام، وانعكست تطورات الفلسفة إيجاباً على أهدافها، وجعلتها تتخلَّى إلى حدٍّ بعيدٍ عن الشوائب التي تعلَّقت بها في الماضي، والتي كان من مظاهرها القسوة، والانتقام، وعدم المساواة.

وتتّفق الآراء على أن ظاهرة الجريمة قديمةٌ قِدَمَ المجتمع البشري نفسه، الذي لم يتردّد في تقرير أشدِّ الجزاءات من أجل القضاء عليها، واحتار الإنسان في تبريرها، وفي تفسير أسبابها، واعتبر أن هنالك قوّةً خفيةً غيبيةً تدفع إلى ارتكابها، ثم اعتقد بأن الأرواح الشريرة تسكن جسد المجرم، ومن ثم لا بد من إيجاد وسيلةٍ لطردها منه، وبذلك يمكن تفسير رد الفعل الانتقامي العنيف تجاهه من أجل تحقيق هذا الغرض، حتى لا يعمَّ غضب القوة الخيِّرة، ويستشري المرض والمجاعة بين الأفراد، وقد تبلورت الأفكار السابقة بطريقةٍ أكثر تحديداً، فأصبح العقاب في مراحل لاحقةٍ سبيلاً للندم والتوبة، وتأكيداً للعدالة الإلهية، ثم ارتبط بعد ذلك بالجماعة من أجل الدفاع عن وجودها، وتأمين مصالحها.

ورغم التقدم الهائل الذي شهدته الإنسانية خلال هذا القرن في مختلف الميادين العلمية، والدراسات الإحصائية، والأبحاث العملية، وخصوصاً في ما يتعلق منها بعوامل الإجرام والسياسة العقابية، فإن حجم الجرائم قد ازداد وتشعّبت صورها[1]، وأصبحت تهدِّد كيان المجتمعات الحديثة، وهذا يعكس عجز الجزاءات بصورتها التقليدية عن منعها، مما يستوجب إعادة النظر، ليس فقط بالبحث عن بدائل لها، وإنما برسم سياسةٍ وقائيةٍ تكشف عن أسباب هذا الداء الخطير، للعمل على توقِّيه، ومن ثم تجنُّب آثاره الضارة على الفرد والمجتمع.

والإنسان، عبر تجاربه المستمرة، لم يقف مكتوف اليدين أمام العقبات والأحداث التي كانت تهدِّد رفاهيته وأمنه واستقراره، بل على العكس من ذلك، فقد وضع نفسه في صراعٍ دائم مع أية محاولاتٍ، لأنه بقدر ما كان ينشئ أو يطوِّر من مؤسساتٍ أو تنظيماتٍ متنوعةٍ، بقدر ما كان يُجَابَهُ بمشاكل وتحدياتٍ ناتجةٍ عن طبيعة وظائفها المستجدّة، ومن البدهي أن يبحث عن قواعد وضوابط لعملها، لتحقيق أغراضها على أكمل وجه. ومن الملاحظ بصفةٍ عامةٍ، أن التحولات الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية كان عنوانها البارز مصلحة الإنسان. غير أن هذه التحولات كانت تُنشئ بحدِّ ذاتها أوضاعاً تهيِّءُ فرصَ الجريمة، أو تشجع عليها. وعلى سبيل المثال، تعدُّد وسائل المواصلات والاتصالات وتشابكها، والمحلات التجارية والصناعية، والشركات بمختلف أشكالها، كلّ ذلك أدّى بالمقابل إلى ازدياد عمليات التهريب، والسرقات، والنهب، والاحتيال، والغش، والقتل. كما إن اختراع أسلحة الدمار الشامل، وآلات الفتك والهدم، لا يمكن تصنيفها في إطار البناء الحضاري للبشرية، بقدر ما يمكن اعتبارها وسيلةً لتدمير الإنسان وحضارته في دقائق معدودة.

ومثل هذه الحقائق تؤدي إلى طرح السؤال عن إمكان وجود مجتمعٍ بدون جريمةٍ، وبالتالي عن إمكان القضاء على الجريمة بصورةٍ تامةٍ. والجواب من الناحية الواقعية لا يثير التردد والغموض، إذ إن البشرية عرفت هذه الظاهرة منذ وجودها، والتاريخ يحفظ بين صفحاته سجلاتٍ كثيرةً لصورها، ليس أقلها التي عرفها الفراعنة، أو المجتمع البابلي، أو المجتمع اليوناني، أو المجتمع العربي في الجاهلية، أو المجتمع الروماني وصولاً إلى العصور الحديثة.

وما يعزِّز هذه النظرة، ازدياد الحجم السكاني في العالم بصورةٍ كبيرةٍ، وما نتج عنه من تشعُّبٍ في العلاقات بين الناس، وتفاقم حاجاتهم، وبالتالي اندفاعهم وراء إشباعها،

(١) أظهرت إحصاءات الأمم المتحدة زيادةً في حجم النشاط الإجرامي منذ أوائل السبعينات من القرن الماضي وحتى المرحلة الحالية، ومحل الزيادة كان بنسبة ٥٪ سنوياً، مع ضبط النمو السكاني:
The United Nation and Crime Prevention; M.Y. 1996, pp. 1-2.

وارتفاع حدة صراعهم نتيجةً لذلك. وهكذا يبدو وكأن الجريمة تدخل في نطاقٍ جديدٍ لم يكن معروفاً من قبل، والإنسان بالمقابل لم يتوقّف عن البحث عن الوسائل لمنع حدوثها، وتجنّب مخاطرها وآثارها السلبية، وكما إن مهارته في هذا الاتجاه باتت موضع تقديرٍ واهتمامٍ، فإن مهاراته أيضاً في حقول الانحراف والإجرام تثير الانتباه، فكل تقدُّم تكنولوجيٍّ حظيَ به وسخَّره من أجل أمنه، كان يُقابَلُ بإيجاد السبل التي تمكِّنه من اختراقه وتجاوزه، فتفوُّقه العقلي في البناء، والعمران، والرخاء يمكن أن يستخدمه في مجال الهدم، ونشر الفساد، ومخالفة القوانين.

لقد ساد خلال المراحل التاريخية المتعاقبة، تطبيق العقوبات القاسية، كالإعدام، وبتر الأعضاء، والجَلْدِ، والنفي، قبل أن تعرف الأفكار الإصلاحية طريقها إلى النظم العقابية، وتُعرِّض أصحاب السلوك الإجرامي لأشدِّ أنواع الجزاء، لدرء خطرهم وفسادهم عن المجتمع، والذي كان حجمه يُقاس بما يخلِّفه ذلك السلوك من آثارٍ ضارةٍ دون اعتبارٍ للدوافع والظروف المحيطة به. كذلك لم يكن للركن المعنوي أيُّ تأثيرٍ في مجال المسؤولية الجزائية، إلا بعدما اجتازت الإنسانية مرحلةً هامةً من فلسفتها المعتمدة على حرية الاختيار، والإرادة، والعلم. ويُعَتبرُ الانتقال من ظلمات العصور الوسطى إلى عتبة العصور الحديثة في أوروبا، نقطةَ تحوُّلٍ بارزةً في تاريخ العلوم، والتطور الفكري على الصعد كافة، والثورة على المفاهيم والنظريات القديمة البالية، وبذلك وضعت العالم أمام عصرٍ جديدٍ، وعالمٍ جديدٍ، الغلبة فيه للإنسان، وللعلم، وللعقل. ولم تكتمل تلك الخطوات إلا بعد قيام الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩، التي أدخلت التعديلات على النُّظُم القائمة كافةً، بما في ذلك النُّظُم العقابية، وصدور قانون العقوبات الفرنسي في العام ١٧٩١، والتي بدأت بالفلسفة التقليدية، وانتهت بسيطرة الفكر الوضعي، الذي اعتمد على وسائل علميةٍ محدَّدةٍ لكشف الجريمة، وإصلاح المجرم[١].

وتجدر الإشارة إلى أن الشريعة الإسلامية، وقبل قرونٍ طويلةٍ من هذا التحوُّل، كانت قد رسمت سياسةً عقابيةً ركائزها العدالة، وتحقيق مصالح الجماعة، وحماية الحقوق والحريات الإنسانية في زمنٍ كانت تسود فيه حالات الثأر والانتقام الفردي والجماعي في أبشع صورة.

وهكذا يتَّضح مدى معاناة الإنسان من ظواهر الجريمة عبر المراحل التاريخية المتعاقبة، كما يتَّضح مدى الجهود التي بذلها بهدف التخلّص من فسادها، وقد نجح في مجالاتٍ كثيرةٍ

(١) رغم ذلك صدر قانون نابليون في العام ١٨١٠ يشدِّد في السياسة العقابية انطلاقاً من مبدأ المنفعة الاجتماعية للعقوبة، راجع: عبد الوهاب حومد، المفصل في شرح قانون العقوبات، القسم العام، دمشق، ١٩٩٠، صص ٧٦٢- ٧٦٣.

في الحدِّ من حجمها، وفي التخفيف من آثارها الضارة، عبر الوسائل التي اعتمد عليها في مكافحتها، وقد ذهب كثيراً في تنفيذ تلك الوسائل، وأعطى الجانب الإصلاحي والتأهيلي قدراً كبيراً من الأهمية، حتى بات الصفة الغالبة التي تقوم عليها السياسة العقابية الحديثة. ويبدو أنه انطلق من منهج سياسة التوسع في تبنِّي التدابير الوقائية، والتضييق من نطاق تطبيق العقوبات التقليدية، على أساس أن ذلك أكثر فائدةً وعدالةً على المستويين الفردي والجماعي، لأن الجاني هو ضحية ظروفٍ اجتماعيةٍ مُعيَّنةٍ دفعته إلى هاوية الجريمة، ومن ثم يتعيّن العمل للقضاء على تلك الظروف والأسباب.

وسنعالج موضوع فلسفة الجزاء، من خلال البحث في تطور أهدافه في المجتمعات القديمة، ثم نبحث في تطور أهدافه الإصلاحية في العصور الحديثة.

أولاً: تطور فلسفة الجزاء في المجتمعات القديمة

المجتمع الإنساني مهما غارت جذوره في التاريخ، عرف بعض الضوابط الاجتماعية التي حكمت العلاقات بين أفراده. وهذه الضوابط لا تقع تحت حصرٍ، وتختلف باختلاف الزمان والمكان، وتتعدّد مصادرها، وتتنوع صورها تبعاً للوجه الحضاري في كل مجتمعٍ، ولِقِيَمِهِ الأساسية التي يقوم عليها، ومن بينها الدين، والأخلاق، والأعراف، والتقاليد، والقوانين. وتترسَّخ أبرز هذه الضوابط في القوانين التي برهنت التجارب على ضرورتها لحياة الجماعة واستقرارها، وعلى أهميتها المتزايدة في كل عصرٍ من العصور، فمن غير الممكن تصوُّرُ مجتمعٍ بغير نظامٍ، والنظام لا يكون بغير قانون[1].

ومن عناصر القانون الجوهرية، اقترانه بوسائل القهر العام من أجل تطبيق قواعده، وإلزام الأفراد التقيّد بأحكامه وعدم مخالفته، وهو يُعتبر مرآةً عاكسةً للأوضاع الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولا يمكن أن يكون وليد الصدفة، أو النزعة الطارئة التي تُعبِّر عن حاجاتٍ عابرةٍ، إنما هو نتاج سلسلةٍ متواصلةٍ من التطورات، ونتاج ظروف التاريخ، وتتدرج في إطاره عوامل مختلفةٌ، متصلةُ الحلقات، ومتدرجةٌ في مجال الرقي والتقدم[2].

وإذا كان المفهوم العام للقانون يتنوع ويتشعب تبعاً لاختلاف العلاقات، والنشاطات، والهيئات داخل المجتمع، فإن القانون الجزائي لا يخرج عن هذا الواقع، فهو مرتبطٌ بمسألة

(١) ول. ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الأول، ترجمة زكي نجيب محمود، ص ٦٥.
(٢) فوستيل دي كولانج، المدينة العتيقة، ترجمة عباس بيومي، القاهرة، ١٩٥٠، ص ٨.

الجريمة والعقاب، والتي بدورها اختلفت نظرة الإنسان إليها باختلاف العصور، واتضحت معالمها مع تطور فكره وإدراكه لحقيقة الظواهر المختلفة، التي بقيت دون تفسيرٍ خلال عهودٍ طويلةٍ من الزمن، والتي أسبغ عليها العلم والبحث الحديث وصفاً، ومنهجاً متميزاً، لتكون موضوع مناقشةٍ، وتحليلٍ، واستنتاجٍ، لأسبابها ووسائل مكافحتها.

دعائم الجزاء في المجتمعات البدائية:

قامت دعائم العقوبة في المجتمعات البدائية على أساس ردِّ الاعتداء، وهذا الردُّ يرجع تقديره إلى المعتدى عليه، بصرف النظر عن طبيعته، فكان الجاني يتعرّض للعقاب الذي يفرضه المجنيُّ عليه، أو تفرضه جماعته، وبهذا المفهوم ساد الانتقام الفردي، لأنه يمثّل العدالة التي يحققها الإنسان لنفسه.

واعتُبِرت سلطاتُ ربِّ الأسرة الضامنَ لاحترام قواعد السلوك الديني أو الأخلاقي، والنظرة إلى مجتمع العائلة، من حيث انتماء الجاني والمجنيِّ عليه إلى جماعةٍ واحدةٍ كانت تتمحور حول فكرة قوة العائلة، وعدم إضعافها وجعلها فريسةً سهلةً للعائلات الأخرى. وضمن هذا المفهوم، لم تصل الجزاءات إلى إعدام الجاني، وإن امتزجت ببعض التصورات الغيبية، كتعبيرها عن مشيئة الآلهة، وخضوعها لطقوسٍ سحريةٍ معيَّنةٍ في إجراء المحاكمة، أو في أسلوب تنفيذ تلك الجزاءات[1].

وتَضَامُنُ الجماعة كان يرتِّب أن يصبح الانتقام جماعياً، دفاعاً عن وجودها وكرامتها. ورغم ذلك، لم يتجرَّد الجزاء من طبيعته الدينية والغيبية، فالغاية منه إرضاء الآلهة، وطلب مغفرتها عن طريق الانتقام من الجاني، واستبعاد عواقب جرمه، وما يمكن أن يجرَّهُ على الجماعة من شؤمٍ وسوء طالع[2].

وتطورت تلك المفاهيم بشأن الجريمة والمجرم، واعتُبِرَت الجريمة رجساً من عمل الشيطان، واعتُبِرَ الجاني شخصاً تقمَّصت الأرواح الشريرة جسده، ودفعته إلى الجريمة إغضاباً للآلهة، وبالتالي، فإن عقابه يُجسِّد الوسيلة للتكفير عن عصيان الآلهة من جهةٍ، وطرد الأرواح الشريرة من جسد الجاني من جهةٍ أخرى، وبقدر ما يكون العذاب شديداً، بقدر ما يحقق التكفير غايته. وبالتالي ظل التكفير إلى جانب الانتقام، ليكوِّنا أساس العقوبات في تلك المرحلة.

(١) علي عبد الواحد وافي، غرائب النظم والتقاليد والعادات، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٢٥ وما بعدها.
(٢) مصطفى العوجي، الجريمة والمجرم، بيروت: مؤسسة نوفل، ١٩٥٠، ص ٥٠.

والمسؤولية، وإن كانت تطال الإنسان في الأساس، فإنها كانت تتوافر بحق الجماد والحيوان، بحيث إن العقاب كان ينصرف إليهما أيضاً، كما كان يُطبّق بصورةٍ وحشيةٍ على المجانين، وصغار السن، والكبار دون تمييزٍ، على أساس النظرة إلى الفعل وما تَرتَّب عليه من ضررٍ، بصرف النظر عن الفاعل ودوافع الجريمة.

أصناف الجزاءات في المجتمعات البدائية:

تنوّعت أصناف الجزاءات في المجتمعات البدائية، طبقاً لطبيعة الجرائم ومدى جسامتها وخطورتها على الجماعة، ففي الجرائم البسيطة كان العقاب يتمثَّل في السخرية والتهكّم، وفي الجرائم الموجَّهة ضد الجماعة، كان العقاب يتمثّل بالنفي أو التشريد، وقد يصل إلى الإعدام، كما سادت العقوبات البدنية القاسية كالجَلْدِ، وبتر الأطراف، والوضع على الخازوق، وجدع الأنف.

والاعتداء على فردٍ ينتمي إلى جماعةٍ غير جماعة الجاني، كان يستتبع في بعض الأحيان ردّةَ فعلٍ انتقاميةً من جماعة المعتدى عليه، قد يجرّ إلى غزواتٍ متواصلةٍ لفتراتٍ زمنيةٍ طويلةٍ، لذلك أصبح من ضمن العقوبات المألوفة، طرد الفرد المعتدي من العائلة كوسيلةٍ لحسم الخلاف، أو حصراً للخصومة في دائرةٍ ضيِّقةٍ، وبذلك يتركَّز الانتقام باتجاهه، ويصبح شريداً يُباح قتله، أو استرقاقه، وسلب أمواله[1]. وقد أطلق العرب في الجاهلية على هذا النظام (الخلع)، وكان يستتبع تجريد المحكوم عليه من ديانته، وحماية الآلهة، ونصرة جماعته، وعُرِف مثل هذا النظام عند الإغريق، والشعوب الإيرانية والهندية.

كما عُرِفت بعض الحلول المتمثلة بتسليم المعتدي إلى المعتدى عليه، أو إلى جماعته لكي تقتص منه كما تريد، كما كان التسليم يشمل الحيوانات، أو الأشياء التي سبَّبت الضرر أو الجريمة، باعتبار أن المسؤولية لم تكن مقتصرةً على الإنسان، ولم يسمح العرب بالانتقام في أماكن ومواسم معينةٍ، كالأشهر الحرم التي حرّموا خلالها الاقتتال وطلب الدماء.

وعُرِفَ في المجتمعات البدائية نظام القصاص، الذي كان يقضي بالانتقام من الجاني بمثل الفعل الذي صدر عنه، فالنفس بالنفس، والعين بالعين، والأذن بالأذن، والسن بالسن، ويمكن تجنّب القصاص عن طريق نظام الفدية، بحيث كان الجاني «أو بواسطة الجماعة التي ينتمي إليها» يفتدي نفسه بمبلغٍ من المال، وكان قبل ظهور النقود يتمثّل بعددٍ من رؤوس الماشية، أو من الأرقَّاء، وهو ما عُرِف بنظام الدية عند العرب، وكان يختلف باختلاف مركز

(١) عبد السلام الترمانيني، الوسيط في تاريخ القانون والنظم القانونية، الكويت، ١٩٨٢، ص ١١٥.

المعتدى عليه، واعتُبِرَ مثلُ هذا الأمر خطوةً متطورةً في صفحات التاريخ العقابي، دعت إليه الفلسفة الإنسانية، وارتقاء الفكر البشري في سياسة نبذ الانتقام، وتعويض الغير عن الضرر الذي ألمَّ به من جراء الاعتداء عليه.

تطور النظام الجزائي بقيام الدولة:

تخضع النظم القانونية في تطورها، إلى ما يطرأ على المجتمع البشري من تحولاتٍ أساسيةٍ في المجالات كافةً، بحيث تُعتبر تجسيداً لتلك التحولات، وبالتالي تلبيةً لحاجات المجتمع من ناحيةٍ، وتعبيراً عن حضارته وقِيَمِهِ من ناحيةٍ أخرى. ومضمون النظم العقابية لا يخرج عن هذا المبدأ العام في التطور، فظروف توحيد القبائل والعشائر في نظام المدينة، ثم في نظام الدولة، كان من الحاجات المُلِحَّة للجماعة في سبيل تنظيم نفسها، وتوحيد قوتها، والحفاظ على أمنها واستقرارها. وأقرب مثالٍ على ذلك في التاريخ، نشوء الدولة الرومانية من عدة قبائل على ضفاف نهر التيبر في مدينةٍ صغيرةٍ (روما) تحوّلت إلى دولةٍ، فإلى امبراطوريةٍ مترامية الأطراف، فرضت قوانينها في الشرق والغرب، وما زالت تأثيراتها واضحةً في التشريعات الحديثة، الجزائية منها والمدنية.

وقيام نظام المدينة، ومن بعده نظام الدولة وتوسع سلطانها، أدّى إلى حلولها محل الأفراد في فرض الجزاءات وتنفيذها، وبذلك بدأ الطابع العام لأحكامها يترسَّخ بصورةٍ أكبر، وأصبحت حياة الجماعة تتّجه نحو الضبط والتنظيم بصورةٍ أشمل. ومثل هذا التحوُّل لم يتم دفعةً واحدةً، فمن المنطقي أن يتحقَّق بشكلٍ تدريجيٍّ، وعلى مراحل مختلفةٍ، فالقِيَمُ الراسخةُ، والعاداتُ المتأصِّلةُ في النفوس، يصعب التخلِّي عنها إلا في إطار عمليةٍ متكاملةٍ باتجاه التغيير، ولا يمكن استيعابها بسهولةٍ من دون اقتناع الجماعة بهذا التوجُّه الذي يستوجب حقباً زمنيةً لإحداثه. من هذا المنطلق يمكن تبرير بقاء بعض النظم العقابية عبر التاريخ، واندثار البعض الآخر خلف ستاره الداكن.

ولا يعني الوضع السابق أن القانون، وبما يحتوي عليه من جزاءاتٍ، أصبح مثالياً وعادلاً، بل يعني أن معالمه قد تحدَّدت على أسسٍ معيَّنةٍ، وأن هذه الأسس هي التي دفعته في ما بعد إلى مرحلةٍ أخرى من التطور؛ ثم صدرت القوانين المكتوبة التي لم تعد سراً من الأسرار، وحكراً على رجال الدين، أو على طبقةٍ معيَّنةٍ في المجتمع. وبذلك اتجه القانون إلى مخاطبة الأفراد جميعاً، رغم القسوة التي بقيت مسيطرةً على أحكامه، أو الصبغة الدينية التي لازمته حتى بعد تدوينه، أو المعاملة العقابية التي كانت تختلف باختلاف وضع الإنسان الطبقي.

ففي التشريعات الصينية القديمة، كان اللصُّ يُعاقب بقطع رجله، ثم أصبح في الإمكان قتلُهُ إذا كان الشخص يدافع عن ماله، وينصُّ قانونُ مانو الهنديُّ على قتل السارق في السرقة للمرة الثالثة، كما يحلُّ قتلُهُ في حالة التلبُّس، أو إذا قُبِض عليه والمسروق في يده، أو إذا وقعت السرقة ليلاً، ويُقتَلُ قاطع الطريق أينما وُجِد، ويُقتَل كلُّ من آواه، أو أطعمه، أو أخفى المسروقات، كذلك يُقتَلُ من يسطو على خزانة الملك، أو مستودعات الحكومة، أو أموال المعابد[١].

وتَضمَّنَ تشريع حمورابي عقوباتٍ مشدَّدةً لجرائم السرقة والاحتيال والغش، فكان يُطبِّق حكم الإعدام على من يُقبَضُ عليه متلبِّساً بالسرقة، أو على من يسرق بيتاً بتحطيم جداره، كما يُعدَمُ من يقطع الطريق، ويسلب الناس، في مكان إلقاء القبض عليه (م-٢٣ من قانون حمورابي).

وعند اليونان، ظهر تجريم السرقة في قانون دراكون الذي نصَّ على عقوبة الإعدام لأي نوعٍ من أنواعها. وفي قانون الألواح الإثني عشر عند الرومان، أحيطت الملكية بحمايةٍ كبيرةٍ، فالسارق الذي يُضْبَطُ في جريمة السرقة يصبح عبداً للمسروق منه، هذا إذا كان حراً، وإذا كان عبداً فللمسروق منه أن يعمد إلى جلده وإعدامه.

والملاحظ في تلك القوانين القديمة، تمتُّعُ الأشراف والأحرار بمعاملةٍ عقابيةٍ خاصةٍ تختلف عن تلك التي تُفرضُ على العبيد، وعلى الطبقة العامة، وبمعنى أوضح، فإن الفئة الأخيرة كانت تخضع لعقوباتٍ أكثر شدةً من تلك التي تُطبَّق على الفئة الأولى بالنسبة للجرائم المُرتَكَبَةِ نفسها. وعلى سبيل المثال، نصَّ قانون حمورابي على أن الرجل الحر الذي حطَّم أسنان رجلٍ حرٍّ آخر يفقد أسنانه، ولكنه يكتفي بدفع ثلثِ كيلٍ فضَّةً إذا كان الضحية أقل منه رتبةً، وإذا صفع حرٌّ حراً من طبقته جُلِدَ ستين جلدةً، أما إذا كان الصافع عبداً تُقطَعُ أذنه[٢].

وتَضَمَّن قانون مانو في الهند مثل هذه السياسة، ففي الضرب، يُعَاقَبُ الضارب بعقوبةٍ ماليةٍ إذا كان المضروب من طبقةٍ أدنى من الضارب، أما إذا كان من طبقةٍ أعلى، فتُقطع يد الضارب، وفي التحقير يُعاقَبُ من حقَّر رجلاً من طبقته بالغرامة، ويُعاقَبُ بالجَلْدِ إذا كان من طبقةٍ أعلى من طبقته.

(١) م.ن، ص ١١٥.
(٢) مواد ٢٠٢-٢٠٥ من قانون حمورابي.

كما تضمَّن قانون الألواح الإثني عشر مثل هذه التفرقة، فجريمة السرقة عقوبتها أن يصبح السارق عبداً للمسروق منه، فيفقد بذلك حريته إذا كان حراً بالغاً، وإن كان حراً قاصراً يُكتَفَى بجَلْدِه، وإن كان السارق عبداً يُجْلَدُ ثم يُقتل.

وهذه التفرقة في مجال الجزاءات، مردُّها إلى التفاوت بين الطبقات في تلك المجتمعات، والذي انعكس صراعاً طويلاً ومستمراً بين طبقةٍ تتمتع بالثروة والنفوذ، وطبقةٍ أخرى لا تملك منهما شيئاً، وقد أدّى ذلك إلى ردم الهوة بينهما عن طريق حصول الطبقة العامة على حقوقها بصورةٍ تدريجيةٍ، أي عن طريق تطبيق مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات التي تفرضها القوانين، بصرف النظر عن مركز الشخص الاجتماعي أو الاقتصادي في المجتمع.

ارتباط الجزاء بالعنصر الديني:

برزت الفكرة الدينية للعقوبة من خلال الصبغة الغيبية لنشأتها وطريقة تنفيذها، واحتكار رجال الدين رسم سياستها، ومنطلق التكفير بذاته ينطلق من هذا الأساس، والذي امتدَّ بتأثيراته في تشريعات هذا العنصر.

ففي النظم القديمة، اعتُبِرت القوانين من صنع الآلهة، ولا مجال لمخالفتها لأن في ذلك تحدِّياً لأحكامها، والجزاءات المقرَّرة تعبِّر عن إرادتها في الانتقام من الروح الشريرة في جسد الجاني، لذلك، لا مفرَّ من توقيعها بصورةٍ شديدةٍ حتى تحقِّق غايتها في التشفي منه إرضاءً للآلهة.

فالمصريون القدماء يعتقدون بأن الآلهة هي التي وضعت جميع القوانين لأجدادهم، وكانت لديهم محكمةٌ عليا مؤلفةٌ من الكهنة، وتختصُّ بالمحاكمات المتعلقة بالجنايات الكبرى، كما كانت تختصُّ بمحاكمة طبقة النبلاء، وكانت إجراءات المحاكمات سرّيةً، ومكتوبةً بالهيروغليفية التي كان يعرف أسرارها الكهنة دون غيرهم[1].

والملك حمورابي، اعتبر قانونه من وحي الآلهة، فقد جاء في مقدمته «أنا حمورابي ملك العدالة، أنا الذي أهداني الإله شمس هذه القوانين».

وعند العبرانيين، كان القاضي يُمثِّل الآلهة، لأن القانون في نظرهم وحيٌ من الإله يتولاَّه الكهنة، وكان الحكم القضائي يصدر باسم الإله «يهوه» ويُعبِّر عن إرادته، وكان دور القاضي ينحصر في نقل هذه الإرادة إلى المتقاضين. من هنا اتّسم القانون عندهم بالطابع الديني، مما أدَّى إلى عدم إمكانية تعديله. وإذا استلزم الأمرُ مواجهةَ بعض

(١) بهاء الدين إبراهيم، القانون والعقوبة في مصر القديمة، مجلة الأمن العام، عدد ٦٢، ١٩٧٤، ص ١١.

الأحداث والحاجات المستجدة، فللأحبار وحدهم أن يلائموا بين نصوص القانون، وبين تلك الحاجات عن طريق التفسير[١].

وعقيدة الهنود قامت على أساس أن الإله «براهما» أوحى بقانون مانو الشهير إلى أول ملكٍ من الملوك السبعة الذين حكموا العالم، فأبلغه إلى كبار الكهنة لحفظه والعمل به[٢].

وعند الإغريق، نُظِر إلى العدالة كأمرٍ صادرٍ من الإله (جوبيتر)، وفي روما القديمة اعتقد الرومان بأن المشرِّعين يستمدُّون وحيهم من الآلهة.

وحتى في المراحل اللاحقة لهذه المرحلة، فقد بقيت القوانين من المقدسات، وبقي الأحبار يحتكرون سرَّ القانون ومعرفَتَهُ، لذلك اتُّبِعَ النصُّ الحرفيُّ دون بحثٍ في معناه أو روحه، باعتبار أن قوته تتجسَّد بالألفاظ التي يتكوّن منها[٣].

والواضح أنه من المبرِّرات التي أبقت على هذا الطابع، تزويد القانون بقوةٍ إضافيةٍ ملزمةٍ للناس حتى يسهل احترامه والتقيد بأحكامه، أي أن الحاكم لم يكن بعيداً عن التمسك بهذا الواقع لتكريس نفوذه وسلطانه وتدعيمهما. فالملاحظ عند الرومان، مثلاً، التفرقة بين الجريمة القابلة للتكفير، والجريمة غير القابلة للتكفير، فالأولى تطلبُ تضحيةً تُقدَّم للآلهة، والثانية تُقمَعُ بأشدِّ الوسائل، والتي قد تصل إلى حدِّ الموت. فقد لجأ الرومان إلى سياسة قمع الجرائم الدينية المهدِّدة لسلطان الدولة، كما حصل بالنسبة لأتباع الديانة المسيحية، التي رأت فيها الدولة الرومانية زعزعةً لكيانها، واعتبر القانون الروماني الجهرَ بتلك الديانة جريمةً يُعاقَبُ عليها بالإعدام، إلى أن تم الاعتراف بها بمرسوم ميلان الشهير سنة ٣١٣م، الذي أصدره الإمبراطور قسطنطين، وكان ذلك بداية تحوُّلٍ جوهريٍّ في التاريخ البشري، ونُظُمِهِ الاجتماعية والقانونية.

ثانياً: بروز الاتجاهات الإصلاحية

تُعتبَرُ سنة ٤٧٦ ميلادية الحدَّ الفاصلَ بين العصر القديم والعصرين الوسيط والحديث، نظراً لما شهدته من تحولاتٍ تاريخيةٍ كبيرةٍ، كان أبرزها سقوط الإمبراطورية الرومانية على يد القبائل الجرمانية، وحلول سلطان الكنيسة بديلاً عنها، وسيطرتها بالتالي على الأوضاع السياسية والاجتماعية والتربوية، مما كان له أشدُّ الأثر على النُّظُمِ العقابية.

(١) عبد السلام الترمانيني، الوسيط في تاريخ القانون، م.س، ص ٣٩٨.
(٢) فوستيل دي كولانج، المدينة العتيقة، م.س، ص ٢٥٤ وما بعدها.
(٣) م.ن، ص ٢٦٠.

فمن خلال تولّي رجال الدين مهمة القضاء الجزائي على أسس القواعد التي شرّعوها بالاستناد إلى الديانة المسيحية، طُبِّقت وسائل الإكراه بشكلٍ صارم خلال الاعتراف، والشهادة، والتحقيق، وإجراءات المحاكمة. فقد نصَّت تشريعات شارلمان، على سبيل المثال، على التحكيم الإلهي الذي ظل معمولاً به طوال عهد الإقطاع[1]، وامتد سلطان الكنيسة إلى اختصاصاتٍ قضائيةٍ خاصةٍ تتعلق بالمصالح الدينية، وإلى توقيع عقوباتٍ في مجالاتٍ متعدِّدةٍ، كأفعال الربا، وممارسة السحر والشعوذة، وكل ما يتصل بقوانين الزواج. والقضاء الكنسي عمد، في بعض الحالات للدفاع عن سياسته، إلى التنكيل بخصوم الكنيسة ومنتقديها، خصوصاً بعد القيود التي فُرِضَتْ على حرية التفكير والبحث.

ومن جهةٍ أخرى، فإن تأثير الديانة المسيحية كان واضحاً في مجال العقوبات، حيث نبذت العقوبات الجسدية كالإعدام والجَلْدِ، وشجَّعت على تبنّي عقوباتٍ بديلةٍ عنها، كالحبس الانفرادي، والعمل في الأديرة، وذلك من منطلق فكرة التكفير والتوبة.

والإقطاع بدوره ترك بصماته على النُّظُم العقابيةِ في العصور الوسطى، فحقُّ المجنيِّ عليه في الانتقام من الجاني اختلط مع سلطةِ الإقطاعي في فرض العقوبة حمايةً لرعاياه، وبذلك أصبح الانتقام عامًّاً وخاصًّاً في الوقت نفسه، والإقطاعي، بوصفه نائب الملك في إقطاعيته، يستطيع، من خلال محكمته الخاصة، أن يوقع أنواع العقوبات كافةً على المذنبين، بما في ذلك عقوبة الإعدام، كما شجّع مثل هذا النظام أسلوب المحاكمة عن طريق المبارزة، باعتباره وسيلةً للإثبات في المبارزة، فالمنتصر بريءٌ والخاسر مذنبٌ، لأن إرادة الله دائماً مع صاحب الحق.

وبقي التحكيم الإلهي سائداً خلال عهد الإقطاع، لما كان له من أساسٍ بأن الله سيعين صاحب الحق على الانتصار، والبريء في إظهار براءته، والمذنب على ثبوت ذنبه.

أما من ناحية العقوبات، فقد اتّصَفت بالقسوة والوحشية، ومعظمها كان من العقوبات الجسدية، كالجَلْدِ، وبتر الأعضاء، وكيِّ الوجه، والصَّلب، والشَّنق، والعمل والتجذيف في السفن، بينما يُلاحَظ أن عقوبة السجن بدت وكأنها لحجز المتقاضين، أكثر من كونها لحجز المذنبين.

وعقوبة الغرامة كانت أيضاً من العقوبات الشائعة، وكان في وسع المتّهم أن يفتدي نفسه بتعويضٍ يقدِّمه إلى المجنيِّ عليه، فإذا لم يحصل هذا الأخير، أو أقاربه، على المبلغ الكافي للفدية، يصبح من حقهم الانتقام لأنفسهم من المعتدي.

(١) أُلغي هذا التشريع في مرحلةٍ لاحقةٍ، ففي القانون الإنكليزي ألغي سنة ١٢١٩م، وظل معمولاً به في ألمانيا حتى القرن الرابع عشر.

ويمكن القول إن هنالك عقوباتٍ وردت في تشريعاتٍ معيَّنةٍ ومحدّدةٍ، وعقوباتٍ أخرى وجدت أساسها في ممارسة المحاكم لها، وعقوباتٍ طبَّقها القضاء دون معايير ثابتةٍ. وبقي مثل هذا الوضع حتى فترة منتصف القرن الثامن عشر تقريباً، والتي سبقتها اتجاهاتٌ تدعَّمت فيها ركائز الدولة وسلطاتها في فرض الجزاءات، واتّصفت بشكلٍ إجماليٍّ بالشِّدَّة في سبيل تحقيق الأمن، والاستقرار الاجتماعي، ولكن على حساب حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

فالوقائع تشير إلى أن بذور عصر النهضة بدأت في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، لِتُثمرَ في القرنين الرابع عشر والخامس عشر. وقد ساهم ذلك، مضافاً إليه حركة الإصلاح الديني في القرن السادس عشر، في الانتقال إلى العصور الحديثة، رغم أن العقوبات بشكلٍ عامٍّ بقيت تتصف بالشدَّة والقسوة، وتَمتَّعَ القضاةُ قبل الثورة في فرنسا بسلطاتٍ تحكميةٍ مطلقةٍ دون قيدٍ، ومثل هذه السياسة مارسها الملوك والأمراء عن طريق الأوامر التي كانوا يصدرونها، بالعفو أو بالاعتقال والنفي[1]، كما أن العقوبات الجماعية استمرت في نطاق الجرائم السياسية.

تحوُّلٌ جذريٌّ لمفهوم الجزاء

وبذلك نرى أنه، مع بعض الاستثناءات، بقي النظام العقابي بشكلٍ عامٍّ قبل قيام الثورة الفرنسية يحتفظ بطابعه الصارم، واقترن ذلك بعدم استقلالية القضاء، وانعدام المساواة أمام العقوبة من الناحية الفعلية، وقد بدأت الأفكار الإصلاحية تبرز إلى الواجهة بعد تحكُّمٍ طويلٍ، وتشقُّ طريقها بثباتٍ نحو تحوُّلٍ جذريٍّ في مفهوم العقوبات ودورها في سياسة مكافحة الجرائم.

وعلى سبيل المثال، في إيطاليا تبنّى سيزار بكاريا ١٧٣٨-١٧٩٤ (Cesar de Beccaria) في كتابه «الجرائم والعقوبات»[2]، نقد النظام العقابي القائم، واقترح وسائل مختلفةً لإصلاحه، بعيدةً عن التفسيرات الغيبية، ومرتكزةً على الأسس التي من شأنها حماية قِيَمِ المجتمع وحريات وحقوق أفراده.

فشرعية الجرائم والعقوبات من المبادئ التي يتعين عدم المساس بها، لأن القوانين هي التي تحدِّد بوضوحٍ العقوباتِ المقررةَ للجرائم، كما إنها هي التي تحدِّد عناصر كلِّ جريمةٍ، وبذلك تتحقق المعاملة العقابية المتساوية للأفراد كلّهم، ويتحقق أيضاً استقلال

(١) Jean Claude Soyer: Droit pénal et procédure pénale, L.G.D.J, 1976, p. 34.

(٢) ظهر كتاب المؤلف الإيطالي بكاريا تحت عنوان: (Traité des délits et des peines) سنة ١٧٦٤.

السلطة القضائية، بما يضمن عدم التعرُّض لحقوق الأفراد وحرياتهم دون سندٍ قانونيٍّ، ومثل هذا المبدأ تبنَّته التشريعات الحديثة، وورد في معظم الدساتير المعاصرة كضمانٍ إضافيٍّ لاستقراره وتعزيز دوره.

وتبنّى بكاريا فكرة إلغاء العقوبات التي يكون ضررها أكبر من نفعها، وقد أشار بصفةٍ أساسيةٍ إلى عقوبة الإعدام، والعقوبات البدنية، والتي تكون الغاية منها التنكيل بالمجرم، ورغم ذلك يمكن الأخذ في حالاتٍ محدودةٍ بعقوبة الإعدام لحماية المصالح العامة في المجتمع، كما هو الأمر في ظروف الفتن والاضطرابات[١].

ونادى بكاريا كذلك بإلغاء العقوبات المؤبَّدة، لأنها تتجرَّد من الغاية النفعية التي يجب أن تكون أساساً لتشريعها، كما طالب بإلغاء حق العفو العام، لأنه يتضمن اعتداءً على مبدأ فصل السلطات، ويتنافى مع مبدأ المساواة أمام القانون ومبادئ العدالة، وطالب أيضاً بإلغاء المصادرة العامة، لأنها تصيب بآثارها أشخاصاً غير مسؤولين عن الجريمة، كأسرة المجرم، كما طالب بإلغاء عقوبة النفي، لأنها تتناقض مع حقوق الإنسان من ناحيةٍ، ولا تشكل حلاً للمشكلة من ناحيةٍ أخرى.

ومن الأفكار الهامة التي أبرزها بكاريا في مؤلفه، فكرة الوقاية من الجريمة، التي باتت محور السياسة الجزائية في عالمنا المعاصر، فهو يؤمن بأنه من الأفضل أن نمنع الجرائم والوسائل المؤدِّية إليها، من أن نلجأ إلى علاجها، وإن الوقاية خيرٌ من العلاج.

وفي إنكلترا، تبنّى جيرمي بنثام فلسفة العقوبة القائمة على فكرة منفعتها وضرورتها، فالغاية النهائية التي يجب أن يضعها المشرّع في اعتباره هي سعادة المجتمع، أي سعادة أفراده، وهذه السعادة لا تتحقَّق إلا بإعطاء أكبر قدرٍ من الحرية لهم كي يحققوا تلك الغاية[٢].

وحتى يمكن التوصُّل إلى ذلك الهدف، وتؤدِّي العقوبات وظائفها النفعية، ينبغي أن يزيد الألم الناتج عنها على الفائدة المكتسبة من وراء ارتكاب الجريمة، وبمعنى آخر، أن تكون من الجسامة بحيث يختار الإنسان الابتعاد عنها بسبب الألم الذي تُلحِقُهُ به، وبذلك يبتعد عن الجريمة كي يتجنّب ما قد يوقع عليه من جزاءاتٍ مؤلمةٍ، وعلى الأفراد أن يشعروا بهول العقوبات دائماً حتى تكون رادعةً، ويتعيَّن أن يقوم الانسجام بين الجريمة المرتكبة والجزاء المقرَّر لها[٣].

(١) يقرر بكاريا بأن العقوبات التي تزيد على ضرورة حفظ الأمن العام، إنما هي عقوباتٌ غير عادلةٍ بطبيعتها. بشأن النظام العقابي ونقد بكاريا له راجع: سيزار دي بكاريا، الجرائم والعقوبات، تر: يعقوب محمد خياني، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ط١، ١٩٨٥.

(٢) عالمٌ انجليزيٌّ، من أهم مؤلفاته: مبادئ الأخلاق والتشريع، سنة ١٧٨٩، ونظرية العقوبة والمكافآت، سنة ١٨١٨.

(٣) على سبيل المثال، فإن عقوبة البلاغ الكاذب يجب أن تتمثل في ثقب لسان الجاني بإبرةٍ، وعقوبة التزوير يجب أن تتمثل في ثقب يد الجاني بآلةٍ حديدية.

ويبدو بشكلٍ واضح أن بنثام الذي تبنّى أفكار بكاريا، وكان أكثر ميلاً إلى الاعتقاد بأن العقوبات لا تتحقَّق وظائفها إلا إذا كانت قاسيةً، وإن كان يرى أن العقوبة المثلى هي السجن وليس الإعدام، وعلى هذا الأساس لم يحبِّذ العقوبة الأخيرة، وركّز أبحاثه على الأولى، ووضع الاقتراحات من أجل تطوير دورها في مكافحة الإجرام في المجتمع.

لا شك أن الأفكار السابقة تركت أثرها في السياسة الجزائية الحديثة، ولدى المفكرين والمصلحين ورجال القانون، كما تركت بصماتها الواضحة على التشريعات الوضعية الأوروبية التي ألغت عقوبة الإعدام، أو ضيّقت من نطاق تطبيقها إلى حدٍّ بعيدٍ، كما استبعدت أساليب التعذيب الوحشية التي كانت سائدةً من قبل، ووسائل المصادرة العشوائية، وقيّدت من سلطات القاضي التقديرية، وأوجبت اتباع سياسة التوازن بين خطورة الجريمة وجسامة العقوبة.

ويمكن الإشارة إلى هذا الاتجاه بشكلٍ خاصٍّ في فرنسا، حيث أُعلِنَ على هذا الأساس ميثاق حقوق الإنسان والمواطن الصادر عن الثورة الفرنسية في ٢٦ آب ١٧٨٩، وتضمَّنت المادة الثامنة منه مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات، وصدر قانون العقوبات الفرنسي سنة ١٧٩١ متبنِّياً الاتجاهات السابقة من حيث الحدّ من العقوبات المهينة، وتميّزه بطابعٍ موضوعيٍّ يكاد يكون مطلقاً.

والخلل في تشريع ١٧٩١ أدَّى إلى إصدار التقنين الجزائي سنة ١٨١٠ في عهد الإمبراطور نابليون، حيث غلبت عليه الأفكار النفعية، ووضع الجزاءات بين حدَّين، واعترف بالظروف المخففة في نطاقٍ ضيِّقٍ، ومنح القاضي سلطاتٍ تقديريةً محدودة.

ويؤخذ على هذه الفلسفة تطرُّفها في التركيز على نفعية العقوبة، المتمثل برأيها في الردع الخاص، وإهمالها للجوانب الأخرى المتعلقة بغاياتها الإصلاحية، لذلك دعت بعض الفلسفات إلى تعديل اتجاهاتها، على أساس قيامها على اعتباراتٍ أخلاقيةٍ، لأن غاية العقوبة، في جوهرها، هي إرضاء حاسة العدالة لذاتها، ودعم قوانينها بإصلاح الضَّرر الذي ترتَّب على الفعل الجرمي، بصرف النظر عن المنفعة التي تُحقَّق من جراء توقيعها، فحقُّ العقاب يرتكز أساساً على فكرة التكفير عن الخطأ، وليس هنالك ما يمنع من أن تتشعب الاتجاهات بعد ذلك لتتناول عملية الردع وتأهيل المجرمين[1].

(١) أبرز هذه الفلسفات، الفلسفة الألمانية التي نادى بها إيمانويل كانت (١٧٢٤-١٨٠٤). وقد ميَّز بين حقِّ العقاب وهو التكفير عن الخطأ لذاته، وبين الفائدة المحتملة من فرضه، وهي مجرد هدفٍ عمليٍّ للعقوبة، كالردع العام أو الردع الخاص، فأساس مشروعية حقِّ العقاب هو العدالة المطلقة مجردةً عن فكرة المنفعة؛ راجع: عبد الرحمن بدوي، إيمانويل كانت، فلسفة القانون والسياسة، الكويت، ١٩٧٩، ص١٦١ وما بعدها.

والنظرة الجديدة رأت أنه من الأنسب التوفيق بين اعتبارين، الاعتبار المتعلق بالغاية النفعية للعقوبة، والاعتبار المتعلق بمبدأ العدالة، بحيث إن المقياس على هذا الإطار، يتحدَّد بعدم تجاوز ما تفرضه العدالة من جهةٍ أخرى، فالمُشرِّع يُقرِّر العقاب من منطلق حماية مصلحة المجتمع، والتقيّد بالعدالة وحدودها.

وهكذا أصبحت شخصية المجرم موضع اهتمامٍ واعتبارٍ في تحديد مسؤوليته، ولم تعد الجريمة كحدثٍ ماديٍّ هي المقرِّرة لحكمها، وبات منَ الواضح اعتماد مبدأ التفريد العقابي، الذي يقرّر الجزاء المناسب لمرتكب الجريمة، ومراعاة الأسباب المؤدِّية إليها، وفرضه بين حدٍّ أدنى وحدٍّ أقصى، والحكم وفق مقتضيات العدالة والإصلاح، واعتماد وسائل مرنةٍ في السياسة الجزائية، كالأعذار القانونية المخففة، أو المعفية، أو الظروف المشدَّدة، واعتماد نظام وقف التنفيذ، والعفو الخاص، والإفراج الشرطي، وهي أنظمةٌ باتت معروفةً في النُّظُمِ الجزائيةِ المعاصرة[1].

ونلاحظ في مجال العقوبات، أن الفلسفة المتطورة ركزت على عقوبة السجن، ووضعت مقترحاتٍ من أجل أن تكون فعَّالةً وإنسانيةً، من خلال اعتماد أساليب التصنيف والنظام التدريجي، وبذلك يمكن أن تحل محل الكثير من العقوبات البدنية القاسية، مع الأخذ بعين الاعتبار التمييز بين الجرائم السياسية والجرائم العادية، وهو أمرٌ سارت عليه معظم التشريعات الحديثة.

وبفضل هذه السياسة، أمكن تطوير المعاملة العقابية داخل السجون، وتحوّلت من هدف الانتقام والتشفي من الجاني، إلى العمل أيضاً على إصلاحه وتأهيله. ولا شك أن بصمات الفلسفة السابقة ظهرت في تعديل التشريع الجزائي الفرنسي الصادر سنة ١٨٣٢، وقانون العقوبات الألماني الصادر سنة ١٨٧٠، وقانون العقوبات الإيطالي الصادر سنة ١٨٨٩، وهي قوانين لها جذورٌ صلبةٌ ومؤثِّرةٌ في التشريعات الحديثة.

كما إنه بتأثير أفكار هذه الفلسفة الجديدة، سادت الحركات الإصلاحية الداعية إلى تعديل النُّظُمِ العقابيةِ السائدةِ، والارتقاء بها إلى المفاهيم والقِيَمِ الإنسانية المتطورة، وبذلك بدأت تتجرَّد من وسائل التنكيل التي لازمتها في السابق، وتتحول باتجاه الدراسات العلمية للتنفيذ العقابي، فإذا كانت العدالة تشكل أحد أهدافها الأساسية، فإن ذلك يُملي وجود التناسب بين كيفية تنفيذ العقوبة والظروف الشخصية التي تحيط بالمحكوم عليه[2].

(١) عبود السراج، علم الإجرام والعقاب، الكويت، ١٩٨١، ص١٦٧.

(٢) محمود نجيب حسني، علم العقاب، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٣، صص٦٨-٦٩.

اتجاهات فلسفة المدرسة الوضعية[1]:

اتجهت الفلسفة الوضعية الإصلاحية في تحليلها الجريمة، نحو شخصية الجاني، والأسباب التي دفعت به إلى اقترافها.

لقد نادت باعتماد التدابير الاحترازية بدل العقوبات، من منطلق عدم وجود خيارٍ للشخص في ارتكاب الجريمة في حال توافر أسبابها، ولا يعني هذا الأمر انتفاء مسؤوليته، إنما يعني أن المجرم كشف عن خطورته الإجرامية، ويكون من حقِّ المجتمع اتخاذ الإجراءات والتدابير التي تمنعه من العودة إليها، وبذلك يكون من الجائز تطبيق التدابير على كلِّ شخصٍ ارتكب جريمةً، بصرف النظر عما إذا كان مميزاً أو غير مميز.

واستخلاصاً من فلسفتها، فإن هذه الفلسفة ركّزت على شخصية الجاني، ورأت أنه من الملائم حماية المجتمع من إجرامه، وعلاجه في الوقت نفسه عن طريق استئصال عوامل الجريمة من نفسه، والقضاء عليها وعلى الأسباب المهيئة لارتكابها، وبمعنى آخر، اتباع سياسةٍ وقائيةٍ مناطها الخطورة الإجرامية، وليس وقوع الجريمة بالفعل، لأن تكاليف الوقاية منها أقلُّ بكثيرٍ من تكاليف إصلاح الضَّرر الناتج عنها.

كما رأت المدرسة هذه، من خلال فلسفتها، بأنه يتعيَّن أن تتنوَّع التدابير بحسب الفئة التي ينتمي إليها المجرم، فالمجرم المعتاد، أو المجرم بالميلاد، باعتبار عدم إمكانية إصلاحهما، ينبغي استئصالهما من المجتمع عن طريق الإعدام، أو العزل، أو النفي إلى مستعمرةٍ مدى الحياة، والمجرم المجنون يُحجز في مصحٍّ لعلاجه، والمجرم بالصدفة، لأنه قابلٌ للإصلاح، يجب أن يخضع لعنايةٍ خاصةٍ، ويبعد عن الوسط الذي يعيش فيه، وتُطبَّق أنظمةٌ مرنةٌ لإصلاحه، وينطبق المنهج نفسه على المجرم بالعاطفة.

وهكذا يمكن تصنيف التدابير على أنها تدابير استئصاليةٌ، كالإعدام، والنفي، والحجز، أو تدابير قمعيةٌ، كالسجن، أو الغرامة، أو تدابير اجتماعيةٌ، كحظر الإقامة، أو المنع عن ممارسة المهنة، وتدابير علاجيةٌ، كالوضع في مستشفى للأمراض النفسية.

أما هدف هذه التدابير، فهو الدفاع عن المجتمع ضد الجريمة، وضد خطورة الجاني الإجرامية عن طريق إزالة الأسباب المؤدِّية إليها، وهو ما عبّرت عنه بالردع الخاص، رغم

(١) قامت هذه المدرسة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في إيطاليا، وأبرز مؤسسيها سيزار لمبروزو (١٨٣٥- ١٩٠٢)، رافال جارو فالو (١٨٥٢/١٩٣٤)، أنريكو فري (١٨٥٦- ١٩٢٩).

أنها لم تنكر فكرة الردع العام، التي رأت أنها يمكن أن تتحقَّق من خلال نظامٍ متكاملٍ للدفاع الاجتماعي[١].

لقد أثَّرت المدرسة الوضعية في السياسة الجزائية الحديثة، وتركّزت الأبحاث والدراسات حول أسباب الجريمة، وسُبُل القضاء عليها، ونشأ علم الإجرام، وعلم العقاب، كعلومٍ مستقلةٍ، تاركةً بصماتها الواضحة في التشريعات الجزائية، وداعمةً مبدأ تفريد العقوباتِ، بحيث تتقرَّرُ عقوبةٌ مناسبةٌ لكلِّ مجرمٍ على حدةٍ، وظهرت فكرة المسؤولية الجزائية القائمة على الخطورة الإجرامية، وبرزت مفاهيم جديدةٌ للعقاب، تقوم على الدفاع الاجتماعي، وتبنَّت التشريعاتُ الجزائيةُ الحديثةُ نظامَ التدابير بشكلٍ موسّعٍ، وسن تشريعاتٍ خاصَّةٍ بالأحداث، وإعادة تطوير السجون وتنظيمها، وتصنيف التدابير غير المحدَّدة المدة، وتخصيص أجهزةٍ للتنفيذ العقابي، ومنح القاضي سلطاتٍ تقديريةً واسعةً، مما كان له أبرز الأثر على التشريع الفرنسي، والألماني، والإيطالي، والروسي، والتشريعات العربية التي تأثرت بأحكام هذه القوانين بصورةٍ أو بأخرى[٢].

فلسفة الجزاء عند حركة الدفاع الاجتماعي

قامت فلسفة الدفاع الاجتماعي على أساس إمكانية إلغاء العقوبات، وتطبيق تدابير اجتماعيةٍ تهدف إلى عدم اعتبار المسؤولية الجزائية عند الفرد[٣]، والأخذ بمفهوم المسؤولية المناهضة للمجتمع، والعمل على تحقيق دعم النظام والدفاع عن المجتمع وتأهيل الفرد تأهيلاً اجتماعياً، وبذلك يتعيَّن إيجاد وسائل بديلةٍ عن العقوبات، وقائيةٍ وعلاجيةٍ وتربويةٍ، فلا تكون هنالك عقوبةٌ لكلِّ جريمةٍ، إنما إجراءٌ يناسب كلَّ حالةٍ على حدةٍ، وهذه الوسائل ترمي إلى استئصال كلِّ ما من شأنه أن يؤدِّي إلى تناقضٍ بين الفرد والجماعة، ومن أمثلة التدابير الوقائية التي يمكن اعتمادها، نشر التعليم، ورفع المستوى الصحي، والقضاء على البطالة والفقر، والإكثار من العمران، وفرض الرقابة على الصحف. ومن أمثلة التدابير العلاجية والتربوية، الوضع في دارٍ للتشغيل، أو في مؤسَّسات الرعاية الاجتماعية، والحرية المُراقَبة، والمنع من ارتياد بعض الأماكن العامة، والرعاية الصحية.

كما يُستعاض عن العقوبات بالتدابير غير المحدَّدة المدَّة، ويمكن تعديلها أو تبديلها أو إلغاؤها، من خلال تنفيذها، ووفق ما يسفر عنها من نتائج، بحيث تكون متلائمةً مع

(١) Shmelck et Picca, *Pénologie et science pénitentiaire,* Paris, 1979, p. 55.

(٢) أنظر المواد ٢٨-٤١ عقوبات أردني، والمواد ١٩-٢٦ عقوبات جزائري، والمواد ١٠٣-١٢٧ عقوبات عراقي، والمواد ٧٠-٧٣ عقوبات لبناني، والمواد ١٣٥-١٦٤ عقوبات ليبي.

(٣) جرامتيكا، مبادئ الدفاع الاجتماعي، تر: محمد الفاضل، جامعة دمشق، ١٩٦٨، صص ٥٥-٥٦.

حالة الشخص، وليس مع جسامة الفعلِ المُرتَكَبِ، وتكون إجراءات الدفاع الاجتماعي مقررةً بحسب طبيعة الفرد، ودرجة عدائه للنظام الاجتماعي، وليس بحسب الضَّرر الناتج عن الجريمة، وتتوقف تلك الإجراءات عندما تؤدِّي دورها في الإصلاح والعلاج والتأهيل، تماماً كالعلاج الذي يتوقف بالنسبة للمريض الذي يشفى من مرضه.

أما الاتجاه الآخر[١]، فقد تبنَّى مبدأ عدم إلغاء النظام الجزائي، والمناداة بتطوير أحكامه في إطار سياسةٍ جزائيةٍ قائمةٍ على حماية الفرد والمجتمع من الإجرام، والأخذ بحرية الاختيار، والمسؤولية الأخلاقية، واعتبار الخطيئة من أركان الجريمة.

وبالنسبة للعقوبات والتدابير، من الضرورة دمجها في نظامٍ موحّدٍ يكون هدفه تأهيل المنحرف اجتماعياً، فهناك تكاملٌ في النظام الجزائي يقوم علىً معاييرٍ متعدِّدةٍ، فيزيقيةٍ، واجتماعيةٍ، وخلقيةٍ، تضمُّها سياسةٌ جزائيةٌ يلعب القانون الجزائيُّ دوراً في حماية الحريات في ظلها.

والدفاع الاجتماعي هو نظامٌ شاملٌ يعترف بحقيقة الإنسان، وبِقِيَمِهِ الروحيةِ والأخلاقية، ولا يعفيه من مسؤوليته عن فعله الإجرامي، ويتبنّى سياسةً تعتمد على العلم والمنطق، وتهدف إلى إعادة النظر في الأوضاع القائمة في قانون العقوبات.

خلاصـــة :

لا شكَّ أن التغيرات التي طرأت بصورةٍ متلاحقةٍ على النُّظُم الاجتماعيةِ والسياسيةِ منذ فجر التاريخ حتى عصرنا الحالي، كان لها التأثير الفعَّال على مفهوم الجرائم والسياسة العقابية، فالتحوُّل من مجتمع العائلة إلى مجتمع العشيرة، وإلى مجتمع القبيلة، ثم إلى مجتمع المدينة الذي كان وراء قيام الدولة، ثم تطوُّر وظائف أجهزة الحكم فيها، وتنامي سلطانها، وتدخلها في نشاطاتٍ كانت مقتصرةً على الأفراد، أدّى إلى التوسع في مفهوم الجريمة، وإلى بروز أصنافٍ منها تحت تسمياتٍ مختلفةٍ، كالجرائم السياسية، وجرائم أمن الدولة، وجرائم المطبوعات، والجرائم الاقتصادية، وطاولت المسؤولية الجزائية الشخص غير الطبيعي تحت عنوان الشخص الاعتباري أو المعنوي، كالشركات، والبلديات، والدول بحد ذاتها، وبذلك أضحت سياسة التجريم والعقاب، من مهماتها الأساسية وضعُ التشريعات التي تكفل العدالة للأفراد، وتحفظ للجماعة كيانها، وتبعدها عن الفوضى والأنماط السلوكية الشاذَّة[٢].

(١) راجع: مارك أنسل، الدفاع الاجتماعي الحديث، ترجمة حسن علام، الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩١، ص ٣٢٧ وما بعدها.

(٢) محمود نجيب حسني، علم العقاب، م.س، ص٤٣ وما بعدها.

ويُعتبرُ النهجُ القمعيُّ المحضُ غير مجدٍ كلياً في مكافحة الإجرام، وغالباً ما يُنَفِّر الجمهور، ويجعل مرتكبي الجرائم لا يستجيبون للاقتناع والدعوة إلى تغيير أحوالهم، وينبغي أن تشترك في المنع جميع قطاعات المجتمع المختلفة التي يتجاوز اختصاصها اختصاص القضاء الجزائي[1].

ولتطوير نهج القانون الجزائي، من المُستحسن أن تكون الغايةُ منه الوصولَ إلى نظامٍ موحَّدٍ للتدابير، مما يسمح للقاضي اختيار التدبير الملائم لكل حالةٍ على حدةٍ في مواجهة الفعل الإجرامي، من أجل أن يحقق إصلاح المحكوم عليه، وإعادته إلى حياة المجتمع، وإذا كان لا بد من الاحتفاظ باسم العقوبات بشأن بعض التدابير، كتلك الماسَّة بالحرية والمتعلقة بالغرامة، فهي تقع في إطار هدفها ضمن تدابير الدفاع الاجتماعي أيضاً.

ويتعين من موقع الصراع الذي يظهر فيه الانحراف والإجرام، أن تؤخذ بعين الاعتبار سياسةٌ جزائيةٌ تتَّجه نحو حماية المجنيِّ عليه بصورةٍ أكثر فعاليةً، ويرتبط ذلك بالواقع الاجتماعي، والاهتمام بالمعوقين اجتماعياً، والأفراد الذين هم بحالة الخطر، بحيث تقدم إليهم المساعدة في إطار تصوُّرٍ سليمٍ للتضامن الاجتماعي.

وحركة الدفاع الاجتماعي يجب أن تسير باتجاه تقليص الالتجاء إلى العقوبات، وعلى وجه الخصوص العقوبات المانعة للحرية التي يترتَّب عليها مساوئ واضحةٌ، وعدم استخدام الحبس الاحتياطي، الذي يُمثِّل إجراءً تحكيمياً، دون توفير الضمانات اللازمة للحكم بالإدانة، وخلال هذه المرحلة الانتقالية، يجب تطبيق قواعد الحدِّ الأدنى لمعاملة السجناء، وتطوير دور السجون من الوجهة الإنسانية، وإيجاد مختلف الضمانات فيها للمتَّهم، ومراقبتها وتحقيقها في الممارسة والتطبيق.

أما البدائل عن عقوبة السجن، فتتمثّل بالتوسُّع في اللجوء إلى وسائل القانون المدني، والقانون الإداري، وأجهزة التعليم والصحة، والمساعدة الاجتماعية، واقتراح وسائل عمليةٍ للتأهيل الاجتماعي، كالتدريب المهني، وتنظيم أوقات الفراغ، وبذلك يمكن استخلاص الصفة الاجتماعية للسياسة الجزائية، وتأكيد ارتباطها المباشر بالسياسة العامة لمكافحة الجريمة في المجتمع[2].

(١) أنظر توصيات المؤتمر الدولي السادس لهيئة الأمم المتحدة في مجال مكافحة الجريمة، كراكاس، ١٩٨٠.
(٢) راجع: مارك أنسل، الدفاع الاجتماعي الحديث، م.س، ص٣٢٧ وما بعدها.

والدراسات العلمية الحديثة، في مختلف المجالات، تقوم على الإحصاء والتحليل والاستنتاج، ولا تخرج السياسة العقابية عن هذا المفهوم، لأنه بدون هذا الاعتبار لا يمكن وضع ضوابط ورسم حدودٍ للظاهرة الإجرامية، وبالتالي إيجاد طرقٍ لمعالجتها، ووضع أساس البناء الثقافي، والاقتصادي، والتشريعي، والسياسي، الذي من شأنه أن يُبعِدَ شبحها المخيف في الحاضر والمستقبل، أو يُقلِّص من حجمها وأضرارها إلى المستوى الذي يُبقيها ضمن النطاق المألوف والقليل الخطورة على الفرد والمجتمع على حدٍّ سواء.

دولةُ القانون:
تقييمُ التجربةِ اللبنانية

أ. د. هيام مروة

كلية الحقوق

الجامعة الإسلامية في لبنان

المقدّمة

في دولة القانون، الجميع ملزمٌ باحترام القانون، المصدر الأساسي للشرعية، ودون استثناءٍ أو إعفاءٍ للسلطتين التشريعية والتنفيذية، وكافة الإدارات العامة، والمواطنين. كذلك على القانون ألا يخالف الدستور، القاعدة الأسمى. ولا يمكن مقارنة الدستور بالقانون، أي لا يمكن أن يُمسَّ الدستور من قبل القواعد الأخرى، فهو يعلو عليها.

إن دولة القانون طبّقت بدايةً في الديمقراطيّات الغربية، وحلّت محل «المَلَكِيّة المطلقة» التي انقرضت في الغرب في نهاية القرن الثامن عشر بعد الثورة الفرنسيّة. هذه الدولة مبنيةٌ على مذهب سيادة القانون الذي يمثّل الإرادة الوطنيّة. إنّها المصدرُ الأساسيُّ للقانون وفقاً لنظريّة J.J.Rousseau، أب الديمقراطيّة، وفي هذه الدولة، على الجميع احترام القوانينَ والدستور. وقد تمّ التركيز فيها على امتيازات السلطة العامّة، وتنظيم المؤسّسات. هذا، مع الإشارة إلى أن دولة القانون تحوّلت في فرنسا إلى «دولة الحقّ» في السبعينات من القرن الماضي، وهمّها الأساس الحرصُ على حقوق الفردِ وحريّاته.

أما في لبنان، وبعد اثنتين وسبعين سنةً على الاستقلال، فإن الدولة اللبنانية لم تتمكّن من تطوير نظامها. ففي فترة الانتداب الفرنسي، صدر الدستور اللبناني بتاريخ ٢٣-٥-١٩٢٦، وهذا الدستور «المنحة» من الدولة الفرنسيّة، جعل من لبنان مجموعةَ طوائف غير قادرةٍ على حكم نفسِها بنفسِها، لذلك كانت الدولةُ اللبنانيّةُ تلجأ إلى الدول الأجنبيّةِ لمساعدتها على حلِّ

نزاعاتها. وفي السبعينات من القرن العشرين، تعقّد الوضع في لبنان وأدّى إلى حربٍ أهليّةٍ بدأت سنة ١٩٧٤ ودامت طويلاً. وللخروج من هذا المأزق، اجتمع الفرقاء في الطائف سنة ١٩٩٠، وتمّ تعديل الدستور في ٢١-٩-١٩٩٠ بإضافة مقدّمةٍ إليه أصبحت جزءاً لا يتجزّأ منه.

أسباب عدم تطوير النظام اللّبناني

هناك أسبابٌ عدّةٌ أعاقت تطوير النظام اللبناني، منها ما هو خارجيٌّ يتعلّق بالتدخّل الأجنبي، فضلاً عن نزوحِ عددٍ كبيرٍ من الفلسطينيّين بعد نكبة العام ١٩٤٨، وبعد النزوح من الأردن في السبعينات من القرن الماضي. وهناك أسبابٌ أخرى تتعلّق بتقصير السياسيّين والإداريّين في لبنان، ومخالفتهم للدستور والقوانين.

أولاً: الأسباب الخارجيّة

وهي الأخطر على السيادة. تنصّ الفقرة الأولى من مقدّمة الدستورعلى أنّ لبنانَ وطنٌ سيّدٌ، حرٌّ، مستقلٌّ، نهائيٌّ لجميع أبنائه، واحدٌ أرضاً وشعباً ومؤسّساتٍ في حدوده المنصوص عنها في هذا الدستور، والمعترف بها دوليّاً.

إنّ سيادتَنا منقوصةٌ لأنّ المؤسسة الأولى في الدولة اللبنانيّة هي رئاسة الجمهوريّة، ومنذ إنشاء دولة لبنان الكبير وحتى اليوم، لا يتمّ انتخاب الرئيس إلا بموافقة الدول الأجنبيّة. في البداية فرنسا، وفي ما بعد مصر، وسوريا، والسعودية، وحتى قطر تدخّلت في الانتخابات الأخيرة، وطبعاً بموافقة الولايات المتّحدة.

وحاليّاً، وبعد سنةٍ من خلوّ سدّة الرئاسة، لم يتمكّن المجلسُ النيابيُّ من انتخاب رئيسٍ للجمهوريّة بسبب خلافِ النوّاب على هويّة الرئيس، وبناءً لتعليمات دُولٍ أجنبيّةٍ وعربيّة.

وهذا التدخّلُ ليس جديداً، إذ في كل المراحل، نجدُ جهاتٍ لبنانيةً فاسدةً تستقوي بالأجنبيِّ للاستيلاء على السلطة. والدليل على ذلك، شهادة أحد قدامى الـ (CIA Graham Fuller)، في كتابه الصادر في العام ٢٠١٠ تحت عنوان World Without Islam[١] المتعلّق

(١) مذكور في «Le Monde Diplomatique» عدد نيسان ٢٠١٥ ص ١٧:

Même s'il n'y avait pas eu une religion appelée Islam… l'état des relations entre l'Occident et le Proche-Orient aujourd'hui serait plus ou moins inchangé… il existe une douzaine de bonnes raisons en dehors de l'Islam et de la religion par lesquelles les relations entre l'Occident et le Proche-Orient sont mauvaises… les croisades (une aventure économique, sociale et géopolitique), l'impérialisme, le colonialisme, le contrôle occidental des ressources du Proche-Orient en énergie, la mise en place des dictatures pro-occidentales, les interventions politiques et militaires occidentales sans fin, les frontières redessinées, la création par l'Occident de l'Etat d'Israël, les invasions et les guerres américaines…

بالإرهاب. ويعتبر المؤلّفُ أن الدينَ الإسلاميَّ ليس سبباً للإرهاب، ويضيف: حتى وإن لم يكن الدينُ الإسلاميُّ موجوداً، لما تغيّرت العلاقاتُ بين الغرب والشرق الأوسط تغيُّراً كبيراً، لأنّ هناك اثني عشر سبباً جديّاً لا علاقة لها بالإسلام، أضف إلى ذلك أن الدين الإسلاميّ لا يبرّر سوء العلاقات بين الغرب والشرق. وهذه الأسباب هي: الحروب الصليبيّة (مغامرةٌ اقتصاديّةٌ واجتماعيّةٌ وجيوسياسيّةٌ غربيّةٌ)، الإمبرياليّة، الاستعمار، الرقابةُ الغربيّةُ على مخزون النفط في الشرق الأوسط، التأسيسُ لدكتاتوريّاتٍ خاضعةٍ للغرب، التدخّلات السياسيّةُ والعسكريّةُ الغربيّةُ المستمرّة، تغييرُ الحدود، إنشاءُ دولةِ إسرائيل، الاحتلالاتُ والحروبُ الأميركيّة...

كما إن سيادتَنا منقوصةٌ أيضاً، لأن وطنَنا تعرّضَ للاحتلال الاسرائيلي، ويتعرّض باستمرارٍ لتعدّياتِ هذا العدو، والتي سبّبت لنا خسائرَ كبيرةً في الأرواح، وخسائرَ ماديّةً، ولم يَجرؤ أحدٌ على المطالبة بالتعويض!

أما بالنسبة للتدخل الأجنبي، فيمكن تفاديه إذا أراد الحكّام ذلك، فمهما كانت مساحة الدولة صغيرةً، لا يجوز قانوناً أن تُمسَّ سيادتُها، فبناما (Panama)، الدولة الصغيرة والفقيرة طردت الولايات المتحدة من قناة Panama بالقانون. فالدولةُ المهيمنةُ الكبيرة، لا يمكن لها أن تتدخّل في شؤون دولةٍ أخرى ضعيفةٍ، إلا بمساعدةِ وتواطؤِ بعض النافذين في الدولة المُهَيمَن عليها (احتلال العراق). والدولُ الأجنبيّةُ التي تبحث عن مصالحها بجميع الوسائل، تتراجع عن ذلك إذا لم تتعاون معها جهاتٌ نافذةٌ في الدول المستهدفة.

ثانياً: مخالفةُ الدستور والقوانين

سنبيّن في ما يأتي المخالفات التي لحقت بالدستور في مواده ومقدّمته وفقراتها:

- تنص الفقرة الأولى من مقدّمة الدستور، على: «لبنان سيّدٌ وحرٌّ ومستقلٌّ، وطنٌ نهائيٌّ لجميع أبنائه، واحدٌ أرضاً وشعباً ومؤسّساتٍ....».

والواقع أن أرض الوطن لم تعد لجميع أبنائه، إذ يشاركنا على هذه الأرض مليونا أجنبيٍّ تقريباً، منهم سوريّون وفلسطينيّون وخليجيّون وعراقيّون... أي ما يساوي حسب آخرِ إحصاءٍ ٥٥٪ من سكّان لبنان!!! ولم تنفع تحذيراتُ بعض السياسيّين في الحدِّ من هذا الخطر.

أمّا في الدول المتحضّرة، يمنع القانون أن تزيد نسبة الأجانب عن ٥٪. والأخطر من ذلك هو أنّ مساحةً كبيرةً من لبنان، ومن ضمنها قلب بيروتَ، أصبحت ملكاً للأجانب بالتواطؤِ مع بعض السياسيّين والموظّفين الفاسدين الذين خالفوا الدستور والقوانين، وجلبوا كل هذه المصائب على الوطن وأبنائه.

- الفقرة ب تنصّ على ما يأتي:

«لبنان عربي الهويّة والانتماء، وهو عضوٌ مؤسّسٌ وفعّالٌ في جامعة الدول العربيّة وملتزمٌ بمواثيقها، كما هو عضوٌ مؤسّسٌ في منظّمة الأمم المتّحدة وملتزمٌ بمواثيقها والإعلان الدوليّ لحقوق الانسان...»

وتجدر الإشارة إلى أنّه بإمكان الدولة اللبنانيّة عدم الالتزام بالقرارات المخالفة للدستور اللبناني ولمصلحة لبنان. وفي قراراتٍ أخرى يحقّ للدولة اللبنانيّة التحفّظُ على بعض المواد المخالفة للقوانين اللبنانيّة.

وعلى الدولة اللبنانيّة أن تختار المواثيقَ الدوليّةَ المفيدة لها. ففي ما يتعلّق بالمحكمةِ الدوليَّةِ الخاصّة بلبنان، رضخت الدولة اللبنانيّة لطلب الأممِ المتّحدةِ، ودفعت حتى هذه السنة (٢٠١٥) ثلاثماية وستين مليون دولارٍ لهذه المحكمة، التي أُنشئت خلافاً للأصول الدستوريّة في لبنان. فهي لم تُعرَض على رئيس الجمهوريّة لإبرامِها وفقاً للمادة (٥٢) من الدستور، ولم تُعرَض على المجلس النيابي، بل أُنشئَت بموجب عقدٍ ثنائيٍّ بين الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الحكومة اللبنانيّة آنذاك (الرئيس فؤاد السنيورة). لقد خالف إنشاءُ هذه المحكمة الدستورَ والقوانينَ اللبنانيةَ، وأيضاً الشرعيةَ الدوليّةَ، لأنَّ الشرطَ الأوّلَ لإنشاء المحاكم الدوليّةِ الخاصّةِ هو ردعُ الجرائمِ الدوليّةِ، أي الانتهاكاتِ الخطيرةِ للقانون الإنساني، الإبادة، جرائم الحرب التي تهدّد الأمن والسلم الدوليّين، وعلى هذه المحاكم أن تطبّق القانون الدولي. أما المحكمة الخاصة بلبنان، فلا ينطبق عليها أيٌّ من هذه الشروط الثلاثة المذكورة، وحسب نظامها، عليها أن تطبّق القانون اللبناني، إذ إن جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري التي حصلت في لبنان، هي جريمةٌ سياسيّةٌ، وهي من اختصاص القضاء اللبناني. ولو كان الموقّعان على العقد الثنائي حريصَيْن على أموال الدولة اللبنانيّة والعدالة، لأقدما على إعادة النظر بنظام المحكمة الخاصة، عملاً بالمادة (٢٠) من نظامها، وحوّلا الدعوى إلى المرجع المختصّ، أي القضاء اللبناني، ووفّرا على الدولة مئات الملايين من الدولارات، لأن العقد مخالفٌ للدستور والقوانين اللبنانية.

وللأسف، لم تهتم الدولة اللبنانيّة في السابق بقراراتٍ مفيدةٍ وأساسيّةٍ صادرةٍ عن الأمم المتحدة، مثلاً القرار الصادر في ١١-١٢-١٩٧٨ عن الجمعيّة العموميّة الذي يتعلّق بالتنمية، والتنمية، كما نعلم، هي أساسيّةٌ لبلدٍ كلبنان، إذ تُمكّن المواطن من تطوير طريقة حياته، وتحسين أوضاعه المعيشيّة. ويرتكز هذا القرار، وفقَ برنامجِ الأمم المتّحدة للتنمية، على المبادئ الآتية:

١- الهدف الأساس للتنمية هو انفتاح وتنمية النزعة الإنسانيّة لدى الفرد.

٢- يجب أن يكون الإنسان جوهر عمليّة التنمية وليس موضوعَها.

٣- تقتضي التنمية تمكينَ الإنسان من التمتّع بحقوقِه الأساسيّة الماديّة وغير الماديّة.

٤- إنّ احترام حقوق الإنسان هو أحد عناصر عمليّة التنمية.

٥- يجب أن يتمكّن الإنسان من المشاركة كليّاً في تكييف واقعه الشخصي.

٦- إنّ احترام مبدأ المساواة ومبدأ عدم التمييز أمرٌ أساسيٌّ.

٧- إنّ تحقيقَ حدٍّ معيّنٍ من الاستقلالية الفرديّة والجماعيّة هي جزءٌ لا يتجزّأ من عمليّة التنمية[١].

في ما بعد اعتمدت الجمعيّة العموميّة للأمم المتّحدة إعلان الحق في التنمية سنة ١٩٨٦.

- في لبنان، نصّت الفقرة (ز) من مقدّمة الدستور سنة ١٩٩٠ على ما يأتي:

«الإنماء المتوازن للمناطق، ثقافيّاً واجتماعيّاً واقتصاديّاً، ركنٌ أساسيٌّ من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام».

لكن الدولة اللبنانية اكتفت بالنصّ على الإنماء المتوازن، وقصّرت تقصيراً كبيراً في بعض المناطق المحرومة في عكّار والبقاع وغيرها... حيث إن المؤسّسات التعليميّة والخدمات الصحيّة غيرُ كافيةٍ، ولا وجودَ لمشاريع اقتصاديّةٍ منتجةٍ لتحسين وضع هذه المناطق ووضع

(١) 1- L'épanouissement de la personne humaine… doit être considéré comme le principal objectif du développement.
2- La personne humaine doit être considérée comme le sujet et non l'objet du processus du développement.
3- Le développement exige la satisfaction des besoins fondamentaux, matériels et non matériels.
4- Le respect des droits de l'homme est un élément du processus de développement.
5- La personne humaine doit être en mesure de participer pleinement au modelage de sa propre réalité.
6- Le respect des principes d'égalité et de non-discrimination est essentiel.
7- La réalisation d'une certaine autonomie individuelle et collective doit faire partie intégrante du processus de développement.

حدٌّ للهجرة إلى الخارج. وهذا التمييزُ بين المناطق مخالفٌ للدستور الذي كرّس مبدأ المساواة بين المناطق في مقدّمته، وهي جزءٌ لا يتجزّأ منه. وبسبب هذا الحرمان، التحقَ عددٌ كبيرٌ من شبّان هذه المناطق بمنظّماتٍ تكفيريّةٍ تهدّدُ أمن لبنان.

أحياناً، تبرم الدولة اللبنانيّة اتفاقيّاتٍ دوليّةً، لكنها تتحفّظ على بعض المواد التي لا تناسبها، كتحفّظ لبنان، مثلاً، على بعض مواد اتفاقيّة CEDAW المتعلقة بحقوق المرأة. فالمادة التاسعة من هذه الاتفاقيّة تتعلّق بموضوع الجنسيّة، وحقّ المرأة في منح جنسيتها إلى أولادها، وهذا الأمر يتعارض وتركيبة الدولة اللبنانيّة الطائفيّة. فلمصلحة من سيعمل خليجيٌّ من الخليجيين المجنّسين من أمٍّ لبنانيّةٍ؟

فضلاً عن ذلك، تحفّظت الدولة اللبنانية على المادة السادسة عشرة التي تتعلّق بالأحوال الشخصيّة، وهذا الأمر لا يناسب دولةً مؤلّفةً من ثمان عشرة طائفةً، ولكلٍّ واحدةٍ منها خصوصيّاتها.

- الفقرة ج نصّت على ما يأتي:

لبنان جمهوريّةٌ ديمقراطيةٌ برلمانيةٌ، تقوم على احترام الحريّات العامّة، وفي طليعتها حريّة الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون التمييز أو التفضيل.

لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الديمقراطيّة لا تترسّخ إلا إذا توفّرت ثلاثةُ عواملَ علميّةٍ، أحدها يختصّ بالتربية، ويقول الأستاذ Maritain[1]، في كتابه «الإنسان والدولة»: «إنّ التربية حقٌّ أساسيٌّ يهدف إلى نقل التراث الثقافي الإنساني إلى الفرد».

ويجب تخصيص مناهجَ خاصّةٍ بالثقافة الديمقراطيّة في المدارس، أي توعيةُ التلميذ على حقوقِه على الدولة: الحقّ في التعليم والحقّ في العمل إلخ...

العامل الثاني يتعلّق بإصلاحٍ اقتصاديٍّ، والعامل الثالث يتعلّق بوضع الفرد الاجتماعي حتى يتمكّن من ممارسة حقّه في الانتخابات بحريّةٍ، حيث إن الشخص المثقّف والمكتفي قادرٌ على اختيار المرشّح المناسب.

والعدالة الاجتماعيّة، تعني توفّرَ فرصٍ متكاملةٍ للجميع، وتوزيعاً عادلاً للدخل، واهتماماً بالتعليم في كافّة المناطق. لكن، وللأسف، هذه الأمور غيرُ متوفّرةٍ في لبنان.

(١) Maritain, *L'homme et l'état*, Paris, Desclée de Brouwer, 2009. «L'éducation constitue un droit absolument fondamental».

وعلى الصعيد السياسي، إنّ اختيار النظام الانتخابي يؤثّر على الحياة السياسيّة، وعلى حقوق الإنسان، واستقرار النظام السياسي. فالنظام الانتخابي الذي يؤمّن المساواة والعدالة الاجتماعيّة بين الأفراد، هو النظام النسبيُّ الذي يؤمّن صحّة وعدالة التمثيل، إذ تتمثّل فيه جميع الأحزاب حسب حجمها.

أمّا القانونُ المطبّق في لبنان، بالاقتراع بالأكثريّة، فهو قانونٌ رجعيٌّ مرّ عليه الزمن، وأدّى إلى الثنائيّة الحزبيّة، والفساد، وشراء الأصوات. والإقطاع الماليُّ المسيطرُ على لبنان حاليّاً، والموجّهُ والمموّلُ من الليبرالية الحديثة (néo-libéralisme) الغربيّة، لا يمكن أن يؤمّن ديمقراطيّةً حديثةً، لأن همّهُ وهدفه تأمينُ مصالحه الخاصّة، وليس المساواة والعدالة الاجتماعيّة كما ورد في الدستور. والطبقة السياسية اللبنانية تخالف باستمرارٍ الدستور اللبناني والقوانين اللبنانية، وبالتالي، تنتفي صفة دولة القانون عن الدولة اللبنانية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ تراجع الديمقراطيّة الذي يعاني منه لبنان، تعاني منه أيضاً الدول العريقة بالديمقراطية في الغرب تحت تأثير نظريّة «الليبراليّة الجديدة». ويعتبرُ البعض أنّ الديمقراطيّة في خطرٍ، والدليل على ذلك عزوفُ عددٍ كبيرٍ من الناخبين عن المشاركة في الانتخابات بسبب استيائهم من الوضع السياسي، ولأنّهم فقدوا الثقة بالقادة والمؤسّسات، وحتى بالديمقراطيّة نفسها، التي لم تؤدِّ إلى تحسين أوضاعهم، ولم تحقّق التمثيل الصحيح. ففي لبنان مثلاً، كانت نسبة المقترعين في الانتخابات الأخيرة ضئيلةً (في بلديّة بيروت، فازت الأكثريّة بنسبة (١٨)٪ من الأصوات؛ يدلّ هذا الأمر على خللٍ في النظام الانتخابي. في فرنسا، انتُخب رئيس الجمهوريّة هولاند (Hollande) بنسبةٍ تقلّ عن ٤٠٪ من أصوات الناخبين).

ولمعالجة هذا التراجع في النظام الديمقراطي، دعا مجلس أوروبا «Conseil de l'Europe» الذي أُنشئ سنة ١٩٤٩ للحفاظ على حريّة الفرد وحقوقه، دعا لأوّل Forum عالمي للديمقراطيّة في ستراسبورغ، من ٥ إلى ١١ تشرين الأوّل ٢٠١٢، تحت عنوان: «إعادة بناء الديمقراطيّة لردم الهوة بين النماذج السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والحقائق العالميّة الجديدة». لكن، للأسف، لم يحقّق هذا المؤتمر نتيجةً ملموسةً.

من جهته، أكّد الوزير الديغولي السابق Dominique de Villepin في مقالٍ له في «Le Monde Diplomatique»، عدد كانون الأوّل ٢٠١٤: «إنّ الديمقراطيّة موضعُ جدالٍ

وعاجزةٌ. هي موضع جدالٍ بسبب بروز أوليغرشيةٍ عالميّةٍ لا علاقة لها بالشعوب، وظهور أنظمةٍ شخصانيةٍ. وهي عاجزةٌ لأنّ ديمقراطيّاتنا جامدةٌ ويسيطر عليها المال[١].

- أما الفقرة د المكمّلة للفقرة السابقة، فتنصّ على ما يأتي:

«إنّ الشعب هو مصدر السلطات وصاحب السيادة، يمارسهما عبر مؤسساتٍ دستوريّةٍ». هذه العبارة لم تعد موجودةً إلا في نظريّة J.J.Rousseau.

في الواقع، إنّ الشعب لا دور له حتّى في الديمقراطيّات العريقة، وخيرُ دليلٍ على ذلك، ما شهدناه في العام ٢٠١٠ في الولايات المتحدة الأميركية، أثناء الانتخابات الجزئيّة في الكونغرس «Congress». كلّنا نذكر الشعارات التي رُفعت في وول ستريت «wall street»، حيث امتدّت التظاهرات إلى ولاياتٍ عديدةٍ تندّدُ بالانتخابات، لأنّ الناخب الأميركي شعر بالخيبة والاستياء بسبب تجاوزات السياسيّين، واعتبر أنّ لا وزنَ لصوته مقابل مبلغ الثلاثة مليارات دولارٍ، الذي أنفقه الحزبُ الجمهوريُّ لمصلحة وسائل الإعلام بشكلِ حملاتٍ انتخابيّةٍ، مقابل تخلّيها عن موضوعيّتها وواجباتها الأخلاقيّة (وهذا ما نشهده اليوم في منطقتنا).

وسأل المتظاهرون في «wall street» بما أنّ الشعب هو مصدر السلطات، فلماذا لا يؤخذ برأيه في الأمور الاقتصاديّة؟

في لبنان، إنّ الشعب مغلوبٌ على أمره، ويرزح تحت ضغط العولمة وتدخّل المال الأجنبي، ولم يبقَ له أيُّ دورٍ في ظلّ قانون الانتخاب الذي لا يحدِّدُ سقفاً للنفقات الانتخابيّة.

- بالنسبة للنظام البرلماني، تنصّ الفقرة هـ على ما يأتي:

النظامُ قائمٌ على مبدأ الفصل بين السلطات، وتوازنها، وتعاونها. في دولة القانون، يقوم تنظيم السلطات العامّة على تفوّق السلطة التشريعيّة. وتنصّ المادة (٣٧) من الدستور على: حقٌّ مطلقٌ في طلب عدم الثقة لكلِّ نائبٍ في العقود العاديّة وفي العقود الاستثنائية.

كما تنصّ المادة (٦٦) من الدستور على ما يأتي: يتحمّل الوزراء إجماليّاً تجاه مجلس النوّاب تبعة سياسة الحكومة العامّة، ويتحمّلون إفراديّا تبعة أفعالهم الشخصيّة.

بالمقابل، ولتحقيق التوازن والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من خلال رقابة السلطة التشريعيّة على السلطة التنفيذيّة، يعود لرئيس الجمهوريّة، في الحالات المنصوص

(١) «La démocratie est à la fois contestée et impuissante, contestée par l'émergence d'une oligarchie mondiale déconnectée des peuples et par la montée en puissance de régimes personnalisés … impuissante dans son action extérieure… et à l'intérieur nos démocraties sont figées et dominées par l'argent».

عنها في المادتين (٦٥) و(٧٧) من الدستور (تتعلّق المادتان (٦٥) و(٧٧) بتعديل الدستور)، الطلب إلى مجلس الوزراء حلّ مجلس النوّاب قبل انتهاء عهد النيابة، في حال امتنع مجلس النواب لغير أسبابٍ قاهرةٍ عن الاجتماع طوال عقدٍ عاديٍّ أو طوال عقدين استثنائيين متتاليين، لا تقلّ مدّة كلٍّ منهما عن شهرٍ، أو في حال ردّه الموازنة برمّتها، بقصد شلّ يد الحكومة عن العمل. وإذا قرّر مجلس الوزاراء حلّ مجلس النوّاب، يُصدر رئيس الجمهوريّة مرسوم الحل (المادّة ٥٥ من الدستور).

- أمّا رئاسة الجمهوريّة، فهي المؤسسة الأولى في الدولة ويؤمّن رئيس الجمهورية كحَكَمٍ، التعاون بين السلطتين التشريعيّة والتنفيذيّة. وبناء للمادّة (٦٠) من الدستور: «لا تبعة على رئيس الجمهوريّة حال قيامه بوظيفته إلاّ عند خرقه الدستور أو في حال الخيانة العظمى».

وحسب المادة (٥١) من الدستور:

يُصدر رئيس الجمهوريّة القوانين وفق المهلة المحدّدة في الدستور بعد أن يكون قد وافق عليها المجلس، ويطلب نشرَها، وليس له أن يُدخل عليها تعديلاً أو يُعفيَ أحداً من التقيّد بأحكامها.

لكن، وللأسف، ومنذ سنةٍ، خلَت سدّة الرئاسة، ولا اتّفاق بين الكتل النيابية في المجلس على انتخاب رئيسٍ جديدٍ، وهذا الأمر بالغ الخطورة ومخالفٌ للدستور.

وبحسب المادّة (٧٣): قبل موعد انتهاء ولاية رئيس الجمهوريّة بمدّة شهرٍ على الأقلّ أو شهرين على الأكثر، يلتئم المجلس بناءً على دعوةٍ من رئيسه لانتخاب الرئيس الجديد، وإذا لم يدعُ المجلسَ لهذا الغرض، فإنّه يجتمعُ حكماً في اليوم العاشر الذي يسبق أجَلَ انتهاء ولاية الرئيس.

وتؤكّدُ المادّة (٧٥) من الدستور أنّ المجلس الملتئمَ لانتخاب رئيس الجمهوريّة يُعتبرُ هيئةً انتخابيّةً لا هيئةً تشريعيّةً، ويترتّب عليه الشروع حالاً في انتخاب رئيس الدولة دون مناقشةٍ أو أيِّ عملٍ آخر.

لهذا السبب ولأسبابٍ أخرى، إنّ البلد في حالة شللٍ، والمجلس النيابيَّ معطّلٌ، ولم يتم الاتّفاق على قانونٍ جديدٍ لإجراء الانتخابات النيابيّة. لذا، مدّدَ المجلس لنفسه مرّتين، وهذا الأمر مخالفٌ للدستور (المادّة ٢٧).

وبالنسبة لرئيس الجمهوريّة، يعتقد البعض عن جهلٍ، أنّ دوره ليس كبيراً، ولا يهمّ إن تأخّرَ انتخابُه، طالما صلاحيّاته تُناطُ وكالةً بمجلس الوزراء (المادّة ٦٢ من الدستور).

لكن هذه الحالة هي استثنائيّةٌ، ولا يجوزُ أن تدومَ طويلاً، لأنّ لرئيس الجمهوريّة مهامَّ أساسيّةً نصّ عليها الدستور (المادّة ٤٩)، كما وأنّ غيابه يؤثّر على توازن النظام.

حسب المادّة (٤٩) من الدستور: رئيس الجمهوريّة هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن، يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور، يرأس المجلس الأعلى للدفاع، وهو القائد الأعلى للقوّات المسلّحة، وله دورٌ مهمٌّ في تسيير المرافق العامّة. فهو يُصدر القوانين (المادّة ٥١)، ويتولّى المفاوضة في عقد المعاهدات الدوليّة وإبرامها، بالاتّفاق مع رئيس الحكومة (المادة ٥٢)، ويُصدرُ مرسومَ تسمية رئيس مجلس الوزراء منفرداً (المادة ٥٣). وإذا دَعَتْ ظروفٌ طارئةٌ لنفقاتٍ مستعجلةٍ، يتّخذ رئيس الجمهوريّة مرسوماً بفتحِ اعتماداتٍ استثنائيّةٍ وإضافيّةٍ، وينقل اعتماداتٍ في الموازنة (المادة ٨٥)، علماً أنه لا يجوز فتح اعتمادٍ إلا بقانونٍ خاص.

وتفقد السلطة من شرعيتَها إذا مارست أعمالَها بطريقةٍ مخالفةٍ للدستور. مثلاً القرارات التي صدرت عن الرئيس ميشال عون، بعد انتهاء ولاية الرئيس أمين الجميّل في الفترة ما بين ٢٢-٩-١٩٨٨ و٢-١١-١٩٨٩، كانت قراراتٍ قانونيّةً، أمّا القرارات التي صدرت بعد انتخاب رئيس الجمهوريّة فقد اعتُبرَت عديمة الوجود، وغير منتجةٍ لأيِّ أثرٍ قانونيٍّ.

- لكن ما هي المخالفات التي تطال الدستور في الأمور الماليّة؟

حسب المادة ٨٣ من الدستور: «كلُّ سنةٍ في بدء عقد تشرين الأول، تقدّم الحكومة لمجلس النوّاب موازنةً تشملُ نفقاتِ الدولة ودخلها عن السنة القادمة، ويتمّ الاقتراع على الموازنة بنداً بنداً».

وحسب المادّة (٨٧) من الدستور، إنّ حسابات الإدارة الماليّة النهائيّة لكلِّ سنةٍ، يجب أن تُعرضَ على المجلس ليوافق عليها قبل نشر موازنة السنة التي تليها.

لكن، وللأسف، ومنذ سنة ٢٠٠٥، لم تُنظّم أيّةُ موازنةٍ، وكانت وزارة الماليّة تُنفق على أساس القاعدة الاثني عشريّة. ولا بدّ من الإشارة إلى أن أجهزة الرقابةِ عُطّلت في التسعينات من القرن الماضي.

أما المادّة (٨٨) من الدستور فتنصّ على ما يأتي:

«لا يجوز عقدُ قرضٍ عموميٍّ، ولا تعهّدٌ يترتب عليه إنفاقٌ من مال الخزانة إلا بموجب قانون». هذه المادّة بدأت مخالفتها عند صدور المرسوم الاشتراعيّ رقم ٥ بتاريخ ٣١-١-١٩٧٧،

الذي أَلغى وزارة التصميم، وحوّل مهامها إلى مجلس الإنماء والإعمار الذي مُنح صلاحياتٍ استثنائيةً مخالفةً للدستور.

ويحقّ لهذه المؤسّسة العامّة، وعملاً بالمادّة السادسة من نظامه، أن تموّلَ أيَّ مشروعٍ أو برنامجٍ يقرّر مجلس الوزراء أمر تمويله. ولهذه الغاية، يحقُّ لمجلس الإنماء والإعمار عقد العقود الداخليّة والخارجيّة، ويمكنه عقد هذه القروض بشكل إصدار سندات!!

كما يُخوّل مجلس الإنماء والإعمار حقَّ الإقراض بأيِّ شكلٍ كان، ولأيِّ مؤسسةٍ عامّةٍ أو بلديّةٍ، أو مؤسسةٍ مختلطةٍ أو خاصّةٍ.

وهنا مخالفة الدستور تمّت بالمشاركة بين السلطتين التشريعيّة والتنفيذيّة، لأنّ هذا النوع من المراسيم يصدرُ عن السلطة التنفيذية بتأهيلٍ من السلطة التشريعيّة.

خاتمة:

لم تصل الدولة اللبنانيّة بعد إلى مرحلة الدولةِ الحديثةِ التي تعمل لمصلحة المواطنينَ وفقاً للنصوص القانونيّة والدستوريّة. وذلك بسبب فئةٍ من السياسيين، من كل الطوائف، تستقوي بالدول الأجنبيّة في الشرق والغرب. هذه الفئة تخالف باستمرارٍ الدستور والقوانين في سبيلِ مصالحها الخاصّة، وتعطّل مؤسسات الدولة.

لذلك، لا بد من سنِّ قانون انتخابٍ جديدٍ، يراعي كلَّ فئاتِ الشعب اللبناني وإجراءَ انتخاباتٍ نزيهةٍ، ويحقّق التمثيل الصحيح في المجلس النيابي، وبعد ذلك، يصبح بإمكان المجلس انتخاب رئيسٍ للجمهوريّة يُعيدُ التوازن إلى النظام اللّبناني، لأنّ رئيس الجمهوريّة هو الذي يسمّي رئيس الحكومة المكلّفَ، بالتشاورِ مع رئيس مجلس النوّاب، استناداً إلى استشاراتٍ نيابيّةٍ ملزمةٍ يُطلِعُه رسميّاً على نتائجها، كما يُصدرُ مرسوم تسميةِ رئيس مجلس الوزراء منفرداً.

ولا بدَّ من محاسبة السياسيّين والموظّفين الفاسدين، إذ إنّ محاسبة الفاسدين أساسيّةٌ للحفاظِ على المال العامِّ، وعلى حسن تسيير المرافق العامّة، ولاسترجاع المال المسروق ومعاقبة الفاعلين.

لكن رغم وجودِ نصوصٍ دستوريّةٍ تطال النوّاب (المادّة ٤٠)، ورئيس الجمهوريّة (المادّتان ٦٠ و٦١)، والوزراء (المادّة ٧٠)، وأيضاً نصوصٍ قانونيّةٍ (المواد ٣٥٠ إلى ٣٦٦) من قانون العقوبات بالنسبة للجرائم المخلّة بواجبات الوظيفة، فإن هذه النصوص قلّما

تُطبَّق، ولهذا السبب يعدُّ لبنان من بين الدول الأكثر فساداً في العالم. ففي لبنان، يحتمي السياسيّون برؤساء كتلهم، ويوضع الموظّفون الكبار بتصرّف الوزير أو رئيس الحكومة، بدلاً من ملاحقتهم جزائياً، وأحياناً يُسهَّلُ فرارهم إلى الخارج، في حين لا يفلتُ أيُّ سياسيٍّ أو أيُّ موظّفٍ من العقاب في الدول المتطوّرة.

مثلاً في فرنسا، خضع الرئيس شيراك للمحاسبة، بسبب إبرامه عقودَ عملٍ وهميّةً عندما كان رئيساً لبلديّة باريس، والرئيس ساركوزي لتلقّيه رشوةً قبل الانتخابات، وقبلهما تمّت محاكمة رئيس المجلس الدستوري بسبب الفساد. ومنذ فترةٍ قصيرةٍ، أُقيلَ الوزير السابق المقرّب من الرئيس هولاند، Jerome Cahuzac، بسبب تقديمه تصريحاً غيرَ صحيحٍ عن ثروته، وكان أوّل وزيرٍ يُطبّق بحقّه قانون الشفافيّة الصادر في ١١-١٠-٢٠١٣ (والسيّد Cahuzac هو الذي قدّم مشروع قانون الشفافيّة!).

ولن يتحسّن الوضع في لبنان إلا إذا تمّت محاسبة الفاسدين. ولهذه الغاية يجب تفعيلُ أجهزة الرقابة: مجلس الخدمة المدنيّة، وديوان المحاسبة، والمجالس التأديبيّة التي عطّلت في التسعينات من القرن الماضي، كما ينبغي سنُّ قانونٍ للشفافيّة على غرار القانون الفرنسي.

ونتمنّى أن تحذوَ الدولة اللبنانيةُ حذوَ الدولِ الحريصةِ على مواطنيها، أي تنفيذ ما نصَّ عليه الدستور لجهة الاهتمام بالتنمية، لأنّها السبيلُ الوحيدُ لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتأزّم في لبنان.

وعلى الدولة اللبنانية أن تلتزم بمواثيق الأمم المتّحدة، لكن يحقّ لها اختيار المواثيق المفيدة لها ولمواطنيها، وعدم الالتزام بالمواثيق المخالفة للدستور اللّبناني وقوانينه، والمضرّة بالمصلحة العامّة.

تنظيمُ بندِ عدمِ المنافسةِ في عقدِ العمل في القانونِ اللبنانيِّ والمقارن

د. ربى الحيدري

أستاذة مادة قانون العمل

الجامعة الإسلامية في لبنان

مقدمة:

يلتزم الأجير بموجب عدم منافسة صاحب العمل، وعدم الإضرار به أثناء تنفيذ عقد العمل، انطلاقاً من مبدأ حسن النية في تنفيذ الموجبات. أمَّا بعد انقضاء رابطة التبعية، فإنَّ الأمر يصبح دقيقاً في إيجاد التّوازن بين حماية حرّية الأجير بالعمل وبين عدم منافسة صاحب العمل. لذا أصبح من مصلحة فرقاء عقد العمل أن يُدرِجوا بنداً صريحاً في متنه، يلتزم الأجير بموجبه بعدم منافسة صاحب العمل إلى ما بعد انتهاء عقد العمل[١].

لكنَّ تنظيم البند المذكور ينبغي أن يراعي مصلحتيّ الأجير وصاحب العمل معاً. فلا يجوز تقييد حرية الأجير بالعمل بعد انتهاء تبعيته وخضوعه لسلطة صاحب العمل، ولا يجوز، من جهةٍ أخرى، السماح للأجير بأن ينافس صاحب عمله بما يُلحِقُ الضرر به.

ولمراعاة هاتين المصلحتين، كيف يمكن تنظيم الإطار الصحيح لمشروعية بند عدم المنافسة المُدْرَج في عقد العمل، انطلاقاً من قواعد قانون العمل والقانون العام؟

نجد في قانون العمل اللبناني، والقانون العام، إطاراً خاصاً لتنظيم هذا البند الذي يكفل حماية صاحب العمل، ليس أثناء تنفيذ عقد العمل بل بعد انقضائه، حيث حظر نصُّ المادة ١١ من قانون العمل اللبناني[٢] تقييد حرّية العمل بالمطلق. أما نصُّ المادة ٨٣ من قانون

(١) Olivier Chénedé, Dominique Jourdan, *Contrat de travail*, Paris, 5ème édition, Delmas, 2003, p.59.

(٢) المادة ١١ عمل: «يحظر على الإنسان أن يرتبط بعقد عملٍ ما لمدة حياته كلها، أو أن يتعهد مدى الحياة بالامتناع عن الاشتغال في مهنةٍ ما. وكل عقدٍ، مهما كان شكله، يؤول إلى هذه النتيجة، بصورةٍ مباشرةٍ أو غير مباشرةٍ، باطلٌ حكماً».

الموجبات والعقود[1]، فقد تطرَّق بتفصيلٍ أكثر لتحديد المدى الذي يمكن أن يتَّخذه بند حظر العمل، بمعنى آخر، بند عدم منافسة صاحب العمل.

أما القانون المدني المصري، فقد حدَّد الإطار العام لهذا البند في نصِّ المادتين ٦٨٦ و٦٨٧ منه. إذ تشترط هاتان المادتان لصحته، أن يكون العمل الموكول للعامل يسمح له بمعرفة عملاء صاحب العمل، أو بالاطِّلاع على سرِّ أعماله. كما يشترط أن يكون الأجير بالغاً سنَّ الرشد وقت إبرام العقد، وأن يكون البند مقصوراً، من حيث الزمان والمكان ونوع العمل، على القدر الضروري لحماية مصالح صاحب العمل المشروعة، ولا يجوز أن يتمسَّك صاحب العمل بهذا الاتفاق إذا فسخ العقد على مسؤوليته دون أيِّ خطأٍ من الأجير يُبرِّر الفسخ.

بينما لم يتطرَّقْ قانون العمل الفرنسي في نصوصه لهذا البند، بل هو وليد الاجتهاد القضائي الذي عرف تحوّلاتٍ بارزةً في بعض قراراته، حدَّدت المدى والشروط الجوهرية لصحة هذا البند، وفعاليته تجاه أطراف عقد العمل.

في ضوءِ النصوص القانونية المذكورة أعلاه، وما اتَّخذه اجتهاد المحاكم في هذا المنحى، نتوقف عند مشروعية البند، لجهة وجوده (**الفِقرة الأولى**)، ومن ثم لجهة صحته (**الفِقرة الثانية**)، ومدى حقِّ طرفَيْ عقد العمل: بالعدول عنه لمصلحة أحدهما (**الفِقرة الثالثة**).

الفقرة الأولى: مشروعية بند عدم المنافسة لجهة وجوده

تقسم علاقات العمل إلى علاقاتٍ فرديةٍ ينظِّمها عقد العمل الفردي بموجب قانون العمل ١٩٤٦، وعلاقاتٍ جماعيةٍ ينظِّمها عقد العمل الجماعي بموجب قانون عقود العمل الجماعية، والوساطة والتحكيم ١٩٦٤. وفي إطار عقود العمل الفردية، غالباً ما يتّفق الفرقاء على تحديد فترة تجربةٍ لاختبار الأجير قبل الالتزام النهائي بالعمل. ولهذا سنبحث في مدى مشروعية وجود بند عدم المنافسة في عقد العمل الفردي المعقود على سبيل التجربة، والذي قد ينتهي بانتهاء التجربة (**أولاً**)، ومشروعية البند المدرج في عقد العمل الجماعي، وأثره على عقد العمل الفردي (**ثانياً**).

(١) المادة ٨٣ موجبات وعقود: «باطلٌ كلُّ شرطٍ من شأنه أن يُقيِّد أو يمنع الحقوق المختصة بكلِّ إنسانٍ، كاستعمال حقوقه في الزواج، أو حقوقه المدنية، غير أن هذا الحكم لا يسري على الحالة التي يحبس فيها أحد الفريقين نفسه عن ممارسةِ صناعةٍ، أو مهنةٍ ما في زمنٍ معيّنٍ، أو مكانٍ محدود».

أولاً: في عقد العمل على سبيل التجربة

عقد العمل تحت فترة التجربة هو العقد الذي يتفق بموجبه المتعاقدان على تحديد فترةٍ زمنيةٍ معيَّنةٍ، قبل أن يصبح العقد باتّاً ونهائياً بينهما، حيث يسمح لأحدهما، أو لكلٍّ منهما خلالها، أن يُقدِّر ما إذا كانت مصلحته تقضي في المضيِّ في هذا العقد، أو الاكتفاء بفترة التجربة دون أن يُقرِّر متابعة العمل بعد انقضائها[١]، مما يدعو للتساؤل عن إمكانية إعمال بند عدم المنافسة المذكور في عقد العمل، عند إنهاء فترة التجربة دون أن يتَّفق طرفاه على استمرارية العلاقة بينهما؟

كانت قرارات محكمة التمييز الفرنسية[٢] بدايةً، تُميِّز عقد التجربة عن عقد العمل النهائي، لأنّ العقد الأول معلَّقٌ على شرط تحقُّق النتيجة، وأنَّ فسخ العقد لأيٍّ من الطرفين يجعل العقد بكافة بنوده كأنه لم يكن، ومن ضمنه بند عدم المنافسة.

وبموقفٍ معاكسٍ، رفضت المحكمة الفرنسية العليا أن تُميِّز العقد على سبيل التجربة عن عقد العمل النهائي، فاعتبرت أن فترة التجربة هي جزءٌ من عقد العمل، كونها تتواجد في كل عقد[٣]. وبالتالي، لا شيء في طبيعتها يمنع عدم تطبيق بند عدم المنافسة إذا ما فسخ العقد خلال هذه الفترة، إلا أن المسالة لها علاقةٌ بإرادة الفرقاء في العقد، إذا ما أرادوا إعمال هذا البند عند فسخ العقد على سبيل التجربة، أم إلغائه بإلغاء العقد[٤]. لذا يعود لقضاة الأساس، بما لهم من سلطة تقديرٍ، أن يبحثوا عن نيَّة الفرقاء[٥].

لكنّ فترة التجربة هي فترةٌ قصيرةٌ عملياً، فهل يستطيع الأجير في هذه الفترة أن يطّلع على أسرار المهنة كلّها، وأن يُكوِّن علاقاتٍ وثيقةً مع الزبائن والتجار والمعارف، ممّا يمكِّنه من منافسة صاحب العمل بعد انقضاء العقد؟ وهل يكفي أن يكون مصدر البند تعاقدياً، وأن يكون صاحب العمل أراد إعماله كي يُلزمَ الأجيرَ به ؟

إن الإرادة التعاقدية، والحالة هذه، لا تكفي وحدها، بل لا بدَّ من الوقوف عند مشروعية

(١) لم يتطرَّق قانون العمل اللبناني بشكلٍ صريح لهذا العقد، رغم أنه ذُكِرَ بشكلٍ عرضيٍّ في المادتين ٥٠ و٧٤ الفقرة الثانية، خلافاً لما هو عليه في القانون المصري، حيث نصَّت المادة ٣٣ على أنه: «تُحدّد مدة الاختبار في عقد العمل (أي فترة التجربة)، ولا يجوز تعيين الأجير تحت الاختبار لمدةٍ تزيد على ثلاثة أشهرٍ، أو تعيينه تحت الاختبار أكثر من مرةٍ واحدةٍ عند صاحب عملٍ واحد».

(٢) Cass.soc., 5 mars 1975, Bull. civ. V, n 112, p. 103.

(٣) Cass. Soc., 2 juin 1981, D.1982, p. 206, Note J. Mouly.

(٤) J.A.Domat, *Contrat de travail, Les clauses de non concurrence en droit du travail*, Paris, Litec, 1988, p. 79.

(٥) Cass. Soc.,14 mars 1983, bull. Civ. V, n 144, p. 102.

البند التعاقدي، وفعالية تنفيذه[١]. فصاحب العمل سيكون دائماً بموقف الذي يريد تنفيذ بند عدم المنافسة، لما فيه مصلحةٌ من ذلك، حتى ولو كانت فترة التجربة قصيرةً، ولم يتسنَّ للأجير أن يطّلع على أسرار العمل. ففي أغلب الأحيان يكون الأجير ملزماً بالتنفيذ دون نقاشٍ، خوفاً من تعرُّضه لجزاء مخالفة البند التعاقدي. ولهذا تستدعي المسألة تدخّل رقابة القضاء، الذي يدقّق في كل حالةٍ بمشروعية البند المذكور، وفعالية تنفيذه، وخصوصاً عند فسخ العقد على سبيل التجربة[٢]، وذلك حسب طول أو قصر مدة التجربة، وما إذا كان الأجير فعلاً قد تمكّن من الاطّلاع على أسرار المؤسسة، واستغلَّها لمنافسة صاحب العمل بصورةٍ غير مشروعة.

ثانياً: في عقد العمل الجماعي

إذا تضمَّنَ عقد العمل الفردي بنداً ينصّ على عدم منافسة صاحب العمل، وأبرمت نقابة الأجراء مع هذا الأخير، عقدَ عملٍ جماعياً أُدرِج فيه مثل هذا البند، فإنه، عملاً بنص المادة ١٣ من قانون عقود العمل الجماعيّة، والوساطة والتحكيم، يسري عقد العمل الجماعي على جميع أُجَراءِ المؤسسة الخاضعة له، حتى ولو كانوا مرتبطين بالمؤسسة بعقودٍ فرديةٍ، خصوصاً إذا كانت شروط هذه العقود الفرديّة دون شروط العقد الجماعي فائدةً للأجراء.

انطلاقاً من النصِّ المذكور أعلاه، فإنَّ أحكام العقد الجماعي المبرم بين صاحب العمل ونقابة الأجراء، يسري حتى على العقود الفرديّة، بشرطٍ وحيدٍ، هو أن تكون أكثر فائدةً للأجير. فإذا تضمَّن عقد العمل الجماعي شروطاً لتنظيم بند عدم المنافسة أكثر عطاءً في حال إعمالها، من شروط إعمال بند عدم المنافسة في عقد العمل الفردي، كتقصير مدته الزمنية، أو انحسار نطاقه الجغرافي، فإنّ في ذلك ضمانةً أكبر لحرّية الأجير بالعمل[٣]. وهذا ما أكّده اجتهاد المحاكم الفرنسية[٤].

وفي هذه الحالة، على صاحب العمل، الذي يريد أن يحمي نفسه من المنافسة غير المشروعة من قبل الأجير، أن يكون على بيِّنةٍ من أحكام العقد الجماعي، إذا ما تضمّن أيَّة

(١) Cass. Soc., 14 mars 1983, bull. civ. V, n 144, p. 102 : « Il n'apparaissait pas compte tenu de la brièveté du temps de passage du salarié dans la société Siemens, que celui-ci eut pu acquérir une connaissance suffisante des secrets de l'entreprise pour être en mesure de se livrer après la rupture du contrat de travail, à des divulgations éventuellement utilisables par une entreprise concurrente».

(٢) H.Blaise, *La clause de non concurrence dans le contrat de travail*, Dr.Soc, 1983, p. 45.

(٣) J.A. Domat, *Contrat de travail*, op.cit, p. 12.

(٤) Cass.soc, 12 fév. 2002, bull.civ.,V. n 63 : «Une clause de non concurrence ne peut déroger à des dispositions conventionnelles dans un sens moins favorable pour le salarié».

نصوصٍ تنظيميةٍ للبند المذكور، من شأنها أن تُؤمِّن للأجير وضعاً أكثر فائدةً من ذلك المذكور في العقد الفردي[١]. لأنه لا يكفي أن يتذرَّع الأجير بعدم توافق البند في عقد العمل الفردي، مع البند المذكور في العقد الجماعي، حتى يتنصَّل من إعماله، ولا يستطيع صاحب العمل أن يدّعي عدم معرفته أو علمه بالعقد الجماعي[٢]، ولا أن يطلب البطلان لعدم توافق العقد الفردي مع العقد الجماعي، بحجَّة أنَّ ذلك يضرُّ بمصالحه، لأن هذا الحق يعود للأجير فقط [٣].

الفقرة الثانية: مشروعية البند لجهة إعماله

بما أن بند عدم المنافسة يُعدُّ قيداً على حرّية الأجير، لا بدَّ من توافر شروطٍ خاصةٍ لتنظيمه، وتحديد نطاق إعماله، باعتبار أن الأصل هو حرّية الأجير في العمل، سواء في المجال الصناعي أو التجاري أو غيره. ولهذا يجب عدم التوسُّع في تفسيره باعتباره استثناءً على الأصل العام، وهي حرّية العمل، كما أنه ينبغي أن يُفسَّر كذلك عند الشك لمصلحة الأجير[٤].

إنّ عقد العمل الفردي الذي يتضمَّن بند عدم منافسة صاحب العمل، ينبغي أن لا يُردَّ على إطلاقه دون تحديدٍ للحيِّز الجغرافي، أي المكان الذي ينبغي على الأجير أن يمارس العمل فيه، ودون تحديدٍ للفترة الزمنية المعقولة التي يمتنع فيها الأجير عن ممارسة عملٍ مماثلٍ لعمل صاحب عمله السابق، وإلا يُعتبر البند باطلاً إذا جاءت شروطه عامةً ومطلقةً من حيث الزمان والمكان[٥].

يضاف إلى ذلك، أنه لا ينبغي أن يحتفظ صاحب العمل في العقد بحقِّ تعديل حدود المكان والزمان، من حيث إطالة مدتهما متى شاء، وإلا عُدّ الشرط باطلاً[٦]. إن المحكمة غالباً ما تُقدِّر البند من ناحية مشروعية مداه المكاني والزماني، وانطباقه على الشروط الأساسية، فإذا وُجدت مبالغةٌ فيهما، فإنّها لا تقضي ببطلان البند، بل بتعديل مداه الزماني أو المكاني.[٧]

---

(١) عصام القيسي، عقود العمل الجماعية في لبنان، أطروحة دكتوراه، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٧٤، ص ١٥٦.

(٢) cass. Soc., 2 avril 1982, bull. civ., V, n 315, p. 237.

(٣) Cass. Soc., 8 janv. 1997, bull. civ., V, n 8: «L'obligation de non concurrence prévue par la convention collective est opposable au salarié en l'absence de mention dans le contrat de travail dès lors qu'il a été informé de l'existence d'une convention collective applicable et mis en mesure d'en prendre connaissance».

(٤) توفيق حسن فرج، قانون العمل اللبناني والقانون المصري الجديد، بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٩٢، ص ٢٩١.

(٥) P. Durand et A. Vitu, *Traité de droit du travail*, Paris, Tome III, 1956, p. 939.

(٦) Cass. Soc., 12 fév. 2002, bull. civ. V, n 65: «Elle est nulle la clause dont l'employeur se réserve à son seul gré la faculté d'étendre la portée dans le temps et dans l'espace».

(٧) Cass.soc., 18 septembre 2002, bull.civ. V, n 272.

وبالعودة إلى نصّ المادة ٨٣ م.ع، فإنه لا يُشترط لصحة البند أن يكون محدَّداً في المكان والزمان معاً، بل يكفي اعتماد أيٍّ منهما، وهذا ما ورد في قرار محكمة الاستئناف المدنية في بيروت[١]، التي قضت بأنه «يتبيّن من المادة ٨٣ م.ع، أنَّها أوجبت لِصحّة التعهُّد تحقُّق شرطٍ واحدٍ من الشروط المنصوص عنها فيها، وهي إمّا تحديد زمنٍ مُعيَّنٍ للامتناع بمعزلٍ عن الأمكنة المتعلق بها وشموليتها، أو تحديد مكانٍ محدودٍ له ولو كانت المهلة مفتوحة». وأيضاً أنَّ بند عدم المنافسة، وإن لم يقترن بأجلٍ محدَّدٍ، يكون مشروعاً إذا اقتصر على مساحةٍ جغرافيةٍ مُعيَّنة، باعتبار أن هذا البند لا يمنع من ممارسة النشاط المهني، ولكن في مجالٍ جغرافيٍّ آخر[٢].

حدّد المشترع اللبناني، في بعض نصوص قانون العمل وقانون الموجبات والعقود، الشروط الأساسية والعامة لصحَّة هذا البند كي يراقب القضاء اللبناني مشروعيته (**أولاً**). أما في مصر، فلا يزال القانون المدني يُحدّد الشروط الأساسية لصحّة بند عدم المنافسة في المادتين ٦٨٦ و٦٨٧ منه، نظراً لأن هذا البند سيُنفّذ بعد انتهاء عقد العمل.

وقد جاءت هذه الشروط في القانونين اللبناني والمصري، لردحٍ من الزمن، مطابقةً لتلك التي كرّستها محكمة التمييز الفرنسية. إنما هذه الأخيرة، ومنذ العام ٢٠٠٢، لم تعد تكتفي بالشروط العامة التي سنذكرها تباعاً، بل عدّدت شروطاً جديدةً ينبغي توافرها معاً، لضمان حقِّ الأجير بعدم تقييد حرّيته بالعمل، ولضمان تحقيق مصلحة المؤسسة المشروعة في آنٍ معاً (**ثانياً**).

أولاً: الشروط الأساسية في القانونين اللبناني والمصري

تحدِّد المادتان، ١١ عمل لبناني و٨٣ م.ع، الإطارَ القانونيَّ الصحيحَ لمشروعية بند عدم المنافسة، حيث لا يؤخذ بهذا البند على إطلاقه، لما فيه من تقييدٍ لحرّية العمل والتجارة. ويؤكد اجتهاد مجلس العمل التحكيمي[٣] على أنه: «لا يمكن لصاحب العمل منع الأجير من ممارسة وظيفته، أو عمله الذي يتقنه لدى مؤسسة أخرى بعد انتهاء عمله لديه، واعتبار ذلك مضاربةً غير مشروعةٍ، إذ لهذه المضاربة معاييرها القانونية المحدّدة لجهة الاسم، والمكان، والمسافة، وماهية العمل، وحيث يضاف إلى ذلك أن المادة ١١ من قانون العمل

(١) محكمة الاستئناف المدنية في بيروت، القرار الرقم ٧٩٨ تاريخ ١٩٩٦/٧/١٨، مجلة العدل عدد ٣ و٤، ١٩٩٧، ص ٥٤، الذي صادق قرار قاضي الأمور المستعجلة في بيروت، الرقم ٢٥٤ تاريخ ١٩٩٦/٣/٢٩، مجلة العدل، العدد الأول، ١٩٩٧، ص ١٦٥.

(٢) مصطفى العوجي، العقد ومقدمة في الموجبات، ج١، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط٤، ٢٠٠٧، ص ٤٢٠.

(٣) مجلس العمل التحكيمي «م.ع.ت» في جبل لبنان، القرار الرقم ٤٠٦، تاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٨، مجلة العدل العدد الثاني، ٢٠٠٩، ص٦٩٨ وما يليها.

اعتبرت كل تعهُّدٍ صادرٍ عن الأجير، ويمتنع بموجبه بشكلٍ مطلقٍ عن القيام بمهنةٍ ما، يُعتَبَر باطلاً بطلاناً مطلقاً».

انطلاقاً من النصوص المذكورة أعلاه، ينبغي أن يحدَّد بند عدم المنافسة من حيث الزمان (١)، والمكان (٢)، ونوع العمل (٣).

١- تحديد البند من حيث الزمان

يُعتَبَرُ بند عدم المنافسة صحيحاً إذا كان محدَّد المدة، أي لفترةٍ معقولةٍ، وهي الكفيلة بحماية مصالح صاحب العمل المشروعة [١]. وقُضي بهذا المعنى، أنه إذا تضمن عقد العمل نصَّاً يُلزِم الأجير بعدم العمل في بيروت لمدة سنةٍ بعد انتهاء مدة استخدامه لدى صاحب العمل، فإنّ مثل هذا الشرط لا يُعدُّ مخالفاً للنظام العام، لأنه يرمي إلى تجنُّب المزاحمة، وهو سببٌ مشروعٌ للتعاقد[٢].

لم يحدِّد الفقه أو الاجتهاد اللبناني أو المقارن، حدّاً أقصى أو أدنى لا يجوز تجاوزهما، فالأمر متروكٌ لتقدير الفرقاء، فمدة المنع تختلف من عقدٍ لآخر. وليست مدة المنع ثابتةً، كما نلاحظ من نص المادة ١١ عمل لبناني، فإن كانت مدة المنع سنتين في بعض العقود، قد تكون سنةً في عقدٍ آخر[٣].

والبند الذي لا يحدِّد مدةً للمنع من العمل يُجرَّد من قانونيته[٤]. واعتبار مدة المنع معقولةً أم لا، مسألةُ واقعٍ وليس مسألة قانونٍ، وبالتالي تخضع لتقدير قضاة الأساس. ومن جهةٍ أخرى، إنّ مدة المنع، حتى لو كانت محدَّدةً بعددٍ مُعيَّنٍ من الأشهر أو السنين، ينبغي أن تقدّر مشروعيتها ذاتها انطلاقاً من طبيعة العمل، لمعرفة ما إذا كانت تبرِّر قصر أو طول المدة، لأن الفترة قد تكون محدَّدةً أو قصيرةً، لكنّها في الوقت ذاته تتعارض مع حقِّ الأجير وحرّيته في العمل[٥].

---

(١) م.ع.ت في بيروت، القرار الرقم ٤٤٩، تاريخ ١٩٧٥/٥/١٩، مجموعة بشير، ١٩٧٢، ص ١١١.

(٢) محكمة البداية في بيروت، القرار الرقم ٨٩، تاريخ ١٩٥٠/١/٣١، ن.ق، ١٩٥٠، ص ٢٩٣.

(٣) Cass. Soc., 9 oct. 1985, Dalloz 1986, 420 note Y.Serra : (pour une durée d'un an).
Cass .soc., 31 mars 1981, Bull. civ. V, n 282 , p. 209 : (pour une durée de deux ans).
Cass. Soc., 3 janv. 1964, Bull. civ. IV, n 5, p. 3 : (pour une durée de dix ans).

(٤) J.A. Domat, *Contrat de travail*, op.cit, p. 40.

(٥) J.A.Domat, *Contrat de travail*, op.cit, p. 50: «Dans certains cas, en raison du caractère particulièrement délicat ou secret de certaines fabrications, il pourra, de convention expresse, être stipulé un délai supérieur à 2 années, avec maximum de 4 années. La durée de 4 années est une durée extrême qui ne saura être justifiée que dans certaines hypothèses et dans certains vecteurs économiques, industries chimique ou pharmaceutique».

ويشير الفقه المصري[١] إلى أن تحديد المدة أمرٌ ضروريٌّ متعلقٌ بالنّظام العام، إذ إنّ عملاء صاحب العمل يتغيَّرون مع الوقت، وأسرار العمل قد تشيع بعد ترك الأجير العمل، مما يؤدي إلى انتفاء كل مصلحةٍ مشروعةٍ لصاحب العمل باستمرارية تقييد الأجير ببند عدم المنافسة.

٢ - تحديد البند من حيث المكان

لا يصحُّ منع الأجير من العمل بموجب بند عدم المنافسة، إلا إذا شمل منطقةً مُعيَّنةً فقط، بحيث إذا شمل الأراضي اللبنانيّة جمعاء اعتُبِر باطلاً. لأن هذا البند سيتضمن افتئاتاً على الحرّية، وخرقاً للانتظام العام[٢]، حيث قضت محكمة الاستئناف في بيروت، بأنّ الشرط الذي يقضي بمنع الأجير من العمل بصناعةٍ في الأراضي اللبنانيّة طيلة سنتين بعد نهاية العقد، يُعتبر مخالفاً لنصِّ المادة ٨٣ م ع، وهو بالتالي شرطٌ باطل[٣].

فالاتفاق على الامتناع عن العمل في لبنان يخالف هذه الشروط، لأنه يمنع العمل على الأجير إطلاقاً، ولا يُحصَر بمنطقةٍ مُعيَّنةٍ يمكن أن تحصل فيها المزاحمة لصاحب العمل، بل يمنعه من العمل على جميع الأراضي اللبنانيّة، بحيث إنّه يرمي حقيقةً لمنع الأجير من السكن، وبالتالي من العيش في لبنان، الأمر الذي يخالف المادة ١٣ من شرعة إعلان حقوق الإنسان، الموافق عليها من قبل الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ١٩٤٨/١٢/١٠[٤].

إن شرط امتناع الإنسان عن ممارسة صناعةٍ أو مهنةٍ لا يكون متوافقاً مع القانون حسب المادة ٨٣ م.ع، إلا إذا كان الامتناع محصوراً بمكانٍ معينٍ، أو مكانٍ محدودٍ، فلا يجوز منع ممارسة المهنة في جميع الأراضي اللبنانيّة، لأن القانون إذا أشار إلى مكانٍ محدودٍ، فيكون ذلك بالنسبة إلى هذه الأراضي اللبنانيّة، أي إلى قسمٍ منها[٥].

(١) أحمد حسن البرعي، الوسيط في القانون الإجتماعي، شرح عقد العمل الفردي، ج٢، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٩، ص٦١١.

(٢) عصام القيسي، عقود العمل الجماعية في لبنان، م.س، ص ١٥٦.

(٣) محكمة الاستئناف المدنية في بيروت، القرار الرقم ١٤٠٣، تاريخ ١٩٦٠/٨/١١، ن.ق، ١٩٦٠، ص ٦٦٥.

(٤) محكمة البداية المدنية في بيروت، القرار الرقم ٩١، تاريخ ١٩٦٠/١/٨، مجموعة حاتم، ج ٤٠، ص ٤٧. وقد صادقت محكمة الاستئناف المدنية في بيروت هذا القرار، حيث قضت على أنه عندما ينص القانون اللبناني على مثل هذا المنع، فإنه لا يعني حتماً، بالمكان المحدود، جميع الأراضي اللبنانيّة أو بلدانا أخرى من العالم، لأن نصه معدٌّ مبدئيّاً للتطبيق في لبنان فقط وبالنسبة للأراضي اللبنانيّة، وهو إذا أشار إلى مكانٍ محدودٍ، فيكون ذلك بالنسبة إلى هذه الأراضي اللبنانيّة، أي إلى قسمٍ منها، أو إلى مدينةٍ، أو قضاءٍ، أو محافظةٍ كائنةٍ فيها. (منشور في مجموعة حاتم، ج ٤٣، ص ٣٠).

(٥) محكمة الاستئناف المدنية في بيروت، القرار الرقم ١٤٠٣، تاريخ ١٩٦٠/٨/١١، ن.ق، ١٩٦٠، ص ٦٦٥.

وكذلك حدَّد القانون المدني المصري في المادة ٦٨٦ منه، بأن يقتصر حظر المنافسة على النطاق الذي يباشر فيه صاحب العمل نشاطه، وإلا في حال عدم تحديد الحيّز المكاني يصبح البند باطلاً.

٣ - التماثل في المهنة

لا يطال المنع أيَّ عملٍ قد يُقدِمُ عليه الأجير، بل العمل في الصناعة ذاتها، أو التجارة التي تعود لصاحب العمل.[١] إن هذا الشرط يُستفاد من المبادىء القانونية العامة. وما يهمُّ، ألَّا يكون ثمة تجاوزٌ فائقٌ بالنسبة إلى نشاط المؤسسة الحقيقي[٢].

ويؤخذ بعين الاعتبار نشاط المؤسسة الحقيقي الذي تمارسه فعلياً، وليس ما هو مذكورٌ صورياً في نظامها. والأجير هو المدين بموجب عدم المنافسة، سواء عمل في مؤسسةٍ أخرى بصفته أجيراً، أم بصفته صاحب عملٍ، وعليه أن يلتزم بحدود وشروط الالتزام طالما أنّه سينافس الدائن بالموجب، وهو صاحب عمله السابق.

ثانياً: الشروط المُستَحدَثة في الاجتهاد الفرنسي

بالإضافة إلى شرطَيْ المكان والزمان، وتماثل المهنة التي يعتمدها اجتهاد المحاكم اللبنانيّة، فإنَّ محكمة التمييز الفرنسية قد أضافت، في قرارها الصادر بتاريخ ١٠ تموز ٢٠٠٢[٣]، شروطاً أخرى، فيها ضماناتٌ لمصلحة الطرفين، وتتبلور بشرط الضمانة المادية للأجراء، التي ينبغي أن يلتزم صاحب المؤسسة بها طيلة فترة تقييد حرّية الأجير عن العمل، كمقابل التزامه بموجب المنع من المنافسة، وأضافت شرطاً آخر يتمثّل بضمانة مصلحة المؤسسة المشروعة. وقد أوضحت محكمة التمييز الفرنسية في قرارها المذكور، أن هذه الشروط لا بدَّ وأن تتوافر معاً لصحة البند. وهذه الشروط هي:

١- تحقيق مصلحة المؤسسة المشروعة.

لا يكون بند عدم المنافسة مشروعاً إلا إذا كان من أهدافه حماية المصلحة المشروعة

(١) أحمد حسن البرعي، الوسيط في القانون الإجتماعي، شرح عقد العمل الفردي، م.س، ص ٦١١.

(٢) م.ع.ت في بيروت، القرار الرقم ٤٤٩، تاريخ ١٩٧٥/٥/١٩، مجموعة سويرة وبشير للعام ١٩٧٢، ص ١١١.

(٣) Cass.soc., 10 juill. 2002, bull.civ. V, n 458: «Une clause de non concurrence n'est licite que si elle est indispensable à la protection des intérêts légitimes de l'entreprise limitée dans le temps et dans l'espace, qu'elle tient compte des spécificités de l'emploi du salarié, et comporte l'obligation pour l'employeur de verser au salarié une contrepartie financière, ces conditions étant cumulatives».

للمؤسسة[١]، وليس مصلحة صاحب العمل الشخصية، والبعيدة كل البعد عن مصلحة المؤسسة الاقتصادية.[٢]

وعلى صاحب العمل أن يُبرِز الدليل القاطع لإثبات هذه المشروعية، وتلك المصلحة. فموافقة الأجير لوحدها على هذا البند، لا تكفي، وهي لا تعيق قناعة القاضي الذي يبحث دائماً عن مصلحة المؤسسة المشروعة، دون المصلحة الشخصية لصاحب العمل. حيث قضت محكمة التمييز الفرنسية بأنه إذا احتفظ صاحب العمل، في بندٍ من بنود عقد العمل، بحرّية اختيار فرض موجب عدم المنافسة بعد انتهاء عقد الأجير لديه، فإن ذلك لا يشير إلى المصلحة المشروعة التي يريد صاحب العمل حمايتها، مما يوجب بطلانه[٣].

٢- أن يُسمَحَ للأجير بممارسة نشاطٍ متطابقٍ مع تأهيله ومع خبرته المهنية.

إنّ هذا الشرط، جوهريٌّ وضروريٌّ أن يأخذ القضاء به عند تدقيقه في مدى شرعية هذا البند. فمنع الأجير من منافسة صاحب عمله، لا تعني تغيير مهنته وعمله، والقضاء على ما اكتسبه من خبرةٍ ومعرفةٍ في هذا المجال، لأن الأمر سيصب في مجال تقييد الحقوق والحرّيات، وتجميد الأجير والعمل وحرّية الاقتصاد، كلما قُضي بإعمال بند عدم المنافسة.[٤] وبهذا الاتجاه، قضى الاجتهاد اللبناني بأنه يُشترط أن لا يؤدّي إعمال التعهد بعدم المنافسة بعد ترك العمل، إلى حرمان الأجير من تأمين وسيلة عيشه، عن طريق حرمانه، بصورةٍ فعليةٍ وعمليةٍ، من إمكانية تأمين العمل[٥].

٣- أن يتضمَّن البند التزاماً من صاحب العمل بأن يدفع للأجير تعويضاً مادياً.

اتجه الفقه الفرنسي[٦] إلى اعتبار أن بند عدم المنافسة من دون سببٍ هو موجبٌ باطلٌ، حسب ما نصَّت عليه المادة ١١٣١ من القانون المدني الفرنسي[٧]، ويقابلها نصُّ المادة ١٩٨

(١) Lionel Beleme, *Salariés défendez vos droits*, Maxima, 2001, p. 27.

(٢) Cass.soc., 19 nov. 1996, bull. Civ., n392: «Apportant une restriction à la liberté du commerce et à la liberté du travail, une clause de non concurrence n'est licite que dans la mesure où la restriction de liberté qu'elle entraîne est indispensable à la protection des intérêts légitimes de l'entreprise».

(٣) Cass. Soc., 12 fév. 2002, no-41-765.

(٤) Cass. Soc., 18 sep. 2002, sem.soc. Lamy 2002, n 111/10: «La clause de non concurrence qui interdit au salarié d'entrer au service en France et pendant un an d'une entreprise ayant pour activité principale ou secondaire la vente au détail de vêtement et matériel de sport ne permettant pas au salarié de retrouver un emploi conforme à son expérience professionnelle est illicite et doit être annulée».

(٥) قاضي الأمور المستعجلة في بيروت، القرار الرقم ٢٥٤، تاريخ ١٩٩٦/٣/٢٩، مجلة العدل، العدد١، ١٩٩٧، ص ١٦٥.

(٦) J. Carbonnier, note sous cass.soc. 11/3/ 1949, JCP 1950 / I, p. 5205.

(٧) Article 1131 du C. Civ. Fr: «L'obligation sans cause ou sur une fausse cause ou sur une cause illicite ne peut avoir aucun effet».

م.ع، حيث إن سبب موجب التزام الأجير ببند عدم المنافسة، لا بد وأن يقابله موجبٌ مقابلٌ وصحيحٌ يبرِّر تقييد حرّيته عن العمل. وإن السبب يكون في المقابل المادي الذي يجب أن يحصل عليه الأجير.

إلا أن اجتهاد المحاكم الفرنسية في قراراته السابقة، قد رفض الأخذ بهذه الوجهة، بحيث إن البند المذكور، وإن لم يتضمن أيُّ مقابلٍ ماديٍّ في العقد، ووفقاً لما ارتضاه الفرقاء، وخصوصاً إذا كان بنداً مشروعاً لجهة توافر حدود المنع المطلوبة، فإن البند يبقى صالحاً ومعمولاً به دون أن يتعرَّض لجزاء البطلان[١].

وتُبرِّر محكمة التمييز الفرنسية[٢] هذه الوجهة، بأنّ المقابل الذي يحصل عليه الأجير عند تعهُّده بعدم منافسة صاحب العمل، نجده في الخبرة، والتأهيل، والمعرفة التي حصل عليها أثناء فترة استخدامه، والتي قد يستخدمها مستقبلاً لحسابه الخاص، أو لحساب غيره.

لكنّ الاجتهاد الفرنسي الحديث[٣] قد ذهب باتجاه اعتبار بند عدم المنافسة باطلاً، لما فيه من تعدٍّ على حرّية الأجير بالعمل، إذا كان من دون أيِّ مقابلٍ ماديٍّ[٤] عن الفترة التي سيمتنع فيها الأجير عن ممارسة عمله. وإنّ السبب في فرض هذا المقابل المالي يكمن في حماية مصلحة الأجير، الذي تنازل عن حقِّه في العمل لدى صاحب عملٍ جديدٍ منافسٍ لصاحب عمله السابق، أو أنه لم يستثمر عمله لحسابه الخاص وفقاً لما تقتضيه حرّية العمل والحرّية الاقتصادية.[٥] ويمكن للفرقاء أن يستفيدوا من عقد العمل الجماعي الذي يُؤمِّن تعويضاً مالياً أفضل للأجراء، أو أنه يزيد من قيمته[٦].

(١) Cass. soc., 9 oct. 1985, D. 1986, p. 420.

(٢) J.A. Domat, *Contrat de travail*, op.cit, p. 57.

(٣) Cass.soc., 15 nov. 2006, sem.soc. Lamy 2006, n 201/3: «Une clause de non concurrence doit comporter l'obligation pour l'employeur de verser au salarié une contrepartie financière».
Cass.soc., 27 fév. 2007, D.2007, p.22662 obs. Desbarat: «Est nulle une clause de non concurrence qui ne prévoit le versement d'une contrepartie pécuniaire qu'en cas de rupture du contrat de travail à l'initiative du salarié».

(٤) Cass.soc., 10 juillet 2003, Dalloz 2003, p. 2491 note Serra : «Une contrepartie financière dérisoire à la clause de non concurrence équivaut à une absence de contrepartie».

(٥) Cass.soc., 17 déc. 2004, sem.soc. Lamy 2005 n 160/3: «L'exigence d'une contrepartie financière à la clause de non concurrence répond à l'impérieuse nécessité d'assurer la sauvegarde et l'effectivité de la liberté fondamentale d'exercer une activité professionnelle».

(٦) Cass.soc., 10 mars 2004, Dr.soc. 2004 563 obs Mouly: «Les parties peuvent valablement se référer à la convention collective applicable qui prévoit le bénéfice d'une contrepartie financière».

لم تحدِّد المحاكم الفرنسية نسبةً مُعيَّنةً لهذا المقابل المادي، مما يشير إلى أنها قد تركت الحرّية للمتعاقدين في اختيار الحدود التي يتطلبها إعمال البند، علماً أنه على الفرقاء أن يلتزموا بالمبادىء العامة، التي تقضي بعدم تجاوز حدود استعمال الحقِّ، أو التعسُّف من قِبلهم، الأمر الذي يخضع لرقابة القضاء في حال النزاع على تحديد المقابل المادي[١].

وفي لبنان، هل يجوز الأخذ بهذا الشرط الجديد؟

يمكن القضاء بتعويضٍ ماديٍّ، مقابل التزام الأجير بعدم منافسة صاحب العمل بعد انتهاء عقده سنداً للمادة ١٩٨ م.ع، إذ إن سبب التزام الأجير لا بدَّ وأن يقابله سببٌ آخر، هو التعويض المادي. أو قياساً على بند عدم منافسة بائع المؤسسة التجارية لمشتريها، المنصوص عنه في المادة الثامنة تجارة لبناني[٢]، حيث يقابل التزام البائع، موجب المشتري في أداءِ الثمن الذي تخمّن على أساس عنصر الزبائن الذي تخلى عنه البائع بعد البيع.

لكن حديثاً، صدر قرارٌ عن قاضي الأمور المستعجلة في بيروت[٣]، اعتمد أربعة شروطٍ مجتمعةٍ من أجل اعتبار قيود مزاولة المهنة صحيحةً، وهي متوافقةٌ مع شروط محكمة التمييز الفرنسية السابق ذكرها، حيث جاء في قرار قاضي الأمور المستعجلة في بيروت ما حرفيته:

«- أن يكون البند ضرورياً للمحافظة على مصلحة ربِّ العمل.

- أن يكون البند محدَّداً في المكان والزمان.

- أن يسمح البند للأجير بإيجاد عملٍ مناسب.

- أن يُقابِلَ الالتزامَ بالبند من قبل الأجير، التزامٌ ماليٌّ من قبل ربِّ العمل».

أما في مصرَ، فتجدر الإشارة إلى أن المشترع المصري قد أجاز بموجب المادة ٦٨٦ مدني، أن يتضمَّن الاتفاق على عدم منافسة صاحب العمل بنداً جزائياً، يلتزم الأجير بأدائه إلى صاحب العمل في حالة الإخلال بالالتزام بعدم المنافسة، شرط أن لا يكون البند مبالغاً فيه، كي لا يصبح وسيلةً لإجبار الأجير على الالتزام مدةً أطول، وذلك تحت طائلة بطلانه. ومن هنا نتساءل، أنه إذا أُعطي صاحب العمل ضمانةً ماليةً للحفاظ على

(١) Olivier Chénedé, Dominique Jourdan, *Droit du travail*, op.cit, p. 60.

(٢) قاضي الأمور المستعجلة في بيروت، القرار الرقم ٢٥٤، تاريخ ١٩٩٦/٣/٢٩، مجلة العدل، العدد١، ١٩٩٧ ص ١٦٥.

(٣) قاضي الأمور المستعجلة في بيروت، القرار الرقم ٥٢، تاريخ ٢٠١٢/١/٢٠، مجلة العدل، العدد١، ٢٠١٣، ص ٣٩٠.

مصالحه، انطلاقاً من المبادىء العامة في تنظيم البند الجزائي كوسيلةٍ من وسائل التنفيذ القهرية، أليس من الأجدى أن يحصل الأجير على هذه الضمانة أيضاً، وهو الذي يقيد حرّيته ومستقبله في العمل؟

الفقرة الثالثة: العدول عن بند عدم المنافسة

إذا كان الأصل هو احترام الأجير لبند عدم المنافسة إذا ورد صحيحاً، إلا أنه يكون له مع ذلك أن يتحلَّل من هذا الشرط، وبالتالي أن يستعيد حرّيته في العمل، ولو ترتَّب على ذلك منافسة صاحب العمل السابق، كما في حالتين عرض لهما القانون المصري، ومن الممكن إعمالهما في القانون اللبناني رغم عدم النصّ، لاتّفاق ذلك مع القواعد العامة[١].

الحالة الأولى، عند فسخ صاحب العمل للعقد، أو رفض تجديده، حيث نصَّت المادة ٣/٦٨٦ مدني مصري على أنه لا يجوز أن يتمسَّك صاحب العمل بهذا الاتفاق إذا فسخ العقد أو رفض تجديده دون أن يقع من الأجير ما يبرِّر ذلك. والحالة الثانية، ما إذا وقع من صاحب العمل ما يبرِّر فسخ الأجير للعقد، حيث نصَّت الفقرة الأخيرة من المادة ٦٨٦ مدني مصري، أنه لا يجوز لصاحب العمل التمسُّك بالاتفاق إذا وقع منه ما يبرِّر فسخ الأجير للعقد. وذلك لأن الأجير لم يترك العمل من تلقاء ذاته، بل لسببٍ يرجع إلى صاحب العمل. ويمكن إعمال هذه المبادىء العامة في القانون اللبناني، رغم عدم وجود نصٍّ خاصٍّ بهذا المعنى[٢].

وقد نظّم اجتهاد المحاكم الفرنسية حقّ العدول عن هذا البند، حيث قضت محكمة التمييز الفرنسية، أنه لا يستطيع صاحب العمل أن يعدل عن إعمال البند المذكور إلا إذا احتفظ بهذا الحق صراحةً في العقد، وبعد إبرامه، وبالاتفاق مع الأجير[٣] بإرادةٍ واضحةٍ ومعلنةٍ، لأن حق العدول لا يُستنتج استنتاجاً[٤].

كما يحدِّد فرقاء عقد العمل مهلةً، كي يمارس صاحب العمل حقّه بالعدول عن هذا البند، تبدأ من تاريخ علمه بانتهاء عقد الأجير، كي لا تبقى المهلة مفتوحةً إلى ما لا نهاية، حيث يضرُّ موقف صاحب العمل المتأرجح بين الالتزام والعدول، بمصلحة الأجير[٥].

(١) محمد علي الشيخبي، الوسيط في قانون العمل، ج٢، ١٩٧٣، ص ٩٦.
(٢) توفيق حسن فرج، شرح قانون العمل اللبناني والمصري الجديد، م.س، ص٩٢.
(٣) Cass.soc., 4 juin 1998, bull.civ. V, n 299.
(٤) Cass.soc., 31 mars 1998, bull.civ. V, n 189.
(٥) Cass.soc., 9 mars 2005, bull.civ. V, n 84.
Cass.soc., 8 juin 2005, sem.soc. Lamy 2005, n 1225, p. 63.
Cass.soc., 13 juin 2007, D.2007, p. 1874.

إلا أنه، وفي قرارٍ حديثٍ لمحكمة التمييز الفرنسية اعتبرت فيه، أنه عند عدم تحديد مدة اتفاقيّةٍ لممارسة حقِّ العدول من صاحب العمل، فإن ممارسة هذا الحقَّ يجب أن تكون في مهلةٍ معقولةٍ من تاريخ انتهاء عقد العمل[١].

خاتمة

بعد انتهاء عقد العمل، يستعيد الأجير حرّيته واستقلاليته كي يعمل في مؤسسةٍ منافسةٍ، أو لحسابه الخاص. ولمجرد حصول هذا الأمر، فإنّ ذلك لا يجعله في حالة منافسةٍ غير مشروعةٍ[٢] بوجه صاحب العمل، إذ من الطبيعي أن يكون الأجير استفاد من الخبرة والمعارف والمعلومات، التي اكتسبها واستثمرها في عمله السابق.

وهذا ما أشار إليه اجتهاد القضاء اللبناني[٣]، الذي اعتبر بأن «عمل المدعي في مؤسسة أخرى بعد استقالته من الشركة، ضمن حقل اختصاصه، لا يُشكِّل إفشاءً للسرّية المهنية، طالما أن علمه واختصاصه يولياه العمل ضمن هذا الإطار، وأن اكتساب المستخدم الخبرات والمعلومات لدى صاحب العمل، ثم انتقاله إلى آخر للعمل لديه، واستغلاله لخبراته في عمله الجديد، لا يُشكِّل مزاحمةً غير مشروعةٍ، طالما أنه لم يُقدم على إفشاء أسرار عمل صاحب العمل الأوّل».

ولهذا من الأنسب أن يلجأ طرفا العقد، وحمايةً لمصلحتيهما، إلى إدراج بندٍ تعاقديٍّ في عقدهما يُعمل به بعد انتهاء عقد العمل[٤]، ويُلزِمُ الطرفين بحدود مشروعيته، التي ينبغي أن تحافظ على مبدأين جوهريين: حرّية العمل والعامل من دون أية قيودٍ، وحماية مصلحة المؤسسة أو صاحب العمل من أيِّ ضرر.

وتماشياً مع اجتهاد محكمة التمييز الفرنسية الثابت، بأن يلتزم صاحب العمل بدفع تعويضٍ ماديٍّ للأجير مقابل امتناعه عن العمل في مجالٍ محدّدٍ ولفترةٍ محدّدةٍ، ينبغي تكريس هذا الشرط في الاجتهاد اللبناني أيضاً لمشروعية بند عدم المنافسة، حتى لا يكون قرار قاضي الأمور المستعجلة المذكور أعلاه، والصادر حديثاً في العام ٢٠١٣ [٥]، قراراً خجولاً قضى بعدم إلزامية بند عدم المنافسة، الذي لا يقابله أيُّ تعويضٍ ماديٍّ يدفع للأجير عن فترة امتناعه عن العمل. وذلك إلى حين صدور قانون عملٍ لبنانيٍّ جديدٍ وموحّدِ النصوص، يستوعب التحديث والتطور التشريعي في علاقات العمل.

(١) Cass.soc., 13 juin 2007, J.C.P, V, 2007, p 1674, note Blanc. Jouvan.

(٢) J.A. Domat, *Les clauses de non concurrence en droit du travail*, op.cit, p. 130.

(٣) القاضي المنفرد المدني في بيروت، القرار الرقم ١٦، تاريخ ٢٠٠٥/١/١٩، مجلة العدل، العدد الأول، ٢٠٠٦، ص ٣٩٥.

(٤) محكمة التمييز المدنية، القرار الرقم ١٧، تاريخ ٢٠٠٧/١/٣١، كساندر، العدد الأوّل، ٢٠٠٧، ص ٤٩.

(٥) قاضي الأمور المستعجلة في بيروت، القرار الرقم ٥٢، تاريخ ٢٠١٢/١/٢٠، مجلة العدل، العدد ١، ٢٠١٣، ص ٣٩٠.

نضالاتُ اللبنانيين والسوريين المشتركةُ من أجلِ الاستقلالِ وإجلاءِ العساكرِ الفرنسية (١٩٢٠- ١٩٤٦)

أ. د. محمد مراد

باحث وأستاذ جامعي

تقديم الدراسة والمنهج:

صحيحٌ أن الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان، الذي أقرَّه مؤتمر الدول الحليفة المنتصرة في الحرب العالمية الاولى في سان ريمو الإيطالية (نيسان ١٩٢٠)، جاء في إطارِ توزُّع النفوذ العالمي بين تلك الدول، التي باتت مقرّرةً لمسار العلاقات الدولية آنذاك، وصحيحٌ أن هذا الانتداب دشّن لمرحلةٍ تاريخيةٍ انعطافيةٍ في سوريا ولبنان، من حيث انتقالهما من نمط المقاطعة العثمانية (مع الإشارة إلى أن متصرفية جبل لبنان كانت تتمتع بنظامٍ إداريٍّ ذاتيٍّ بموجب بروتوكول ١٨٦١)، إلى نمط الدولة الحديثة المرتكزة إلى مؤسساتٍ إداريةٍ وسياسيةٍ واقتصاديةٍ جديدةٍ، إلا أن هذه المرحلة الانتدابية، بمقدار ما كانت تؤسس لمرحلةٍ انتقاليةٍ نوعيةٍ في حياة اللبنانيين والسوريين، كانت بالمقابل، تستجيب لمصالح الرأسمال الفرنسي في التوظيفات الاستثمارية القائمة على المراكمة، وجني الفوائض المالية عبر توظيف رؤوس الأموال والشركات المتعددة النشاط، كل ذلك كان يحصل في ظل اعتماد المفوضية الفرنسية العليا (Haut Commissariat)، بوصفها المرجعية المركزية الحاكمة في البلدين، سياسةً اقتصاديةً وماليةً تستطيع من خلالها ربط الاقتصاد السوري واللبناني بعجلة السوق الفرنسية. هذا على صعيد التوظيفات الاقتصادية، أما على صعيد التوظيفات السياسية والعسكرية، فقد اتخذت فرنسا من سوريا ولبنان قاعدةً متقدمةً لنفوذها على المتوسط الشرقي، ينسجم مع منظورها الجيوسياسي في منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي

على مستوى العالم. على قاعدة هذين الاعتبارين للسياسة الفرنسية، مصلحة الرأسمال الفرنسي من جهةٍ، وموقع فرنسا على خارطة توزعات النفوذ الدولي من جهةٍ أخرى، ارتسمت السياسة الانتدابية الفرنسية في سوريا ولبنان، ولأكثر من ربع قرنٍ من الزمن (١٩٢٠– ١٩٤٦)، من زاويتين اثنتين: **الأولى**، الإضعاف السياسي من خلال التوسع في عمليات التفكيك والتجزئة في الجغرافية السياسية من ناحيةٍ، **والثانية**، ضمان بقاء الوجود الفرنسي، إدارياً وسياسياً وعسكرياً، إلى أبعد مدىً زمنيٍّ ممكنٍ من ناحيةٍ أخرى.

بالمقابل، بمقدار ما كانت السياسة الفرنسية قائمةً على تقديم مصالح فرنسا على كل مصلحةٍ أخرى في سوريا ولبنان، بمقدار ما كانت تتوحد النضالات اللبنانية والسورية في معركة المواجهة المشتركة ضد الفرنسيين، لما في ذلك من حاجةٍ مشتركةٍ للاستقلال الوطني، وهذا ما تَحَقَّقَ عملياً في العام ١٩٤٣، وبخروج العساكر الفرنسية وجلائهم عن أراضي البلدين في ٣١ كانون الأول سنة ١٩٤٦.

وبعيداً عن المنهج التبريري الشائع في السياسة، والذي ينطلق في كثيرٍ من الأحيان، من إسقاطاتٍ أيديولوجيةٍ، أو من مسلّماتٍ جاهزةٍ على أنها ثوابتُ، اعتمدت في هذا البحث على **منهجٍ كُلِيٍّ مركَّبٍ، تداخلت فيه مجموعةٌ من قواعد العلوم: التاريخ، الاقتصاد، السياسة، الفلسفة والاجتماع. وآثرت في المعالجة الطريقة الاستقرائية التحليلية، كوسيلةٍ مساعدةٍ في طرح الفرضيات العلمية، وتحليل معطياتها، وصياغة استنتاجاتها، حتى يمكن القول إنه بمقدار ما نفكر تاريخياً بشكلٍ علميٍّ وصحيحٍ، نستطيع، على ضوء ذلك، أن نفكر سياسياً بشكلٍ علميٍّ وصحيحٍ أيضاً.**

إن دراسةً علميةً للتجربة الانتدابية في سوريا ولبنان، تبقى ضروريةً، ليس فقط للوقوف على دلالاتها التاريخية الغنية التنوع، وإنما نظراً لما توفره من مقدماتٍ أساسيةٍ لدراسة المرحلة الاستقلالية بكل تطوراتها المتواصلة حتى يومنا هذا.

فعسى أن تشكل الدروس المستخلصة منها إسهاماً جدياً في تحديد عوامل الخلل التي طبعت سير العلاقات اللبنانية–السورية، وبالتالي، في تمهيد الطريق أمام إمكان تصويب تلك العلاقات وتصحيحها، لما يُحقِّق للبلدين مصالحهما الحيوية المشتركة.

بلاد الشام من منظور الصراع على المشرق العربي في مطلع القرن العشرين:

في مطلع القرن العشرين، عرف المشرق العربي، وبلاد الشام جزءٌ منه، زحمةً في المشاريع السياسية، راحت ترسم مستقبله السياسي، وتحدد مسار تطوره التاريخي لسنواتٍ، بل لعقودٍ عديدةٍ قادمة.

لماذا المشرق العربي؟ وما هي طبيعة المشاريع المطروحة بشأنه؟

تأسيساً على منهج الربط بين الجغرافية الرياضية والجغرافية التاريخية (الربط بين المكان والحدث)، يتضح أن المشرق العربي هو عبارةٌ عن مجالٍ جغرافيٍّ حيويٍّ، لا بل هو الأكثر حيويةً في العالم من حيث جيو-استراتيجيته الموقعية (قلب العالم)، وكذلك من حيث شبكات الانفتاح على العالم عبر سلسلةٍ من المنافذ البرية والبحرية.

أما نقاط ارتكاز هذا المجال فهي أربع: الحجاز (شبه جزيرة العرب)، أرض الكنانة (مصر)، بلاد الشام (سوريا الطبيعية) وبلاد ما بين النهرين (العراق).

وإذا كانت نقاط الارتكاز قد تحولت إلى مدن - مراكز، أو عواصم - مراكز في ما بعد، استجابةً لحاجات الحكم العربي - الإسلامي في الرقابة والضبط المركزي للبلدان الواسعة الخاضعة له، فإن المجال الحيوي المشار إليه بات يجمع بين: مكة - القاهرة - دمشق - بغداد.

يتميز هذا المجال بأكثر من خصوصيةٍ، هذه أبرزها:

- **الأولى: جيو-استراتيجية موقعية (قلب العالم)**، ومن يسيطر على قلب العالم يستطيع أن يمسك بكل العالم.

- **الثانية: مهد النبوءات في ظهورها التاريخي** بدءاً بآدم، مروراً بنوح وإبراهيم، وصولاً إلى موسى وعيسى، وانتهاءً بمحمد خاتم الأنبياء والمرسلين.

- **الثالثة: أرض الحضارات المتميزة**؛ بحيث سجَّلت شعوب المجال سبقاً حضارياً على سائر شعوب العالم القديم والوسيط، إذ كانت الهيروغليفية المصرية، والأبجدية الفينيقية، والتشريعات البابلية، وعلوم الحساب والجغرافية والفلك، وفنون العمارة العربية-الإسلامية، كلها كانت جزءاً من إنتاجٍ حضاريٍّ اتَّسم بطابع الغنى والتنوع لقرونٍ عديدة.

- **الرابعة: خصوصية التفاعل بين العروبة والإسلام**؛ الأمر الذي أفضى إلى إنتاج رسالةٍ عربيةٍ إلى العالم، أعطت العرب شخصيتهم القومية، فراحوا يكافحون من أجل نشرها، والدفاع عنها دفاعهم عن وجودهم وبقائهم.

- **الخامسة: المجال وقدرية الأمة العربية** في تقدمها أو تخلفها، فهو شرط نهضتها ووحدتها، كما هو سببٌ في تراجعها وإخفاقها.

– السادسة: وهي بسبب الخصوصيات المشار إليها، فقد كان المجال ولا يزال هو المسرح الأكثر كثافةً وتسجيلاً للأحداث في التاريخ البشري، قديماً، وسيطاً، حديثاً ومعاصراً.

المجال الحيوي العربي في نهاية الحرب العالمية الأولى:

احتلَّ المجال المذكور أولويةً في جدول التسويات الدولية لعالم ما بعد الحرب العالمية الأولى. فقد برزت على هذا الصعيد **ثلاثة مشاريع رئيسةٍ**، تناولت مستقبل المجال الجيوسياسي من زاوية المصالح المختلفة.

– **الأول: مشروعٌ كولونياليٌّ أنكلو–فرنسيٌّ للسيطرة والإلحاق**، وهذا ما وجد ترجمته في اتفاقية سايكس–بيكو (١٩١٦)، ولويد جورج–كليمنصو (أيلول ١٩١٩)، ومقررات الانتداب في سان ريمو (نيسان ١٩٢٠)[١].

– **الثاني: مشروعٌ صهيونيٌّ** مدفوعٌ بنزوعٍ أيديولوجيٍّ توراتيٍّ يسعى لتهويد فلسطين أولاً، بوصفها **مركز التوازن داخل المجال**، تمهيداً لتهويد كامل المجال في ما بعد. فقد أكد زعماء الحركة الصهيونية في أعقاب الحرب (١٩١٨) على «أنَّ فلسطين كلها من حدود متصرفية جبل لبنان إلى الحدود المصرية، ومن البحر إلى الخط الحديدي الحجازي»[٢]، هي الأرض الموعودة لإقامة الدولة اليهودية[٣].

– **الثالث: مشروع الحركة الوحدوية العربية** في إقامة الدولة العربية الواحدة، وهي الحركة التي عبَّر عنها نخبويو المدن من خلال انخراطهم في غير جمعيةٍ أدبيةٍ أو سياسيةٍ أو عسكرية. فقد كانت **مكة مركز القوة الدينية** للحركة القومية الناشئة (الشريف حسين

(١) بشأن اتفاقية سايكس–بيكو (أيار ١٩١٦)، ووعد بلفور (ت٢ ١٩١٧)، ومقررات الانتداب في سان ريمو (نيسان ١٩٢٠) راجع: جورج أنطونيوس، «يقظة العرب» تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة الدكتور ناصر الدين الأسد والدكتور إحسان عباس، بيروت: دار العلم للملايين، ط٧، ١٩٨٢، صص ٣٥٠–٣٦٩.

(٢) أنظر حدود الدولة اليهودية كما تصورها هرتزل –مؤسس الحركة الصهيونية–، والتي تعود للعام ١٩٠٤، وكذلك الخارطة التي وضعها كلٌّ من «بن غوريون» و«بن زفي» للعام ١٩١٨، وذلك في كتابنا: القدس بين الاجتثاث الصهيوني والمهادنة الدولية، بيروت: دار المواسم للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٨، صص ٢١٧–٢١٩.

(٣) راجع حول المخطط الصهيوني للسيطرة على فلسطين وبالتالي على المشرق العربي:

– ملحم قربان، تاريخ لبنان السياسي الحديث – الاستقلال السياسي، ج١، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨١، ص ١٥٠.

– حسَّان حلاَّق، موقف لبنان من القضية الفلسطينية ١٩١٨–١٩٥٢، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ط١، ١٩٨٢، ص ٢٤.

– ميشال الخوري، حكومة دمشق الفيصلية في لبنان ١٩١٨–١٩٢٠ بين المؤيد والمعارض، بيروت: دار المواسم للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٨، صص ٦٢–٦٥.

وأسرته الهاشمية)؛ في حين مثَّلت **دمشق مركز قوتها السياسية** (الجمعية العربية الفتاة وحزب الاستقلال العربي..)، **وبغداد مركز قوتها العسكرية** (ضباط جمعية العهد)، **وبيروت قوتها الاقتصادية** (تصاعد الحركة التجارية عبر مرفأ المدينة)، **والقاهرة قوتها الثقافية والإعلامية** من خلال بروز شخصياتٍ رائدةٍ، أمثال الشيخين ناصيف وإبراهيم اليازجي، والمعلم بطرس البستاني، وسليم تقلا، وفارس نمر، ويعقوب صروف، وشبلي الشميّل وفرح أنطون، بالإضافة إلى أديب إسحق، وأحمد فارس الشدياق، ورشيد رضا (صاحب المنار)، وسواهم[١].

جاء قيام حكومة دمشق العربية (١٩١٨-١٩٢٠) ليشكل الترجمة الواقعية لمشروع الحركة الوحدوية العربية في المشرق العربي، وهو المشروع الذي تبنَّاه الأمير فيصل (الملك فيصل في ما بعد)، والذي يقضي بإنشاء «**حكومةٍ دستوريةٍ عربيةٍ ترتكز إلى الاستقلال المطلق الذي لا شائبة فيه، وتشمل جميع البلاد السورية**». وهي حكومةٌ قوميةٌ تتجاوز الاعتبارات الطائفية، وتنظر «**إلى جميع الناطقين بالضاد على اختلاف مذاهبهم وأديانهم نظراً واحداً، لا تفرق في الحقوق بين المسلم والمسيحي والموسوي...**»[٢].

وفي خطابٍ له أمام مؤتمر الصلح في فرساي في ٦ شباط ١٩١٩، حدَّد فيصل الخطوط الكبرى لمشروعه العربي الوحدوي. فبعد أن تكلم بالعربية، طلب من المؤتمر أن يكون مندوباً عن جميع عرب آسيا، وأن تكون جميع الشعوب الآسيوية التي تتكلم العربية، من الخط الممتد من اسكندرونة إلى ديار بكر حتى الأوقيانوس الهندي، مملكةً واحدةً تحت ضمانة جمعية الأمم[٣].

تشكَّلت حكومة فيصل من عناصر مثَّلت مختلف المناطق والمقاطعات. فقد كان فيصل (من الحجاز) رأس الدولة، ورضا الركابي (من دمشق) رئيس الحكومة، والأمير عادل أرسلان (جبل لبنان) نائباً لرئيس الحكومة، وسعيد باشا شقير (بيروت) مديراً للمالية، واسكندر بك عمون (مسيحي من جبل لبنان) مديراً للعدلية، ورشيد طليع (اللاذقية) مديراً للداخلية، وسليم باشا موصلي (دمشق) مديراً للشؤون الصحية، وساطع الحصري (حلب)

(١) للمزيد من التفاصيل حول مراكز القوة في الحركة القومية العربية في مطالع القرن العشرين، أنظر دراستنا: «من العثمانوية إلى القومية العربية» في: الأقليات والقوميات في السلطنة العثمانية بعد ١٥١٦، مجموعة من الباحثين، منشورات الجمعية التاريخية اللبنانية، الفنار، ٢٠٠١، صص ٢٤٦-٢٥٦.

(٢) من بيانٍ لفيصل ألقاه في الخامس من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٨. راجع: ساطع الحصري، يوم ميسلون، صفحة من تاريخ العرب الحديث، بيروت: مطبعة دار الكشاف، ١٩٤٧، ص ٢١٠.

(٣) ميشال الخوري، حكومة دمشق الفيصلية...، م.س، ص ٧٠.

مديراً للتربية والتعليم[١]. أما الحربية فقد أُسنِدَتْ إلى يوسف العظمة (دمشق)، يعاونه عددٌ من الضباط العراقيين من أعضاء جمعية العهد التي سبق لها أن تأسست في العام ١٩١١.

أما الخطوة المتقدمة في تنفيذ برنامج الحكومة الوحدوية، فقد تمثلت بانعقاد المؤتمر السوري العام الذي كان، على حدّ قول ساطع الحصري، بمثابة «برلمان» أو «هيئة تشريعية»[٢]، هدفت إلى إرساء القواعد الدستورية للدولة السورية الموحدة، بما فيها «القسم الجنوبي من سوريا المعروف بفلسطين، والمنطقة الغربية التي من جملتها لبنان»[٣].

وفي إنجازٍ آخر على طريق استكمال مؤسسات الدولة الوحدوية، تمثّل بتتويج المؤتمر السوري أعماله في دورته الثانية بإعلانه قيام المملكة السورية المتحدة، وتنصيب فيصل ملكاً عليها، في الثامن من آذار ١٩٢٠، وبقيام اتحادٍ سياسيٍّ واقتصاديٍّ مع العراق[٤].

أما بالنسبة للبنان، فقد أدركت حكومة فيصل، منذ اللحظات الأولى لقيامها، الأهمية الاستثنائية لانخراط لبنان في علاقاتٍ وحدويةٍ تكاملية مع سوريا الموحدة المستقلة عن أي تأثيرٍ أجنبي. فقد أكد فيصل، وهو يبسط مشروعه الاستقلالي داخل مؤتمر الصلح في السادس من شباط ١٩١٩، استعداد حكومته في دمشق، والموافقة على المطالبات اللبنانية بالاستقلال اللبناني، على أن يبقى الباب مفتوحاً أمام لبنان (المقصود لبنان المتصرفية) لدخوله الاتحاد مع سوريا[٥].

وفي خطابه أمام المؤتمر السوري في دورته الأولى في ٢ تموز ١٩١٩، عاد فيصل وأوضح موقفه من المسألة اللبنانية، بحيث أعلن موافقته على أن «**يُضم إلى لبنان القسم اللازم الوافي لحياة أهاليه الزراعية، فيستفيدون من توسيع أرضهم كما تستفيد هذه البلاد «بلاد سوريا» من ذكائهم ونشاطهم... أقول بكلّ حريةٍ إن لبنان مستقلٌّ داخلياً وإدارياً، ويلزم أن يبقى ما يُلحق به مستقلاً وممتازاً... مع الارتباط بالوحدة السورية. ولكن هذا الانضمام لا يكون إجباراً بل اختياراً... إني مستعدٌ أن أُعطي الضمانة الخطية بكل ما أقول، وليعلم اللبنانيون وهم إخواننا، بل قلوبنا التي بها نحسّ، وعقولنا التي بها نفكر،**

(١) يوسف الحكيم، سورية والعهد الفيصلي، بيروت: دار النهار للنشر، ط٢، ١٩٨٠، صص ٣٥–٣٦.

(٢) ساطع الحصري، يوم ميسلون...، م.س، ص ٢٤٥. أنظر أسماء أعضاء المؤتمر السوري في: غالب العياشي، «الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي في سوريا ولبنان»، إدلب، ١٩٥٤، صص ٨٠–٨٣، وكذلك: يوسف الحكيم، سورية والعهد الفيصلي، م.س، ص ٩٣.

(٣) يراجع البند الثامن من قرار المؤتمر السوري المتخذ في ٢ تموز (يوليو) ١٩١٩ في: حسن الحكيم، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والانتداب الفرنسي ١٩١٥–١٩٤٦، بيروت: دار صادر، ١٩٧٤، ص ٨٨.

(٤) مديرية الدعاية العامة ببغداد: الأمير فيصل بن الحسين في خطبه وأقواله، بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٤٥، صص ٧٣–٧٤.

(٥) سليمان موسى، الحركة العربية ١٩٠٨–١٩٢٤، بيروت: دار النهار للنشر، ط٢، ١٩٧٧، ص ٤٧٠.

إننا نحن وإيَّاهم واحدٌ لا يفصلنا فاصلٌ طبيعيٌّ أو ماديٌّ... ما كان عندنا ولا يكون أدنى فرقٍ بين لبنانيٌّ ودمشقيٌّ، أو بين مسلمٍ ومسيحيٌّ ودرزي»[١].

هذا الموقف المُعلن من قبل فيصل، ردَّده المؤتمر السوري معلناً التزامه الكامل باحترام الوضع الخاص للبنان، أي أن يكون لبنان (المتصرفية) مستقلاً، وتربطه علاقاتٌ استقلاليةٌ بدولة الوحدة السورية. فقد أكد المؤتمر على ترابط الاستقلالين اللبناني والسوري، نظراً لتلازم أمنهما العسكري والاقتصادي والسياسي[٢].

مخطط التجزئة والتفكيك السياسي:

رأت الرأسمالية الحاكمة في فرنسا وبريطانيا في قيام تجربةٍ استقلاليةٍ عربيةٍ في المشرق العربي، تهديداً لمشروعاتها الكولونيالية الساعية إلى إلحاق المنطقة بفلكها الرأسمالي، والتحكم بموقعها الجيو-استراتيجي من جهةٍ، وبالسيطرة على أسواقها وثرواتها الطبيعية من جهةٍ أخرى. لذلك، وفي محاولةٍ حثيثةٍ منهما لوضع نهايةٍ سريعةٍ لتجربة الحكم الاستقلالي في دمشق، سارعت بريطانيا وفرنسا لترتيب الأوضاع الإقليمية في منطقة المشرق العربي على شكلٍ يتناسب مع تعزيز نفوذ كلٍّ منهما، ويخدم مصالحهما الاستراتيجية.

رأت فرنسا أن تحقيق توازناتٍ جديدةٍ بينها وبين انكلترا، مسألةٌ باتت من الأولويات السياسية في تلك المرحلة. فبعد مباحثاتٍ جرت بين الدولتين، توصلتا إلى حلٍّ نهائيٍّ لما سُمِّيَ بالمسألة الشرقية آنذاك، حيث قضت مقررات مؤتمر «سان ريمو» «Sean Remo» (١٩-٢٦ نيسان/ابريل ١٩٢٠) بوضع المستطيل العربي تحت النفوذين الفرنسي والبريطاني، فكانت حصة فرنسا انتداب سوريا ولبنان، وحصة بريطانيا انتداب فلسطين وشرق الأردن والعراق بما فيه منطقة الموصل[٣].

أما المهمة العاجلة التي كانت تنتظر فرنسا بعد «سان ريمو»، فتمثّلت بضرورة إسقاط حكومة فيصل في دمشق، تمهيداً لتنفيذ مخطط الانتداب، بما يستجيب للمصالح الفرنسية العليا في التوسع والسيطرة.

---

(١) أمين الريحاني، ملوك العرب، ج٢، بيروت، ١٩٥١، ص ٢٣٩.

(٢) بشأن قرارات المؤتمر السوري الصادرة في ٢ تموز ١٩١٩ راجع:
ساطع الحصري، يوم ميسلون، م.س، ص ٩٩، وأيضاً: محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، صيدا: المطبعة العصرية، ١٩٥٠، ص ٩٦.

(٣) أحمد طربين، الوحدة العربية في تاريخ المشرق العربي المعاصر، دمشق، د.ن، ١٩٧١، ص ١٨٢.

من هنا، كان التصميم الفرنسي على الحسم العسكري، بهدف الخروج بنتائج حاسمةٍ وسريعةٍ، فزحفت الجيوش الفرنسية على دمشق، وكانت معركة ميسلون في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٠ [١]، وهي معركةٌ غير متكافئةٍ من حيث المقاييس العسكرية، انتهت بسقوط أولى تجارب الحكم الاستقلالي العربي، لتضع سوريا ولبنان، بعد ذلك، أمام مخطط الانتداب الفرنسي في إجراءاته التنفيذية على أرض الواقع.

لجأت فرنسا، بعد إطلاق يدها في سوريا ولبنان، إلى استغلال تركيبة البنى الاجتماعية بتنوعاتها السكانية الإثنية والدينية، وعمدت إلى تجسيم الخصوصيات بين سائر المجموعات والمناطق. فقد كانت الخارطة الجغرافية–السياسية موضع اهتمامٍ ودراسةٍ من قبل المسؤولين الفرنسيين الذين اعتمدوا مبدأ الإضعاف من الداخل، وذلك عبر إنشاء سلسلةٍ من الدويلات الضعيفة، تأخذ أشكالاً متغايرةً من التطور، الأمر الذي يحكم علاقاتها بالتوتر الدائم، ويزيد من صعوبة توحيدها وانصهارها الاجتماعي والوطني. ففي السادس من آب (أغسطس) ١٩٢٠، أرسل الرئيس الفرنسي «الكسندر ميللران» Millerand إلى الجنرال «غورو» Gouraud، تقريراً سرياً موسعاً تحت عنوان: «مخططٌ لتنظيم الانتداب الفرنسي في سوريا»[٢]؛ وقد ضمَّنه اقتراحاً بإيجاد صيغةٍ بديلةٍ للدولة العربية التي قامت في دمشق في عهد الملك فيصل[٣]. قال ميللران: «إنّ النظام الذي يستجيب بصورةٍ أفضل لمصالح سوريا ومصالحنا أيضاً، هو سلسلة دولٍ مستقلةٍ جمهورية الشكل (تتناسب مع تنوع الأعراف والديانات والحضارات)، وتتحد في فيدراليةٍ تحت السلطة العليا للمفوض السامي ممثل الدولة المنتدبة. وبذلك لا تكون الوحدة وحدةً إداريةً مركزيةً، بل وحدةً اقتصاديةً (جمركية ومالية)[٤].

الفيدرالية السورية من وجهة نظر «ميللران»، هي فيدراليةٌ اقتصاديةٌ بالدرجة الأولى، والمصلحة الفرنسية هنا تتحقق أكثر من خلال التعامل مع بلاد موحَّدةٍ اقتصادياً؛ الأمر الذي يُسهّل عمليات التبادل في نطاق سوقٍ موحَّدَةٍ من حيث طرق المواصلات، ووحدة النقد المتداول، والذي سيكون بطبيعة الحال مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالنقد الفرنسي. لكن هذه

(١) بشأن المزيد من التفاصيل حول معركة ميسلون راجع:
ساطع الحصري، يوم ميسلون، م.س، ص ٢٤٠ وما بعدها.
يوسف الحكيم، سورية والعهد الفيصلي، م.س، صص ١٩٢–١٩٣.
خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق ١٩١٨–١٩٢٠، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١.

(٢) جرى حوارٌ واسعٌ بين ميللران وغورو على شكل رسائل وبرقياتٍ متبادلةٍ بينهما تقع في حوالى ٤٠ صفحةً محفوظةً في:
Ministère des Affaires Etrangères (M.A.E.F), E – Levant, Syrie-Liban, E 313-27, V. 125, pp. 193-234.

(٣) للمزيد من التفاصيل حول الحكومة العربية التي قامت في عهد فيصل تراجع الدراسة الهامة لـ:
د. خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق ١٩١٨–١٩٢٠، م.س.

(٤) M.A.E.F, E – Levant, Syrie – Liban 1918-1920, V. 125, pp. 193-194.

المسألة لا تُلغي حركة التفاعل بين العناصر السكانية في سائر المناطق والمقاطعات، بل على العكس، فإنها تعمّقها أكثر؛ ذلك أن وحدة مفاهيم السوق تبقى الشرط الضروري لعملية التوحد الاجتماعي والسياسي. لذلك فإن ميللران يعود فيعدّل في صيغة الفيدرالية المُقترحة، ويتوقف بشكلٍ خاصٍّ عند موقع لبنان منها، حيث يرى ضرورة إبقائه خارج الاتحاد السوري، مع الاستعداد لتحقيق رغبات الحركة التجارية الناشئة في جبل لبنان في توسيع حدود المتصرفية القديمة باتجاه المرافئ الساحلية، والتمدد إلى أراضي البقاع والجنوب وعكار الزراعية الخصبة. فلبنان «قد أكَّد بصورةٍ قاطعةٍ رغبته في الاستقلال الكامل تحت الانتداب الفرنسي، وهو، اعتقاداً بأنه أكثر ثقافةً وانطلاقاً من موقف الحذر من الأكثرية المسلمة في المنطقة، لا يرغب بالدخول مباشرةً في الاتحاد السوري»[١].

يتضح من كلام الرئيس الفرنسي أن اكتساب لبنان لدرجةٍ من الثقافة تفوق في نسبتها المناطق السورية المجاورة، مسألةٌ تستدعي الانتباه؛ ذلك أن هذه الناحية قد تتعارض مع الاستراتيجية الفرنسية فيما إذ تعمقت علاقات لبنان بسوريا؛ الأمر الذي يساهم في بلورة نوعٍ من الوعي الثقافي في البلدين، ويُعجّل بخلق حركةٍ نشطةٍ في المنطقة، تعي مصلحتها التي ستكون متعارضةً حتماً مع المصلحة الفرنسية العليا. لذلك فإن مسألة فصل لبنان عن الاتحاد السوري، لا ينظر إليها كونها تلتقي مع الطموحات اللبنانية (المتمركزة في جبل لبنان خصوصاً) في هذا الانفصال، وإنما من خلال تأديتها منفعةً مهمةً للتوجهات العامة لفرنسا في المنطقة. وهنا ينتهي الرئيس «ميللران» إلى الاستنتاج، مؤكداً أن مهمة فرنسا ترتكز إلى «فَرْنَسَة لبنان بأكبر قدرٍ ممكن. ومن أجل هذا، ينبغي أن تقوم سلطةٌ فرنسيةٌ مهمةٌ وتمثيليةٌ تتمتع باستقلاليةٍ واسعةٍ، تبقى في بيروت ولبنان، حتى ولو جُعل مركز المفوضية العليا في مكانٍ آخر»[٢].

وبعد أن يُظهِرَ «ميللران» استجابته لتلبية طموحات الحركة النامية في جبل لبنان باتجاه الغرب، ومساعدتها في تنفيذ مشروع لبنان الكبير، الذي يشمل بالإضافة إلى مقاطعة المتصرفية البقاع وعكار وسنجق صيدا والمرافئ الساحلية الحيوية لتجارته[٣]، ينتهي إلى وضع تصوُّرٍ يقوم على تقسيم سوريا إلى ثماني مجموعاتٍ تتمتع بإدارةٍ ذاتية. وهذه المجموعات من الشمال إلى الجنوب هي: «سنجق الإسكندرون، مستلحقة حلب (Municipe)، مجموعة النصيرية، مستلحقة حماه، مستلحقة حمص، مستلحقة طرابلس،

(١) Ibid., p. 196.
(٢) Ibid., pp. 196-197.
(٣) Ibid., p. 197.

مستلحقة دمشق، وحوران التي تتشكل من مجموعتين، الأولى درزيةٌ، والأخرى مسلمة»[١]. ولكي تضبط هذه المجموعات تحت سلطةٍ واحدةٍ مركزيةٍ، يقترح «ميللران» صيغة المفوضية الفرنسية العليا Haut Commissariat de la République Française التي «تكون هي الجهاز التنفيذي، لا تهيمن عليها أية سلطةٍ محلية»[٢].

لكن الرئيس الفرنسي يستدرك أن ثمة معارضةً ستنشأ في حال تنفيذ مخطط الفصل بين المناطق، وأن هذه المعارضة ستكون بدافعين: الأول، اقتصاديٌّ، حيث إن نصب الحواجز السياسية بين المناطق يؤدي إلى إرباك عمليات التبادل الداخلي، ويدفع الاقتصاد المحلي في كل منطقةٍ إلى حالةٍ من الاقتصاد شبه المغلق؛ الأمر الذي يهدد مصالح بورجوازيةٍ تجاريةٍ عريقةٍ في المدن، لا سيما دمشق وحلب، تلك البورجوازية التي كانت قد اكتسبت مواقعها الاجتماعية–السياسية، من خلال سيطرتها على السوق التجاري في المدينتين، اللتين شكلتا حلقتين مهمتين من حلقات التبادل مع الداخل العربي والتركي في الماضي.

أما الدافع الثاني، فسيأخذ شكل المعارضة الدينية، إذ إنّ الدين الإسلامي هو دين الأكثرية الساحقة في سائر المناطق السورية؛ الأمر الذي يوحّد سكان هذه المناطق على قاعدة المطالبة بوحدة الانتماء للتراث العربي–الإسلامي. فالرئيس الفرنسي يقترح لاحتواء المعارضة، التي قد تنطلق بشكلٍ أساسيٍّ من دمشق، إنشاء جامعةٍ في المدينة تقوم بالتعليم تحت الإشراف الفرنسي، وتعمل في مواجهة الثقافة العربية – الإسلامية. ويقول بهذا الشأن: «وأما دمشق فإنها لما كانت دائماً مركزاً ثقافياً إسلامياً فقد نجعلها مقراً لجامعة. وذلك أنه يبقى دائماً أن نَحْذَرَ من خطر أن تتحول دمشق إلى مركزٍ دينيٍّ للمعارضة»[٣].

تبقى هناك مشكلةٌ في نظر «ميللران»، تتعلق باختيار مركز الكونفدرالية السورية، «فالاختيار يبدو صعباً بين دمشق وحلب وبيروت»، حيث ينبغي أن تكون لكلٍّ من هذه المدن وظيفةٌ تؤديها في إطار الكونفدرالية المقترحة. «فبيروت يمكنها أن تكون مركزاً للقضاء الأعلى الذي يشرف عليه العنصر الفرنسي، ويمكنها أيضاً أن تشكل مركزاً للعلاقات الاقتصادية مع الخارج... ولكن إذا لم يكن هناك مركزيةٌ للإدارة السياسية، فإن اختيار العاصمة لا يواجه صعوبةً في القرار، فيمكننا اعتماد صيغة الحل الوسط: حلب، مركزاً للمفوض السامي، بيروت، مركزاً للقضاء الأعلى، ودمشق، مركزاً لجامعة»[٤].

(١) Ibid., p. 198.
(٢) Ibid., p. 200.
(٣) Ibid., p. 203.
(٤) Ibid.

أما آراء «غورو» بشأن مخطط «ميللران»، فجاءت متوافقةً مع الخطوط الكبرى للمخطط، وخصوصاً تجاه قضية التجزئة والفصل السياسي بين المناطق، مع الإبقاء على نوعٍ من الوحدة الاقتصادية بينها. إلا أن «غورو»، وبحكم معايشته الواقع عن قربٍ في سوريا ولبنان، أدخل بعض التعديلات على مشروع رئيس وزرائه في باريس، وذلك لجهة تعزيز السيطرة الفرنسية بشكلٍ أكثر فعاليةً، ولجهة تحقيق المصالح الفرنسية بصورةٍ أفضل. توقف «غورو» عند مسألة لبنان «حيث تقتضي الضرورة القصوى إعلان لبنان الكبير le Grand Liban إدارياً. هذا الإعلان الذي ينتظره جميع مناصرينا، والذي يُعتبر نتيجةً طبيعيةً ومباشرةً لتحقيق نجاحاتنا»[١].

لكن بشأن طرابلس، فإن «غورو» يبدي معارضته الشديدة في جعلها مستلحقةً مستقلةً وتابعةً للكونفدرالية السورية، وبالمقابل فإنه يرى فائدةً قصوى في ضمّها إلى لبنان، ضمن إطار مشروع «الدولة اللبنانية (Etat Libanais)»[٢]. فالجنرال «غورو» يعتبر أن صيغة استقلالية طرابلس الشام تؤدي ضمناً إلى الارتباط بدمشق، التي تسعى أن تكون طرابلس منفذها على البحر. وهنا يكشف «غورو» عن مدى الأضرار التي قد تنتج من جرّاء جعل طرابلس مستلحقةً ضمن الفيدرالية السورية، فيقول: «إن المفهوم الذي يتصوره سعادتكم يترتب عليه ضررٌ كبيرٌ، وهو أننا نجازف بأن تمارس سورية الداخلية على التجمع الطرابلسي تأثيراً دينياً وسياسياً جاذباً، تأثيراً تندفع نحوه، على كل حال، نزعات هذا التجمع، وهي نزعاتٌ ينبغي تجنبها صوناً لمصالحنا»[٣].

وبالمقابل، يشير «غورو» إلى الفائدة المهمة التي تتحقق من جرّاء ضمّ طرابلس ومنطقتها إلى لبنان، لا سيما لجهة رفدها المسيحيين اللبنانيين بعناصر جديدةٍ تدين بالمسيحية. وهذا ما يعطي الدولة اللبنانية، المزمع إنشاؤها، طابعاً مسيحياً يمكن توظيفه في مواجهة المناطق السورية المجاورة ذات الطابع الإسلامي. ويقول بهذا الصدد: «ينبغي أن لا ننسى أيضاً أن المدينة ومنطقتها عامةً تشتمل على تجمعاتٍ مهمةٍ من الأرثوذكس (والموارنة)، بحيث أن إلحاق المدينة مع أراضي عكار وحمص التابعة لسنجق طرابلس بلبنان، يترجم نفسه برفد هذه الدولة اللبنانية بحوالى ٦٩ ألف مسيحيٍّ مقابل ٥٧ ألف مسلمٍ سنيٍّ»[٤]. ولم ينسَ «غورو» أيضاً الفائدة الاقتصادية التي تنشأ عند ضمّ طرابلس

(١) Ibid., p. 202.
(٢) Ibid., p. 207; (Télégrammes No 1576, 1577, le 13 Août 1920 à 19h).
(٣) Ibid., p. 210; (Télégramme No 1580, le 13 Août 1920).
(٤) Ibid.

(المدينة الساحلية) ومنطقتها ذات الأراضي الصالحة للزراعة (سهول عكار)، إلى لبنان، حيث إن عملية الضم هذه، عدا عن إضافتها أعداداً جديدةً من العناصر المسيحية، تؤدي منفعةً اقتصاديةً «للدولة اللبنانية التي ترتبط مصالحها بصورةٍ لا تقبل الفصل بمصالحنا»، وهذه الفائدة تكمن أيضاً في تأمين «أكبر قدرٍ ممكنٍ من الامتداد والقوة المنسجمين مع الضرورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي لا يتعارض أيٌّ منها مع ضمّ طرابلس الشام إلى لبنان»[١].

وفي برقيةٍ مؤرَّخةٍ في ١٩ آب (أغسطس) ١٩٢٠ تحمل الرقم ١٦٢٤، يطلب فيها «غورو» من «ميللران» موافقة هذا الأخير على ضرورة إعلان لبنان الكبير، ومن ضمنه بيروت وطرابلس وعكار ومرجعيون وصيدا وصور[٢]. كما يطلب «غورو» في البرقية نفسها ضرورة حسم مسألة حلب، وفصلها عن دمشق، ذلك أن «إعلان انفصال ولاية حلب عن دولة دمشق، هو أول تقسيمٍ ارتأته الحكومة على حساب دولة فيصل القديمة»[٣].

رأى «غورو» أن تأمين السيطرة الفعلية على سوريا ولبنان يكمن في إضعاف دمشق ومحاصرتها من الخارج، وأن الوسيلة العملية لتحقيق مثل هذا الإضعاف تكون في فكِّ ارتباط «دمشق» عن حلقات تأثيرها الأساسية في مراكز المدن الكبرى (حلب، بيروت، طرابلس) ذات الطابع الإسلامي الغالب، والتي يمكن أن تشكل مع دمشق قوةً إسلاميةً حقيقيةً لها وزنها في مواجهة السياسة الفرنسية. لذلك كان مشروع «غورو» يقوم على عملية القضم التدريجي، لاحتواء المعارضة انطلاقاً من الأطراف، وصولاً إلى المركز. فإعلان لبنان الكبير يحسم الوضع في مدينتين مهمتين هما بيروت وطرابلس. والخطوة التالية تكون في فصل حلب، وبذلك تُعزل دمشق عن عمقها الإسلامي في هذه المدن، وتتحول إلى موقعٍ ضعيفٍ من حيث الفعالية والتأثير في مواجهة المخططات الفرنسية.

أما بصدد الكونفدرالية السورية، فقد رأى الجنرال «غورو» أن تجزئةً محدودةً لهذه الكونفدرالية، تبقى السبيل الأفضل لممارسة مهمات الرقابة والضبط المركزي، وأن هذه التجزئة المحدودة لا تثير، من جهةٍ، استنفار المشاعر الوحدوية عند السكان، ومن جهةٍ أخرى تقدم نموذجاً للحكم تسعى المجموعات الإثنية والدينية ذات اللون الواحد إلى المطالبة به وتعميمه. أما في حال «تقسيم الكونفدرالية إلى ثماني أو تسع مجموعاتٍ، فإن ذلك يترتب

(١) Ibid., p. 211; (Télégramme N° 1581, le 13 Août 1920).
(٢) Ibid., p. 220.
(٣) Ibid.

عليه نتائج خطيرة. فمن وجهةٍ سياسيةٍ بشكلٍ عامٍّ، قد يخدم هذا التبرير فكرة الوحدة بدل أن يقضي عليها، وذلك أن إنشاء مجموعاتٍ صغيرةٍ غير قادرةٍ على تأمين وجودها بنفسها، يجعلها تتكاتف وتتقارب بدافع الإحساس المشترك بوحدة المصالح»[١].

من هنا، اقترح «غورو» أن تنحصر التجزئة في ثلاث أو أربع دولٍ فقط، ويقول بهذا الصدد: «وعلى العكس، فإنه من السهل الإبقاء على التوازن بين ثلاث أو أربع دولٍ كبيرةٍ، يُتيح لها وضعها أن تكفي نفسها بنفسها، ويساعدنا عند الحاجة على تأليب بعضها على بعضها الآخر»[٢].

وهكذا، فبينما كان مشروع «ميللران» يتضمن اعتماد التوسيع في التجزئة للبلاد السورية، ومن ثم جمعها عبر صيغة اتحادٍ كونفدراليٍّ أو فيدراليٍّ واحدٍ، كان مشروع الجنرال «غورو» يقضي باعتماد تجزئةٍ محدودةٍ، على أن تقوم فيدراليةٌ سوريةٌ-لبنانيةٌ، أو أن يكون لبنان جزءاً من كونفدراليةٍ سورية. بيد أن وجهتي النظر لميللران وغورو كانتا متطابقتين من حيث التوجه العام للسياسة الفرنسية، والتي كانت ترتكز إلى مبدأين، مبدأ التجزئة والتفكيك السياسي، ومبدأ التوحيد الاقتصادي بين سائر المناطق تحت إشرافٍ مباشرٍ من قبل السلطات الفرنسية؛ الأمر الذي يمهد الطريق أمام الرأسمال الفرنسي في تحكُّمه باقتصاد تلك المناطق، وربطه بعجلة السوق الفرنسية نفسها.

قيام الدويلات

أُعطي الجنرال «غورو» صلاحية تنفيذ المخطط الفرنسي، فأصدر قراراتٍ عديدةً قضت بإنشاء مجموعةٍ من الدويلات، كانت وفقاً لمراحل إعلانها على الشكل الآتي:

دولة لبنان الكبير:

أصدر «غورو» القرار الرقم ٢٩٩ في ٣ آب (أغسطس) ١٩٢٠، حيث نصّت مادته الأولى على أن تُلحق «إدارياً كلٌّ من أقضية حاصبيا وراشيا والمعلقة وبعلبك بالأراضي اللبنانية»[٣]. ومن المعروف أن هذه الأقضية الأربعة كانت تابعةً أساساً لولاية دمشق. وفي ٣١ آب (أغسطس) ١٩٢٠ أصدر «غورو» أيضاً القرار الرقم ٣١٨ الذي جاء في حيثياته «أن تعاد إلى لبنان وظائفه الطبيعية كما وضحها ممثلوه وطالب بها أهلوه، وأنه يكون بوسع لبنان الذي

(١) Ibid., p. 221; (Télégramme N° 1631, le 20 Août 1920 à 11h).

(٢) Ibid., pp. 221-222.

(٣) يراجع القرار الرقم ٢٩٩ في: البشير، العدد ٢٦٠٧ تاريخ ١٩ آب (أغسطس) ١٩٢٠، ص ١.

أنشئ ضمن حدوده الطبيعية أن يواصل، بصفته دولةً مستقلةً وبمساعدة فرنسا، الخطة التي وضعها بصورةٍ تضمن مصالحه السياسية والاقتصادية»[١].

أما المقاطعات التي ألّفت لبنان الكبير، فقد كانت وفقاً للقرار الرقم ٣١٨ على الشكل الآتي[٢]:

١- مقاطعة لبنان الإدارية الحالية (المتصرفية).

٢- أقضية بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا (كما جاء في القرار الرقم ٢٩٩).

٣- أقسامٌ من ولاية بيروت وهي:

أ- سنجق صيدا ما عدا الجزء الذي مُنح لفلسطين بموجب الاتفاقات الدولية.

ب- سنجق بيروت.

جـ- قسمٌ من سنجق طرابلس الذي يشمل قضاء عكار جنوبي النهر الكبير، وقضاء طرابلس (مع مديريتي الضنية والمنية)، وجزءاً من قضاء حصن الأكراد الواقع جنوبي تخوم لبنان الكبير الشمالية.

يُقدّر «ريمون أوزو» O'ZOUX مساحة دولة لبنان الكبير بحوالى ١١ ألف كلم مربع[٣]. بيد أنه بعد اقتطاع منطقة الحولة وضمّها إلى دائرة النفوذ البريطاني في فلسطين، تقلّصت المساحة إلى ١٠٤٠٠ كلم٢ [٤]، أما عدد سكان الدولة الجديدة فقد بلغ حسب الإحصاء الرسمي للعام ١٩٢١، ٧١٠٥٦٢ نسمةً، منهم ١٣٠٧٨٤ مهاجراً، و ٥٧٩٧٧٨ مقيماً[٥].

دولة العلويين:

لم يكن لبنان الكبير سوى الحلقة الأولى من مسلسل التجزئة الفرنسية. ففي ٣١ آب (أغسطس) ١٩٢٠، أي في اليوم الذي حدَّد فيه الجنرال «غورو» حدود دولة لبنان الكبير، أصدر أيضاً القرار الرقم ٣١٩ الذي قضى بتحديد «مقاطعة العلويين الإدارية»، متذرِّعاً بالاستجابة لرغبات السكان المحليين «بأن يكون لهم إدارةٌ قائمةٌ بذاتها تحت

(١) تراجع: العاصمة، جريدة الحكومة الرسمية – دمشق، العدد ١٥٥ تاريخ ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٠، ص ١.

(٢) م.ن، ص ١. وكذلك:

Haut Commissariat de la République Française en Syrie et au Liban (H.C.), la Syrie et le Liban 1919-1927, Arrêté No. 318 du 31 Août 1920, p. 6.

(٣) Raymond O'Zoux, Les Etats du Levant Sous le Mandat Français, (Paris: Larose, 1931), p. 94.

(٤) للمزيد من التفاصيل حول مسألة ضياع أراضٍ في منطقة الحولة يراجع:

مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي ١٩١٤-١٩٢٦، بيروت: دار الفارابي، ط١، ١٩٧٤، صص ٨٥-٨٧.

(٥) H.C, Bulletin Officiel des Actes Administratifs du Haut Commissariat, Recensement de 1921, p. 79.

رعايةٍ فرنساوية. لأجل ذلك يجب أن تُنشأ مقاطعةٌ تجمع أكثرية هؤلاء الأهلين، ليتاح لهم أن يواصلوا السعي في سبيل مصالحهم السياسية والاقتصادية تحقيقاً للأماني التي صرَّحوا بها»[١].

تألفت مقاطعة العلويين كما حدَّدها القرار الرقم ٣١٩ على الشكل الآتي[٢]:

١- سنجق اللاذقية، باستثناء جسر الشاغور ومديريتي بوجاك وباهر (من قضاء اللاذقية)، ومديرية كنسيبا (من قضاء صهيون).

٢- سنجق طرابلس، باستثناء الأراضي الملحقة بلبنان الكبير بموجب القرار الرقم ٣١٨.

٣- قضاء مصياف (عمرانية) الملحق بقضاء اللاذقية بموجب القرار الرقم ٣١٧ الصادر في ٣١ آب (أغسطس) ١٩٢٠.

يُقدِّر أديب فرحات مساحة دولة العلويين بـ ٦٥٠٠ كلم٢، وعدد سكانها بـ ٢٦١ ألف نسمةٍ[٣]، بأكثريةٍ علويةٍ تصل إلى حوالى ٥٩٪[٤]. وظلَّت دولة العلويين تشكل كياناً خاصاً إلى أن تمّ دمجها بالدولة السورية الأم بموجب القرار الرقم (٢٣ ف.ل) الصادر في ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٢ [٥].

دولة حلب:

في أول أيلول (سبتمبر) ١٩٢٠ اتخذ الجنرال «غورو» القرار الرقم ٣٣٠، الذي نصَّت مادته الأولى على أن «تصبح أراضي ولاية حلب القديمة، الملحقة سابقاً بحكومة الشام، حكومةً مستقلةً تحت اسم حكومة حلب، ويكون مركزها مدينة حلب». وجاء في المادة الثانية «أن يكون سنجق الاسكندرونة المستقل تابعاً لحكومة حلب على أن يحتفظ باستقلاله الإداري»[٦].

(١) H.C, la Syrie et le Liban 1919-1927, Op. Cit., Arrêté N° 319 du 31 Août 1920, p. 6.

(٢) العاصمة، جريدة الحكومة الرسمية – دمشق، العدد ١٥٥ تاريخ ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٠، صص ١-٢.

(٣) أديب فرحات، سوريا ولبنان، صيدا: مطبعة العرفان، ط٢، ١٩٢٤، ص ١٧٦.

(٤) الدليل السوري، مجموعات سنوية عن سوريا ولبنان، جمعها الياس وجرجي جدعون، بيروت: مؤسسة المحفوظات الوطنية، مجموعة العام ١٩٢٣، ص ٣٧١.

(٥) حسن الحكيم، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والانتداب الفرنسي، بيروت: دار صادر، ١٩٧٤، صص ٣٨٤-٣٨٧.

(٦) H.C, la Syrie et le Liban 1919-1927, op. Cit., Arrêté No. 330 le premier, septembre 1920, p. 6.

قُدِّرت مساحة دولة حلب بحوالى ٨٢٠٠٠ كلم٢ [١]، وهي تكون بذلك أكبر الدويلات الأخرى مساحةً. أما سكانها فقد بلغوا، وفقاً لإحصاءات ١٩٢١ الرسمية، ٤٢٢٤٢٦ نسمةً، توزعوا بنسبة ٨٥٪ مسلمين بأكثريةٍ سنِّيةٍ، والباقي ١٥٪ من طوائف مسيحيةٍ مختلفة[٢].

وكانت دولة حلب قد ألَّفت مع دولة دمشق «الاتحاد السوري»، الذي أنشأه المفوض السامي الفرنسي «غورو» وفقاً للقرار الرقم ١٤٥٩ الصادر في ٢٨ حزيران (يونيو) ١٩٢٢ [٣]. وقد شمل الاتحاد دويلات دمشق وحلب والعلويين. لكن الجنرال «ويغان» (Weigand)، الذي حلَّ في منصب المفوضية السامية بعد الجنرال «غورو»، أصدر في الخامس من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٤ القرار الرقم ٢٩٨٠، الذي جعل الاتحاد مقصوراً على دولتي دمشق وحلب تحت اسم «الدولة السورية»[٤]؛ في حين عادت دولة العلويين إلى وضعها السابق لتؤلف دولةً مستقلةً تحت الانتداب الفرنسي.

دولة دمشق:

في أول كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٠، قامت في دمشق حكومةٌ جديدةٌ برئاسة حقي العظم، الذي ما لبث أن حوَّل «الوزارات إلى مديرياتٍ عامةٍ، ولقَّب نفسه بحاكم دولة دمشق. فأقرّ الفرنسيون ما وقع، وفقدت دمشق بذلك ميزاتها الطبيعية، وأصبحت عاصمةً من جملة العواصم العديدة التي ظهرت في عهد الانتداب»[٥].

قُدِّرت مساحة دولة دمشق بحوالى ٤٥٠٠٠ كلم٢[٦]. أما عدد سكانها فقد بلغ حسب إحصاءات ١٩٢١ حوالى ٥٩٤٣٢٢ نسمةً، توزعوا على سناجق: دمشق، حمص، حماه وحوران[٧].

دولة جبل الدروز:

أُعلِنَتْ هذه الدولة بناءً على القرار الرقم ١٣٤٣ الصادر في ١٦ آذار (مارس) ١٩٢٢ [٨]. وقد بلغت مساحتها حوالى ٩٥٠٠ كلم٢ [٩]، وعدد سكانها حوالى ٥١٣٢٨ نسمةً[١٠]، أكثريتهم

(١) أديب فرحات، سوريا ولبنان، م.س، ص ١٧٠.
(٢) الدليل السوري، مجموعة العام ١٩٢٣، م.س، ص ٣٣٢.
(٣) H.C, la Syrie et le Liban 1919-1927, Op. Cit., Arrêté No. 1459 du 28 Juin 1922, pp. 35 -37.
(٤) M.A.E.F, Rapport à la société des Nations de l'Année 1924, p. 9.
(٥) حسن الحكيم، الوثائق التاريخية...، م.س، ص ٢٥٦.
(٦) الدليل السوري، مجموعة العام ١٩٢٣، م.س، ص ٢٥.
(٧) م.ن، ص ٢٩١.
(٨) H.C, la Syrie et le Liban 1919-1927, Op. Cit., Arrêté No. 1343 du 16 Mars 1922, p. 35.
(٩) M.A.E.F, Rapport à S.D.N. de l'année 1932, Paris: 1933, p. 75.
(١٠) Raymond O'Zoux, op. cit., p. 106.

من الدروز (٨٥٪). وقد ظلت هذه الدويلة تشكل كياناً خاصاً حتى ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٢، حينما أُلحقت بدولة سورية الأم بموجب القرار الرقم (٢٢ ف.ل) تحت اسم محافظة جبل الدروز[١]، ومحافظة جبل العرب في ما بعد.

إشكاليات التجزئة:

لم تكن الدويلات التي أنشأتها فرنسا تستند إلى أساسٍ واقعيٍّ يسمح بديمومتها، سوى أنها كانت محكومةً إلى سياسة الأمر الواقع، الذي فرضه الفرنسيون بهدف إضعاف المناطق الخاضعة لانتدابهم، وتمكنهم من ممارسة الرقابة والضبط والسيطرة عليها مجزأةً، بدل أن تشكل دولةً واحدةً قويةً وقادرةً على الحياة. وكان قيام تلك السلسلة من الدويلات قد أوجد عدة إشكالياتٍ حكمت علاقاتها بعضها بالبعض الآخر. أما أبرز تلك الإشكاليات فيمكن تحديدها بما يأتي:

١- عدم توفُّر المقوِّمات الأساسية:

واجهت الدويلات مشكلة توفير المقوِّمات الأساسية لاستمرارها، وأهم تلك المقوِّمات ثلاث: الأرض، السكان والاقتصاد.

- **الأرض:** توزعت المساحات الجغرافية للدويلات، نسبياً من المساحة الإجمالية وفقاً لما يأتي[٢]:

دولة سورية	٨٢,٧٪
دولة لبنان الكبير	٦,٧٪
دولة جبل الدروز	٦٪
دولة العلويين	٤,٢٪
دولة الإسكندرونة	٢,٦٪

يتضح من هذه النسب أنه، ما عدا دولة سورية، تنحصر باقي الدويلات ضمن نطاقٍ جغرافيٍّ محدودٍ للغاية.

(١) حسن الحكيم، الوثائق التاريخية... م.س، صص ٣٨٠-٣٨٣.
(٢) قدّرت مساحة لواء الاسكندرونة بـ ٤٠٠٠ كلم٢. أنظر:
M.A.E.F, Rapport à S.D.N de l'Année 1932, Op. Cit., p. 75.

- السكان والكثافة السكانية:

حسب تقريرٍ رفعته سلطات الانتداب الفرنسي إلى عصبة الأمم في جنيف عن الحالة في سورية ولبنان للعام ١٩٣٢، كانت الإحصاءات السكانية، وبالتالي معدلات الكثافة في الدويلات على الشكل الآتي[١]:

الدولة	السكان	٪ إلى مجموع السكان	الكثافة في الكلم٢ الواحد (نسمة)
دولة سورية	١,٥٦٢,٠٠٠	٥٢,٢٨	١٢,٦
الإسكندرونة	١٨٦٠٠٠	٦,٢٣	٤٦,٥
لبنان الكبير	٨٥٤٦٩٣	٢٨,٦	٨١,١٨
دولة العلويين	٣٢٠٨٤٩	١٠,٧٤	٤٩,٣٦
دولة جبل الدروز	٦٣٨٨٣	٢,١٤	٦,٧٢
المجموع	٢,٩٨٧,٤٢٥	١٠٠	–

يتضح من الجدول أن الكثافة السكانية مرتفعةٌ جداً في دولة لبنان الكبير، وعاليةٌ في سنجق الإسكندرونة ودولة العلويين، بينما هي ضعيفةٌ في دولتي سورية وجبل الدروز.

- المقوِّمات الاقتصادية:

من حيث المقوِّمات الاقتصادية، فإنّ بعض الدويلات تفتقر إلى العديد من العناصر الأساسية التي تتشكل منها الدورة الاقتصادية. فجبل الدروز ذو طبيعةٍ جبليةٍ، حيث الأراضي الزراعية محدودة «وليس فيه أثرٌ للصناعة على الإطلاق، ومعظم تجارته توريدٌ من الخارج، على أنه يُصدِّر القمح وجلود الماعز والخرفان»[٢]. والأمر نفسه ينطبق على بلاد العلويين. وفي الوقت الذي عرف فيه الساحل اللبناني عدداً من المرافئ المهمة (بيروت، طرابلس، صيدا وصور)، كانت سورية الداخلية محرومةً من أيِّ مرفأٍ، وكذلك الأمر بالنسبة لدولة جبل الدروز. وفي العام ١٩٤٢، ومع قيام الدولة السورية، اقتصرت المرافئ الساحلية على مرفأ اللاذقية وبعض المرافئ الساحلية الصغيرة.

(١) Ibid.

(٢) الدليل السوري، مجموعة العام ١٩٢٤، م.س، ص ٢٨٣.

إنَّ مسألة عدم توفير المقوِّمات البشرية والاقتصادية الكافية، كانت من أبرز الدوافع التي أدَّت إلى دمج دولتي العلويين وجبل الدروز بدولة سورية، وبرهنت بالمقابل، على فشل المخطط الفرنسي الذي اعتمد بشكلٍ أساسيٍّ على تركيز أغلبيةٍ طائفيةٍ في الدويلات التي أنشأها الانتداب. أما استمرار دولة لبنان الكبير في محافظتها على تشكيل دولةٍ قائمةٍ بذاتها، على عكس الدويلات الصغيرة في سورية الداخلية، فذلك يعود إلى اهتمام السياسة الفرنسية في سعيها إلى إيجاد نموذجٍ لدولةٍ رأسماليةٍ في لبنان الكبير، تأخذ بأنماط الإنتاج الرأسمالي الغربي، وتكون مستتبعةً للرأسمال الفرنسي بشكلٍ خاص.

٢- إشكالية التجزئة والضم:

أدَّت عملية التجزئة والضمّ التي قامت بها فرنسا أكثر من مرةٍ بهدف إنشاء مجموعةٍ من الدويلات الضعيفة، إلى تأسيس إشكالية رسم الحدود بين تلك الدويلات. فالحدود التي جرى رسمها لم تكن ثابتةً ونهائيةً، بل كانت تخضع لعمليات تعديلٍ مستمرةٍ طيلة الفترة الانتدابية بين ١٩٢٠-١٩٤٣. وغالباً ما كانت الحدود التي تفصل بين دويلةٍ وأخرى، عبارةً عن جسرٍ، أو قريةٍ، أو مصب نهرٍ، أو خط سكة حديدٍ، وما شابه ذلك من حدودٍ لا تستحق التسمية بحدودٍ دولية[١].

إنَّ عملية ترسيم الحدود بين الدويلات لم تكن عمليةً من حيث الواقع، بمقدار ما كانت حدوداً سياسيةً فرضها الانتداب الفرنسي، من أجل تكريس التجزئة والتفكيك السياسي والاجتماعي بين المناطق.

أ- **إشكالية الضم في لبنان الكبير:** طرحت مسألة تكبير لبنان بضم الأقضية الأربعة التابعة أساساً لمنطقة دمشق، طرحت بالنسبة لسورية إشكاليتين، حقوقية واقتصادية: **حقوقية**، بحيث أخذت القوى السياسية والاجتماعية السورية تطالب حقوقياً وقانونياً بإعادة هذه الأقضية إلى سوريا. **واقتصادية**، بحيث اعتبرت سوريا أن الفصل السياسي بينها وبين المناطق الساحلية، لا سيما مرفأي بيروت وطرابلس، يحرمها من منافذ بحريةٍ ضروريةٍ لتجارتها. وهكذا، وعلى قاعدة هاتين الإشكاليتين، ارتسمت العلاقات اللبنانية-السورية على امتداد الفترة الانتدابية، وكذلك الفترة التي أعقبتها بعد العام ١٩٤٣.

(١) راجع عملية ترسيم الحدود بين دولة لبنان الكبير ودولة دمشق بموجب القرار الرقم ٣٠٠٧ تاريخ ٢٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٤ في:
الجريدة الرسمية للبنان الكبير، العدد ١٨٣٤، تاريخ ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٥، ص ٢. وكذلك عملية ترسيم الحدود بين لبنان الكبير ودولة العلويين في: الجريدة الرسمية للبنان الكبير، م.ن، ص ٢.

ب- إشكالية التجزئة: أما إشكالية التجزئة بين الدويلات، فكانت بمثابة الصدمة التي أيقظت الحسّ الوحدوي عند السكان في سائر المناطق السورية واللبنانية. فقد تصدَّرت مسألة الوحدة السورية أعمال المؤتمرات والكتل والأحزاب السياسية طيلة الفترة الانتدابية. «فلما كانت القضية السورية قضيةً واحدةً لا تقبل التجزئة والانقسام، ولما كان السوريون أمةً واحدةً تربطهم جامعة القومية، ولا تفرق بينهم الأديان والمذاهب... يؤيد هذا المؤتمر ميثاق البلاد القومي، ويطلب إلى الجمعية التأسيسية تحقيق وحدة البلاد السورية العامة، بضمّ جبل الدروز، والبلاد المسماة ببلاد العلويين، والبلاد التي ضُمّت إلى لبنان القديم من سورية، وذلك بوضع مادةٍ خاصةٍ في صلب الدستور تنصُّ على أن سورية المؤلفة من البلاد المذكورة، هي دولةٌ واحدةٌ مستقلةٌ ذات وحدةٍ سياسيةٍ لا تتجزأ، وذات سيادة...»[١].

لقد استمر الشعب السوري يخوض معركة الوحدة حتى العام ١٩٤٢، حينما أسهمت تطورات الحرب العالمية الثانية بخلق ظروفٍ مؤاتيةٍ، استطاعت معها الكتلة الوطنية السورية، وهي أكبر تجمعٍ سياسيٍّ ظهر في عهد الانتداب الفرنسي، من استعادة وحدة البلاد الداخلية، فضُمَّت مقاطعتا العلويين وجبل الدروز إلى الدولة المركزية في دمشق في ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٢، لكن، بالمقابل، خسرت سوريا منطقة الإسكندرونة، التي اقتطعت في العام ١٩٣٩ وضُمّت إلى تركيا تحت اسم «هاتاي»، وذلك من ضمن اتفاقٍ (صفقةٍ) بين فرنسا وتركيا بهذا الشأن[٢].

النضال السوري - اللبناني المشترك ضد الانتداب الفرنسي:

عرف النضال السوري–اللبناني في مقاومته الانتداب الفرنسي ثلاثة مستوياتٍ متلازمةٍ من حيث الأهداف والنتائج:

- النضال المسلَّح.
- النضال الاجتماعي.
- النضال السياسي.

(١) راجع مقررات المؤتمر الوحدوي المنعقد في دمشق بتاريخ ٢٣ حزيران (يونيه) ١٩٢٨ في:
أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، ج٣، (د.ن د.ت)، ص ٥٤٦.

(٢) للمزيد من التفاصيل حول مشكلة لواء الاسكندرونة راجع:
علي محافظة، موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩–١٩٤٥، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٨٥، صص ١١٠–١١٣.
نجيب الأرمنازي، سورية من الاحتلال حتى الجلاء، بيروت: دار الكتاب الجديد، ط٢، ١٩٧٢.
يوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٨٣، صص ٢٧٩–٢٨٥.

النضال المسلح: الأرياف تقود المدن ضد الانتداب:

شكَّلت الأرياف السورية واللبنانية، خلال العقد الأول من الانتداب (الاحتلال) الفرنسي لسوريا ولبنان، مخزوناً ثورياً للمقاومة المسلحة. والأمر البالغ الأهمية في هذا المجال، هو أن الثورات التي ظهرت في هذه المرحلة لم تكن مقصورةً على منطقةٍ ريفيةٍ منعزلةٍ سكانياً وجغرافياً، وإنما تحولت إلى موجاتٍ مدِّيةٍ باتجاه سائر المناطق السورية واللبنانية، وخصوصاً باتجاه المدن، لا سيما الوازنة منها في دمشق وحلب وحمص وحماه وغيرها.

ظلَّت الأرياف تقود المدن حتى نهاية الثورة السورية الكبرى (أواخر العام ١٩٢٧)، لينتقل بعدها لواء القيادة السياسية إلى أهل المدن في خوضهم سلسلةً من معارك النضال السياسي، بدءاً بالمعركة الدستورية (١٩٢٧-١٩٣٠)، مروراً بمعركة المعاهدة (١٩٣٣-١٩٣٦)، وصولاً إلى معركتي الاستقلال (١٩٤٣) والجلاء (١٩٤٦)[١].

لماذا شكَّلت الأرياف السورية واللبنانية مخزون المقاومة المسلحة ضد الانتداب الفرنسي؟

الأسباب عديدةٌ، هذه أبرزها:

١- السياسة العقارية للانتداب، وفجوة الملكيات في الريف:

كثَّفت السلطات الانتدابية، لا سيما في السنوات الأولى من العهد الانتدابي، من تشريعاتها العقارية، حيث أصدرت سلسلةً من قرارات تنظيم الملكية وأعمال المساحة والتحديد[٢]. أما النتائج التي ترتبت على مثل تلك القرارات، فقد أفضت إلى تثبيتٍ قانونيٍّ وحقوقيٍّ[٣] لملكيات الأرض الكبيرة لصالح متنفِّذي الأرياف، وأعيان ومرابي المدن.

ففي إحصائيةٍ لتوزُّع الملكيات الزراعية في سورية في أواخر عهد الانتداب، أظهرت الصورة الآتية: ملكياتٌ صغيرةٌ دون الـ ١٠ هكتارات (١٥٪)، ملكياتٌ متوسطةٌ بين

(١) بشأن معارك النضال الوطني في سوريا ولبنان راجع دراستنا: العلاقات اللبنانية-السورية، م.س، الباب الثاني، صص ٢٢٣-٤٧٧.

(٢) للمزيد من التفاصيل حول قرارات الانتداب بشأن الملكيات العقارية راجع:
Haut Commissariat (H.C): Recueil des Actes Administratifs du Haut Commissariat, Vol 1, pp. 227-289.
Aussi: H.C: la Syrie et le Liban 1919-1927, op.cit, pp. 43-65.

(٣) راجع أيضاً دراستنا: النخب والسلطة في المشرق العربي المعاصر، بيروت: معهد الإنماء العربي، ط١، ١٩٩٦، صص ٧٨-٨٣.
وكذلك: عبدالله حنا: القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان (١٩٢٠-١٩٤٥)، بيروت: دار الفارابي، ١٩٨١، صص ٦١-٧٧.
«الملكية في حمى القانون»، أنظر نص المادة (١٥) من الدستور اللبناني المقر في ٢٣ أيار ١٩٢٦ في:
Edmond Rabbath: *La constitution libanaise*, publications de l'université libanaise, Beyrouth, 1982, p. 129.

١٠–١٠٠ هكتار (٣٣٪)، ملكياتٌ كبيرةٌ فوق الـ ١٠٠ هكتار (٢٩٪)، وملكيات الدولة (٢٣٪)[١].

يتضح من الإحصائية المشار إليها، أن السياسة الانتدابية في مجال الملكية الزراعية لم تخرج عن كونها سياسةً تحالفيةً بين الرأسمال الفرنسي من جهةٍ، والإقطاع السوري واللبناني من جهةٍ أخرى.

كانت فجوة الملكية بين ملكياتٍ إقطاعيةٍ متناهيةٍ في الاتّساع، وأخرى فلاحيةٍ صغيرةٍ محدودة المساحة، الدافع الأكبر وراء تحول الكتلة الريفية، وهي وازنةٌ سكانياً في سوريا ولبنان، إلى كتلةٍ نضاليةٍ عبر العديد من الانتفاضات والثورات التي اندلعت في وجه التحالف الرأسمالي الفرنسي والإقطاعي المحلي، والتي ربطت، في طروحاتها، بقوةٍ بين القضيتين الاجتماعية والوطنية، أي بين التحرر من الانتداب والإقطاع في آنٍ واحد.

٢- سيادة العلاقات الريعية في استثمار الأراضي الزراعية:

شاعت في الأرياف الزراعية السورية واللبنانية، إبان المرحلة الانتدابية، أكثر من طريقةٍ أو نظام لاستثمار الأراضي الزراعية، إلا أن نظام المحاصصة كان الأكثر شيوعاً، وقد عرف بدوره أشكالاً أربعةً هي: المرابعة، المخامسة، الشراكة الحلبية والشراكة الحموية[٢]. دخلت هذه الأشكال في صلب العلاقات الريعية بين قوىً منتجةٍ فلاحيةٍ تزرع ولا تملك، وأصحاب الأراضي من البكوات والآغوية والأفندية الذين يستأثرون بالإنتاج ولا يزرعون[٣].

٣- الإقراض الربوي لفلاحي الأرياف من صغار الملاّك وفلاحي الشراكة والمحاصصة:

فقد جاءت قروض الرأسمال الفرنسي (بنوك التسليف الزراعي والعقاري) لترفع الفائدة الربوية مرتين: مرةً للإقطاعي صاحب الأرض، وأخرى للبنوك والشركات الفرنسية. فالقروض كانت تصل إلى الفلاحين والمزارعين عبر أسيادهم الإقطاعيين، حيث كان هؤلاء يضاعفون الفائدة في سعيهم للحصول على قسم منها إلى جيوبهم، وكانت الفوائد تصل في أحيان كثيرةٍ إلى حوالى ٧٥٪ من قيمة القرض[٤]، الأمر الذي جعل هذه القروض تتم مقابل

(١) بدر الدين السباعي، أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية (١٨٥٠–١٩٥٨)، دمشق: دار الجماهير، ١٩٦٧، ص ٢٢٦.

(٢) محمد كرد علي، خطط الشام، ٦ أجزاء، ج٤، بيروت، ١٩٦٩–١٩٧١، صص ٢١٤–٢١٧؛ وكذلك: أحمد السمّان: محاضرات في اقتصاديات سوريا، القاهرة، ١٩٥٥، ص ٨٣ وما بعدها.

(٣) ساد في الأرياف السورية مبدأ: «من يملك لا يزرع ومن يزرع لا يملك». أنظر بدر الدين السباعي، أضواء على الرأسمال الأجنبي...، م.س، ص ٢٣٠.

(٤) Louis Cardon: *Le régime de la propriété foncière en Syrie et au Liban*, Aix-en-Provence, 1928, p. 269.

رهوناتٍ على العقارات، وقد أدت هذه الطريقة إلى استنزاف الملكيات الصغيرة بسبب عجز أصحابها عن سداد القيمة المضاعفة للقرض.

٤- التشريعات الضرائبية المفروضة على المحاصيل والإنتاج[١]:

أبرز الضرائب في عهد الانتداب الفرنسي كانت الآتية:

- ضريبة العشر أي ١٠٪ من الإنتاج، ولكنها كانت تُجبى عيناً، بمقدار ١٢,٦٣٪ من المحصول، عن طريق التلزيم.

- ضريبة بدل الطريق: فُرِضَتْ هذه الضريبة على كلِّ ذكرٍ صحيح الجسم، بلغ عمره ١٨ سنةً، ولم يتجاوز الستين، ويُعفى منها رجال الدرك والجيش. وفي العام ١٩٣١ صدر قرارٌ إنتدابيٌّ يمنح البلديات حق استيفاء هذه الضريبة.

- ضريبة الويركو، وفُرِضت على أساس القيمة البيعية للأراضي.

- ضريبة الميري، وفُرِضت على شاغلي أراضي الدولة.

كانت هذه الضرائب مع الريع العقاري، الوسيلة الهامة التي مكَّنت الإقطاعيين من الاستحواذ على الفائض الريفي.

٥- تغلغل الرأسمال الفرنسي من خلال الشركات ذوات الامتياز:

أسهم هذا التغلغل في ضرب الاقتصاد الريفي وتراجعه. على سبيل المثال لا الحصر، مشروعات السكك الحديدية، وفتح الطرقات وتعبيدها، كانت ضربةً موجهةً إلى الاقتصاد البدوي، الذي كان يعتمد الجَمَلَ كوسيلةٍ رئيسةٍ للنقل[٢]، تقوم بنقل محاصيل الأرياف إلى أسواق المدن داخل سوريا ولبنان، وأحياناً إلى أسواق البلدان المجاورة في العراق وتركيا والأردن وفلسطين والحجاز، وصولاً إلى مصر. هذا، ولم يكتفِ الرأسمال الفرنسي المتغلغل من خلخلة الاقتصاد البدوي التقليدي، إلا أنه أدَّى إلى جملةٍ من التفككات الاقتصادية والاجتماعية: **اقتصادياً**، بدت عملية انفصال الرعي عن الزراعة، **واجتماعياً**، ظهر التفكك في روابط العشيرة، ومغادرة كثيرٍ من أفرادها التجمع العشائري إلى أماكن أخرى في القصبات السكانية أو في الحواضر المدينية، سعياً وراء ظروفِ معيشةٍ أفضل.

(١) عبدالله حنا، القضية الزراعية...، القسم الثاني، م.س، صص ٥٣-٥٤.

(٢) بدر الدين سباعي، أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية...، م.س، ص ٢٤٠.

٦- عصبية الممانعة الريفية الفلاحية:

تكوّنت عصبية الممانعة الريفية الفلاّحية تاريخياً بفعل عسف السلطات الحاكمة، سواء أكانت سلطةً مركزيةً، أم أذرعةً تابعةً لها في مراكز الولايات والألوية. فقد كانت تنشأ دائماً علاقاتُ توتُّرٍ بين هذه السلطات بوصفها سلطاتٍ خراجية، قادت حملات التأديب المستمرة لفلاحي الأرياف بهدف سحب الفائض الاقتصادي على شكل ضرائب لا حصر لها. هكذا، تعززت تاريخياً عند المجتمع الأهلي الريفي نزعة التمرد على السلطات الحاكمة، وهي نزعةٌ كانت دوماً مدفوعةً بروح المقاومة والثورة[١].

٧- التجزئة والتفكيك السياسي بين المناطق:

فقد كان لهذا العامل الأثر المباشر في تأزيم الأوضاع الفلاَّحية؛ ذلك أن الفصل السياسي-الإداري الذي اعتمدته فرنسا في إقامتها عدداً من الدويلات، شكَّل نوعاً من العزلة، ليس بين المناطق الريفية الزراعية وحسب، بل أيضاً بينها وبين أسواقها التقليدية في المدن، حيث كان يجري تصريف الإنتاج عبر وسطاء من تجار هذه المدن. فقد أربكت التجزئة السياسية حركة التبادل الداخلي، وأضرَّت بعلاقات السوق الداخلية التي انعكست انخفاضاً ملحوظاً في تصريف الكميات المنتجة في الأسواق الداخلية. ففي جبل الدروز، لم يُصدَّر من أصل ٥٧٦ ألف مدٍّ من القمح المنتج في العام ١٩٢٤ سوى ٢٠٠ ألف مدٍّ فقط، ومن أصل ٦٠ ألف مدٍّ من الحمص سوى ٣٠ ألفاً أي نصف الكمية، ومن ٧٠ ألف رطل سمنٍ سوى ٢٠ ألف رطلٍ، ومن مجموع ٨٠ ألف رطل صوفٍ سوى ٦٠ ألف رطلٍ، ومن ١٥٠ ألف رأس غنمٍ سوى ٥٠ ألف رأسٍ أي بمعدل الثلث فقط[٢].

الثورات المسلَّحة:

شكلت هذه الأسباب مجتمعةً، الدوافع العميقة لعددٍ من الانتفاضات الوطنية، فكانت انتفاضة الشيخ صالح العلي في جبال العلويين، وانتفاضة إبراهيم هنانو في الريف الحلبي،

(١) للمزيد من التفاصيل بشأن العصبيات القرابية وممانعة السلطات الحاكمة، راجع كتابنا: النخب والسلطة في المشرق العربي المعاصر، م.س، صص ١٥٩-١٦٥.

(٢) عبدالله النجار، بنو معروف في جبل حوران، دمشق: المطبعة الحديثة، ١٩٢٤، ص ٥٩.

وانتفاضات جبل عامل في جنوب لبنان بقيادة أدهم خنجر وصادق حمزة، وانتفاضات حوران والبقاع وعكار وغيرها.

أكدت هذه الانتفاضات على دور الفلاحين والمزارعين في الأرياف الزراعية في مجابهة الاحتلال الفرنسي، ورفض مخطط التجزئة القائم على الفصل السياسي بين المناطق، وعلى أساسٍ من الفرز المذهبي والطائفي للسكان، ففي ندائه إلى الفلاحين، قال إبراهيم هنانو، قائد انتفاضة الريف الحلبي «أيها الفلاحون والقرويون.. يا بني وطني.. أقول لكم إن بلادنا العزيزة أصبحت اليوم محتلةً ومهددةً من قبل المستعمرين. أولئك الذين اعتدوا على قدسية استقلالنا وحرياتنا، قاصدين من وراء ذلك فرض الاستعمار الجائر والانتداب الممسوخ اللذين قاومهما العرب أعواماً كثيرة»[1].

والجدير بالذكر، أن هذه الانتفاضات المسلحة لم تكن معزولةً بعضها عن البعض الآخر، بل نسجت في ما بينها خيوطاً عديدةً من علاقات التنسيق والتعاون. وهذا ما أكدته انتفاضة حوران الأولى، التي قادها سلطان باشا الأطرش في العام ١٩٢٢، والتي كان من أبرز أسبابها انتصار سلطان لقضية أدهم خنجر لتحريره من أسر الفرنسيين واعتقالهم له[2].

استمرت العلاقات الكفاحية بين الحركات الشعبية تشهد مزيداً من التبلور والارتقاء في أساليب عملها، حتى كانت الثورة السورية الكبرى (١٩٢٥-١٩٢٧) التي أكدت بما لا يقبل الشك، أن محوراً سياسياً وعسكرياً التقت عنده جميع الفصائل الوطنية في سوريا ولبنان، تمثل بمقاومة الاحتلال الفرنسي، والعمل من أجل تعميق الارتباط السياسي والاقتصادي بين مختلف المناطق في إطار الوحدة السورية، مع رفضٍ لمخطط التجزئة الطائفية والمناطقية الضيقة.

كانت انطلاقة الثورة في جبل الدروز قد شكلت رداً معاكساً للسياسة الفرنسية، التي عملت على تجسيم الخصوصيات بين الطوائف والمناطق بهدف تكريس التجزئة كأمرٍ واقع. صحيحٌ أن الثورة انطلقت درزيةً، ولكن الصحيح أيضاً أنها تجاوزت الخصوصية الطائفية، وأخذت منحىً وطنياً وقومياً، فطالبت باستقلال سوريا ووحدتها، وليس باستقلالٍ خاصٍّ للجبل الدرزي وحده.

(١) غالب العياشي، الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب...، م.س، صص ١٨٩-١٩٠.

(٢) حول مناصرة سلطان لقضية أدهم خنجر، يراجع: حنا أبي راشد، جبل الدروز، عُنيت بنشره مكتبة زيدان العمومية بمصر، ط١، ١٩٥٢، صص ١٤٦-١٤٨.

بدأ العام ١٩٢٥ أساساً بمواجهةٍ سياسيةٍ، عبّرت عنها المضبطة التي قدمها الوفد السوري المنتخب في اجتماعٍ ضمَّ حوالى ١٥٠ شخصيةً من دمشق وكافة أنحاء سوريا، إلى الجنرال ساراي في ١٧ كانون الثاني ١٩٢٥. وقد تضمنت المضبطة المطالب الآتية[١]:

١- وحدة البلاد السورية، بما فيها بلاد العلويين وجبل الدروز ولواء الإسكندرونة والأراضي الملحقة بلبنان.

٢- دعوة جمعيةٍ تأسيسيةٍ لتضع للبلاد قانونها الأساسي، وحصر حق التشريع بالمجلس النيابي، وحل المجالس التمثيلية، وإلغاء القوانين الصادرة بقراراتٍ إفرادية.

٣- جعل الحكومة مسؤولةً أمام البرلمان وحده، وإلغاء الإدارة العسكرية، ومنع تدخل المستشارين الأجانب.

٤- احترام الحرية الشخصية بجميع أنواعها، إذ إنها من الحقوق الطبيعية المقدسة.

٥- إصدار عفوٍ عن المبعدين السياسيين، ووضع نهايةٍ للأعمال المخالفة للقانون.

٦- توحيد القضاء، وإلغاء المحاكم الأجنبية، واحترام استقلال المحاكم، وجعل اللغة العربية وحدها لغة البلاد الرسمية.

٧- تسليم إدارة الأوقاف الإسلامية إلى المسلمين، وإرجاع الخط الحجازي إلى استقلاله السابق.

٨- توحيد الأنظمة الإدارية، وإلغاء قوانين الأعشار الاستثنائي.

٩- منع الهجرة الأرمنية إلى البلاد السورية.

١١- توحيد أسعار النقد، وجعل الذهب أساساً لجميع المعاملات الرسمية وغير الرسمية.

١٢- إلغاء الزيادة الجمركية.

١٣- إخضاع الشركات ذات الامتياز لإدارة الحكومة المحلية، وإلغاء احتكار الدخان والديون العامة.

شكّلت هذه المطالب برنامجاً شاملاً، تناول الوضعين السياسي والاقتصادي، اللذين شهدا تردّياً ملموساً بسبب الممارسات الفرنسية المعتمدة في سوريا ولبنان. كما إن تلك

(١) تراجع هذه المطالب في: نجيب الأرمنازي، سورية من الاحتلال حتى الجلاء، م.س، صص ٤٣-٤٤، وغالب العياشي، الإيضاحات السياسية...، م.س، صص ٢٥٦-٢٥٨، وكذلك، ذوقان قرقوط، المشرق العربي في مواجهة الاستعمار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧، صص ٢٢٠-٢٢٢.

المضبطة جاءت لترسم مسار الحركة الوحدوية السورية في تأكيدها على قيام الدولة السورية الموحَّدة والمستقلة.

في ظل هذه الأجواء، كانت سلطات الانتداب قد عيَّنت في جبل الدروز حاكماً فرنسياً، هو «الكابيتين كاربيه» الذي كان على درجةٍ من الشذوذ والفظاظة، فطالب سكان الجبل بعزله. وقَدِمَ وفدٌ من أعيانه إلى بيروت لمقابلة ساراي، لكن هذا الأخير رفض مقابلتهم، وأصدر أوامره باعتقال ثلاثةٍ من أعضاء الوفد، لم يكن سلطان باشا الأطرش في عدادهم؛ فنجا من الاعتقال وعاد إلى مقره في الجبل، حيث جمع عدداً من المجاهدين، وتوجه بهم إلى مقر الحامية العسكرية في «صلخد» فأحرقها، وأطلق بذلك الشرارة الأولى للثورة السورية الكبرى[١].

والآن، ما هي الأهداف التي رسمتها الثورة؟ وبالتالي كيف تعاملت المناطق اللبنانية معها؟

حدّد سلطان باشا في النداء الذي أذاعه، بصفته القائد العام للثورة، الأهداف الآتية[٢]:

١- وحدة البلاد السورية، ساحلها وداخلها، والاعتراف بدولةٍ سوريةٍ عربيةٍ واحدةٍ، ومستقلةٍ استقلالاً تاماً.

٢- قيام حكومةٍ شعبيةٍ تجمع مجلساً تأسيسياً لوضع دستورٍ يقرر سيادة الأمة سيادةً مطلقة.

٣- سحب القوى الفرنسية من جميع البلاد السورية، وإنشاء جيشٍ وطنيٍّ لصيانة الأمن.

٤- تأييد مبدأ الثورة الفرنسية التي نادت بالحرية والإخاء والمساواة.

لجأ ساراي إلى استخدام وسائل العنف في محاولة منه للقضاء على الثورة في مهدها. فكانت توقعاته خاطئةً، ففشلت أساليبه، وتكبد جيشه خسائر فادحةً. أما الثورة فقد تجاوزت الحدود الوهمية التي أقامها الانتداب، وكانت آخذةً في الامتداد السريع، كالنار في الهشيم،

(١) للمزيد من التفاصيل حول مقابلة الوفد الدرزي للجنرال ساراي، وتصرف هذا الأخير تجاه الوفد، ونجاة سلطان من الاعتقال، يراجع: ابراهيم علوان، مشكلات الشرق الأوسط - الوطن العربي، ج١، صيدا - بيروت: المطبعة العصرية، ١٩٦٨، صص ٩٠-٩٢.

(٢) محي الدين السفرجلاني، تاريخ الثورة السورية، دار اليقظة العربية للتأليف والنشر، ١٩٦١، ص ١٥٤، ونجيب الأرمنازي، سورية من الاحتلال...، م.س، صص ٥٠-٥١.

إلى العديد من المناطق السورية واللبنانية، فانتقلت إلى دمشق وغوطتها، وحمص، وحماه، والنبك، ثم إلى البقاع، ووادي التيم، وطرابلس، وبعض مناطق جنوب لبنان.

ارتأت قيادة الثورة أن الضرورة الأمنية والعسكرية تقتضي توسيع نطاق العمليات الحربية ضد الفرنسيين في بعض المناطق اللبنانية، لا سيما في مناطق البقاع والشوف والجنوب والشمال، ذلك لأن فتح جبهةٍ لمقاتلة الفرنسيين في الأراضي اللبنانية يعود على الثورة بجملةٍ من الإيجابيات منها:

أولاً: أن مساهمة اللبنانيين في عمليات الثورة تضفي على الثورة طابعاً قومياً، وتؤكِّد على التلاحم المصيري بين السكان في سوريا ولبنان.

ثانياً: رفد الثورة بعددٍ من الثائرين اللبنانيين يزيد من الروح المعنوية للثوار في الجبل ودمشق والغوطة وحماه وسائر المواقع الأخرى، كما يسهم في تخفيف الضغط الفرنسي عن تلك المناطق.

ثالثاً: تأكيد قيادة الثورة على أهمية التكامل الأمني بين سوريا ولبنان بحكم الجوار الجغرافي بين البلدين، هذا بالإضافة إلى أهمية بعض المواقع الاستراتيجية في لبنان، التي لها تأثيرها الهام على المناطق السورية (قلعة شقيف أرنون، قلعة راشيا، المرتفعات الجبلية في الجبل الخ)، ومن ناحيةٍ أخرى، شعرت قيادة الثورة بأهمية قطع طريق بيروت–دمشق، باعتبارها شريان المواصلات الرئيس الذي يستفيد منه الفرنسيون في نقل إمداداتهم إلى داخل سوريا لمحاصرة مناطق الثورة.

انطلاقاً من هذه الضرورات السياسية والعسكرية، توجَّهت فرقٌ من الثوار إلى عددٍ من المناطق اللبنانية، وأتى دخولها مترافقاً مع منشورٍ وجَّهه زيد الأطرش «إلى اللبنانيين الكرام»، أوضح فيه حقيقة الثورة بأنها «ليست درزيةً محليةً، بل هي سوريةٌ وطنيةٌ يشترك فيها جميع أبناء سوريا على اختلاف مذاهبهم، وهي تقصد إلى أغراضٍ وطنيةٍ بحتةٍ لا شأن فيها للفوارق والنزعات الدينية[1]. ونبَّه البيان من محاولات الفرنسيين الرامية إلى استغلال ظاهرة التنوع الطائفي عند السكان في لبنان بهدف تشويه معنى الثورة، إذ «لا يخفى أن الغرض الرئيسي من هذه السياسة الفاسدة هو تحويل الثورة من صبغتها الوطنية إلى حربٍ ذات صبغةٍ دينيةٍ شنيعة الحال والنتيجة. وذلك كي يقنع الرأي العام

(١) أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، الجزء الثالث، القاهرة: مكتبة مدبولي، ص ٣٥٧.

في أوروبا أن وجود الانتداب الفرنسي في سورية هو أمرٌ ضروريٌّ تتوقف عليه سلامة فريقٍ من السكان»[١].

توقف البيان عند مسألة الحدود التي رسمها الفرنسيون بين سوريا ولبنان، فأكّد أن المشكلة لا تكمن بوضع حدودٍ تفصل بين البلدين، بل إن المشكلة الأساسية تتمثّل بوجود الاحتلال الفرنسي، الذي أراد وضع الحواجز بين السوريين واللبنانيين خدمةً لأغراض التجزئة، التي لا تنتج سوى الضرر بمصالح السكان المشتركة. وأعرب البيان عن استعداد القوى الوطنية السورية لبحث «مسألة الحدود بين سورية الداخلية ولبنان، فهي من الأمور التي يصح البحث فيها بعد الفراغ من إنقاذ البلاد من الاعتداء الأجنبي. وإذا استدعت الضرورة العسكرية الاستيلاء على أمكنةٍ مُعيَّنةٍ، فلا داعي للقلق، إذ إن المُعوَّل عليه في هذا الشأن هو ما يتقرر بعد استقرار الحال في البلاد[٢].

تأكد الطابع الوطني والقومي للثورة السورية من خلال تعاملها مع أبناء الطوائف المسيحية في لبنان، الذين نظرت إليهم قيادة الثورة من زاوية انتمائهم القومي، وليس بحسب انتمائهم المذهبي والطائفي، فبعد أن استطاعت فرق الثوار في الأقضية الأربعة، التي انضوت تحت لواء الثورة، من تحرير حاصبيا، ودخولها بين زغاريد النساء، وهتافات الرجال، اجتمع مخاتير القرى في المنطقة، بمن فيهم عددٌ من مخاتير القرى المسيحية، وأعلنوا عن تشكيل حكومةٍ محليةٍ في حاصبيا، وانتخبوا لرئاستها نسيب غبريل، وهو أحد المواطنين المسيحيين[٣]، وهذا ما أضفى «الطابع غير الطائفي للانتفاضة التي يشترك المسيحيون فيها إلى جانب الدروز»[٤].

وبعد حاصبيا، تمكّنت فرق الثوار من تحرير قريتي كوكبا ومرجعيون المسيحيتين. ويذكر محي الدين السفرجلاني أن وفداً من قرية كوكبا ترأسه الكاهن في البلدة، تقدَّم من الثوار، وطلب إليهم أن يدخلوا البلدة آمنين مطمئنين. وكذلك فعل أهل قرية إبل السقي، الذين تقدموا إلى الثوار، وعرضوا عليهم تناول الطعام والمبيت في القرية. وفيما ساد

(١) م.ن، ص ن.

(٢) م.ن، ص.ن.

(٣) منير الريس، الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط١، ١٩٦٩، ص ٣٠٩، وكذلك: أدهم الجندي، تاريخ الثورات السورية، دمشق: مطبعة الاتحاد، ١٩٦٠، ص ٢١٠. بيد أن وجه الاختلاف بين المرجعين هو أن أدهم الجندي يذكر أن فضل الله الأطرش ترأس حكومة حاصبيا بدلاً من نسيب غبريل.

(٤) لوتسكي، الحرب الوطنية التحررية في سوريا ١٩٢٥-١٩٢٧، مراجعة وتقديم مسعود ضاهر، بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٧، ص ٢٦٣.

الاطمئنان في القرية بعد دخول الثوار إليها، فإذا بهم يتلقون كتاباً ينذرهم بالرحيل، بعث به بطرس كرم، أحد زعماء الموارنة في لبنان الشمالي، حيث شجَّعه الفرنسيون على تأليف فرقةٍ عسكريةٍ في جهات مرجعيون[١] من أجل مناهضة العناصر المؤيدة للثورة من جهةٍ، ولإعطاء الثورة طابع الاقتتال الطائفي من جهةٍ أخرى.

وكان وفدٌ من النبطية وجبل عامل قد أتى إلى مرجعيون بعد سيطرة الثوار عليها، وطلب إلى الثوار استكمال الزحف لتحرير جبل عامل من سلطة الانتداب الفرنسي. وأوضح الوفد أن أهالي جبل عامل على استعدادٍ لإضرام نار الثورة. فأجيب الوفد بأن أوامر القيادة العليا للثورة تمنع الدخول إلى أراضي «لبنان الصغير»، وأن على الزعيم رياض الصلح أن يُهيِّئَ للقيام بالثورة.

وفي هذا المجال، يذكر أدهم الجندي أن نزيه المؤيد العظم (أحد قياديي الثورة) كتب «رسالةً إلى رياض الصلح أبان له فيها رغبة جبل عامل بإشعال نار الثورة فيه». بيد أن رياض الصلح لم يوافق على هذا العمل، ودعا إلى الالتزام «بالتأنِّي وعدم التهوُّر، تفادياً من تنكيل الفرنسيين بأهل جبل عامل وتخريب قراهم وبيوتهم»[٢].

وبالفعل، تجنبت قيادة الثورة إثارة المسيحيين في المناطق التي يشكلون فيها أغلبيةً ساحقةً، وذلك بهدف قطع الطريق أمام المحاولات الفرنسية في تحريف معنى الثورة، وإظهارها بأنها ذات شأنٍ إسلاميٍّ يرمي إلى تأكيد غلبة المسلمين وسيطرتهم على باقي الطوائف الأخرى. ففي رسالة من زيد الأطرش إلى الأمير فؤاد أرسلان مؤرخة في ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٥، جاء فيها «أننا في ثورتنا المقدسة اجتنبنا كل ما من شأنه إثارة الفتن الطائفية بدليل طمأنينة المسيحيين... وقد تأكدنا صدق نصحكم، وسنُلبِّي رغبتكم وتوسُّطكم لعدم التقدم إلى لبنان الصغير، ولا سيما الشوف، إذ لا نحتاج لمساعدةٍ فقوانا كافية»[٣].

لكن السلطات الفرنسية كانت قد أدركت أن ثمة خطراً حقيقياً يهدد الوجود الفرنسي في سوريا ولبنان، هذا الخطر بدأ يتأكد مع ظهور مؤشراتٍ في الوعي القومي الآخذ بالتبلور في البلدين. ففرنسا لم تكن تتوقع أن تنطلق المعارضة لسياستها في المناطق ذات اللون

(١) محي الدين السفرجلاني: تاريخ الثورة السورية، م.س، ص ٢٦١.
(٢) أدهم الجندي، تاريخ الثورات السورية، م.س، ص ٢١٠.
(٣) محمد سعيد العاص، صفحة من الأيام الحمراء، عمَّان: المطبعة الوطنية، ١٩٢٨، ص ٢٢٦.

الطائفي الواحد، والتي كانت تنظر إليها على أنها أقلياتٌ في سوريا، شأن الدروز في جبل العرب، والعلويين في منطقة اللاذقية، والشيعة في جنوب لبنان.

لجأت فرنسا إلى تحريك النزعات الطائفية، فاتجهت بأنظارها إلى المسيحيين، مثيرةً عندهم عوامل الخوف والقلق من جراء تعاظم المدِّ الإسلامي المؤيد للثورة السورية، فصوَّرته لهم بأنه يُشكِّل تهديداً لوجود المسيحيين ومستقبلهم.

ففي أواسط تشرين الثاني ١٩٢٥، لجأت سلطات الانتداب إلى توزيع الأسلحة على عناصر من المسيحيين، وشكلت منهم فرقاً من المتطوعين تحت اسم «الجيش المسيحي»، وهو عبارة عن ميليشيا مسلحةٍ، وُضِعَتْ تحت قيادة بطرس كرم حفيد يوسف كرم الذي كان «على رأس الفصائل المماثلة التي أجَّجت التقاتل الدموي عام ١٨٦٠»[١].

وكانت صحيفة «البشير» الموالية لفرنسا، قد ذكرت «أن الحكومة نظرت في مسألة تسليح اللبنانيين وحماية الحدود اتقاء امتداد الثورة إلى قلب لبنان... في القليعة الآن عسكرٌ لا يُستهان به من متطوعة الأهلين، عندهم من الذخائر الكافية، ومعدات الدفاع لديهم متوفرةٌ... وهؤلاء الرجال لهم مواقف شريفةٌ ومذكورةٌ، وآل فرنسيس الأبطال ينفقون على من اجتمع عندهم، ويبعثون في صدورهم من تلك الشجاعة المعروفة بهم، والتي توارثوها عن أسلافهم كابراً عن كابر»[٢].

بيد أن هذه الميليشيا المسلحة ما لبثت أن فرط عقدها، لا بسبب خوف المتطوعين من المجابهة، وإنما بفعل البنية الاجتماعية لأكثرية هؤلاء المتطوعين، الذين كانوا ينتمون إلى أصولٍ فلاَّحيةٍ عانت من اضطهادٍ مزدوجٍ من قبل رجال الإقطاع من جهةٍ، ومن هيمنة الاحتكارات الفرنسية من جهةٍ ثانية. وسرعان ما انخفض عدد عناصر هذه الميليشيا من خمسة آلاف إلى أربعمائة رجلٍ فقط[٣]. وأن أكثرية هؤلاء الذين تخلوا عن «الجيش المسيحي»، انتقلوا إلى جانب الثوار، واشتركوا معهم في عمليات مجابهةٍ ضد القوات الفرنسية.

مما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال، أن اجتماعاً عُقِدَ في المتن الشمالي، وتحديداً في ضهور الشوير، حضره دروزٌ ومسيحيون، حيث جرى الاتفاق على قيام الثورة وتوسيع

(١) لوتسكي، الحرب الوطنية التحررية...، م.س، ص ٢٨٨.
(٢) «البشير»، عدد ٣٤٠٤ تاريخ ١٤ تشرين الثاني ١٩٢٥، ص ٢.
(٣) لوتسكي، الحرب الوطنية التحررية...، م.س، ص ٢٩٠.

نطاقها في لبنان عموماً، والتنسيق مع قيادة الثورة في سوريا. لكن أمر هذا الاجتماع بلغ السلطات الفرنسية التي احتاطت بوسائل عديدةٍ لإفساد غاية المجتمعين[١].

وهذا ما يؤكد ترفُّع الثورة عن الاعتبارات الطائفية والمناطقية، ويُظهِر بالتالي حقيقة التضامن الاجتماعي للفئات الشعبية التي شكلت القاعدة الواسعة للثورة، حيث «كانت أغلب قواعد الثورة من القرويين والفلاحين وعمال المدن، الذين دفعهم الفقر والكبت إلى أن يأملوا في أن الثورة سوف تحسن الأحوال... ولم يكن مدعاةً للدهشة أن يشارك في الثورة وبكثرةٍ العاطلون عن العمل والمعوزون... وإلى جانب هؤلاء كان هناك فئةٌ من الوطنيين الصادقين»[٢].

بالمقابل، فإن القوى السورية واللبنانية التي عارضت الثورة، كانت في الغالب قوى الطبقة المسيطرة من رجال الإقطاع وتجار المدن، الذين توافقت طموحاتهم السلطوية مع سياسة الانتداب الفرنسي. ففي حوارٍ جرى بين منير الريس، أحد الشباب الوطني في حماه، مع الدكتور عبد الرحمن الشهبندر في مركز الثورة في الجبل، قال الريس للشهبندر «لا تيأس يا دكتور إن ثورة حماه صائرةٌ لا ريب فيها، فأجابه الشهبندر قائلاً: «أنا أعرف منك بذوات حماه وأغنيائها... أعرف منك بنجيب آغا البرازي، وفريد بك العظم اللذين حدثتني عن تضامنهما مع اخوانك الشباب... فهؤلاء أسرى مصالحهم وعقاراتهم وقراهم، لا يجرأون على القيام بأيِّ عملٍ يُغضِب السلطة الحاكمة»[٣].

في لبنان الكبير، كان نقيب الأشراف في بيروت عبد الكريم أبو النصر قد دعا في بيانٍ له «إلى ضرورة الإصلاح، وإلى إحلال السلام على أسسٍ وطنيةٍ تأخذ بعين الاعتبار المساواة بين جميع الطوائف»[٤]. في حين وصل الأمر بمجلس النواب اللبناني إلى حد اتهام الثوار «بالخوارج». ففي ٣ تشرين الثاني ١٩٢٥، أصدر هذا المجلس قراراً يدين فيه الثورة، ويعلن تأييده وولاءه للدولة المنتدبة. وقد جاء في القرار[٥] «ولما كان لبنان بانفصاله سياسياً عن جارته سوريا وجبل الدروز، يرغب في البقاء في عزلته وحياده التَّامَّين، ويعتبر الخوارج لمهاجمة أطرافه تعدِّياً على استقلاله، وافتراءً محضاً على حريته ومصالحه، فإن المجلس يقرر ما يأتي:

(١) ورد في مخطوطة لهلال بك عز الدين الحلبي، مذكرات عن الثورة السورية ١٩٢٥–١٩٢٧، من محفوظات الجامعة الأميركية في بيروت، مسجلة على الميكروفيلم، ص ٨٩، .MIC: A-411

(٢) لونغريغ، تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، تر: بيار عقل، بيروت: دار الحقيقة، ص ٢٠٠.

(٣) منير الريس، الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي، م.س، ص ٢١١.

(٤) حنا أبي راشد: جبل الدروز، م.س، ص ٣١٨.

(٥) الجريدة الرسمية للبنان الكبير، ملحق بالعدد ١٩٣٠، جلسة مجلس النواب في ٣ تشرين الثاني ١٩٢٥، ص ٤.

١- أن هذا المجلس يعتبر هجوم الثوار على حاصبيا ومرجعيون وراشيا تعدّياً على استقلال لبنان وحرية سكانه.

٢- يرفع هذا المجلس شكره بالنيابة عن البلاد إلى الدولة المنتدبة الكريمة، لما قامت به حتى الساعة من التضحيات بالأرواح والأموال للذود عن حياض لبنان، والعمل على سلامة سكانه وضمان استقلاله.

٣- يُقدّر مفاداة الجندرمة اللبنانية حق قدرها، ويثني على ثباتها وشجاعتها.

٤- يؤكد هذا المجلس للدولة المنتدبة بقاء البلاد على ولائها لها، ومحبتها التقليدية غير المتزعزعة.

٥- يطلب هذا المجلس من دولة الحاكم إبلاغ الدولة المنتدبة هذا القرار بالصورة الرسمية».

كان من الطبيعي أن تكون أكثرية أعضاء المجلس النيابي اللبناني في موقع المناهض للثورة السورية ومؤيديها من اللبنانيين، ذلك أن معظم أعضائه من طبقةٍ اجتماعيةٍ ذات ملكياتٍ واسعة. وقد كان المجلس (١٣ تموز ١٩٢٥ – ١٧ تشرين الأول ١٩٢٧) موزعاً اجتماعياً على الشكل الآتي[١]:

التركيب الاجتماعي لمجلس نواب لبنان (١٩٢٥-١٩٢٧)

الفئة	العدد	٪
ملاك أراضي	١٨	٦٠
محام	٣	١٠
طبيب	٣	١٠
صحافي	٣	١٠
مصرفي	١	٣,٣
مهندس	١	٣,٣
مدرس	١	٣,٣
المجموع	٣٠	١٠٠

(١) ABI TAYEH, Sami, *Structure Socio-Juridique du Phénomène Electoral au Liban*, Tome 1, Beyrouth, 1982, p. 263. كذلك أحمد مصطفى حيدر، الدولة اللبنانية ١٩٢٠-١٩٥٣، بيروت: دار الكتب، صص ١٥-١٦.

ما ينطبق على مجلس النواب فهو ينطبق أيضاً على مجلس الشيوخ اللبناني، الذي تألف من ١٦ عضواً، والذي اتخذ في جلسته المنعقدة في ١٧ كانون الأول ١٩٢٦ القرار الآتي: «إن مجلس الشيوخ اعترافاً بالأعمال المجيدة التي قام بها الجيش الفرنساوي في الشرق، دفاعاً عن حدود الجمهورية اللبنانية، وتوطيداً للأمن في داخلية البلاد الذي عكر صفاءه عصاباتٌ مدفوعةٌ إلى ذلك من الخارج، يختم دورة اجتماعه الحالية بالإعراب عن تقديره خدمات الجيش المذكور، مؤكداً للجنرال غاملان القائد العام للجيش الفرنساوي في الشرق، أن الجمهورية اللبنانية أبداً تحفظ له وللجيش الذي هو بقيادته ذكرى خالدةً تُردِّدها الأجيال المقبلة»[١].

أما النتيجة التي انتهت إليها الثورة، فقد توافقت مع تمنيات التيار اللبناني الموالي لفرنسا، وكذلك مع رغبة بعض القوى الإقطاعية، التي رأت في استمرارية الثورة تهديداً لمواقعها الاجتماعية العريقة.

وبعدما استطاع الاحتلال الفرنسي أن يوجه ضرباتٍ قاسيةً للثورة عن طريق لجوئه إلى تكثيف الحشد العسكري، واحتلاله معاقل مهمةً للثورة في السويداء، وصلخد[٢]، فقد فرض في الوقت نفسه حالةً من اليأس دفعت ببعض القادة إلى التراجع والقبول بالحلول الوسط.

نشير أخيراً إلى أن عاملاً دولياً كان له أثره البارز في تضييق الخناق على الثورة، تَمَثَّل بالتعاون بين سلطات الاحتلالين البريطاني والفرنسي على وضع حدٍّ لنهاية الثورة، نظراً لأن استمراريتها تهدِّد ليس فقط الاحتلال الفرنسي في سوريا ولبنان، إنما أيضاً، وبحكم طابعها القومي، تُشكِّل تهديداً مباشراً للنفوذ البريطاني في فلسطين والعراق وشرق الأردن. لذلك، جرت مباحثاتٌ بين مسؤولين فرنسيين وإنكليز في درعا في شرق الأردن، وضعوا فيها خطةً مشتركةً للقضاء على الثورة وإجهاضها[٣].

أما الموقف العربي من الثورة فلم يتجاوز المساعدة المادية. فآل سعود في الحجاز قدَّموا معوناتٍ ماليةً مقدارها أربعة آلاف ليرةٍ ذهبيةٍ عثمانيةٍ، وتسعة آلاف جنيهٍ

(١) الجريدة الرسمية، محاضر مجلس الشيوخ اللبناني، جلسة ١٧ كانون الأول ١٩٢٦، ص ٥٣. الموقعون: فضل الفضل، أيوب ثابت، أحمد الحسيني، حبيب السعد، إميل إده، نخلة تويني، يوسف اسطفان، سليم يوسف نجار، عبدالله بيهم، محمد الكستي، وحسين الزين.

(٢) تراجع تفاصيل الحملة الفرنسية بقيادة الجنرال «أندريا (ANDREA)، واحتلال العاصمة السويداء في نيسان ١٩٢٦، ثم صلخد في حزيران من العام نفسه في: الجنرال اندريا، ثورة الدروز وتمرد دمشق، تر: حافظ أبو مصلح، بيروت: المكتبة الحديثة، ط٢، ١٩٨٥، صص ١٥٣–٢٣٩.

(٣) م.ن، ص ٢١٩.

استرلينيٍّ. والملك فيصل في العراق ساعد الثورة بأربعمائة ليرةٍ ذهبيةٍ، وثمانية آلاف جنيهٍ استرلينيٍّ[1]. بيد أن هذا الدعم العربي لم يكن من أجل تجذير مواقع الحركة الوطنية التحررية في سوريا ولبنان، بقدر ما كان يدخل في إطار لعبة المحاور العربية القائمة آنذاك، والتي كانت تحاول توظيف الثورة من أجل تعزيز النفوذ السياسي في المنطقة العربية لكلٍّ من المحورين الأساسيين، الهاشمي والسعودي. وذلك بدعمٍ، وتشجيعٍ مباشرٍ وغير مباشرٍ من قبل بريطانيا، التي كانت تسعى لتكون اللاعب السياسي الأكبر في المنطقة، بما يخدم مصالحها الاستراتيجية فيها.

أبرز معارك النضال الوطني السوري واللبناني المشترك

إذا كانت التجزئة السياسية في سوريا ولبنان قد تحولت إلى ثابتٍ استراتيجيٍّ للسياسة الفرنسية طيلة ربع قرنٍ من المرحلة الانتدابية في البلدين، فإن هذه التجزئة أيقظت، بالمقابل، الحسَّ الوحدويَّ عند فئاتٍ شعبيةٍ واسعةٍ من السكان، فأظهرت بالتالي، أن المصلحة الحقيقية لهؤلاء السكان تكمن في وحدة بلادهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفي تحرُّرهم من السيطرة الأجنبية.

على قاعدة هذا الحسّ الوحدوي الذي أثارته مخططات التجزئة والتفكيك السياسي في البلدين، تحدَّد الردُّ السوري واللبناني في مجابهة الانتداب الفرنسي. وإذا كانت المقاومات المسلحة قد عكست ممانعة أبناء الأرياف السورية واللبنانية للانتداب، فإن المقاومات السياسية كانت أكثر تركُّزاً في المدن، بسبب احتضان هذه المدن لأنتلجنسيا متنورةٍ كانت ضروريةً لقيادة العمل السياسي، وتطوير وسائله وأساليبه وفق ما تقتضيه الحاجة في معارك النضال المختلفة.

معركة الاستقلال ١٩٤٣:

أفادت الكتلة الوطنية مجدداً من المعطيات الإيجابية التي وفَّرتها ظروف الحرب العالمية الثانية، فراحت توظِّف هذه المعطيات من أجل قضية الاستقلال الوطني الناجز هذه المرة، بعدما نقض الفرنسيون معاهدة ١٩٣٦، وأسقطوا الحكم الوطني في العام ١٩٣٩.

(١) حسن الحكيم، مذكراتي، صفحات من تاريخ سورية الحديث ١٩٢٠-١٩٥٨، ج١، بيروت: دار الكتاب الجديد، ١٩٦٥، صص ٣٨٠-٣٨٩.

سارعت الكتلة الوطنية إلى استعادة تماسكها من جديدٍ، فطرحت نفسها قيادةً شعبيةً للمعارضة، من أجل الانتقال بالبلاد إلى عهد الاستقلال الحقيقي، وتشييد دعائم الحكم الوطني.

إن المحور القيادي للكتلة الوطنية في هذه الفترة، كان يتمثل بزعامة شكري القوتلي، الذي أخذ ينهض بأعباء العمل الوطني سعياً وراء استقلال سوريا ووحدتها. وفي هذا المجال، يروي خالد العظم في مذكراته، أن القوتلي «بدأ يتصل بزعماء الأحياء... فالتف حوله من بقي مؤمناً من مناصري الكتلة، وتدرَّجَ في استجلاب القلوب، وإعادة الثقة إلى النفوس، حتى تَوصَّل في بداية ١٩٤١ إلى منصب الزعامة الوطنية السياسية في دمشق.. ثم عاد جميل مردم إلى البلاد، لكنه انضوى تحت لواء القوتلي كما فعل سائر أفراد الكتلة، وعلى رأسهم فارس الخوري، ولطفي الحفَّار وغيرهم»[١].

اتجه القوتلي بأنظاره نحو البلاد العربية، ملتمساً منها الدعم والمساندة لمنهجه الاستقلالي[٢].

كان على القوتلي، ومن خلفه الكتلة الوطنية السورية، توجيه العمل السياسي في تلك المرحلة وجهةً استقلاليةً، وبالتالي حَشْد جميع الطاقات الممكنة في سبيل الحصول على الاستقلال. وتحقيقاً لهذه الغاية، تمحور اهتمام الكتلة الوطنية حول النقاط الأساسية الآتية:

أولاً: تعزيز موقع الكتلة في قيادة المعارضة الشعبية، استعداداً لخوض معركة الاستقلال الفاصلة مع الفرنسيين.

ثانياً: توفير الدعم العربي، السياسي والمعنوي والمادي، لمعركة استقلال سوريا.

ثالثاً: الدعم السوري الكامل لمسيرة الوفاق الوطني في لبنان، على قاعدة خلق معارضةٍ وطنيةٍ لبنانيةٍ شاملةٍ تلتقي مع معارضةٍ وطنيةٍ سوريةٍ شاملةٍ، تتمكنان من إزالة الانتداب الفرنسي من البلدين، وتحقيق الاستقلال الكامل لكلٍّ منهما، مع تعزيز العلاقات المشتركة بين سوريا ولبنان وسائر البلاد العربية الأخرى.

ترجمةً للتوجهات المشار إليها، استنفرت الكتلة الوطنية السورية كامل قواها السياسية، استعداداً لمواجهة الاستحقاق الدستوري، الذي كان يتمثّل بإجراء الانتخابات النيابية

(١) خالد العظم، مذكرات خالد العظم، مج١، بيروت: الدار المتحدة للنشر، ط١، ١٩٧٢، ص ٢٤٣.
(٢) م.ن، ص ٢٤٥.

المقررة في سوريا في شهر تموز ١٩٤٣، وذلك بعدما أُطلق الدستور السوري من عقاله بموجب القرارات الثلاثة (et 146 F.C 144,145) الصادرة في ٢٥ آذار ١٩٤٣، والتي قضت بتنظيم السلطتين الإجرائية والتشريعية تنظيماً مؤقتاً، إلى حين انتخاب المجلس النيابي ورئيس الجمهورية[١].

جرت الانتخابات النيابية على دورتين؛ الأولى في ١٠ تموز ١٩٤٣، والثانية في ٢٦ منه، وحققت الكتلة الوطنية فوزاً ساحقاً في مختلف الدوائر الانتخابية، وضَمِنَتْ بذلك أكثرية المقاعد في المجلس النيابي الجديد، الذي تألف من ١٢٤ نائباً يمثلون مختلف المناطق السورية، بما فيها محافظتي اللاذقية وجبل الدروز[٢].

في الجلسة الأولى التي عقدها المجلس النيابي في ١٧ آب ١٩٤٣، جرى انتخاب مكتب المجلس والهيئات التابعة له، فتم انتخاب فارس الخوري رئيساً للمجلس بأكثرية (١١٥) صوتاً، وانتُخِبَ لنيابة الرئاسة كلٌّ من سعيد الغزي (٩٨) صوتاً، ومحمد العايش (٩١) صوتاً. جاء بعد ذلك انتخاب رئيس الجمهورية، فانْتُخِبَ شكري القوتلي بأكثرية (١١٨) صوتاً، وأُعلن انتخابه رئيساً للجمهورية السورية لمدة خمس سنوات، ولم يلبث القوتلي أن عهد إلى سعد الله الجابري برئاسة الحكومة[٣]، مستكملاً بذلك دستورية الاستقلال السوري، وتدشين العهد الوطني على أساس الاستقلال والسيادة الوطنية.

الدعم السوري لمعركة استقلال لبنان:

ترك السلوك السياسي الذي انتهجته الكتلة الوطنية السورية إبّان تسلمها مقاليد الحكم (١٩٣٦-١٩٣٩)، أثره البالغ على توجهات القوى اللبنانية المختلفة. فمن جهةٍ، شعر المسلمون بضرورة تعميق ارتباطهم بالكيان اللبناني على قاعدة المشاركة المتوازنة في وظائف الدولة ومؤسساتها، ومن جهةٍ أخرى شعر المسيحيون بأهمية انفتاحهم على سوريا على قاعدة توطيد العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، التي باتت تشكل ضرورةً حيويةً تقتضيها مصلحة البلدين المشتركة.

(١) إدمون رباط: الوسيط في القانون الدستوري القسم الثاني، م.س. وكذلك: نجيب الأرمنازي، سورية من الاحتلال حتى الجلاء، م.س، ص ١٥٩.

(٢) أنظر أسماء النواب السوريين الذين انتخبوا في العهد الاستقلالي الأول في الجريدة الرسمية السورية، مذاكرات المجلس النيابي، الدورة الاستثنائية، الجلسة الأولى، المنعقدة في ١٧ آب ١٩٤٣، صص ٣-٤.

(٣) الجريدة الرسمية السورية، مذاكرات المجلس النيابي، الجلسة نفسها، صص ٧-٩، وأيضاً الجلسة الثالثة المنعقدة في ٢١ آب ١٩٤٣، صص ٢٧-٣١ (تأليف الحكومة السورية الاستقلالية الأولى).

أدرك المسلمون أنّ إصرارهم على قضية الوحدة السورية، وعدم اعترافهم بالكيان الوطني اللبناني، يجعلهم قوةً هامشيةً في الحياة السياسية لا شأن لها. لذلك آثروا التوفيق بين مسألتين: اعتبار الوحدة السورية مشروعاً مستقبلياً من ناحيةٍ، والانفتاح على المسيحيين اللبنانيين، بهدف إيجاد قواسم مشتركةٍ معهم تقضي بتحقيق الاستقلال للبنان، وفك ارتباطه عن التبعية للمحور الفرنسي من جهةٍ أخرى.

يضاف إلى ذلك، بروز جملةٍ من العوامل الأساسية، كانت قد توفَّرت من أجل ولادة بورجوازيةٍ لبنانيةٍ مسيحيةٍ–إسلاميةٍ في إطار المدن الساحلية، وبشكلٍ خاصٍّ في مدينة بيروت. جاء ظهور هذه البورجوازية لينسجم مع الاستراتيجية الفرنسية المهتمة بجعل لبنان نموذجاً لدولةٍ رأسماليةٍ معاصرةٍ، يُحقِّقُ من خلالها المسلمون بعض المكتسبات المادية، تكون بمثابة ترويضٍ لهم، يدفعهم باتجاه «اللبننة»، ويبعدهم عن مطلب الوحدة السورية. ففي أعقاب توقيع المعاهدة الفرنسية–السورية، أرسل وزير الخارجية الفرنسي إلى مندوبه العام في بيروت، مشيراً عليه اعتماد المرونة الكافية مع المسلمين اللبنانيين، إذ «إنَّ كلَّ جهودنا يجب أن تنصبّ في الظروف الراهنة على عدم إغضاب المسلمين، وأن نُشعِرَهُم أنّ مصلحتهم تقضي ببقائهم أقليةً فاعلةً في لبنان، بدل أن يضيعوا وسط أكثريةٍ إسلاميةٍ في سوريا، بحيث لا يبقى لطرابلس وصيدا إلا وزناً قليلاً بجانب دمشق وحلب»[١]. ويتابع الوزير الفرنسي في برقيته مُذكِّراً بوجوب طمأنة المسلمين وإشعارهم «بأنّ لبنان المستقل لن يكون بأيِّ حالٍ من الأحوال خاضعاً لديكتاتوريةٍ مارونيةٍ تفرضها فرنسا. وهذا الخوف يجب تبديده أيضاً لدى بعض زعامات الروم الأرثوذكس»[٢].

في الواقع، إن اتجاهاً لبنانياً، إسلامياً–مسيحياً أخذ ينزع للاستقلال عن الاستتباع السياسي والاقتصادي لفرنسا، ويتطلع إلى إقامة علاقاتٍ قويةٍ مع سوريا خصوصاً، والبلاد العربية المجاورة عموماً. ظهر هذا الاتجاه أساساً في بيروت، حيث ساعد تطور المدينة في بلورة بورجوازيةٍ لبنانيةٍ، بشقَّيها المسيحي والمسلم، استقرت في بيروت –العاصمة الكوسموبوليتية للبنان–، وأفادت من حركة التجارة فيها؛ الأمر الذي كان يدفعها إلى الانخراط في شبكة علاقاتٍ اقتصاديةٍ وسياسيةٍ أيضاً، ويُقَوِّي عندها نزعة الاستقلال عن فرنسا، والانفتاح بقوةٍ على سوريا والمحيط العربي.

(١) M.A.E.F: E- levant Syrie-Liban 1930-1940, «Télégrammes No. 607 à 609, le 18 septembre 1936», E-413-2, V, 501, p. 251.

(٢) M.A.E.F: Ibid

رأت هذه البورجوازية في الكتلة الدستورية[١]، وبرئيسها الشيخ بشارة الخوري، الأداة القادرة على ترجمة طموحاتها، وتحقيق أهدافها، فراحت ترفع شعار الاستقلال التام للبنان، بهدف التخلص من هيمنة الرأسمال الفرنسي، والإعراب عن استعدادها للانخراط في شبكةٍ من علاقات التعاون مع سوريا والبلاد العربية الأخرى.

وكان بشارة الخوري قد أعرب عن التزامه تنفيذ هذا الشعار، وَتَعهَّدَ بذلك إثر الاجتماع الذي ضمّه وجميل مردم في منزل رئيس الوزراء المصري مصطفى النحاس في القاهرة (أيار ١٩٤٢). ويذكر الخوري أنه أكَّد في هذا الاجتماع «أن لبنان يريد استقلاله التام ضمن حدوده الحاضرة، وأننا نريد التعاون مع الدول العربية إلى أقصى حدٍّ على هذا الأساس... أنا ورفقائي مقتنعون بهذه النظرية، ومستعدون للدفاع عنها وتنفيذها». وبعدما استوضح النحاس باشا وجهة النظر السورية بشأن مستقبل العلاقات السورية-اللبنانية، أجابه جميل مردم بالقول: «نحن نثق بكلام الشيخ بشارة، وعندما تطمئن سوريا لهذا الاتجاه في السياسة اللبنانية، فنحن مستعدون لأن نتنازل عن كلِّ مطلبٍ لنا في لبنان، بل أن نوسِّع أراضي لبنان إذا لزم»[٢].

كان اجتماع القاهرة بمثابة حجر الزاوية في بناء العلاقات اللبنانية-السورية على أساسه؛ ذلك أن الكتلة الوطنية السورية كان يحكمها هاجس الخوف من بقاء لبنان تحت السيطرة الفرنسية؛ الأمر الذي يصيب قضية الاستقلال السوري بالضرر المباشر. من هنا، فإن الكتلة، ومعها القوى الوطنية اللبنانية، وجدت أن الضرورة الوطنية السورية واللبنانية تقتضي التعاون مع الشيخ بشارة الخوري وتياره الدستوري المعارض للانتداب، والمؤيد لعلاقاتٍ وطيدةٍ بين لبنان ومحيطه السوري-العربي.

على قاعدة هذا التوجه السوري، بدأت رحلة التفاهم بين رياض الصلح وبشارة الخوري، والتي أنتجت ما سُمِّيَ بالميثاق الوطني، الذي التزم استقلال لبنان واستعداده للتعاون إلى أقصى حدود التعاون مع البلاد العربية، «إنَّ إخواننا في البلاد العربية لا يريدون للبنان إلا ما يريده أبناؤه الأباة الوطنيون، ونحن لا نريده للاستعمار إليهم مَمَرَّاً، فنحن وهم إذن، نريده وطناً، عزيزاً، مستقلاً، سيداً حراً»[٣].

(١) بشأن الكتلة الدستورية التي أنشأها بشارة الخوري في العام ١٩٣٢، مقابل الكتلة الوطنية التي أنشأها أميل إده الموالي لفرنسا، راجع دراستنا: العلاقات اللبنانية - السورية، م.س، صص ٣٤٥-٣٤٧.

(٢) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ثلاثة أجزاء، ج١، دار عون - حريصا: مكتبة أوراق لبنانية، ١٩٦٠، ص ٢٤٥.

(٣) الجريدة الرسمية اللبنانية، محاضر مجلس النواب اللبناني، الجلسة الثالثة، تاريخ ٧ تشرين الأول ١٩٤٣، البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح، ص ١٠.

بعدما استلمت الكتلة الوطنية السورية مقاليد السلطة في سوريا، معلنةً الاستقلال لسورية الداخلية الموحدة في آب ١٩٤٣، أصبحت في الموقع الذي يمكنها من دعم التيار الاستقلالي اللبناني، وذلك إدراكاً منها أنَّ استقلال سوريا الوطني يبقى ناقصاً ومختلاً إذا لم يتكامل مع استقلالٍ مماثلٍ في لبنان، نظراً لترابط قضايا الأمن السياسي والاقتصادي والثقافي والعسكري بين البلدين.

وبالفعل، لعبت الكتلة الوطنية السورية دوراً بارزاً في حمل الشيخ بشارة الخوري إلى رئاسة الجمهورية اللبنانية، ومن ثم تكليفه رياض الصلح برئاسة الوزراء. أما دورها الأبرز فقد تجلّى في دفاعها عن قضية الاستقلال التام للبنان إبان الأزمة الشهيرة التي عرفت بأزمة ١١ تشرين الثاني ١٩٤٣، فكانت الجلسة التاريخية لمجلس النواب السوري، والتي خُصصت لمناقشة الأزمة اللبنانية–الفرنسية، قد أظهرت تصميماً سورياً مخلصاً على مساعدة لبنان في ترسيخ دعائم استقلاله الوطني[١].

هذا، وأرسلت الحكومة السورية مذكرةً إلى الجنرال كاترو، وإلى الحكومات العربية، طالبت فيها بعودة الحياة الدستورية إلى لبنان، والإفراج عن استقلاله.

والجدير بالذكر، أن مسألة الاستقلال في لبنان أخذت في سوريا بُعداً شعبياً، تجلَّى في تظاهرات الطلاب، وجمع التبرعات وإرسالها إلى لبنان، الذي أضحت فيه أيضاً قضية الاستقلال قضيةً وطنيةً أجمعت عليها سائر الفئات والاتجاهات السياسية المختلفة[٢].

هكذا، أفضى النضال السوري–اللبناني المشترك إلى إرغام فرنسا على الإقرار بوضع نهايةٍ لانتدابها على سوريا ولبنان، والتسليم بحصولهما على استقلالهما الوطني.

أما الدلالات التي خلصت إليها التجربة النضالية السورية–اللبنانية، فكان أبرزها ثلاثٌ أساسية:

الأولى، التلازم العضوي بين الاستقلالين الوطنيين السوري واللبناني، ذلك أن أيًّاً منهما يبقى ناقصاً ومختلاً إذا لم يتكامل ويتماثل مع الآخر، وهذا يعني خصوصية التفاعل السوري–اللبناني، وهو تفاعلٌ يبقى فوق الاعتبارات الظرفية والاختلالات العارضة.

(١) الجريدة الرسمية السورية، وقائع المجلس النيابي السوري، الجلسة ١٥، تشرين الثاني ١٩٤٣، صص ٣٣٥–٣٥١.
(٢) القبس، العدد ٢٥٦٠، تاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٤٣، ص ٤. وأيضاً العدد ٢٥٦٥، تاريخ ٢٨ تشرين الثاني ١٩٤٣، ص٣.

الثانية، أن الالتحام الوطني اللبناني على قاعدة التوحد المجتمعي الثقافي والسياسي والوطني، هو أبرز شروط القوة لاستقلال سوريا وسيادتها، وأيضاً المعادلة تبقى نفسها بالنسبة إلى لبنان، أي بمقدار ما تتمتع به سوريا من استقلالٍ وطنيٍّ وسيادةٍ وطنيةٍ، بمقدار ما يعزز هذا الأمر شروط الاستقلال الوطني للبنان ولسيادته الوطنية.

الثالثة، لبنان حاجةٌ سوريةٌ دائمةٌ أمنياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً واجتماعياً، وبالمقابل، سوريا حاجةٌ لبنانيةٌ دائمةٌ على كل المستويات الأمنية والاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية.

على قاعدة الدلالات المشار إليها، ارتسم الموقفان السوري واللبناني في خوضهما معركةً فاصلةً أخرى في تاريخهما الوطني، ألا وهي معركة الجلاء، أو بالأحرى معركة استكمال الاستقلال الذي تحقق في العام ١٩٤٣.

معركة الجلاء: وحدة الأمن الاستقلالي بين سوريا ولبنان

إنّ تحقيق الاستقلال الوطني لسوريا ولبنان في العام ١٩٤٣، لم تُسْتَكْمَلْ كلُّ حلقاته بقيام حكمٍ وطنيٍّ استقلاليٍّ في البلدين، طالما أن هناك سيطرةً فرنسيةً ما زالت قابضةً على مصالح حيويةٍ مشتركةٍ بين سوريا ولبنان من جهةٍ، وما دامت هناك أيضاً عساكر فرنسيةٌ ما زالت على الأرض السيادية السورية واللبنانية من جهةٍ أخرى.

لم تخرج فرنسا، خلال وبُعيد الحرب العالمية الثانية، عن نزعتها الكولونيالية التي عرفتها لقرونٍ سابقة. لذلك قامت سياستها على المحافظة على إرثها الاستعماري من خلال استمرار الهيمنة على المستعمرات وثرواتها الوطنية، والإمساك بأسواقها الخارجية وإلحاقها بسوقها الرأسمالي. تحت ضغط النزعة المشار إليها، راحت فرنسا تعتمد المناورة والتكتيكات السياسية المختلفة، للالتفاف على استقلال سوريا ولبنان، ساعيةً إلى اختراق هذا الاستقلال والانقلاب عليه من خلال استمرار جيوشها على أراضي البلدين، ومن ثم تحويل الوجود العسكري إلى وجودٍ سياسيٍّ مسيطر.

أمام هذه النزعة الكولونيالية الفرنسية، أدركت القوى الوطنية السورية واللبنانية أنها أمام معركةٍ فاصلةٍ جديدةٍ في استكمال الاستقلال، هي معركة إجلاء الجيوش الأجنبية عن أراضي البلدين. من هنا، برزت من جديدٍ وحدة الأمن الاستقلالي السوري واللبناني، وهو أمنٌ يرتكز إلى ثلاثة مستوياتٍ أمنيةٍ مترابطةٍ عضوياً:

المستوى الأول، الأمن السياسي، وهو ما تحقق في العام ١٩٤٣، وذلك من خلال قيام إرادةٍ وطنيةٍ حاكمةٍ في البلدين، وهي إرادةٌ عبَّرت عنها سلطةٌ سياسيةٌ وإداريةٌ وطنيةٌ، راحت تشرف على إدارة الدولة ومؤسساتها المختلفة كمرجعيةٍ مستقلةٍ عن أية سلطةٍ أو مرجعيةٍ أجنبية.

المستوى الثاني، الأمن الاقتصادي، على هذا المستوى اصطدم العهدان الوطنيان في سوريا ولبنان بالمماطلة الفرنسية في تأخير تسليمها المصالح المشتركة إلى السلطات الوطنية في البلدين، وفي مقدمتها تسليم الجيش الوطني السوري واللبناني، وذلك على الرغم من اتفاقاتٍ سبق للحكومة الفرنسية أن أبرمتها مع حكومَتَي الاستقلال في البلدين. ففي ٢٢ كانون الأول ١٩٤٣، جرى توقيع اتفاقٍ في دمشق بين الجانبين السوري واللبناني من جهةٍ، والفرنسي من جهةٍ ثانيةٍ، وهو يقضي بأن تتسلم الحكومتان السورية واللبنانية الصلاحيات التي كانت تمارسها السلطات الانتدابية الفرنسية، وكذلك اتفاق ١٥ حزيران ١٩٤٤ الذي نصَّ صراحةً على أن يضع المندوب العام لفرنسا تحت تصرف الحكومة اللبنانية طابوراً لحفظ الأمن الداخلي، ريثما يتم الاتفاق النهائي على إعطاء الحكومة اللبنانية مجموع قطع الجيش اللبناني التي تديرها فرنسا في لبنان[١].

بعدما تمّ تنظيم تفاهمٍ سوريٍّ–لبنانيٍّ على آليات إدارة المصالح المشتركة التي يربو عددها على العشرين مصلحةً، وهو تفاهمٌ يقطع في الواقع، الطريق على سياسة المماطلة الفرنسية، كان التنسيق المشترك بين سوريا ولبنان بإلزام الجانب الفرنسي على الإقرار بتسليم تلك المصالح اعتباراً من أول العام ١٩٤٤، وبالفعل تمّ تسليم جميع المصالح خلال ستة شهورٍ تقريباً، كان آخرها تسليم رقابة السكك الحديدية والموانئ في ٥ حزيران ١٩٤٤[٢].

المستوى الثالث، الأمن العسكري، ويتمثل بإشراف الجيش الوطني دون غيره، على حماية الجغرافية السياسية للدولة الوطنية؛ الأمر الذي كان يعني ضرورة وضع نهايةٍ لإخراج الجيش الفرنسي عن أراضي سوريا ولبنان.

(١) أنظر نصّ هذين الاتفاقين باللغتين العربية والفرنسية في: لبنان في معاهداته واتفاقاته، ج٣، منشورات وزارة الخارجية والمغتربين، بيروت: مكتبة خياط، ١٩٦٦، صص ٣٢٣ و ٣٥٦.

(٢) بدر الدين السباعي، أضواء على الرأسمال الأجنبي، م.س، ص ٣٦٦.

والأمن العسكري للاستقلال هو، في الواقع، أمنٌ مزدوجٌ: **أمنٌ وطنيٌ وأمنٌ قوميٌّ في الوقت نفسه.**

فالأمن الاستقلالي السوري واللبناني هو واحدٌ بوصفه جزءاً من مجالٍ أمنيٍّ قوميٍّ. وهذه مسألةٌ بالغة الدلالة، من حيث إن الأمن القومي هو ضرورةٌ ملازمةٌ للاستقلال الوطني. وعليه، مثلاً: الأمن الفلسطيني في فلسطين هو جزءٌ من أمن سوريا القومي، وكذلك من أمن لبنان القومي وهكذا... واليوم، الاتفاقية الأمنية العراقية-الأميركية التي أُبْرِمَتْ في العراق المحتل مؤخراً، تشكل، ليس فقط تكريساً لوجودٍ عسكريٍّ أجنبيٍّ على أرض العراق، وإنما أيضاً، تهديداً للأمن القومي لسوريا ولبنان والكويت والسعودية، ولسائر الدول العربية الأخرى.

التجربة السورية-اللبنانية المشتركة في خوض معركة الجلاء، جاءت متميزةً لجهة تقديمها النموذج النضالي المشترك خلال عامي ١٩٤٥-١٩٤٦، وذلك بسبب جملةٍ من المعطيات التي توفرت آنذاك، وهذه أبرزها[١]:

أولاً: تلازم الموقف السياسي السوري-اللبناني في تعاطيه مع قضية الجلاء كقضيةٍ واحدةٍ في مواجهة احتلالٍ أجنبيٍّ واحدٍ (فرنسا). وهذا ما دلَّت عليه الوفود المشتركة لتأمين الموقف الدولي المنتصر لقضية الجلاء.

ثانياً: تحشيد موقفٍ عربيٍّ داعم لقضية الجلاء، وكان هذا الأمر أول امتحانٍ لدور جامعة الدول العربية الحديثة النشأة (آذار ١٩٤٥)، فقد عقد مجلس الجامعة أول دورةٍ غير عاديةٍ له بين ٤ و ١١ حزيران ١٩٤٥، مؤكداً نصرته القومية للموقف السوري-اللبناني في خوضه المشترك معركة الجلاء.

ثالثاً: تحشيد موقفٍ جماهيريٍّ عربيٍّ داعمٍ لقضية الجلاء جاء تعبيراً عن شعورٍ قوميٍّ مخزونٍ لدى الجماهير العربية لنصرة إخوانهم في القومية في سوريا ولبنان. وهذا ما عكسته التظاهرات الصاخبة في غير مدينةٍ عربيةٍ وهي تندد بقصف الطيران الفرنسي للعاصمة دمشق (٢٩ أيار ١٩٤٥).

---

(١) للمزيد من التفاصيل حول معركة الجلاء التي خاضها لبنان وسوريا (١٩٤٥-١٩٤٦) راجع: أحمد محمودي، لبنان في جامعة الدول العربية (١٩٤٥-١٩٥٨)، بيروت: المركز العربي للأبحاث والتوثيق، ط١، ١٩٩٤، صص ١٠٣-١١٠، وكذلك، حول الموقف الشعبي السوري واللبناني والعربي الداعم لمعركة الجلاء راجع: إلياس البواري، تاريخ الحركة العمالية والنقابية في لبنان، ج١، م.س، صص ٢٤٦-٢٥٧.

رابعاً: الحضور المسيحي اللبناني الفاعل في معركة الجلاء، سواءٌ على المستوى الشعبي والسياسي الداخلي (مناقشات مجلس النواب اللبناني)، أم على مستوى السياسة الخارجية والمفاوضات التي قادها الأعضاء المسيحيون المشاركون في الوفود المفاوضة، وعلى رأسهم وزيرا الخارجية هنري فرعون وحميد فرنجية. لقد أضفى الحضور المسيحي على معركة الجلاء بُعداً وطنياً وقومياً في آنٍ واحد.

وأخيراً، أثمر الموقف النضالي السوري–اللبناني المشترك انتصاراً جديداً بعد انتصار الاستقلال في العام ١٩٤٣، فكان الانتصار في جلاء القوات الأجنبية عن أراضي البلدين في ١٩٤٦/١٢/٣١.

أزمةُ العقلِ السياسيِّ الإسلاميِّ
مراجعةٌ نقديّة

أ. د. محمد شقير
الجامعة اللبنانية

مقدمة

يدور الحديث هنا حول مجمل حركات الإسلام السياسي وإخفاقاتها، أو فشلها على مستوى الحكم أو الممارسة السياسية وغير السياسية، ليس من ناحية الوصول إلى السلطة أو الاحتفاظ بها أو المشاركة فيها، بل من ناحية الفشل في تقديم الحلول العملية لكثيرٍ من المشاكل التي تعاني منها مجتمعاتنا، في مختلف المجالات الحياتية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية والتنموية... وعدم قدرتها على تحقيق قِيَم العدالة والإصلاح ومواجهة الفساد في برامج وسياساتٍ وخططٍ عمليةٍ، تحوّل تلك القِيَم إلى نُظُمٍ وقوانين وثقافةٍ مجتمعيةٍ، وتعمل على ترجمتها الفعلية، وإنزالها من سقفها الخطابي إلى مختلف المجالات الاجتماعية، واجتماع الدولة.

لن يكون من الإنصاف أن يُنكر على بعض تلك الحركات تحقيق أكثر من نجاحٍ في ميادين مهمةٍ، تتّصل بمواجهة الاحتلال أو الاستعمار أو الهيمنة الغربية، بل أيضاً على مستوى بناء نموذجٍ في الدولة ذي بعدٍ مدنيٍّ- دينيٍّ معاصرٍ، كما هو الحال في التجربة الإيرانية المعاصرة، لكن هذه النماذج والتجارب قد تحتاج إلى دراسةٍ على حدة، لمعرفة الديناميات التي أدّت إلى بلوغها تلك النتائج، أو الأسباب التي قادت إلى تعثّرها في أكثر من مجالٍ وإطار.

وسوف يكون من المنهجي القول بأن فشل تلك الحركات في الإطار الذي ذكرنا، ليس فشلاً للإسلام أو الدين، إنما هو فشلٌ لرؤيةٍ بعينها، أو لعقلٍ سياسيٍّ بعينه، حتى لو كان يُعمل على تقديم مشروعيةٍ دينيةٍ أو إسلاميةٍ لتلك الرؤية أو ذاك العقل.

عوامل فشل الإسلام السياسي

والسؤال الأساس هنا هو: ما هي أهم الأسباب التي يمكن تلمّسها في فشل ذلك الإسلام السياسي على مستوى مجمل حركاته، في معالجة جملة تلك المشاكل التي تعاني منها مجتمعاتنا، وتحقيق قِيَم العدالة والإصلاح والتنمية وسوى ذلك؟

قد يكون للعديد من العوامل الموضوعية أو الخارجية دورٌ أساسٌ، في إفشال العديد من تجارب الإسلام السياسي في أكثر من مجالٍ، وهذا ما لا يمكن إنكاره، لكن هنا سوف يتجه البحث إلى تلك العوامل، التي ترتبط ببنية العقل السياسي الإسلامي، وأدواته المعرفية، ومشاربه، والديناميات الفكرية التي يعمل من خلالها.

أولاً- المفاهيم الناظمة لرؤية العقل السياسي الإسلامي

إن ذاك العقل السياسي هو عقلٌ تراثويٌّ أكثر منه نصّياً، هو عقلٌ سلفيٌّ أكثر منه أصوليّاً. بمعنى أن المفاهيم الناظمة للرؤية السياسية لذاك العقل، هي مفاهيم مستقاةٌ من التراث الديني الإسلامي، أكثر من كونها مستقاةً من المصادر الأساسية الإسلامية للمعرفة والتشريع، وهو ما أدّى إلى إيجاد أكثر من خللٍ بنيويٍّ في أكثر من عقلٍ سياسيٍّ إسلاموي.

ولعلّ من المعلوم أنّ جزءاً أساسياً من التراث الديني الإسلامي، قد تشكّل تاريخياً على وقع السلطة السياسية ودورها في صناعة ذلك التراث، والعبث به، من خلال ما يعرف في القاموس الاصطلاحي الإسلامي بفقهاء السلطان وعلمائه، وما قدّموه من نتاج علميٍّ دينيٍّ وفقاً لتوجهات ذلك السلطان ومصالحه، بالإضافة إلى عوامل أخرى أثّرت في تشكّل ذلك التّراث ومضامينه[1]؛ فضلاً عن البعد التاريخي الماثل في تكوينه، وكيف

(١) راجع: محمد الكثيري، السّلفيّة بين أهل السنّة والإماميّة، بيروت: مركز الغدير للدّراسات والنّشر والتّوزيع، ط٢، ٢٠٠٨م، صص ٤٦١-٤٩٤.

يمكن أن يحيل ذلك العقل إلى عقلٍ ماضويٍّ، موغلٍ في ماضوَّيته، أكثر منه عقلاً منهجياً معاصراً، قادراً على الوصل بين ثوابت الدين وقِيَمه من جهةٍ، وظروف العصر ومتغيِّراته من جهةٍ أخرى.

وعليه فإن أيَّ عقلٍ سياسيٍّ يتشكّل على ضوء تشوُّهات ذلك التراث، لن يستطيع إلاّ أن يكون عقلاً مشوَّهاً في الرؤية والفعل والأداء، وسوى ذلك.

ثانياً- ضعف البعد النقدي والأدوات المنهجية

لعلّ مردَّ ذلك إلى منظومة المفاهيم المودعة في بطون ذلك التراث، سواءٌ كانت دخيلةً عليه، أو كان لها أصلٌ في المصادر الأوَّلية للمعرفة الدينية، لكن تمَّ تفسيرها أو تأويلها بما يؤدِّي إلى إضعاف ذلك البعد النقدي ودوره في التصحيح والتقويم.

قد لا يكون لثقافة السلطة المودعة في التراث من مصلحةٍ في تعزيز ثقافة النقد وأخلاقياته، وما يُولِّده ذلك من ديناميات اجتماعيةٍ، تقوى على تلمُّس عورات السلطة، والاعتراض عليها، وتصحيحها، بل سوف تكون تلك السلطة حريصةً أشدَّ الحرص على تعزيز ثقافة القطيع (الاتِّباع الأعمى) لدى عامة الناس، وسوف يكون أمراً مساعداً لها أن تعمد إلى استغلال بعض المفاهيم الدينية، وإعادة تفسيرها بما يخدم مصالحها ورغباتها.

في معرض نقده للتراث وقراءته، يجيب محمد أركون على سؤال مفاده: هل ينطبق النقد الذي تَحدَّثتَ عنه على الحديث النبوي فقط، أم أنه ينطبق على القرآن أيضاً؟

يجيب أركون: «نجد في اللحظة الراهنة للإسلام المعاصر، أنه من المستحيل عملياً فتح مناقشةٍ للنقد التاريخي، أو حتى مناقشةٍ تأويليةٍ بخصوص القرآن، ولكن ينبغي أن أتوسع في شرح ذلك لكيلا يحدث سوء تفاهم. إن هذا الوضع ليس عائداً إلى معارضةٍ أزليةٍ للعلم... إنه عائدٌ إلى الدولة الرسمية التي وُضِعَتْ منذ الأمويين بمنأى عن كل دراسةٍ نقديةٍ، لأنها أرادت أن تجعل منه مصدر القيادة العليا، والمشروعية المثلى التي لا تُناقش ولا تُمس»[1].

(١) محمد أركون، الفكر الاسلامي: قراءة علمية، ترجمة هاشم صالح، بيروت: المركز الثقافي العربي، ط٢، ١٩٩٦، ص ٥١.

إنّ مقولاتٍ من قبيل التسليم والاتّباع والطاعة... لا تعني تعطيل دور العقل وحسّه النقدي، بل هي نفسها مبنيةٌ على العقل، وينبغي أن تُمارَسَ في إطارٍ واعٍ وهادفٍ ونقديٍّ، لكن عندما تأتي إلى كيفية تشكيلها في ذلك التراث، تجد شيئاً آخر، يتماهى مع إرادة السلطة وخطابها.

ولذا تسمع أو تقرأ أكثر من خطابٍ دينيٍّ، أو بيانٍ يقدّم تفسيراً لتلك المقولات، بما يقمع أية قدرةٍ على النقد الهادف والبنّاء، ويعطّل أخلاقيات النقد وثقافته، وهو ما أدّى إلى إيجاد أكثر من خللٍ بنيويٍّ في ذاك العقل السياسي، أضعف قدرته على الرؤية، واكتشاف الخطأ، والمراجعة والتقييم، وصولاً إلى القدرة على التصحيح والتقويم، بل والإصلاح أيضاً، في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية وسوى ذلك.

لقد مارست الصناعة المعرفية للسلطة تعطيلاً منهجياً للنقد والنظر، بمعنى أنها عملت على تعطيل الأدوات التي يمكن أن تمارس نقداً معرفياً لمجمل تراثها المعرفي، مما أدَّى إلى إضعاف البعد النقدي في ذلك العقل ورؤيته، حيث لم يعد من السهولة بمكانٍ التخلصُ من قيود ذلك التراث وأثقاله، إلاّ بمقدار ما يمكن إعادة تحريك أدواتٍ منهجيةٍ ومفاهيم، تسمح بتخطّي كل تلك الأعباء والقيود، التي يرمي بها التراث على ذاك العقل ودوره.

وعندما نتحدّث في الممارسة الواعية والهادفة لتلك المقولات، فهو بمعنى أنّه يجب أن يُنظَر إليها من ضمن رؤيةٍ أوسع، تذهب إلى أنّ تلك المقولات ليست مقصودةً بذاتها، وليست مطلوبةً للخضوع للسّلطة كسلطة، وإنّما تُطلَبُ لأهدافٍ أبعد منها، تتمثّل في انتظام الشّأن العام، والحفاظ على النّظام العام، وتحقيق مقاصد اجتماع الدّولة، من العدالة والإصلاح والتّنمية في مختلف المجالات، أمّا إذا أُريدَ لتلك المقولات أن تصبح عائقاً يحُولُ دون تحقيق تلك المقاصد، ووصلنا إلى حالٍ حصل فيه التّعارض بين تلك المقولات والمقاصد، فإنّ الّذي يُقدَّم هو تلك المقاصد، و ليس تلك المقولات، الّتي هي بمثابة وسيلةٍ لتحقيقها.

وبتعبيرٍ آخر، إنّ مقولة طاعة السّلطة هي من أجل تحقيق العدالة، فعندما تنحرف إلى حيث تصبح لتبجيل السّلطة، فإن في ذلك إضراراً بالعدالة، وعندها تسقط تلك المقولة، كما أنّ مقولة اتّباع وليّ الأمر هي من أجل تحقيق الإصلاح، فعندما تصبح هذه المقولة تعظيماً لوليّ الأمر، فإن في ذلك إساءةً إلى الإصلاح، وعندها تسقط تلك المقولة، بل يصبح من المطلوب إزاحة تلك العوائق الّتي تَحُولُ دون تحقيق تلك المقاصد وآثارها.

وعليه، لا يمكن النّظر إلى تلك المقولات بمعزلٍ عن أهداف الدّولة، ووظائفها، وواجباتها، وبمعزلٍ عن جميع القِيَم والمقولات الأخرى، من قبيل العدالة، سواءٌ كانت اجتماعيّةً أو سياسيّةً أو ماليّةً أو غيرها؛ والإصلاح في مختلف ميادينه، الماليّة، والإداريّة، والسّياسيّة وغيرها، ومواجهة كلّ أشكال الظّلم والفساد والاستئثار، بل وجميع مثالب السّلطة، وآفّاتها من استبداد، واستفرادٍ، وطغيانٍ وغير ذلك.

وكذلك الأمر في ما يرتبط بالنظر إلى مجمل ذلك الواقع الاجتماعي والسياسي وغيره، فإنه يتم بعيون ذلك التراث وأدواته، حيث لن يكون من السهل الانعتاق من تلك الأدوات، وقدرتها على التشويه، أو تعطيل القدرة على الفهم الصحيح للواقع.

بمعنى أنّ النصّ كما يقدّم تشريعاً، فإنّه يعطي أيضاً رؤيةً للواقع المحيط، وعليه، بمقدار ما يكون الفهم لهذه الرّؤية صحيحاً، بمقدار ما يساعد ذلك على التّعامل الصّحيح مع هذا الواقع، وبمقدار ما يكون ذاك الفهم مشوّهاً، بمقدار ما يؤدّي إلى تشويه التّعامل مع ذلك الواقع. لو أخذنا، على سبيل المثال، الرّؤية إلى الآخر المذهبي أو الدّيني بحسب ما هو موجودٌ في ذلك التّراث، فسوف نجد أنّه يُبرِزُ صورةً تؤسّس لعلاقاتٍ غير سويّةٍ مع ذلك الآخر، وهذا بفعل مجمل ما أُودع في بطون ذلك التّراث تجاه ذلك الآخر والنّظرة إليه.

وعليه، كيف يمكن لعقلٍ سياسيٍّ، يستبطن أكثر من خللٍ منهجيٍّ في الرؤية التي يحمل، ونظرته للواقع من حوله، أن يكون قادراً على بلورة رؤيةٍ إسلاميةٍ صحيحةٍ منهجياً، وفهم الواقع المحيط بشكلٍ سليم، والقيام بعملية وصلٍ منهجيٍّ ما بين الرؤية التي يحمل والواقع الذي ينظر، تمهيداً لتحقيق تلك القِيَم والمبادىء؟

ثالثاً- منظومة الاجتهاد

إن تعطيل منظومة الاجتهاد، أو إضعافها، بما هي منظومةٌ ينبغي أن تعمل على إيجاد ديناميات مستديمة لتطوير العقل الديني والرؤية الدينية، بل والخطاب أيضاً، وما يؤدي إليه ذلك من تطوير للعقل السياسي، والرؤية السياسية ذات الصلة، إن تعطيل تلك المنظومة يؤدّي إلى جمود الفهم، وعدم القدرة على النقد أو التصحيح والمعاصرة، وما يعنيه ذلك من الركون لأكثر من فهم ماضويٍّ، أو سلفيٍّ، أو تاريخيٍّ، منفصم عن الواقع الذي نعيش، واعتباراته وجميع ملابساته، وما ينتجه ذلك من عقلٍ سياسيٍّ يعانّي أكثر من انفصام عن الواقع، ليس فقط في اللغة، والخطاب، والقاموس الذي يحمل، وإنما أيضاً في المفاهيم

والأهداف والأولويات والسياسات وسوى ذلك، هذا الانفصال سوف يُمارس لصالح ماضويةٍ موغلةٍ، أو تراثيةٍ مشوّهةٍ، أو رؤيةٍ معيقةٍ عن التموضع في الواقع المعاصر، ومعاينة جميع التباساته وإشكالياته.

إنّ الاعتقاد بأنّ فهم الماضين للنصّ الدّيني هو الفهم الأشدّ تعبيراً عن الدّين ومعانيه، يؤدّي إلى أمرين: الأوّل تعطيل أيّ فعلٍ نقديٍّ لذلك الفهم، والثّاني تعطيل أيّ فعلٍ اجتهاديٍّ في النصّ الدّيني، والرّكون إلى ذلك الفهم السّلفي والماضوي، وعدم المبادرة إلى إنتاج أيّ فهم معاصرٍ، قد يتجاوز ذلك الفهمَ الماضويَّ، أو يختلف معه، طالما أنّ هذا الفهم أصبح يرقى إلى رتبة النصّ على مستوى التّعامل معه.

وهنا سوف يكون من الصّحيح منهجيّاً طرح جملةٍ من الأسئلة، وهي:

كيف نستطيع أن نُثْبِتَ أنّ فهم أولئك السّلف هو الفهم الأشدّ تعبيراً عن الدّين في جميع القضايا والمسائل؟ ألا يمكن أن يكون أولئك قد تأثّروا بعوامل عديدةٍ ترتبط بظروفهم الاجتماعيّة والسّياسيّة وغيرها، أدّت إلى ابتعادهم عن تلمّس المعنى الصّحيح للنصّ في أكثر من قضيّةٍ أو مسألة؟ ألا يمكن القول إنّ تطوّر العلوم في مختلف مجالاتها، ساهم ويساهم في توفير قدرةٍ أفضل لفهم أصحّ للدّين ونصوصه؟ ألا ينبغي القول إنّ كثيراً من القضايا المستجدّة تحتاج إلى حفرٍ مختلفٍ في النصّ ومعانيه، لأنّ هذه القضايا لم تكن مطروحةً في ما سلف؟ وعليه، ألا يمكن الاعتقاد بأنّ القادر على تقديم فهمٍ صحيحٍ لقضايا جديدةٍ، سوف يكون قادراً على تقديم فهمٍ أصحّ لقضايا قديمة؟

وهنا، ينبغي الإلفات إلى أن تلك المنظومة، أو المنهجية التي تتبع، تحتاج هي نفسها إلى أن تُعمل مقولاتها في أدواتها، ممّا يؤدّي إلى تطوير منهجية الاجتهاد من الاجتهاد الأحكامي أو الشريعتي، إلى الاجتهاد الرؤيوي والنظري؛ من الاجتهاد الفردي، إلى الاجتهاد المؤسَّسي، بل والتخصّصي أيضاً، أي ذاك الاجتهاد الذي يقوم على استيعاب مجمل التخصّصات ذات الصلة، والاستفادة منها، لتصبح هذه المنهجية منهجيةً قادرةً على تقديم الرؤى والنظريات المرتبطة بمختلف مجالات الحياة الاجتماعية، وتطوراتها المتلاحقة[1].

رابعاً- سلطوية العقل السياسي الإسلامي

إنّ ذاك العقل السياسي هو عقلٌ سلطويٌّ أكثر منه عقلاً وظيفياً، بمعنى أنّه ينزع إلى

(١) في الاجتهاد وشروطه راجع: علي رضا فيض، الفقه والاجتهاد: عناصر التأصيل والتّجديد والمعاصرة، تر: صافي حسين، ج١، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط١، ٢٠٠٧م، صص١٥٧-٢٢٠.

السلطة أكثر من نزوعه إلى أداء وظائفها، وأنّه يشتهي الرئاسة أكثر مما يميل إلى القيام بمهامها، سواءٌ في إطار التنمية في جميع مجالاتها، أو تسييل العدالة في جميع ميادينها، أو تحقيق الإصلاح، ومواجهة الفساد في مجمل الحقول ذات الصلة.

سوف يكون هذا الأمر مفهوماً، عندما ندرك أن التراث الذي يستقي منه ذاك العقل مفاهيمه، هو تراثٌ سلطويٌّ بامتيازٍ، وعليه، لن يستطيع إلا أن يحاكي ذاك التراث في سلطويته، ونزوعه إلى السلطة، أكثر من نزوعه إلى أي شيءٍ آخر، مما يترتب على تولي السلطة وتسنّمها.

إن المفاهيم التي تدعو إلى تعظيم السلطان، وطاعة الأمراء بمعزل عن سلوكهم وسياستهم، هي مفاهيم حاضرةٌ بقوةٍ في النصوص الإسلامية التي يحوم حولها الكثير من الأسئلة. إن جملةً من تلك النصوص تدعو إلى وجوب طاعة الحاكم ولو كان ظالماً، وتُحرِّم الخروج عليه ونقض بيعته، فقد نُسِبَ إلى الرسول(ص) الحديث الآتي: «يكون بعدي أئمةٌ لا يهتدون بهداي ولا يستنُّون بسنَّتي، وسيقوم فيهم رجالٌ قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان أنس؛ قلت [أي السائل]: كيف أصنع يا رسول الله إن أدركت ذلك؟ قال: تسمع وتطيع الأمير، وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك، فاسمع وأطع»(١). ومن هنا ذهب بعض الفقهاء إلى الإفتاء بوجوب طاعة الملوك وإن ظلموا وجاروا، فيقول: « لا يستقيم الدين إلا بهم وإن جاروا وإن ظلموا، والله لما يصلح بهم أكثر مما يفسدون»(٢).

إنّ العقل السياسي الذي يحمل تلك البصمات السلطوية، سوف يصبح عقل سلطةٍ أكثر منه عقل عدالةٍ، وعقل استئثارٍ أكثر منه عقل شراكةٍ، وسوف يصبح مشروع نزاعٍ أكثر منه مشروع تنميةٍ، وسوف تكون عندها قدرته على الوصول إلى السلطة، أكثر من قدرته على حسن إدارتها، وسوف يكون نجاحه في طرح الشعارات، أكثر من نجاحه في تقديم الحلول والبرامج العملية.

خامساً- أين تتجلَّى لاعقلانية العقل السياسي الإسلامي؟

إن ضعف البعد العقلاني في العقل السياسي الإسلامي، يعود إلى إضعاف دور العقل في

(١) صحيح مسلم، مج٦، بيروت: دار الفكر، ص ٢٠.

(٢) ابن الجوزي، آداب الحسن البصري، تح: سليمان الحرش، دار النوادر، ٢٠٠٧م، ص ١٢١.

المنهج المعرفي الإسلامي الذي يرتكز عليه هذا العقل، أو بلوغ تشوهات التراث درجةً أفقدت العقل قدرته على ممارسة عقلانيته على مستوى صناعة الفهم الديني، عندما يكون هذا الفهم مشحوناً بأكثر من بعدٍ غير عقلانيٍّ، بمعنى وجود تهافتٍ ما بين العديد من جوانب ذلك الفهم، أو عدم انسجامها مع المقدّمات العقلية وغير العقلية التي تبتني عليها.

وكذلك الأمر على مستوى الممارسة، فإن العقلانية تكمن في فهم الواقع القائم فهماً موضوعياً ومحايداً، وخلوِّها من أي إسقاطٍ مؤدلجٍ، بحيث يتم إدراك الوقائع كما هي عليه، والعلاقة القائمة ما بين الأسباب والنتائج في مختلف المجالات والميادين، فضلاً عن القدرة على الوصل العقلاني ما بين الرؤية والواقع، النظرية والتطبيق، بما يسهم في تجنُّب أية عملية قفزٍ فوق الوقائع، أو اصطدامٍ بالمعطيات القائمة، نتيجة عدم القدرة على فهمها، أو وصلها مع الرؤية، أو استفحال البُعد اللاعقلاني في الرؤية نفسها ومنهجها المعرفي.

سادساً- العقل السياسي الإسلامي والانغلاق المنهجي

يعاني العقل السياسي الإسلامي من أزمة الانغلاق، بالمعنى الفكري والمنهجي، أي أنه يفتقد القدرة الكافية على استيعاب أكثر من منجزٍ فكريٍّ أو علميٍّ، من أي مصدرٍ أتى، وإعادة تدويره بما يخدم تطلعات ذلك العقل وقِيَمِه.

إن هذا الانغلاق سوف يَحرمُ ذلك العقل من كثيرٍ من التجارب والخبرات، التي يمكن أن تُغْنِي دوره ووظيفته، فيما لو عمل على الانفتاح عليها واستيعابها، وإعادة تدويرها بما ينسجم مع أصوله ومنهجه، والقِيَمِ التي يُراد تحقيقها.

قد يكون لهذا الانغلاق أسبابٌ عديدةٌ، من تعطيل الاجتهاد والقدرة على الإنتاج والتّطوير والمعاصرة، إلى التقوقع في فهم الماضين، والاحتباس داخل جدرانه وغير ذلك[1]، لكن النتائج التي يفضي إليها، سوف تؤدِّي إلى دفع التجربة التي يقودها ذلك العقل السياسي إلى أكثر من فشلٍ أو إخفاقٍ، عندما ينحو إلى ممارسة ذلك الانغلاق في الإطار الحضاري والمدني، كما سوف تؤدِّي إلى استنبات ثقافة الفرقة والتنازع والعصبية والتدمير الذاتي،

(١) فهمي هويدي، التّديّن المنقوص، بيروت: دار الشّروق، ١٩٩٤م، ط١، صص٢٤٤-٢٤٩.

عندما يصار إلى ممارسته في إطار المدارس والمذاهب الإسلامية نفسها، ليتم تغليب البعد المذهبي على أي بعدٍ علميٍّ، أو معرفيٍّ، أو منهجيٍّ، أو إنسانيٍّ[1].

سابعاً- العقل السياسي الإسلامي ومقولة القداسة

ممّا يعاني منه ذلك العقل، أنه مسكونٌ بنوعٍ من الميول ذات البعد القداسوي المفرِط، والتي عملت على سحب ذلك البعد إلى الكثير من المجالات والشخصيات القاطنة في أعماق الماضي، والتي ينبغي ألاّ تكون خارج دائرة العقل والنقد والتحليل.

لكن سوء فهم القداسة، وسوء توظيفها، وتوسيع غطائها إلى أوسع مدى، يشمل مجمل مساحة التاريخ والتراث والثقافة المجتمعية والسياسية السائدة؛ كل ذلك ساهم إلى حدٍّ بعيدٍ في تعطيل قدرة العقل والنقد على كشف عورات تلك الثقافة، وعيوب ذلك التراث وتشوهاته.

إن توظيف مقولة القداسة بشكلٍ خاطئٍ، بل واستغلالها أيّما استغلالٍ، أدّى ويؤدّي إلى إيجاد خللٍ بنيويٍّ في قدرة العقل السياسي الديني على القيام بمجمل العمليات الفكرية، التي تساعد على الابتكار والتصحيح والتطوير وسوى ذلك، عندما تتم محاصرة ذلك العقل بجملةٍ من المقولات التي تثقل عليه، وتُضيِّق عليه حركته إلى أقصر مدى.

وقد يتم التعامل مع تلك المقولات بمنطق المصادرة، بمعنى أن من ينتمي إلى هذه الدائرة الدينية أو تلك، قد يفهم هذا الانتماء على أنّه يعني فعل احتكارٍ لمجمل المقولات الدينية، من قبيل الحق والخير والرشد... وسلب تلك المقولات بالمطلق عن كل من يُصنَّف خارج تلك الدائرة الدينية أو السياسية ... أي إن الاحتكار في الأنا، يؤدّي إلى الاحتقار للآخر، وهو يوصل إلى تعطيل أية قدرةٍ على الاستفادة من ذاك الآخر في فكره وثقافته، وكل ما يتصل بإنتاجه وتجاربه.

يتحدث القرآن الكريم عن بعض الجماعات الدينية التي تحصر التميز في نفسها، وتنفي عن الآخر الديني أيَّ بعدٍ إيجابيٍّ وخيِّرٍ، حيث يقول تعالى:

(١) راجع: محمد شقير، روافد فكريّة: مطارحات في الفلسفة والسّياسة والاجتماع الإسلامي، بيروت: دار الولاء، ط١، ٢٠١٣م، صص ١٤٩-١٥٢ و١٧١-١٧٦.

«وقالت اليهود ليست النصارى على شيء، وقالت النصارى ليست اليهود على شيء»[1]. كما يقول تعالى في آيةٍ أخرى: «وقالت اليهود والنصارى نحن أبناء الله وأحباؤه»[2]. هذا الأمر ليس حكراً على ظاهرةٍ دينيةٍ دون أخرى، وقد تجده لدى أكثر من ظاهرةٍ، بما يشي بأن أكثر من مجتمعٍ قد يعمل على تطويع الدين وسوء استخدامه، دون أن يترك للدين أن يسهم في تغيير ذلك المجتمع من الداخل، فهو يأخذ من الدين ما يحلو له، دون أن يقوم الدين بدوره في التغيير الاجتماعي والسياسي والتربوي وسوى ذلك.

وعليه، كيف سيكون حال ذلك العقل السياسي الذي طغى لديه ذلك البعد القداسوي، وتغلّبت عنده مقولات احتكارية الحق والرشد وسوى ذلك، وتعطّلت فيه كل أو مجمل أدوات الرؤية والنقد والتحليل والتقويم...؟ إنّ النص الديني يزخر بمضامين عميقةٍ وراقيةٍ تعزّز البعد الإنسانوي والمدني والقِيَمِيَّ والأخلاقي والتنموي... مما يؤدي - فيما لو تم استثمار هذا البعد- إلى إشباع العقل الديني والسياسي، بل والثقافة المجتمعية بتلك المفاهيم، التي تُعبِّر عن ذلك البعد وتحكيه.

لكن الذي حصل وما زال يحصل، أنه تمَّ إغفال ذلك البعد إلى حدٍّ كبيرٍ في تكوين ذلك التراث، وتالياً في تكوين العقل الديني، بل والعقل السياسي الذي يدور في مداره.

عليه، عندما يصاب العقل السياسي بأكثر من شحٍّ في مكوِّناته الإنسانية أو المدنية أو القِيَمِيَّة أو التنموية، هل سوف يكون فعَّالاً، فيما يرتبط بفهم المشاكل والأزمات الاجتماعية والمدنية؟ وهل يكون قادراً، على التفاعل الهادف والبنَّاء، مع كثيرٍ من التجارب الإنسانية والحضارية المختلفة؟ وهل يكون ميَّالاً، إلى تحسُّس تلك المشاكل الحياتية والمعيشية على اختلافها، بهدف اجتراح الحلول التي تساعد على علاجها؟

إنّ الشُّحّ أو القحط في البعد القِيَمِيِّ والإنسانيّ في التّراث، سوف يؤدّي إلى شحٍّ أو قحطٍ في العقل الّذي ينشأ على مائدة هذا التّراث ويتكوّن من موادّه، لأنّ النّتائج تُقرأ من أسبابها، والمآلات تُعرف من مقدّماتها، هذا فيما لو اقتصرنا على المقاربة النّظريّة لهذا الموضوع. أمّا لو أردنا أن نستقصي الأدلّة والشّواهد من مجالاتٍ أوسع، فسوف نجدها في التّاريخ الماضي والقريب، وفي الاجتماع المعاصر، وفي واقعنا الاجتماعي والسّياسي والمدني

(١) البقرة، ١١٣.
(٢) المائدة، ١٨.

وغيره، حتّى ليصحّ القول إنّه إذا ما أردنا البحث في أسباب تخلّف مجتمعاتنا أو تأزّمها، فلن نستطيع أن نتخطّى، في معاينتنا لتلك الأسباب، ذلك القحط في البعد القِيَمِيِّ، والمدني والإنساني في ذاك العقل، والّذي انعكس قحطاً في الثقافة المدنيّة، والإنسانيّة، والقِيَمِيّة لتلك المجتمعات، الّتي ترتكز في ثقافتها على ذاك العقل ومكوّناته، وهو ما يعود إلى ذلك العور أو الخلل الكامن في ذلك التّراث، والّذي أدّى إلى أكثر من خللٍ أو التواءٍ في أكثر من عقلٍ اجتماعيٍّ، أو سياسيٍّ، أو غيره، وهو ما يساعد على إنتاج الكثير من أزماتنا في أكثر من ميدانٍ اجتماعيٍّ، أو سياسيٍّ، وغيره.

خاتمة

إنّ العقل السياسي الإسلامي أحوج ما يكون إلى القيام بعملية مراجعةٍ نقديةٍ شاملةٍ وعميقةٍ وجذريةٍ، تقوم على تعزيز دور العقل، وتفعيل منظومة الاجتهاد، وتقوية روح النقد والتطوير والتقويم، وتطهير التراث وما بني عليه من كثيرٍ من الالتواءات والتشوُّهات الفكرية والمنهجية التي حصلت في التاريخ، ومحاولة الميل من الماضوية إلى المعاصرة، وإعادة بناء مجمل منظومة العقل السياسي ومفاهيمه، من خلال العودة إلى المصادر الأساسية للمعرفة الإسلامية، من القرآن الكريم والسُّنَّة الصحيحة. وبذلك يمكن للعقل السياسي الإسلامي أن يعيد بناء نفسه، مجترحاً أدواتٍ نقديةً قادرةً على تجاوز جميع تشوّهات التراث ومؤثّراته، مرتكزاً على المصادر الإسلامية للمعرفة والتشريع، وإمكانية فهمها بشكلٍ منهجيٍّ ومعاصرٍ، بما يؤدي إلى تجاوز السلفية الماضوية إلى أصوليةٍ معاصرةٍ (بالمعنى المنهجي وليس السياسي)، وتخطي الارتجالية التاريخية إلى العلموية العقلانية، واختيار تلك الأدوات المنهجية التي تساعد على فهمٍ أصحّ للدين وللواقع، والوصل بينهما، والعمل على تخليص العقل السياسي من أية عصبيةٍ مذهبيةٍ وغير مذهبيةٍ، وتحويله من عقل سلطةٍ إلى عقل عدالةٍ، ومن عقلٍ انغلاقيٍّ إلى عقلٍ قادرٍ على ممارسة أكثر من جدلٍ معرفيٍّ هادفٍ مع مجمل الإنتاج الإنساني والحضاري، وتنمية البعد المدني والقِيَمِيِّ والإنسانوي لديه، ومنعِ استغلال مقولاتٍ دينيةٍ توصل إلى القول بحصرية الحق، والاعتقاد بتحنيط القداسة وغيرها. إن استغلال هذه المقولات أدّى ويؤدّي إلى اجترارٍ أعمى لتراث بعض الشخصيات الفقهية وغير الفقهية في التاريخ الإسلامي، مما يقود إلى إنتاج ثقافة الفتنة والفرقة، وإيجاد ديناميات للتدمير الذاتي، الاجتماعي والاقتصادي والإنساني

وغيره، كما هو حاصلٌ اليوم في مجتمعاتنا وبلداننا، عندما تمَّ تحويل تلك الشخصيات إلى أصنام معرفيةٍ أو منهجيةٍ، لتصبح عائقاً يحول دون الفهم العقلاني والإنساني والقِيَمِي والروحي للدين، ولتؤول إلى مشاريع لتدمير الإنسان وكرامته وحياته، في حين أن الدين ما كان إلاّ لأجل الإنسان وإنسانيته وكرامته[1].

(١) راجع في مجمل الموضوعات السّالفة: محمّد شقير، الإصلاح الدّينيّ هل كان هدفاً للحسين(ع)، بيروت: دار الهادي، ط١، ٢٠٠١م، صص ٧٢-١٠٦.

الأثرُ المنهجيُّ لتواترِ حديثِ «تقتلُ عمّاراً الفئةُ الباغيةُ»

محمد فارس بشير سليمان جرادات
جامعة النجاح الوطنية-فلسطين

مقدّمة:

اتّفق العلماء أن الحديث المتواتر لفظاً أو معنىً يفيد القطع واليقين في ثبوته، ولم يخالف في ذلك أحدٌ من أهل العلم، ولكنهم اختلفوا في الحديث الصحيح، أيفيد العلم القطعي اليقيني أم الظن. وبَحْثُ التواتر عبر إطارٍ تطبيقيٍّ متعدِّد الوجوه، يساعد بشكلٍ لافتٍ في فهم حقيقته، ومدى اختلافه عن الآحاد. ولذلك اختار البحث (حديث الفئة الباغية)، كونه من أكثر الأحاديث المناسبة لإثبات الأسس التكوينية لفكرة التواتر، لأنّ خلفيّة الحديث تتصل مباشرةً بحاضنةٍ روائيةٍ متعدِّدة الوجوه على مستوى الصحابة، ضمن واقعٍ متعدد المدارس الحديثية، تبعاً لحدثٍ مفصليٍّ مرتبطٍ عضوياً بالحديث قيد البحث، وهو حدثٌ تسبَّب بهذا التعدُّد، إلاّ أنّه لم يمنع اتفاق جميع الأطراف على رواية الحديث.

وممّا يُعزِّز ذلك أنّ النواة الأولى لروايات حديث الفئة الباغية الأساسية، حصلت لحظة حدوث وقوع نبوءة الحديث وتحقُّقه، واتفاق عددٍ لافتٍ من الصحابة عليه، رغم ما مثَّله ذلك من إحراجٍ، في ظل اتفاق الحديث مع مفاصل الواقع التاريخي الموازي، بما يقطع يقيناً بصحة الحديث، وبما يعزِّز ثقة المؤمن بصدقيّة الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم في ما أخبر به عن ربه.

وقد روى أهل الحديث النبويِّ من الأحاديث المنسوبة للرسول صلى الله عليه وسلم ما لا يُحصى، سواء تم تصحيح بعضها، أو تحسينها، أو الحكم على كثيرٍ منها بالضعف أو الوضع، تبعاً للبحث في أسانيدها غالباً، أو لنكارةٍ بارزةٍ في المتن أحياناً نادرة. ولكنهم قلّما

ميَّزوا بين محوريَّة حديثٍ نبويٍّ أو عدم محوريّته، تبعاً لأهميته التاريخية، المتَّصلة مباشرةً بفعاليات الإسلام في صدره الأول، وهو عهد التكوين العلمي لمعظم العلوم الإسلامية، سواء تعلَّقت بالعقيدة أو الفقه أو الحديث أو التفسير.

وتنبع أهمية حديث (الفئة الباغية) التاريخية مما يلقيه، بظلاله المباشرة/غير المباشرة، على مختلف علوم الإسلام، وأسسه التكوينية. والثبوت القطعي المسبق يحدِّد هويّة الفئة الباغية في أول صراعٍ حربيٍّ بين المسلمين في التاريخ، وما أعقب ذلك من استلام الفئة الباغية للكيان الإسلامي برمته، في محطةٍ زمنيةٍ تمَّ فيها تأسيس مجمل علوم الإسلام الرئيسة، وهي العلوم التي انعكست آثارها، ليس فقط على أهل العلم والدارسين، ولكنها أخذت طريقها في لاوعي عامة المسلمين باختلاف مذاهبهم ومناطقهم.

ومتن الحديث منسجمٌ مع الواقع التاريخي، خصوصاً ما اتّصل بوضوح بغي الحكم الأموي طوال مدته، إلا ما كان من فترة حكم عمر بن عبد العزيز (٩٩-١٠١)هـ، حتى اعتبره كثيرٌ من العلماء، خامس الراشدين، وليس فيه نكارةٌ أن يخبر نبيّ الله ممّا أعلمه الله من أمرٍ مستقبليٍّ له شأنٌ خطيرٌ على مجمل دين الأمة ومستقبلها.

ورغم اختلاف الصحابة الكرام، بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، في اجتهاداتٍ كثيرةٍ تتّصل بأمر الحكم والسياسة، وتطوّر هذا الاختلاف إلى صراعٍ مريرٍ، ابتدأ بمقتل الخليفة الراشديّ الثالث عثمان بن عفّان (٣٥)هـ، وما أعقبه من حروب الجمل وصفين والنهروان (٣٧-٣٩)هـ، إلا أنّ ذلك لم يمنع العشرات منهم من رواية هذا الحديث المفصليّ المتّصل مباشرةً بتحديد الباغي في هذا الصراع. كما أن سيطرة البغاة على مقاليد السلطة لاحقاً، لم يحُل دون رواية عشرات التابعين وتابعيهم لهذا الحديث، رغم القمع الفكري الذي غلب طوال العهد الأموي، ولا يفسّر ذلك إلّا كثرة استفاضة رواية هذا الحديث، بحيث حال ذلك دون إمكانيّة تجاهله، فضلاً عن القدرة على إنكاره، خصوصاً أنّ ثمة امتداداً فكرياً واسعاً متعدّد المدارس والمذاهب، وهو امتدادٌ بالغٌ في التركيز على ثقافة الرواية الحديثية، ولعله كان سلاح كثيرٍ من المعارضين للحكم الأموي، في مرحلةٍ تاريخيةٍ لم يتمكن فيها هذا الحكم من إحداث نقلةٍ تامةٍ في الانفصال عن العهد الراشدي المتَّصل بالعهد النبوي زمنيّا/مكانيّا/قيميّا.

المحور الأول:

القائلون بتواتر هذا الحديث:

جزم كثيرٌ من أهل الحديث بتواتر حديث (تقتل عمَّاراً الفئة الباغية، يدعوهم إلى

الجنّة، ويدعونه إلى النار) تواتراً معنوياً، والحديث المتواتر مقطوعٌ بصحته، ذلك أنّه رواه جمعٌ عن جمعٍ يُؤْمَن تواطؤهم على الكذب، وستتّضح لنا، عبر تقصي تواتر هذا الحديث، حقيقة فكرة التواتر، وحقيقة القطع بصحة هذا الحديث، وما يحمله من نبوءةٍ نبويةٍ، بما أخبر الله به نبيَّه الكريم محمداً صلى الله عليه وآله وسلم، عن حال أمته بعد رحيله.

قال ابن عبد البر: (وتواترت الآثار عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم أنه قَالَ: تقتل عَمَّاراً الفئة الباغية. وهذا من إخباره بالغيب، وأعلام نبوته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ من أصحِّ الأحاديث)[1]. ولابن عبد البر كتابٌ مستقلٌّ في ذلك، لم يصل سوى عنوانه للأسف، وهو: «كتاب الاستظهار في طرق حديث عمَّار»[2].

قال المزي: (وتَوَاتَرَتِ الرِّوَايَاتُ عن رَسُول اللهِ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قال لِعَمَّارٍ: «تَقْتُلُكَ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ»، رُوِيَ ذَلِكَ عن عمَّارِ بْن ياسر، وعثمان بْن عفان، وعبد الله بْن مسعود، وحذيفة بن اليمان، وعبد الله بْن عباس وآخرين)[3].

قال الذهبي: (وَرُوِيَ هَذَا الحديث عن ابن عَبَّاس، وابن مسعود، وحذيفة، وأبي رافع، وابن أبي أَوْفَى، وجابر بْن سَمُرَة، وأبي اليُسْر السّلَميّ، وكعب بْن مالك، وأنس، وجابر، وغيرهم، وهو متواترٌ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ أَحْمَد بْن حنبل: فِي هَذَا غَيْر حَدِيثٍ صَحِيحٍ عَنِ النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد قَتَلَتْهُ الفئةُ الباغية)[4].

وقال ابن الملقن (ت٨٠٤ هـ): (وتواترت الروايات عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أنه قال لعمَّارٍ: «تقتلك الفئة الباغية»)[5]. وقال ابن حجر: (تواترت الروايات عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لعمَّارٍ «تقتلك الفئة الباغية»)[6]. (رَوَى حَدِيثَ تَقْتُلُ عَمَّارًا الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَة، مِنْهُمْ قَتَادَةُ بْنُ النُّعْمَانِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَأُمُّ سَلَمَةَ عِنْدَ مُسْلِم، وَأَبُو هُرَيْرَةَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ عِنْدَ النَّسَائِيِّ، وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، وَحُذَيْفَةُ، وَأَبُو أَيُّوبَ، وَأَبُو رَافِعٍ، وَخُزَيْمَةُ بْنُ ثَابِتٍ، وَمُعَاوِيَةُ، وَعَمْرُو بْنُ الْعَاصِ، وَأَبُو الْيُسْرِ، وَعَمَّارٌ نَفْسُهُ، وَكُلُّهَا عِنْدَ الطَّبَرَانِيِّ وَغَيْرِهِ، وَغَالِبُ طُرُقِهَا صَحِيحَةٌ أَوْ حَسَنَةٌ، وَفِيهِ عَنْ جَمَاعَةٍ

(١) ابن عبد البر، الاستيعاب، ج٣، ص١١٤٠.
(٢) م.ن، ص٤٤٨.
(٣) المزي، تهذيب، ج٢١، ص٢٢٤.
(٤) الذهبي، تاريخ، ج٣، صص٥٧٩–٥٨٠.
(٥) ابن الملقن، الإعلام، ج٢، ص١٣٤.
(٦) ابن حجر، تهذيب، ج٧، ص٤٠٩.

آخَرِينَ يَطُولُ عَدُّهُمْ، وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ عَلَمٌ مِنْ أَعْلامِ النُّبُوَّةِ، وَفَضِيلَةٌ ظَاهِرَةٌ لِعَلِيٍّ وَلِعَمَّارٍ، وَرَدٌّ عَلَى النَّوَاصِبِ الزَّاعِمِينَ أَنَّ عَلِيًّا لَمْ يَكُنْ مُصِيبًا فِي حُرُوبِهِ)[١].

واعتبره القرطبيّ (ت٦٧١هـ) (من أثبت الأحاديث، ولم يقدر معاوية على إنكاره لثبوته عنده)[٢]. وذكره السيوطي (ت٩١١هـ)، والكتاني (١٣٤٥هـ)، في مجاميعهما في الحديث المتواتر[٣].

-المحور الثاني:

الطاعنون في الحديث:

حاول بعض المتعصِّبين للحكم الأموي توهين أمر هذا الحديث رغم استفاضة أسانيده، وتضافرها، واتّبع كل واحد من هؤلاء سبيلاً في ذلك، فهذا ابن تيمية لا ينكره، ولكنه يحاول جعله قضيةً خلافيةً، فيقول: (وَأَمَّا الْحَدِيثُ الَّذِي فِيهِ «أَنَّ عَمَّارًا تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ»، فَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ طَعَنَ فِيهِ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ لَكِنْ رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ وَهُوَ فِي بَعْضِ نُسَخِ الْبُخَارِيِّ)[٤].

وهذا الخلاّل الحنبلي يحاول الطعن في هذا الحديث بوضع أقوالٍ واهيةٍ منسوبةٍ لجملةٍ من الأعلام، وخصوصاً للإمام أحمد: (أخبرنا إِسْمَاعِيلُ الصَّفَّارُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أُمية مُحَمَّدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ يَقُولُ: سَمِعْتُ فِي حَلْقَةِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، وَأَبِي خَيْثَمَةَ، والمعيطي، وذكروا: «تَقْتُلُ عَمَّاراً الفِئَةُ الباغِيَةُ». فقالوا: ما فيه حديثٌ صحيحٌ)[٥]. والعجب أن يُنسب هذا الكذب للإمام أحمد، وهو الذي روى هذا الحديث في مسنده أكثر من عشرين مرةً بأسانيد غالبها صحيحٌ أو حسن[٦]. وليس لهذا الكذب حتى إسنادٌ شكليٌّ، بينما ذكر الذهبي عن الإمام أحمد مسنداً: (أَخْبَرَنِي الْحَافِظُ أَبُو محمد بْنُ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ خَلَفٍ، أَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي السُّعُودِ: أَخْبَرَتْنَا شُهْدَةُ، أنا أبو عَبْدُ اللهِ النِّعَالِيُّ، أَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ شَيْبَةَ، ثَنَا جَدِّي: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ سُئِلَ عَنْ حَدِيثِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِي عَمَّارٍ: «تَقْتُلُكَ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ»، فَقَالَ: هُوَ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَتَلَتْهُ الفئةُ الْبَاغِيَةُ)[٧].

---

(١) ابن حجر، فتح، ج١، ص٥٤٢.
(٢) القرطبي، التذكرة، ج١، ص١٠٨٩.
(٣) الكتاني، نظم المتناثر، ج١، ص١٦٧.
(٤) ابن تيمية، الفتاوي، ج٣، ص٤٥٦.
(٥) الخلاّل، العلل، ج١، ص٢٢٢.
(٦) ابن حنبل، مسند، ج١١، صص٤٢، ٤٣، ٩٦، ٥٢٢، ٥٢٣، ج١٧، صص٥٣، ٥٤، ٢٥٧، ٣١٩، ج١٨، صص٩٧، ٣٦٨، ج٢٩، صص٣٠١، ٣١٦، ج٣٠، ص٢٤٥، ج٣٧، صص٢٩٧، ٢٩٨، ج٣٩، ص٤٧٩، ج٤٤، صص٨٣، ١٨٩، ٢٥٥، ٢٨٠.
(٧) الذهبي، تاريخ، ج٢٥، ص٣٦.

وجاء عن دحيم الدمشقي أنّه كان يختلف إلى بغداد، فذكروا له أنّ الفئة الباغية هم أهل الشام، فقال: من قال هذا فهو ابن الفاعلة، فتكب الناس عنه، ولم يسمعوا منه[١]. ولكنهم عادوا فسمعوا منه، فروى له البخاري وغيره[٢]. ومات وهو قاضياً للمتوكل العباسي على فلسطين[٣].

وتمادى ابن الراوندي المنعوت بالإلحاد (٢٩٨هـ) من جملة ما تمادى به، عندما نسب هذا الحديث للمنجِّمين[٤]!.

- المحور الثالث:

حاضنة الحديث الزمنيّة/المكانيّة:

وردت في كثيرٍ من الروايات المسندة، أنّ للحديث حاضنةً زمنيّةً ظرفيّةً صريحةً، هي وقت بناء المسجد النبوي، حيث كان عددٌ كبيرٌ من الصحابة يشتركون في البناء، ولكن ما أشكل على بعض الباحثين، أنّ بعض الصحابة الذين حدّثوا بسماعهم من الرسول صلى الله عليه وسلم لهذا الحديث، لم يكونوا أسلموا وقت بناء المسجد، كأبي هريرة وعمرو بن العاص، ولكن غاب عن العلم بأن بناء المسجد النبوي تمّ مرتين في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم، الأولى المشهورة وهي بعد الهجرة للمدينة مباشرةً، ولكن تم إعادة بناء المسجد بعد خيبر، وهذه هي المرة الثانية، بحيث أنّ أبا هريرة وعمرو بن العاص كانا قد أسلما وحضرا للمدينة المنوّرة، وهذا ما تشير إليه الروايات الآتية المسندة:

١- ما جاء على لسان عثمان أنّه اشترى أرضاً تمت زيادتها للمسجد للتوسعة، ولا تتم توسعةٌ إلا بهدم وبنيان: روى الترمذي، والنسائي عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ حَزْنٍ القُشَيْرِيِّ، قَالَ: شَهِدْتُ الدَّارَ حِينَ أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ عُثْمَانُ...فَقَالَ: أَنْشُدُكُمْ بِاللهِ وَالإِسْلامِ هَلْ تَعْلَمُونَ أَنَّ المَسْجِدَ ضَاقَ بِأَهْلِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ يَشْتَرِي بُقْعَةَ آلِ فُلانٍ فَيَزِيدَهَا فِي المَسْجِدِ بِخَيْرٍ لَهُ مِنْهَا فِي الجَنَّةِ»؟ فَاشْتَرَيْتُهَا مِنْ صُلْبِ مَالِي، فَأَنْتُمُ اليَوْمَ تَمْنَعُونَنِي أَنْ أُصَلِّيَ فِيهَا رَكْعَتَيْنِ؟ قَالُوا: اللهُمَّ، نَعَمْ. «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ عُثْمَانَ». وحسّنه الألباني عند الترمذي، وصحح سنده عند النسائي[٥].

(١) العجلي، الثقات، ج١، ص٢٨٧. الذهبي، تاريخ، ج١٨، ص٣٢٥.
(٢) البخاري، صحيح، ج٥، ص٦٥.
(٣) الذهبي، تاريخ، ج١٨، ص٣٢٥.
(٤) م.ن، ج٢٢، ص٨٧.
(٥) الترمذي، سنن، ج٥، ص٦٢٧. النسائي، سنن، ج٦، ص٢٣٥.

٢- ما جاء أن وفد بني حنيفة جاء إلى المدينة، والمسلمون يبنون المسجد النبوي، ومن المسلَّم به أنّ وفد بني حنيفة جاء إلى المدينة متأخراً جداً: فيما رواه ابن حبان بإسنادٍ قويٍّ: أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ الْحُبَابِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُسَدَّدُ بْنُ مُسَرْهَدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُلازِمُ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ: حَدَّثَنَا جَدِّي عَبْدُ اللهِ بْنُ بَدْرٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْقٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: بَنَيْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مَسْجِدَ الْمَدِينَةِ، فَكَانَ يَقُولُ: «قَدِّمُوا الْيَمَامِيَّ مِنَ الطِّينِ، فَإِنَّهُ مِنْ أَحْسَنِكُم لَهُ مَسًّا»[١]. واليماميُّ نسبةً لليمامة التي أُطلقت على هذا الصقع المعروف شرقي الحجاز الذي كانت تقيم به بنو حنيفة[٢]. وذكر البخاري وفود بني حنيفة في عام الوفود سنة ٩هـ، ولكن ابن كثير لمح أنّ ذلك كان قبل فتح مكة، لأن سيد بني حنيفة، ثمامة بن آثال، توعد قريش بمنع حنطة اليمامة عنها، وهو ما لمحه أيضاً البيهقي[٣]. وهذا بجملته يؤكد أن وفد بني حنيفة، وخصوصاً اليماميّ طلق بن عليّ شارك في توسعة المسجد، وهي التوسعة التي وقعت فيها قصة هذا الحديث المتواتر، وليس البناء الأول للمسجد في السنة الأولى للهجرة، وهذا ما يفسّر رواية عمرو بن العاص وأبي هريرة للحديث.

٣- ومعلومٌ أنّ طلق بن عليّ دخل المدينة مع وفد قومه بني حنيفة، وهم قدموا المدينة متأخرين: روى النسائي بسندٍ صحّحه الألباني: أَخْبَرَنَا هَنَّادٌ، عَنْ مُلازِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ بَدْرٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: خَرَجْنَا وَفْدًا حَتَّى قَدِمْنَا عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَبَايَعْنَاهُ وَصَلَّيْنَا مَعَهُ[٤].

-المحور الرابع:

الصحابة الذين رُوي عنهم الحديث[٥]:

ورد هذا الحديث في مجاميع كتب الحديث مرويّاً عن واحدٍ وثلاثين صحابيّاً، كما يأتي: (١) أبي سعيد، (٢) وأبي قتادة، (٣) وأم سلمة، (٤) وحذيفة، (٥) وابن مسعود، (٦) وعمَّار بن ياسر، (٧) وعمرو بن العاص، (٨) وابنه عبد الله، (٩) وعمرو بن حزم، (١٠) وخزيمة بن ثابت، (١١) وعثمان بن عفان، (١٢) وأنس، (١٣) وأبي هريرة، (١٤) وأبي رافع، (١٥) وجابر بن عبد الله، (١٦) ومعاوية بن أبي سفيان، (١٧) وعبد الله بن

(١) ابن حبان، صحيح، ج٣، ص٤٠٤.
(٢) الذهبي، سير، ج١، ص١٨٧.
(٣) ابن كثير، البداية، ج٥، ص٥٩.
(٤) النسائي، سنن، ج١، ص١٠١.
(٥) يقصد الباحث بمصطلح (الصحابة) هنا ما هو متداولٌ عند عامة المحدثين، وإلاّ فالصحابة، وفق المصطلح العلمي القرآني الثابت، هم المهاجرون والأنصار فقط. ودليل ذلك ما جاء عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، يوم فتح مكة، عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: « النَّاسُ حَيٌّ، وَأَنَا وَأَصْحَابِي حَيٌّ «. الحاكم، المستدرك، ج٢، ص٢٨٢. ووافقه الذهبيّ.

عباس، (١٨) وزيد بن أبي أوفى الأسلمي، (١٩) وجابر بن سمرة، (٢٠) وأبي اليسر السلمي كعب بن عمرو، (٢١) وزياد بن الفرد، (٢٢) وكعب ابن مالك، (٢٣) وأبي أمامة الباهلي، (٢٤) وعائشة، (٢٥) وابن عمر، (٢٦) وأبي أيوب، (٢٧) وقتادة بن العمان، (٢٨) وزيد بن ثابت، (٢٩) وعمرو بن ميمون، قال ابن عساكر وقد أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره، (٣٠) وعمر، (٣١) ومولاة لعمار ابن ياسر[١].

ولكن البحث اختار هنا فقط الأسانيد المتّصلة والموثّقة من قبل أهل الحديث عموماً، كما سيتبع. وعند التوقف مع الوضع السياسي لكثيرٍ من رواة الحديث من الصحابة، الذين صحّ الإسناد إليهم وفق قواعد أهل الحديث الرسمية، تلفت النظر رواية بعضهم للحديث كما يأتي:

- عمرو بن العاص (٤٣هـ) وقد صحّ إليه الإسناد عن الصحابيّ عمرو بن حزم (٥٣هـ)، حيث اشتركا بالسماع من الرسول صلى الله عليه وسلم، فيما أخرجه الحاكم على شرط الشيخين، ووافقه الذهبيّ[٢]. كما صحّ الإسناد عن ابن العاص عن مولاه زياد، فيما رواه أبو يعلى، ووثّق سنده حسين أسد[٣]. وصحّ الإسناد عن ابن العاص أيضاً عن الصحابيّ عبد الله بن الحارث بن نوفل، فيما رواه الطبراني بسندٍ وثّقه الهيثمي[٤]. وجاء أيضاً في إسنادٍ رابعٍ فيه نظرٌ، لما جاء في أحد أسانيده مجهولاً (عن رجلٍ من الأنصار)، عن مولاه/ أو هو مولى عمر بن الخطاب، واسمه (هَنِيّ)[٥].

تؤكد جملة الأسانيد هذه عن عمرو بن العاص، وهو من الفئة الباغية التي قاتل عمار بن ياسر ضدها حتى استشهاده، ثبوت ما صدر عن الرسول صلى الله عليه وسلم بهذا الخصوص، وعدم قدرة ابن العاص ردّ الحديث، لهذا اضطر لتقبّل تأويل معاوية للحديث، ولو كان تأويله بعيداً جداً عن بدهيّة مراد الحديث، عندما قال معاوية لعمرو وابنه عبد الله: أَنَحْنُ قَتَلْنَاهُ إِنَّمَا قَتَلَهُ عَلِيٌّ وَأَصْحَابُهُ؟ جَاءُوا بِهِ حَتَّى أَلْقَوْهُ بَيْنَ رِمَاحِنَا!!![٦]. وقد أجاب عليّ عن قول معاوية بأن قال: فرسول الله صلى الله عليه وسلم إذن قتل حمزة حين أخرجه. واعتبر القرطبيّ أنّ هذا من عليّ إلزامٌ، لا جواب عنه، وحجةٌ لا اعتراض عليها. ولَوْ كَانَ الأمرُ كما وصف معاوية لَكَانَ أَمِيرُ الْجَيْشِ هُوَ الْقَاتِلُ لِلَّذِينِ يُقْتَلُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ، حَيْثُ

(١) الكتاني، نظم المتناثر، ج١، ص١٦٧.
(٢) الحاكم، المستدرك، ج٣، ص٤٣٦.
(٣) أبو يعلى، مسند، ج١٣، ص٣٢٧.
(٤) الطبراني، الكبير، ج ١٩، ص٣٣١. الهيثمي، مجمع، ج٩، صص ٢٩٦-٢٩٧.
(٥) ابن سعد، طبقات، ج٣، ص١٩٢. الهيثمي، مجمع، ج٩، ص٢٩٧.
(٦) أحمد، مسند، ج١١، ص٥٢٢. الحاكم، المستدرك، ج٣، ص٤٣٦.

قدَّمهم إِلَى سُيُوفِ الأَعْدَاءِ. واعتبر ابن القيم أنّ هذا تأويلٌ باطلٌ مخالفٌ لحقيقة اللفظ وظاهره، فإن الذي قتله هو الذي باشر قتله، لا من استنصر به[١]. واعتبر ابن كثير ذلك من معاوية خدعةً لأهل الشام[٢].

ومن العجب ما أورده ابن كثير وابن الأثير، أنّ ذا الْكَلاعِ الحميريّ، وكان قائماً بأمر معاوية، سَمِعَ قول عمرو بن العاص يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ « تَقْتُلُكَ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ»، فَكَانَ ذُو الْكَلاعِ يَقُولُ لِعَمْرٍو: وَيْحَكَ! مَا هَذَا يَا عَمْرُو؟! فَيَقُولُ لَهُ عَمْرٌو: (إِنَّهُ سَيَرْجِعُ إِلَيْنَا). فلما قُتِلَ عمَّارٌ بعد مقتل ذي الْكَلاعِ، قَالَ عَمْرٌو لِمُعَاوِيَةَ: مَا أَدْرِي بِقَتْلِ أَيِّهِمَا أَنَا أَشَدُّ فَرَحًا، بِقَتْلِ عَمَّارٍ أَوْ ذِي الْكَلاعِ! وَاللهِ لَوْ بَقِيَ ذُو الْكَلاعِ بعد قتل عمَّارٍ لمال بعامة أهل الشام، وَلأَفْسَدَ عَلَيْنَا جُنْدَنَا[٣].

وبخصوص إسناد معاوية بن أبي سفيان للرواية، فالأمر ثابتٌ وفق قواعد أهل الحديث، وفي ذلك دلالةٌ هامّةٌ جداً في إقامة الحجة بقطعيّة ثبوت الرواية، كونها تدين الراوي، وهو لم ينكرها، ولكنه حاول تأويلها ولو بتأويلٍ شاذٍّ لا يثبت، عندما وجد اتفاق عمرٍو وابنه وابن حزم على سماع الرواية من الرسول صلى الله عليه وسلم، ولكنّ البحث لم يقف عند إسناد معاوية للرواية كإسناد عمرٍو لها، كون معاوية أسلم بعد فتح مكة، وتوسعة المسجد النبوي تمت قبل فتح مكة، كما هو مترجَّحٌ بحسب البيهقي وابن كثير[٤].

– عبد الله بن عمرو بن العاص: تضافرت الأسانيد عن ابن عمرٍو تضافراً واسعاً، رغم أنّه كان في جبهة أبيه ضد عمَّارٍ، وقد شعر بهزّةٍ عميقةٍ لحظة مقتل عمَّارٍ، وحاور أباه ومعاوية في ذلك حواراً شديداً، وعندما حاججه معاوية أنّه يقاتل ضد عمَّارٍ، أكد أنّه مع أبيه دون أن يرفع السيف، كونه لا يريد معارضة والده، رغم أنّه أسلم قبل أبيه بزمنٍ بعيدٍ!، ورغم ما ورد أنّ الراية كانت معه يوم صفين، وفق روايةٍ كلُّ سندها ثقات[٥]!.

ويغلب على أسانيد رواية ابن عمرٍو، أسانيد المدرسة الشامية/البصرية في الحديث، وإن اختلط فيها بعض الكوفيين ممن وثقتهم المدرستان، وهو إقرارٌ صريحٌ من هاتين المدرستين، وتحديدٌ لا لبس فيه للفئة الباغية. وتأتي أهم الروايات عن ابن عمرٍو من صحابيّ حضر محاورة ابن عمرٍو لأبيه ومعاوية غداة مقتل عمَّارٍ، وهو عبد الله بن الحارث

(١) القرطبي، التذكرة، ج١، ص١٠٨٩. ابن كثير، البداية، ج٦، ص٢٤٠. ابن القيّم، الصواعق، ج١، ص١٨٥.
(٢) ابن كثير، البداية، ج١٠، ص٥٣٣.
(٣) ابن الأثير، تاريخ، ج٢، ص٦٦٢. ابن كثير، البداية، ج٧، ص٢٩٧.
(٤) ابن كثير، البداية، ج٥، ص٥٩.
(٥) الذهبي، سير، ج٣، ص٩٢.

بن نوفل (٨٤ هـ)، وكان يقاتل مع أهل الشام، وقد اعتبرته مدارس الحديث كافةً أنّه كان ثقةً ظاهر الصلاح، وله رضاً في العامة، ولما مات يزيد بن معاوية (٦٣هـ) وهرب عبد الله بن زياد عامِلُهُ على العراقين، رضي أهل البصرة به أميراً دون تعيينٍ من خليفة[١].

وكذلك الرواية الثانية، والتي صحّ إسنادها إلى رجلٍ يقاتل مع معاوية، بل هو من قادة المعركة، حنظلة بن خويلد العنزي، والذي حضر محاورة ابن عمرٍو لأبيه ومعاوية[٢]، وهي روايةٌ خطيرةٌ لما جاء فيها عن تنازع القتلة المباشرين لعمَّارٍ، أيّهما قتله؟ فكلٌّ منهما يريد الفوز بهذا العمل عند معاوية، وقد عزَّز هذا الجانب في هذه الرواية، ما رواه أيضا مجاهد المكي عن ابن عمرٍو عن عمرٍو في روايةٍ صحّ سندها، فيما يتصل مباشرةً بأمر هذا البحث: (أَنَّ رَجُلَيْنِ أَتَيَا عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ يَخْتَصِمَانِ فِي دَمِ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ وَسَلَبِهِ، فَقَالَ عَمْرٌو: خَلِّيَا عَنْهُ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «اللهُمَّ أُولِعَتْ قُرَيْشٌ بِعَمَّارٍ، إِنَّ قَاتِلَ عَمَّارٍ وَسَالِبَهُ فِي النَّارِ») صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ». ووافقه الذهبيّ أنّه فعلاً على شرط البخاري ومسلم، ولكنهما لم يروياه، ورواه ابن حنبل في مسنده، وحكم عليه الأرناؤوط قائلاً « فالإسناد صحيحٌ»، وذلك بعدما استقصى طرقه وفحص أسانيده، وهو من المدرسة السلفية مشهورٌ. ورواه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني، والطبراني في الأوسط، والكبير، والمخلص في المخلصيات، والهيثمي، وقال: «وَرِجَالُ أَحْمَدَ ثِقَاتٌ ... رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ»[٣].

وصحّ إسناد الرواية الرابعة عن ابن عمرٍو عن طريق تابعيٍّ كوفيٍّ عثمانيٍّ، هو أبو عبد الرحمن السلميّ (٨٥ هـ) الموثق عند جميع المدارس الروائية، ذكره ابن حجرٍ فقال عنه: (شهد مع عليٍّ صفين، ثم صار عثمانياً، ومات في سلطان الوليد بن عبد الملك، وقال ابن عبد البر هو عند جميعهم ثقة)[٤].

– عثمان بن عفان: وأهميّة الرواية عن عثمان لهذا الحديث تكمن في أمورٍ عدّةٍ، أولها أنّ الإسناد إلى عثمان جاء عبر طرقٍ عدةٍ، أصحها سنداً، عن زيد بن وهب، وقد وثّق سنده الهيثمي، وطريقٌ ثانٍ عن عمرو بن غالب[٥]. والخلاف بين عثمان وعمَّارٍ مشهورٌ ثابتٌ إبّان

(١) ابن حجر، الإصابة، ج٥، ص٨.
(٢) أحمد، مسند، ج١١، ص٩٦.
(٣) ابن أبي عاصم، الآحاد، ج٢، ص١٠٢. الطبراني، المعجم الكبير، ج١٢، ص٥٣٩. المخلّص، المخلصيّات، ج٢، ص٧٠. الحاكم، المستدرك، ج٣، ص٤٣٧. المناوي، فيض، ج٤، ص٤٦٧.
(٤) ابن حجر، تهذيب، ج٥، ص١٨٤.
(٥) ابن المقرئ، معجم، ج١، ص٣٦٨.

خلافة عثمان، وروايته للحديث سبقت مقتل عمَّارٍ بطبيعة الحال، كون عثمان اغتيل قبل صفين بسنواتٍ كما هو معروفٌ، لذا فإنّ رواية عثمان لذلك تحمل معانيَ خاصَّةً، ممّا يؤكد صدقيّة الرواية حتى لو لم يَرْوِها غيرُ عثمان.

- عمار بن ياسر نفسه: جاء إسناد الرواية عبر مَن قيلت بحقه (عمَّار) من خلال طرقٍ عدةٍ، وليس بمستغربٍ عدم روايتها في المجاميع الرئيسة الشهيرة، وقد غلب عليها قلّة الرواية عن عمَّارٍ ابتداءً. ولكنّ الطبراني أسند إلى عمَّارٍ تقتله الفئة الباغية، عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، ووثّق سندها الهيثمي[١]. كما جاء الإسناد إليه في طريقٍ ثانيةٍ عبر أبي وائل ابن سلمة عند ابن عساكر[٢]. وفي طريقٍ ثالثةٍ عبر عبد الله بن الهذيل في مسند الحارث[٣].

- خزيمة بن ثابت الأنصاري: وهو صاحب الشهادتين، الذي جعل الرسول صلى الله عليه وسلم شهادته بشهادتين «مَنْ شَهِدَ لَهُ خُزَيْمَةُ وَأَشْهَدَ عَلَيْهِ فَحَسْبُهُ»[٤]، والذي ظلّ كافاً سلاحه يوم صفين حتى علم بمقتل عمَّارٍ، فانغمس يقاتل حتى استشهد، وقد أعلن سماعه للرسول صلى الله عليه وسلم بشأن الفئة الباغية[٥]. وخصوصية الإسناد إليه أنّ شهادته بشهادتين، وهو ما فقهه المشرفون على جمع القرآن، عندما كانوا لا يأخذون الآية إلا بشهادة رجلين، يقول زيد بن ثابت: فَوَجَدْتُ آخِرَ سُورَةِ بَرَاءَة فقط مَعَ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ لوحده ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ...﴾ فأخذوها منه. قال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ[٦].

- حذيفة بن اليمان: أعلم الناس بالفتن[٧]، وهو أخ عمّارٍ في المؤاخاة[٨]، وبالوقت نفسه فإنّ الرسول صلى الله عليه وسلم اختص حذيفة بأسرارٍ كثيرةٍ، خصوصاً ما تعلّق منها بالمنافقين والفتن، حتى أنّ عمر بن الخطاب ناشد حذيفة: أَقَسَمْتُ عَلَيْكَ بِاللهِ أَنَا مِنْهُمْ؟ قَالَ لا[٩]. وقال عنه عليّ بن أبي طالب: (ذاك امرؤٌ علم المعضلات، وعلم أسماء

(١) الطبراني، المعجم الأوسط، ج٧، ص٢٩١. الهيثمي، مجمع، ج٩، ص٢٩٨.
(٢) ابن عساكر، تاريخ، ج٤٣، ص٩٤.
(٣) الحارث، مسند، ج٢، ص٩٢٤.
(٤) الحاكم، المستدرك، ج٢، ص٢٢.
(٥) ابن عبد البر، الاستيعاب، ج٢، ص٤٤٨. الحاكم، المستدرك، ج٣، ص٣٣٤.
(٦) البخاري، صحيح، ج٦، ص٧١. الترمذي، سنن، ج٥، ص١٣٥.
(٧) مسلم، صحيح، ج٤، ص٢٢١٦.
(٨) الحاكم، المستدرك، ج٣، ص٤٣٤.
(٩) ابن كثير، البداية، ج٥، ص٢٥.

المنافقين)[١]. لذلك ينبغي اعتبار رواية حذيفة لحديث الفئة الباغية في غاية الأهميّة، كونها في صلب تخصّصه، خصوصاً أنّه جزم أنّ ابن سمية يَدُورُ مَعَ كِتَابِ اللهِ حَيْثُ مَا دَارَ، وأنّه لَنْ يمُوتَ حَتَّى تَقْتُلَه الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ. وقد وصف الحاكم هذا الحديث عن حذيفة، في ما استدركه على البخاري ومسلم، بأنّه حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَالٍ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، وقد وافقه الذهبيّ على صحة الحديث وهو يتعقبه[٢].

- أبو هريرة: وهو مشارٌ إليه من كثيرين بالميل الأموي، خصوصاً أنّه عمل عند معاوية على المدينة مراتٍ عدّةً في خلافته، وليس له مصلحةٌ بهذه الرواية، إلاّ التبليغ هنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولأن المؤسسة الأموية لا تحتمل هكذا حياديّة في الرواية، غداة استتباب الأمر لها، فإنّ رواية أبي هريرة، وإن عززت مصداقية الرواية، فإنّها أيضاً أكّدت أنّ أبا هريرة لم يكن بالضرورة أمويّاً، بقدر ما كان ابن مرحلته التي خضع لها غالبية المحدّثين بنسبٍ متفاوتةٍ، لهذا نجده وغيره رووا هذا الحديث الخطير، كما رووا غيره من الأحاديث المضادة للمصلحة الأموية، وإن تجنبوا رواية أحاديث خطيرةٍ أخرى لم تستفض طرق روايتها، ولم تأخذ رواجاً عاماً[٣].

وصحّ إسناد حديث الفئة الباغية إلى أبي هريرة عبر عبد الرحمن بن يعقوب، فيما صحَّحه الترمذي ووافقه الألباني، ضمن إسناد المدينة المنوّرة الحياديّ[٤].

- أخيراً أم المؤمنين أم سلمة، وأبو سعيدٍ الخدريّ، وأبو قتادة الأنصاريّ، وأبو أيوب الأنصاريّ، وأبو رافع الأنصاريّ: وهؤلاء من أكابر الصحابة، وقد صحّ الإسناد إليهم عبر طرقٍ كثيرةٍ متضافرةٍ، خصوصاً إسناد السيدة أم سلمة (٦٠هـ) عن الحسن البصري (١١٠هـ)، عن أمه خيرة التي كانت تدخل على أم سلمة، وهو ما رواه مسلم وغالبية كتب السنن[٥].

ولكن جاء تركيز المجاميع الحديثية بالرواية عن أبي سعيد الخدريّ (٧٤هـ)، وهو ما روته الغالبية العظمى لكتب الحديث، وأشهرها رواية البخاري بسندٍ بصريٍّ صحيحٍ عن عكرمة مولى ابن عباس، وقد تم التحديث بطلبٍ وحضورٍ من ابن عباس، والرواية التي اختارها البخاري تشير أن أبا سعيد سمع الحديث مباشرةً من الرسول صلى الله

(١) ابن عساكر، تاريخ، ج١٢، ص٢٧٦.
(٢) الحاكم، المستدرك، ج٣، ص٤٤٢.
(٣) أنظر: محمد فارس جرادات، أثر البيئة السياسية الأموية على تكوّن العلوم الإسلامية.
(٤) الترمذي، سنن، ج٥، ص٦٦٩.
(٥) مسلم، صحيح، ج٤، ص٢٢٣٦.

عليه وسلم[١]، والمدرسة البصرية عثمانية الهوى، وليس لها مصلحةٌ خاصةٌ برواية هكذا حديثٍ مفصليٍّ، وكان لهذه المدرسة موقفٌ من عمَّارٍ لما كان من نقده الشهير لعثمان، بل ثبت أنّه كان له دورٌ في الثورة على عثمان، كما كان عمَّارٌ من أكثر المتحمسين لقتال الخارجين على خلافة عليٍّ في الجمل وصفين. ويدلل على ذلك ما رواه البخاري عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ، كُنْتُ جَالِسًا مَعَ أَبِي مَسْعُودٍ، وَأَبِي مُوسَى، وَعَمَّارٍ، فَقَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: مَا مِنْ أَصْحَابِكَ أَحَدٌ إِلاّ لَوْ شِئْتُ لَقُلْتُ فِيهِ غَيْرَكَ، وَمَا رَأَيْتُ مِنْكَ شَيْئًا مُنْذُ صَحِبْتَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْيَبَ عِنْدِي مِنَ اسْتِسْرَاعِكَ فِي هَذَا الأَمْرِ، حَيْثُ بَعَثَهُ عَلِيٌّ إِلَى أَهْلِ الكُوفَةِ يَسْتَنْفِرُهُمْ، فَقَالَ عَمَّارٌ: «يَا أَبَا مَسْعُودٍ، وَمَا رَأَيْتُ مِنْكَ وَلاَ مِنْ صَاحِبِكَ هَذَا شَيْئًا مُنْذُ صَحِبْتُمَا النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْيَبَ عِنْدِي مِنْ إِبْطَائِكُمَا فِي هَذَا الأَمْرِ»[٢]. وما رواه ابن حبان في صحيحه، وحسّنه الألباني عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، قَالَ: «سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ سَلَمَةَ، يَقُولُ: رَأَيْتُ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ يَوْمَ صِفِّينَ أَخَذَ الْحَرْبَةَ بِيَدِهِ، فَقَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ ضَرَبُونَا حَتَّى يَبْلُغُوا بِنَا سَعَفَاتِ هَجَرَ، عَرَفْنَا أَنَّ مُصْلِحِينَا عَلَى الْحَقِّ، وَأَنَّهُمْ عَلَى الْبَاطِلِ»[٣].

لكنّ رواية مسلم وغالبية المجاميع الحديثية ذكرت أن أبا سعيدٍ إنما سمع الحديث من صحابيٍّ آخر هو أبو قتادة (٤٠ هـ)، بإسناد الرواية إلى أبي نضرة، وأحياناً لم يسمّ أبو سعيدٍ عمّن أخذ الرواية رغم جزمه أنّه لم يسمع، وإنّما سمعها ممن هو خيرٌ منه بحسب تعبيره[٤]. كما صحّ إسناد طريقٍ ثالثٍ عن أبي هشام، عن أبي سعيد الخدريّ، وفق ما أخرجه أحمد، وصحّح سنده الأرناؤوط[٥]. وجاء إسناد رواية عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه أبي رافع الأنصاري[٦]، كما جاء إسناد رواية علقمة والأسود عن أبي أيوب الأنصاري[٧].

- المحور الخامس:

فوائد الحديث العلميّة:

حمل حديث عمَّارٍ فوائدَ مميزةً، على مستوياتٍ عدة:

أولاً: تضمّن الحديث نبوءةً نبويّةً عظيمةً في ما أعلمه الله عز وجل لنبيه الكريم،

(١) البخاري، صحيح، ج١، ص٩٧.
(٢) م.ن، ج٩، ص٥٦.
(٣) ابن حبان، صحيح، ج١٥، ص٥٥٥. الحاكم، المستدرك، ج٣، ص٤٤٢.
(٤) مسلم، صحيح، ج٤، صص٢٢٣٥، ٢٢٣٦.
(٥) أحمد، مسند، ج١٧، ص٣١٩.
(٦) أبو يعلى، معجم، ج١، ص١٦٢.
(٧) الطبراني، الكبير، ج٤، ص١٦٨.

فها هو رسول الله صلى الله عليه وسلم يشارك صحابته الكرام بناء المسجد النبوي، ولمّا أُخبر بمكروهٍ أصاب عماراً، نتيجة مضاعفته حمل الأحجار والطين، طمأن الرسول صلى الله عليه وسلم صحابته بأنّ عمَّاراً لن يموت الآن، إنما ستقتله الفئة الباغية في مستقبلٍ قريبٍ، وقد عاش كثيرٌ ممن سمعوا هذه النبوءة النبوية، ورأوا بأم أعينهم تحققها المفجع، فوجدوا أنّ روايتها ممّا يريح ضمائرهم بعد عجزهم عن منع الاقتتال بين المسلمين. ولعل في هذا حجةً مفحمةً في وجوب الاقتداء بعمارٍ، وقد ثبتت نبوءة الرسول صلى الله عليه وسلم لصالحه أنه ميزان العدالة حينما تقع الفتنة[١].

ثانياً: أكّد الحديث على مكانة سيدنا عمَّارٍ الدينية/التاريخية/الاجتماعية، ودوره السياسي البارز، ورمزيّة هذا الدور منهجيّاً، فعمار المسلم المطمئن قلبه بالإيمان بتوثيق القرآن لذلك، وفق ما أجمع عليه أهل العلم، حينما عذّبته قريش حتى قتلت والديه، وكاد أن يموت، فاضطر لقول ما أرادته منه قريش تحت التعذيب[٢]، وهو صاحب الهجرتين، إلى الحبشة أولاً، ثمّ كان من أوائل المهاجرين إلى المدينة، والذي شارك الرسول صلى الله عليه وسلم كل غزواته دون أن يتخلّف عن غزوةٍ قط، إضافة للسرايا والبعوث، كما شارك في عهد الراشدين فتوحاتهم، وقبلها اشترك بفاعليةٍ في حروب الردة وفيها قُطعت أذنه[٣]، وهو من بنى أول مسجدٍ في الإسلام، مسجد قباء[٤]، صار ميزاناً لفئة العدالة في مواجهة فئة البغي حينما يقع النزاع الكبير بين أجنحة الأمة، وتأكيداً على مكانة عمَّارٍ الدينية، فقد بشّر الرسول صلى الله عليه وسلم قاتله بالنار، ليس فقط قاتله، إنّما سالبه أيضاً، ولم يكن ذلك لأحدٍ من الصحابة إلا ما ندر[٥]. وكان هو وأسرته قد بُشّروا بالجنّة، فقال لهم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: صَبْرًا آلَ يَاسِرٍ، فَإِنَّ مَوْعِدَكُمُ الْجَنَّةُ[٦].

(١) ابن عبد البر، الاستيعاب، ج٢، ص٤٤٨. ابن حجر، فتح، ج١، ص٥٤٣.

(٢) فقَالَ له صلى الله عليه وسلم: فَكَيْفَ تَجِدُ قَلْبَكَ؟ قَالَ: مُطْمَئِنّاً بِالإِيمَانِ، أَشَدَّ مِنَ الْحَدِيدِ، قَالَ: فَإِنْ عَادُوا، فَعُدْ، فَنَزَلَتْ فِيهِ: «إِلاّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمانِ» النحل ١٠٦. وكان عَمَّار يَبْكِي، فَجَعَلَ الرسول صلى الله عليه وسلم، يَمْسَحُ عَيْنَيْهِ، وكان جلداً صَبوراً، حتى قال عنه الأصبغ بن نباته الكوفيّ: رحم الله أبا اليقظان، فإني أرى أنه لو شارك أيوب عليه السلام في بلائه، صبر معه. ابن سلام، تفسير، ج١، ص٩٢. ابن أبي شيبة، مصنف، ج٦، ص٣٨٦. البلاذري، أنساب، ج١، صص ١٥٩– ١٧٥. البيهقي، السنن، ج١٢، ص٢٦٧. الأرناؤوط، مسند أحمد، ج٣٠، ص٢٤٥.

(٣) الحاكم، المستدرك، ج٣، ص٤٣٤.

(٤) م.ن، ص.ن.

(٥) ابن أبي عاصم، الآحاد، ج٢، ص١٠٢. الطبراني، المعجم الكبير، ج١٣، ص٥٣٩. المخلّص، المخلصيّات، ج٢، ص٧٠. الحاكم، المستدرك، ج٣، ص٤٣٧. المناوي، فيض، ج٤، ص٤٦٧.

(٦) ابن إسحق، سيرة، ج١، ص١٩٢. البلاذري، أنساب، ج١، ص١٦٠. الحاكم، المستدرك، ج٣، ص٤٣٢. أبو نعيم، حلية، ج١، ص١٤٠. ابن الأثير، أسد، ج٤، ص١٢٢، ج٥، ص٤٣٣، ج٧، ص١٥٢.

ولعل ذلك ما جعل شخصياتٍ مهمةً ليست على مذهب عمَّارٍ السياسي، كالسيدة عائشة، وابن عمر وغيرهما، يعترفون بمكانة عمَّارٍ الدينية الثابتة: قَالَ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حِينَ فَرَغَ الْقَوْمُ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، مَا أَبْعَدَ هَذَا الْمَسِيرُ مِنَ الْعَهْدِ الَّذِي عُهِدَ إِلَيْكِ! قَالَتْ: أَبُو اليقظان! قال: نَعَمْ، قَالَتْ: وَاللهِ إِنَّكَ مَا عَلِمْتُ قَوَّالٌ بِالْحَقِّ، قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَضَى لِي عَلَى لِسَانِكِ[1]. وما جاء عنها: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُوْلُ: (عَمَّارٌ مَا عُرِضَ عَلَيْهِ أَمْرَانِ إِلاَّ اخْتَارَ الأَرْشَدَ مِنْهُمَا)[2]. قال الذهبي: أخرجه النسائي والترمذي، وإسناده صحيح[3]. وجاء عن ابن عمر عند البخاري في تاريخه: (مَا أَعْلَمُ أَحَدًا خَرَجَ فِي الْفِتْنَةِ يُرِيدُ اللَّهَ إِلا عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ)[4].

تاريخياً؛ لا يمكن لأيّ باحثٍ تاريخيٍّ أن يتجاوز دور عمَّار بن ياسر في أيّ مفصلٍ تاريخيٍّ من تاريخ صدر الإسلام، سواء ما تعلق بالمستضعفين في مكة، أو بغزوات الرسول صلى الله عليه وسلم، أو بحروب الردة، أو فتوحات الراشدين، أو الخلاف السياسي الداخلي على الحكم يوم السقيفة كما يوم الشورى، حتى احتدام الصراع عسكريّاً في الجمل وصفين[5]. ومفصليّة حديث الفئة الباغية، وما شكّل من هزةٍ دفعت قادة جيش معاوية لجدالٍ صاخبٍ سمعه كل من اقترب منهم حتى من الجهة المقابلة، ممّا يوجب، حتى على الباحث التاريخي العلماني، أن يرصد الحدث بكل أبعاده، وخصوصاً كيف أمكن معاوية وحزبه القدرة على احتواء تداعيات هذا الحديث مع الإقرار بوقوعه!! ممّا يعطي إشارةً لطبيعة الجيش الذي قاده معاوية يوم صفين، ومستوى انقياده له، وتداخل الإدارة البيزنطية التي ورثها معاوية كعاملٍ أساسٍ في طبيعة تنظيم جيش الشام، وهي إدارةٌ لا يؤثر فيها الدين كعاملٍ أول.

اجتماعياً وسياسياً؛ شكّل دور عمَّارٍ السياسيُّ الفاعلُ منذ استضعافه في مكة، عاملاً مهماً في طبيعة التعامل مع المستضعفين من العبيد والموالي في الدولة الإسلامية، حيث كان عمارٌ أبرز الموالي من المستضعفين في مكة، ولكنّ الإسلام بعد الهجرة أحدث على وضعه الاجتماعي نقلةً نوعيةً، حتى أنّ عمر ولاّه إمارة الكوفة سنتين، بما كانت الكوفة تمثل آنئذٍ من أهميةٍ استراتيجيةٍ في الكيان الإسلامي برمته، وقد علل عمر تعيينه لعمَّارٍ بقوله: إِنَّمَا وَلَّيْتُ عَمَّارًا لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الأَرْضِ

(١) الطبري، تاريخ، ج٤، صص ٥٤٥-٥٤٦.

(٢) ابن ماجه، سنن، ج١، ص٥٢. الذهبي، سير، ج١، ص٤١٦.

(٣) الذهبي، تاريخ، ج٢، ص٣٢١.

(٤) البخاري، الأوسط، ج١، ص٨٣.

(٥) الطبري، تاريخ، ج٤، ص٢٣٢. الجوهري، السقيفة، صص٤٨ - ٤٩. أبو الفداء، مختصر، ج١، ص١٥٧. ابن الوردي، تاريخ، ج١، ص١٣٤.

وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوارِثِينَ»[١]، وهو ما نلمسه بوضوح في رد عمّار بن ياسر على عمرو بن العاص في صفين (٣٧هـ)، وقد عيّره بمكانته الاجتماعية كمولى: «كنت وضيعاً فرفعني الله، ومملوكاً فأعتقني الله، وضعيفاً فقواني الله، وفقيراً فأغناني الله»[٢]، لهذا فإنّه لمّا نزل عليٌّ بذي قار، قبيل الجمل (٣٦هـ) أرسل ابن عباس إلى الكوفة فأبطأوا عليه، ثمّ أتاهم عمّارٌ فخرجوا[٣]. لهذا كان طبيعيّاً أن يتبوأ عمارٌ دوراً قيادياً في جيش الإمام عليّ[٤]، لهذا كان معاوية أعلن جائزةً على رأس عمارٍ في صفين[٥]، ووقف خطيباً غداة مقتل الأشتر النخعي أحد قادة جيش عليّ: (فإنه كَانَتْ لعلي بن أبي طالب يدان يمينان، قطعت إحداهما يوم صفين - يعني عمار بن ياسر - وقطعت الأخرى الْيَوْم - يعني الأَشْتَر)[٦]. وكان تحريض معاوية على قتل عمارٍ قد بلغ مبلغه، وفق ما رواه ابن سعد وغيره: (لَمَّا اسْتَلْحَمَ الْقِتَالُ بِصِفِّينَ وَكَادُوا يَتَفَانَوْنَ، قَالَ مُعَاوِيَةُ: هَذَا يَوْمٌ تَفَانَى فِيهِ الْعَرَبُ إِلاّ أَنْ تُدْرِكَهُمُ فِيهِ خِفَّةُ الْعَبْدِ، يَعْنِي عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ)[٧].

ولكنّ هذه المكانة الاجتماعية/السياسية المتقدمة لعمَّارٍ في العهد النبوي-الراشدي، ظلّت تتعرض لمحاولات انتقاص، كما حدث يوم الشورى، عندما أعلن عمَّارٌ بصوتٍ مرتفع: أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَكْرَمَنَا بِنَبِيِّهِ، وَأَعَزَّنَا بِدِينِهِ، فَأَنَّى تَصْرِفُونَ هَذَا الأَمْرَ عَنْ أَهْلِ بَيْتِ نَبِيِّكُمْ! فرد عليه رَجُلٌ مِنْ بني مخزوم، وهم موالي عمَّار: لقد عدوت طورك يا ابن سُمَيَّةَ، وَمَا أَنْتَ وَتَأْمِيرُ قُرَيْشٍ لأَنْفُسِهَا![٨]. ويعكس ذلك بعمقٍ ما قاله رجلٌ من بني تميم لعمّار بن ياسر في أواخر العهد الراشدي، حينما أخذ عمّارٌ بإقناع أهل الكوفة للنفير مع عليٍّ يوم الجمل (٣٦هـ): «اسْكُتْ أَيُّهَا الْعَبْدُ، أَنْتَ أَمْسِ مَعَ الْغَوْغَاءِ وَالْيَوْمَ تُسَافِهُ أَمِيرَنَا»![٩].

ثالثاً: أكّد انتشار الحديث، حرص أهل الحديث على سعة الرواية، وتتبعها، وبذل الجهد في استقصائها، حيث لم يتركوا شاردةً ولا واردةً إلاّ وقد سجّلها غالبيتهم في مجاميعهم الأولى، ممّا جعل تاريخنا صفحةً مفتوحةً لمن أراد أن يغرف منه، بحيث تجد التاريخ والسنن مكتوبةً بنَفَس جميع تيارات الأمة ومذاهبها ومشاربها ومدارسها، ولكن ساهمت مراحل لاحقةٌ

(١) البلاذري، أنساب، ج١، ص١٦٣. الحاكم، المستدرك، ج٣، ص٤٢٨.
(٢) ابن مزاحم، صفين، ج٥، ص٣٣٨.
(٣) ابن أبي شيبة، مصنف، ج٨، ص٧٢٠.
(٤) ابن سعد، الطبقات، ج٣، صص١٩٠، ١٩٣، ١٩٦، ٢٠٠. البلاذري، أنساب، ج١، صص١٦٠،١٥٦، ١٧٤.
(٥) ابن كثير، البداية، ج٧، ص٢٩٨. المالكي، حسن، مع الشيخ عبد الله، ص٢٠٠.
(٦) الطبري، تاريخ، ج٥، ص٩٦.
(٧) ابن سعد، الطبقات، ج٣، ص٢٦١. ابن عساكر، تاريخ، ج٤٣، ص٤٧٦. الذهبي، تاريخ، ج٢، ص٣٢١.
(٨) الطبري، تاريخ، ج٤، ص٢٣٣. ابن الأثير، الكامل، ج٢، ص٤٤٤.
(٩) م.ن، ص٤٨٣.

بتغييب بعض التاريخ والسنن، ولكنه تغييبٌ في بطون الكتب الأولى، عبر تجاهله والحدِّ من تداوله، وليس حذفاً تاماً لما خالف هذا أو ذاك، وإن تم الكشف حالياً عن بعض عمليات الحذف المقصودة، لكنها ظلت يتيمةً، مقارنةً بسعة مصادرنا الأولى.

رابعاً: كشف هذا الحديث هشاشة الأسس التكوينية لعلم الحديث، فهو علمٌ يورد عشرات الطرق والأسانيد في إثبات حديثٍ نبويٍّ، ويصرّح كثيرٌ من رموز هذا العلم بثبوت الحديث وتواتره، ثمّ لا يجدون تناقضاً في تصحيح أحاديث تخالف روح هذا الحديث القطعيّ الثبوت، ومثال ذلك ما رواه أحمد في مسنده، والبخاري في تاريخه، والخلاّل في سنّته، واللفظ هنا له، وعشرات المجاميع الحديثية، وصححه الألباني والأرناؤوط وغيرهما من المعاصرين:

(أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ أَبُو يُوسُفَ الْفَارِسِيُّ، قَالَ: ثَنَا مَحْمُودُ بْنُ خَالِدٍ الأَزْرَقُ، قَالَ: ثَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ، قَالَ: ثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ رَبِيعَةَ، عَنْ يَزِيد: أَنَّ بَعْثًا مِنْ أَهْلِ الشَّامِ كَانُوا مُرَابِطِينَ بِآمِدَ، وَكَانَ عَلَى حِمْصَ عُمَيْرُ بْنُ سَعْدٍ فَعَزَلَهُ عُثْمَانُ وَوَلَّى مُعَاوِيَةَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ أَهْلَ حِمْصَ فَشَقَّ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَمِيرَةَ الْمُزَنِيُّ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لِمُعَاوِيَةَ: «اللهُمَّ اجْعَلْهُ هَادِيًا مَهْدِيًّا، وَاهْدِهِ وَاهْدِ بِهِ»)[1]. كيف يمكن الجمع بين البغي المتواتر الثبوت، وبين الهدى الذي لم يُروَ إلاّ عن شخصٍ واحدٍ هو ابن أبي عميرة الأزدي الذي قال عنه كثيرٌ من أهل الجرح والتعديل: (لا تصح صحبته ولا يثبت إسناد حديثه) (حديثه مضطربٌ، لا يثبت في الصحابة، وهو شاميٌّ)[2]. ومع ذلك هما سواء حديثان صحيحان، بحسب منهجية أهل الحديث التقليدية التي يعبر عنها الألباني ومدرسته المعاصرة!!!!.

هما صحيحان رغم تناقضهما الجوهريّ، والله يقول (إِنَّ اللهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ) الأنعام ١٤٤، وهل البغي إلا الظلم، فكيف يصبح الظالم هادياً مهديّاً؟! وهما صحيحان رغم أن حديث (الفئة الباغية) رواه من الصحابة العشرات، وتبعهما مئاتٌ من التابعين وتابعيهم، وثمة واقعٌ تاريخيٌّ مطابقٌ للحديث، فيما روى حديث (هدي معاوية) شخصٌ واحدٌ مُختلَفٌ في صحبته، وقد رواه ضمن ظرفٍ سياسيٍّ واضح المقصد، لإقناع أهل حمص بقبول معاوية بديلاً عن صحابيٍّ أنصاريٍّ بدريٍّ كان عيّنه عليهم عمر بن الخطاب، وثمّة واقعٌ تاريخيٌّ مخالفٌ تماماً. وسند الحديث شاميٌّ صرفٌ، مداره على سَعِيْد بن عَبْدِ العَزِيْزِ التَّنُوْخِيّ مفتي

(١) أحمد، مسند، ج٢٩، ص٤٢٦. البخاري، الكبير، ج٥، ص٢٤٠. الترمذي، سنن، ج٦، ص١٦٩. الطبراني، مسند الشاميين، ج١، ص١٨١. الخلال، السنّة، ج٢، ص٤٥٠.

(٢) ابن عبد البر، الاستيعاب، ج٢، ص٨٤٣. ابن الأثير، أسد، ج٣، ص٤٧٤. ابن حجر، التهذيب، ج٦، ص٢٤٤.

دمشق (ت١٦٧هـ)، الذي كان يقول: «مَا كُنْتُ قَدَرِيّاً قَطُّ». يعني كان على مذهب معاوية في الجبر، وقد روى الحديث المذكور عن ربيعة بن يزيد الدمشقي (ت١٢١هـ) وبينهما ٤٦ سنةً، وقد اختلط قبل موته، لذلك كانت أحاديثه تُعرض على ابن معين فيقول لا أجيزها لا أجيزها[١]. وروى الذهبيُّ الحديثَ في السير، ثم قال: «فَهَذِهِ عِلَّةُ الحَدِيْثِ قَبْلَهُ»، يقول الأرناؤوط: «يريد الاضطراب، فإن الوليد بن مسلم رواه عن سعيد بن عبد العزيز مخالفاً أبا مسهرٍ في شيخه، فشيخ سعيدٍ في رواية الوليد يونس بن ميسرة، وشيخه في رواية أبي مسهرٍ ربيعة بن يزيد»[٢]. وقال ابن أبي حاتم الرازي بعد روايته للحديث: «ابنُ أَبِي عَمِيرَة، لم يسمعْهُ من النبيِّ صلى الله عليه وسلم»[٣]. كما وضع ابن الجوزي هذا الحديث في (العلل المتناهية في الأحاديث الواهية)، وسرد أدلَّته في ذلك، وقد ذكر معه في الموضع نفسه جميع الأحاديث التي يرددها نواصب الشام في فضل معاوية[٤].

وكان محمد بْن عثمان بْن كرامة، قال: (سَمِعْتُ أبا أسامة يَقُولُ: وضعت بنو أُمَيَّةَ عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أربعةَ آلاف حديث)[٥]، ولعل هذا الحديث إحداها. خصوصاً أنّ أبا أسامة (حماد بن أسامة بن زيد ٢٠١هـ) وإن كان كوفيّاً، إلا أنّهم جميعاً أجمعوا على توثيقه، باعتباره من حكماء أهل الحديث[٦].

ومن الأمور التي كشفها الحديثُ أيضاً:

وضع هذا الحديث أساساً عقدياً/فقهياً في النظرة للفئة الباغية، باعتبارها متجاوزةً لحدود الله، يستحيل أن ينالها أجرٌ واحدٌ كما اعتبرته كثيرٌ من المصادر، هي فئةٌ مسلمةٌ لكنها فئةٌ باغيةٌ، والبغي لغةً: (التعدّي وتجاوز الحد)، وأخفّ ما جاء فيه اصطلاحاً: (البَغْيُ: الظُّلْمُ)[٧]. ولا يخفى مدلول هذه الكلمة على العاميّ فضلاً عن العالم، وقد جاءت في القرآن ضمن المعنى ذاته والسياق ذاته، ولم يشذ في فهم معناها مُفسِّرٌ واحدٌ، قال تعالى:

﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللهُ بَغْيًا أَنْ يُنَزِّلَ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَى غَضَبٍ﴾ البقرة ٩٠. ﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلاّ الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ

(١) قال أبو مسهر عن سعيد هذا أنّه قد اختلط قبل موته، وعن أبي داود أنّه تغير قبل موته، وكذا قال حمزة الكناني. ابن حجر، تهذيب، ج٤، صص٥٩-٦١.
(٢) الذهبي، سير، ج٨، ص٣٨.
(٣) ابن أبي حاتم، علل، ج٦، صص٣٨١-٣٨٢.
(٤) ابن الجوزي، العلل، ج١، صص٢٧١-٢٧٨.
(٥) الذهبي، تاريخ، ج٥، ص٦١.
(٦) م.ن، ص.ن.
(٧) الخليل بن أحمد، العين، ج٤، ص٤٥٣. ابن منظور، لسان، ج١٤، ص٧٨.

بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ **بَغْيًا** بَيْنَهُمْ﴾ البقرة ٢١٣. ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهِ الإِسْلامُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلاّ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ **بَغْيًا** بَيْنَهُمْ﴾ آل عمران ١٩. ﴿فَلَمَّا أَنْجَاهُمْ إِذَا هُمْ **يَبْغُونَ** فِي الأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ يونس٢٣. ﴿فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ **بَغْيًا** وَعَدْوًا﴾ يونس ٩٠. ﴿فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلا **تَبْغُوا** عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً﴾ النساء٣٤. ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ **وَالْبَغْيَ** بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ الأعراف٣٣. ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ **وَالْبَغْيِ**﴾ النحل ٩٠. ﴿ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ **بُغِيَ** عَلَيْهِ لَيَنْصُرَنَّهُ اللهُ﴾ الحج٦٠. ﴿إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى **فَبَغَى** عَلَيْهِمْ﴾ القصص ٧٦. ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُودَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لا تَخَفْ خَصْمَانِ **بَغَى** بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ فَاحْكُمْ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ﴾ ص٢٢. ﴿وَمَا تَفَرَّقُوا إِلاّ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ **بَغْيًا** بَيْنَهُمْ) الشورى١٤. ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ **لَبَغَوْا** فِي الأَرْضِ﴾ الشورى٢٧. ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ **الْبَغْيُ** هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾ الشورى٣٩. ﴿فَمَا اخْتَلَفُوا إِلاّ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ **بَغْيًا** بَيْنَهُمْ﴾ الجاثية ١٧. ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ **بَغَتْ** إِحْدَاهُمَا عَلَى الأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي **تَبْغِي** حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ﴾ الحجرات ٩ [١].

والاستدلال من سورة الحجرات (آية ٩) باعتبار البغي غير منافٍ للإيمان، حقٌّ لا مرية فيه، ولكنّ الإيمان لا يمنع وقوع الظلم من المؤمن مطلقاً، فقد يرتكب المؤمن جريمة قتلٍ فيستحق الخلود في جهنم أبداً رغم كونه مسلماً، قال الشافعيّ: (وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب أنَّه أمر أن يُقتل رجلٌ من المسلمين بقتل رجلٍ نصرانيٍّ غيلةً من أهل الحيرة، فقتله به، وقد بلغنا عن علي بن أبي طالب أنَّه كان يقول: إذا قتل المسلمُ النصرانيَّ قُتِل به)[٢]. وهكذا فإنّ البغي وإن لم ينقض الإيمان مطلقاً، إلاّ أنّه ينقل صاحبه في عداد الظالمين في المجتمع المؤمن عموماً، ولعل مناسبة نزول آية الحجرات (٩) تبيّن لنا حقيقة مراد النص القرآني، روى البخاري ومسلم وغيرهما:

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، أَنَّ أَنَسًا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: قِيلَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَوْ أَتَيْتَ عَبْدَ اللهِ بْنَ أُبَيٍّ بن سلول، «فَانْطَلَقَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَكِبَ حِمَارًا، فَانْطَلَقَ الْمُسْلِمُونَ يَمْشُونَ مَعَهُ وَهِيَ أَرْضٌ سَبِخَةٌ»، فَلَمَّا أَتَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: إِلَيْكَ عَنِّي، وَاللهِ لَقَدْ آذَانِي نَتْنُ حِمَارِكَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ مِنْهُمْ: وَاللهِ لَحِمَارُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَطْيَبُ رِيحًا مِنْكَ، فَغَضِبَ لِعَبْدِ اللهِ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ،

(١) الطبري، تفسير، ج١٨، ص٦٧٥، ج١٩، ص٦٣٢، ج٢١، ص١٧٦. ابن كثير، تفسير، ج٧، ص٣٧٤.
(٢) الشافعي، تفسير، ج٢، ص٦٣٨.

فَشَتَمَهُ، فَغَضِبَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَصْحَابُهُ، فَكَانَ بَيْنَهُمَا ضَرْبٌ بِالْجَرِيدِ وَالأَيْدِي وَالنِّعَالِ، فَبَلَغَنَا أَنَّهَا أُنْزِلَتْ: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾الحجرات: ٩)[١].

والظلم في القرآن له مفهومٌ عامٌّ واحدٌ لا يتعداه إلى عكسه، وهو يدور حول الجحود (الأنعام٣٣)، أو التنكر لحكم الله وحدوده (البقرة ٢٢٩، المائدة ٤٥)، أو العدوان على الناس (المائدة١٠٧، الأنعام٥٢)، أو على الذات بالإشراك بالله (لقمان١٣)، وأدناه أنّه نقضٌ للإمامة والولاية العامة ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ: إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا، قَالَ: وَمِنْ ذُرِّيَّتِي؟ قَالَ لا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ البقرة١٢٤.

أجهد كثيرٌ من شُرّاح الحديث أنفسهم في تأويل (البغي) بما يفرغه من مضمونه، ربما حفاظاً على حال من اعتقدوا أنّهم (صحابةٌ)، ولهم مكانةٌ خاصةٌ عندهم، فهم وإن رفض عامتهم قول معاوية أن من قتل عمّاراً إنما هو مَن أخرجه لا من قتله على الحقيقة، لكنهم اعتبروا (بغي) معاوية وأهل الشام اجتهاداً أخطأوا فيه، وبالتالي ينالهم عليه أجرٌ واحدٌ لا أجران، كما ينال فئة عليّ، حتى تمادى ابن حزم الأندلسي في تبرئة قاتل عمَّار، فقال بالحرف: (فَأَبُو الغادية رَضِي الله عَنهُ، متأولٌ، مُجْتَهدٌ، مُخطئٌ فِيهِ، بَاغٍ عَلَيْهِ، مأجورٌ أجرا وَاحِدًا)، وتبعه في ذلك ابن تيمية، وشهد لأبي الغادية بالجنة مع تأكيده أنّه قاتل عمَّارا!، وعلى ذلك سار النووي وابن حجر العسقلاني والذهبي وغيرهم[٢]، ولكن شارحاً معاصراً كالألباني لم يستطع التوفيق بين هكذا اجتهاد في دم عمّار مع تصحيح حديث (قاتل عمّار وسالبه في النار)، وقد تساءل مستنكراً: كيف يناله الأجر وقد ثبت بحقه عذاب النار؟![٣]. بل وأبو الغادية الجهني قاتل عمّار هو من روى حديث: «إنّ دماءكم وأموالكم حرام»، فكانوا يتعجبون منه كيف يتبجح بقتل عمّارٍ ثم يروي هكذا حديث سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم يحرّم هدر الدماء!!![٤].

والعجب أنّ اعتبار معاوية وحزبه متأولين مجتهدين مأجورين، لم يتم اعتباره أيضاً مع صحابةٍ آخرين في فتنة عثمان، أو قبل ذلك في فتنة منع الزكاة، فكان ممن منع الزكاة زمن أبي بكر الصديق صحابةٌ، كمالك بن نويرة، وكان عامل رسول الله صلى الله عليه وسلم على بني حنيفة، وقد تأوّل خطأً أنّ الزكاة لا تُؤدَّى إلاّ للرسول صلى الله عليه وسلم، رغم إقرار شرّاح الحديث أنّ مانعي الزكاة أهلُ بغيٍ وليس أهل كفرٍ، وإن أُدخلوا في مسمى (الردة)

(١) البخاري، صحيح، ج٣، ص١٨٣. مسلم، صحيح، ج٣، ص١٤٢٤.
(٢) ابن حزم، الفصل، ج٤، ص١٢٥. ابن تيمية، منهاج، ج٦، ص٢٠٥. النووي، شرح، ج٧، ص١٦٨. ابن حجر، الإصابة، ج٧، ص٢٦٠.
(٣) الألباني، الصحيحة، ج٥، ص١٩.
(٤) أحمد، مسند، ج٢٧، ص٢٥٠. ابن حجر، الإصابة، ج٧، ص٢٥٩.

مجازاً، كون الغالب حينها ارتداد مسيلمة وسجاح وغيرهما (فَأَمَّا مَانِعُو الزَّكَاةِ مِنْهُمُ الْمُقِيمُونَ عَلَى أَصْلِ الدِّينِ فَإِنَّهُمْ أَهْلُ بَغْيٍ وَلَمْ يُسَمَّوْا عَلَى الانْفِرَادِ مِنْهُمْ كُفَّارًا). ولكن، رغم ذلك، تم رفض اعتبارهم متأولين، واتهم من اعتبرهم متأولين بالبهت والكذب![1]. كما لم يتم اعتبار الصحابة الذين اشتركوا بالثورة على سيدنا عثمان متأولين، يقول ابن حزم بعدما اعتبر قاتل عمار متأولاً مأجوراً: (وَلَيْسَ هَذَا كقتلة عُثْمَان رَضِي الله عَنهُ لأَنهم لا مجَال للاجْتِهَاد فِي قَتله)[2]. ولعل هذا يطرح سؤالاً جدّيّاً عن حقيقة دوافع شرّاح الحديث في التماس العذر لمن خرج ضد عليّ، من الصحابة، وعدم التماسه لمن خرج ضد أبي بكر وعثمان من الصحابة؟! هل هي تأثيرات السلطان الغالب وقد احتاجت إلى غطاءٍ دينيّ؟!.

إنّ خطورة القول بهكذا اجتهادٍ، لا يعني فقط اختزال حديث الفئة الباغية المتواتر، ولا تكذيب حديث قاتل عمَّارٍ في النار، فحسب، إنّما الأخطر؛ التضحية بجملة قِيَم دينيةٍ، كحرمة الظلم والعدوان، وحرمة الدم المسلم، وحرمة تمزيق شمل الأمة بعد اتحادها، ووجوب طاعة وليّ الأمر المستحق الطاعة، وسواسية جميع الناس أمام القانون الإلهي، كل ذلك لأجل الحفاظ على مكانة الصحابة!! وكأن الصحبة ليست صحبة عليّ وعمَّار وخزيمة، وغيرهم من غالبية الصحابة البدريين والرضوانيين الذين وقفوا في خندق الفئة العادلة في صفِّ أمير المؤمنين الشرعيّ المنتخب من عامة أمصار الدولة، بعد اجتماعهم عليه في المدينة غداة اغتيال سيدنا عثمان، إنّما هي صحبة معاوية الذي ما أسلم إلاّ بعد فتح مكة، فكان واحداً من طلقائها!!!.

- المحور السادس:

أحاديث منكرةٌ للتشويش على الحديث، واحتواء آثاره:

حاولت بعض المصادر المسَّ بشخصية عمَّارٍ عبر إيراد أحاديث وقصصٍ موضوعةٍ تطعن فيه، لمّا عجزت عن احتواء تواتر (الفئة الباغية) وسعة انتشاره، يقول التباني: (وهذا الطعن في عمَّار باطلٌ روايةً ودرايةً، إنّما بطلانه روايةً فإنّ إسناده يدور على ثمانية رجالٍ اتفق أئمة النقد من المحدثين على عدم اعتبارهم: ١ - سيف بن عمر ...الخ)[3].

وقال النسائي في كتاب التمييز عن المحدِّث الحمصي صفوان بن عمرو السكسكيّ الحمصي (ت ١٠٨هـ) «له حديثٌ منكرٌ في عمَّار بن ياسر»، ولم أجد أحداً من المحدِّثين

(١) الخطابي، معالم السنن، ج٢، صص٥-٦. النووي، شرح، ج١، صص٢٠٣-٢٠٤.
(٢) ابن حزم، الفصل، ج٤، ص١٢٥.
(٣) التباني، تحذير، ص٢٥٦.

ذكر نص هذا الحديث المنكر[١]. ومشهورٌ عن عامة محدِّثي حمص تحاملهم على الإمام عليّ وأنصاره، حيث تأثروا بحريز بن عثمان الحمصي، المشهور بوضع الأحاديث ضد عليّ، حتى صار يقال فلانٌ حريزيّ المذهب[٢]، وحسب ابن عدي صار مذهب أهل دمشق في التحامل على عليّ[٣]، ولعل ذلك متصلٌ بتراث كعب الأحبار اليهوديّ/المسلم (٣٢هـ)، الذي كان معاوية أوصى أهل الشام بالأخذ عنه بقوله: (أَلا إِنَّ كَعْبَ الأَحْبَارِ أَحَدُ الْعُلَمَاءِ، إِنْ كَانَ عِنْدَهُ لَعِلْمٌ كَالثِّمَارِ وَإِنْ كُنَّا فِيهِ لَمُفَرِّطِينَ)[٤].

وتعمّد بعض المحدّثين ممن رأوا في خصوصية ما مثّله عمَّار بن ياسر، وخصوصاً حديث (الفئة الباغية)، فعمدوا إلى زياداتٍ منكرةٍ في جملة ما ورد من أحاديث في فضله، واختاروا زياداتٍ قصيرةً غامضةً بعض الشيء على ما يبدو، حتى لا يلتفت لها الرواة فيتم تصحيحها، ليتم لاحقاً عبرها اختزال تداعيات حديث الفئة الباغية المفصلية على تراث هذه الفئة، ولعل أبرز هذه الزيادات ما أوردوه على لسان حذيفة بن اليمان، وهو أخ عمَّارٍ في المؤاخاة كما أسلفنا، وهو الذي طالما أكّد على خصوصية عمَّارٍ في الفتنة وكونه ميزان العدل، خصوصاً إذا علمنا أن عمّاراً كان شريك حذيفة ليلة ثنية العقبة، التي حاول خلالها اثنا عشر منافقاً (لم يتم كشف أسمائهم من قبل حذيفة ولا عمَّار بأمرٍ من الرسول صلى الله عليه وسلم) اغتيال الرسول صلى الله عليه وسلم[٥]. فتم إلصاق زيادةٍ منكرةٍ لحديثٍ عن حذيفة في فضل عمَّار كما يأتي نصه: (حَدَّثَنَا سَعْدُ بنُ أَوْسٍ، عَنْ بِلاَلِ بنِ يَحْيَى أَنَّ حُذَيْفَةَ أُتِيَ وَهُوَ ثَقِيلٌ بِالمَوْتِ فَقِيْلَ لَهُ: قُتِلَ عُثْمَانُ فَمَا تَأْمُرُنَا فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُوْلَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُوْلُ: أَبُو اليَقْظَانِ عَلَى الفِطْرَةِ» ثَلاَثَ مَرَّاتٍ «لَنْ يَدَعَهَا حَتَّى يَمُوْتَ أَوْ يَلْبِسَهُ الهَرَمُ»)[٦]. ورغم أنّ البخاري ثم الذهبي في تاريخهما استنكرا هذا الحديث، إلاّ أنّ الألباني وقع في غفلةٍ كبيرةٍ حينما صحّحه، قائلاً:(وهو إسنادٌ صحيحٌ رجاله ثقاتٌ كلهم)، وهو ما فعله الأرناؤوط في تحقيقه لسير الذهبي، تماشياً مع توثيق الهيثمي[٧]. وقد تجاهل هؤلاء الثلاثة تضعيف بعض أهل الحديث للذي تفّرد بهذا الحديث وهو سعد بن أوس العبسي، حيث ضعّفه الأزديّ والذهبيّ، كما اعتبر

(١) ابن حجر، التهذيب، ج٤، ص٤٢٩.
(٢) ابن حبان، الثقات، ج٨، ص٨١. ابن حجر، تهذيب، ج١، ص١٨٢.
(٣) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٥٠٤.
(٤) ابن سعد، طبقات، ج٢، ص٢٧٣. ابن حجر، تهذيب، ج٨، ص٤٣٩.
(٥) مسلم، صحيح، ج٤، ص٢١٤٣. أحمد، مسند، ج٣٩، ص٢١٠.
(٦) البزار، مسند، ج٧، ص٣٤٨. ابن شبة، تاريخ، ج٤، ص١٢٤٩.
(٧) الهيثمي، مجمع، ج٩، ص٢٩٥. الأرناؤوط، سير الذهبي، ج١، ص٤١٧.

ابن معين أنّ رواية بلال بن يحيى العبسي عن حذيفة مرسلةٌ، ولم يروِ هذا الحديث عن حذيفة إلا بلال هذا مفرداً[١].

جاء هذا الحديث بهذه الزيادة المنكرة الشاذة، والمضطربة (أو يلبسه الهرم)[٢]، (أو يمسه الهرم)[٣]، (أو ينسيه الهرم)[٤]، ليأخذ عمَّاراً بعيداً عن رشده وفطرته كونه عمّر عندما عاش طويلاً، ممّا يعني أنّ دوره مع الإمام عليّ في حروبه كان تلبّس هرم ليس إلا!!! بما ينسف حديث الفئة الباغية المتواتر، فيظل المسلم في التباسٍ بين الحق والباطل في أخطر صراعٍ داخليٍّ عاشه المسلمون طوال تاريخهم.

وعلى هذا المنوال جاءت الرواية المنسوبة للسيدة عائشة: «إن عمَّاراً يموت عَلَى الْفِطْرَةِ إِلاّ أَنْ تُدْرِكَهُ هَفْوَةٌ مِنْ كِبَرٍ»، وقد ضعّف الذهبي نسبة الرواية لعائشة في السير مباشرةً، إلاّ أنّ محقق سيره الأرناؤوط لم يعجبه ذلك، فعقّب في الهامش معارضاً زاعماً صحة الرواية[٥]. وهو ما وقع فيه الحاكم عندما غفل فروى هذه الرواية في مستدركه[٦]، وقد تنبّه كثيرٌ من أهل الحديث لخطورة ما تعنيه هذه الزيادات المنكرة، فعمدوا إلى التأكيد أنّ عمّاراً استشهد وهو (مجتمع العقل) رغم أنّ عمره ناهز التسعين[٧]. يعني أنّ الهرم لم يسمه ولم يلبسه ولم ينسيه، ولعل أدنى متابعةٍ لما ورد في عمَّارٍ أو عنه خلال صفين وما قبلها، يشير لاجتماع عقل عمّارٍ طوال الوقت.

وحتى المصادر الشيعية التي أجمعت على اعتبار عمَّارٍ ركناً من أركان الإمام عليّ في حروبه، والمؤيد له في الخلافة منذ وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، تورّطت هذه المصادر بإيراد ما يسيء لعمَّارٍ، وأشهر ذلك ما نُسب للإمام محمد الباقر (١١٤هـ) أنّ عمَّاراً جاض جيضة[٨] يوم السقيفة ثم رجع لاحقاً، وقد جعلوه ممن (ارتد): (ارتد الناس: إلا ثلاثة نفرٍ، سلمان وأبو ذر والمقداد. قال الراوي: قلت فعمَّار؟ قال: قد كان جاض جيضةً ثم رجع، ثم قال: إن أردت الذي لم يشك ولم يدخله شيءٌ فالمقداد، فأما سلمان فإنه عرض

(١) الذهبي، تاريخ، ج٢، ص٣٢١. ابن حجر، تهذيب، ج١، ص٥٠٥. ج٣، ص٤٦٧.
(٢) الذهبي، سير، ج١، ص٤١٧.
(٣) البزار، مسند، ج٧، ص٣٤٨.
(٤) ابن شبة، تاريخ، ج٤، ص١٢٤٩.
(٥) الذهبي، سير، ج١، ص٤١٧.
(٦) الحاكم، المستدرك، ج٣، ص٤٤٤.
(٧) ابن سعد، الطبقات، ج٣، ص١٩٩. البخاري، التاريخ الأوسط، ج١، ص٨٥. البلاذري، أنساب، ج١، ص١٧٤. العيني، عمدة، ج١، ص١٩٧. ابن عساكر، تاريخ، ج٤٣، ص٤٧٧. المزي، تهذيب، ج٢١، ص٤٢٤.
(٨) قال الأصمعي: عدل عن الطريق. السيوطي، المزهر، ج١، ص٤٢٠.

في قلبه عارضٌ). وقد حاول شيخ الطائفة الطوسي تخفيف مدلول الرواية بعد إيراده لها، بقوله: (لم يرد به الردة عن الإسلام، إنما معناه التخلُّف عن بعض الحقوق الواجبة)[١]. وهو تأويلٌ معقولٌ لغةً، لكنه أكّد الإساءة لعمَّارٍ حتى ضمن هذا التأويل.

ورغم خصوصية مكانة عمَّارٍ الدينية، إلاّ أنّ غالبيّة المجاميع الحديثيّة السنيّة، وحتى الشيعيّة تأثّرت ببرود الرواية عن عمَّارٍ وإن اختلفت الأسباب، ولم يقع تحت يدي الباحث من استفاض في إيراد مناقب عمَّارٍ الدينية إلا الحاكم النيسابوري، حيث وجدناه يورد اثنتين وأربعين منقبةً لعمّارٍ على شرطيّ البخاري ومسلم، ولكنهما لم يخرجاها. وقد أقرّ الذهبي هذه الروايات، وسكت عن بعضها في تعقبه لمستدرك الحاكم[٢]. وكان أبو هريرة استغرب لجوء أهل الحديث إليه، وتركه لأمثال عمَّارٍ في ما أورده الذهبي، وصححه الأرناؤوط عَنْ خَيْثَمَةَ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: قُلْتُ لأَبِي هُرَيْرَةَ: حَدِّثْنِي، فَقَالَ: تَسْأَلُنِي وَفِيْكُم عُلَمَاءُ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ، وَالمُجَارُ مِنَ الشَّيْطَانِ: عَمَّارُ بنُ يَاسِرٍ؟![٣].

وعند التدقيق بالصفات التي ذكرها الإخباري الوضّاع سيف بن عمر التميمي[٤] لشخصية عبد الله بن سبأ الأسطوريّة، وللأسماء التي أُطلقت عليه، نجدها تتفق مع شخصية عمّارٍ تماماً، كلاهما من اليمن، وكلاهما ابن السوداء، وكلاهما يحرّض على معاوية وعثمان، وكلاهما يوالي عليّاً، وكلاهما ابن سبأ، فإنّ نسب عمّارٍ يمتد إلى سبأ بن يشجب بن قحطان، ممّا جعل بعض المؤرخين المعاصرين، كعليّ الوردي، وعلي سامي النشّار، وسهيل زكار، وكامل الشيبي، وغيرهم يجزمون أن الإعلام الأموي ما أراد من رمزية شخصية ابن سبأ إلا تصوير شخصية عمَّار بن ياسر، وإن بطريقةٍ ملتوية!!![٥].

- المحور السابع:

أسانيد الحديث ومتونه:

تعددت أسانيد الطبقة الأولى، والثانية، والثالثة...الخ، حتى تدوين الحديث في المجاميع، واختلاف أشخاصهم وبلدانهم وتوجهاتهم، بما يقطع بثبوت الحديث:

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال، ج١، ص٥١.

(٢) الحاكم، المستدرك، حديث رقم ٥٦٤٥ – ٥٦٨٧.

(٣) الذهبي، سير، ج١، ص٤١٦.

(٤) ترجم له ابن حبان في المجروحين فقال حرفيّاً: (سيف بْن عُمَر الضَّبِّيّ الأسيدي من أهل الْبَصْرَة، اتهم بالزندقة ... كَانَ أَصله من الْكُوفَة يَرْوِي الموضوعات عَن الأَثْبَات). ابن حبان، المجروحين، ج١، صص٣٤٥ – ٣٤٦.

(٥) علي، الوردي، وعاظ، ص١٨٠. كامل الشيبي، الصلة، صص٤٧–٤٨. سهيل، زكار، حقائق من التاريخ، فضائية الكوثر، ٢٠١١/٨/٥م.

أولاً: سندٌ بصريٌّ كلُّهُ ثقاتٌ بحسب رجال الصحيح: وكانت البصرة مشهورةً بكونها عثمانيّة الهوى، في مقابل علويّة الكوفة، ولا يخفى موقف عمَّار بن ياسر المخالف لحكم سيدنا عثمان في سنوات حكمه الأخيرة، وخصوصاً ضد ولاته من بني أمية على مصر والبصرة والكوفة، وحديث الفئة الباغية فضيلةٌ عظيمةٌ لعمَّار، وما دام أهل الحديث البصريون قد رووه بأسانيدهم رغم ميلهم لعثمان، ورفضهم لما كان من عمَّارٍ ضد عثمان أبان حكمه، فإن ذلك ممّا يؤكد ثبوت الحديث علميّاً، وقد رواه من ليس له مصلحةٌ فكريةٌ-سياسيةٌ تجاه ما مثّله عمَّارٌ وحزبه، حيث جاءت رواية البخاري للحديث بسندٍ بصريٍّ تام، وفق ما صرّح ابن حجرٍ في شرحه للحديث (هَذَا الإِسْنَادُ كُلُّهُ بَصرِيٌّ لأن ابن عَبَّاسٍ أَقَامَ عَلَى الْبَصْرَةِ أَمِيرًا مُدَّةً، وَمَعَهُ مَوْلاَهُ عِكْرِمَةُ) كما يأتي:

-حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ مُخْتَارٍ، قَالَ:حَدَّثَنَا خَالِدٌ الحَذَّاءُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، قَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ وَلابْنِهِ عَلِيٍّ: انْطَلِقَا إِلَى أَبِي سَعِيدٍ فَاسْمَعَا مِنْ حَدِيثِهِ، فَانْطَلَقْنَا فَإِذَا هُوَ فِي حَائِطٍ يُصْلِحُهُ، فَأَخَذَ رِدَاءَهُ فَاحْتَبَى، ثُمَّ أَنْشَأَ يُحَدِّثُنَا حَتَّى أَتَى ذِكْرُ بِنَاءِ المَسْجِدِ، فَقَالَ: كُنَّا نَحْمِلُ لَبِنَةً لَبِنَةً وَعَمَّارٌ لَبِنَتَيْنِ لَبِنَتَيْنِ، فَرَآهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَنْفُضُ التُّرَابَ عَنْهُ، وَيَقُولُ: «وَيْحَ عَمَّارٍ، تَقْتُلُهُ الفِئَةُ البَاغِيَةُ، يَدْعُوهُمْ إِلَى الجَنَّةِ، وَيَدْعُونَهُ إِلَى النَّارِ»[1].

ثانياً: سندٌ مدينيٌّ: وهو سند المدينة المنورة، وهو سندٌ حياديٌّ، وإن اعتبر البعض أن أبا هريرة ذو ميولٍ أمويةٍ، فإنّ روايته هذه ممّا يؤكد الحديث، والحديث شاهدٌ على بغي بني أمية، ولعلّ رواية أبي هريرة هذه وغيرها تبعد عنه شبهة الميل الأموي.

وقد جاء هذا السند المدينيّ عند الترمذي وصححه، ورجال هذا الحديث رجال الصحيح وفق الهيثمي[2]، ووثّق رجال سنده الألباني:

- حَدَّثَنَا أَبُو مُصْعَبٍ الْمَدِينِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ العَلاَءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَبْشِرْ يَا عَمَّارُ تَقْتُلُكَ الفِئَةُ البَاغِيَةُ[3].

ثالثاً: أسانيد مشتركةٌ: كوفيةٌ، ومدينيةٌ، ومكيةٌ، وبصريةٌ، وحتى شاميّةٌ، تجاوز عددها عشرين سنداً مختلفاً، كما في:

(١) البخاري، صحيح، ج١، ص٩٧.
(٢) الهيثمي، مجمع، ج٩، ص٢٩٦.
(٣) الترمذي، سنن، ج٥، ص٦٦٩.

مسلم:

١- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَقْتُلُ عَمَّارًا الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ»(١).

٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لابْنِ الْمُثَنَّى، قَالا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي مَسْلَمَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا نَضْرَةَ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِعَمَّارٍ، حِينَ جَعَلَ يَحْفِرُ الْخَنْدَقَ، وَجَعَلَ يَمْسَحُ رَأْسَهُ، وَيَقُولُ: بُؤْسَ ابْنِ سُمَيَّةَ «تَقْتُلُكَ فِئَةٌ بَاغِيَةٌ»(٢).

٣- وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاذِ بْنِ عَبَّادٍ الْعَنْبَرِيُّ، وَهُرَيْمُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى، قَالا: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَمَحْمُودُ بْنُ غَيْلانَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ قُدَامَةَ، قَالُوا: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، كِلاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي مَسْلَمَةَ، بِهَذَا الإِسْنَادِ نَحْوَهُ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ النَّضْرِ: أَخْبَرَنِي مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي، أَبُو قَتَادَةَ، وَفِي حَدِيثِ خَالِدِ بْنِ الْحَارِثِ، قَالَ: أُرَاهُ يَعْنِي أَبَا قَتَادَةَ، وَفِي حَدِيثِ خَالِدٍ: وَيَقُولُ «وَيْسَ»، أَوْ يَقُولُ «يَا وَيْسَ ابْنِ سُمَيَّةَ»(٣).

الحاكم فيما وثّق الذهبي سنده أيضاً:

٤- أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الصَّنْعَانِيُّ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبَّادٍ، أَنْبَأَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَنْبَأَ مَعْمَرٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: لَمَّا قُتِلَ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، دَخَلَ عَمْرو بْنُ حَزْمٍ عَلَى عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، فَقَالَ: قُتِلَ عَمَّارٌ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ»، فَقَامَ عَمْرٌو فَزِعًا حَتَّى دَخَلَ عَلَى مُعَاوِيَةَ، فَقَالَ لَهُ مُعَاوِيَةُ: مَا شَأْنُكَ؟ فَقَالَ: قُتِلَ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ، فَقَالَ: قُتِلَ عَمَّارٌ، فَمَاذَا؟ قَالَ عَمْرٌو سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ»، فَقَالَ لَهُ مُعَاوِيَةُ: أَنَحْنُ قَتَلْنَاهُ، إِنَّمَا قَتَلَهُ عَلِيٌّ وَأَصْحَابُهُ؟ جَاءُوا بِهِ حَتَّى أَلْقَوْهُ بَيْنَ رِمَاحِنَا أَوْ، قَالَ: سُيُوفِنَا «صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِهِمَا، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ بِهَذِهِ السِّيَاقَةِ»(٤).

(١) مسلم، صحيح، ج٤، ص٢٢٣٦.
(٢) م.ن، ص٢٢٣٥.
(٣) م.ن، ص٢٢٣٦.
(٤) الحاكم، المستدرك، ج٣، ص٤٣٦.

٥- وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ، قَالَ: شَهِدَ خُزَيْمَةُ بْنُ ثَابِتٍ الْجَمَلَ وَهُوَ لا يَسُلُّ سَيْفًا، وَشَهِدَ صِفِّينَ، قَالَ: أَنَا لا أَضَلُّ أَبَدًا بِقَتْلِ عَمَّارٍ فَأَنْظُرُ مَنْ يَقْتُلُهُ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «تَقْتُلُكَ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ»[١].

٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثَنَا أَبُو الْبَخْتَرِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ شَاكِرٍ، ثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، ثَنَا مُسْلِمٌ أَبُو عَبْدِ اللهِ الأَعْوَرُ، عَنْ حَبَّةَ الْعُرَنِيِّ، قَالَ: دَخَلْنَا مَعَ أَبِي مَسْعُودٍ الأَنْصَارِيِّ عَلَى حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ، أَسْأَلُهُ عَنِ الْفِتَنِ، فَقَالَ: دُورُوا مَعَ كِتَابِ اللهِ حَيْثُ مَا دَارَ، وَانْظُرُوا الْفِئَةَ الَّتِي فِيهَا ابْنُ سُمَيَّةَ فَاتَّبِعُوهَا، فَإِنَّهُ يَدُورُ مَعَ كِتَابِ اللهِ حَيْثُ مَا دَارَ، قَالَ: فَقُلْنَا لَهُ وَمَنِ ابْنُ سُمَيَّةَ؟ قَالَ: عَمَّارٌ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لَهُ: «لَنْ تَمُوتَ حَتَّى تَقْتُلَكَ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ، تَشْرَبُ شَرْبَةَ ضَيَاحٍ تَكُونُ آخِرَ رِزْقِكَ مِنَ الدُّنْيَا»، هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَالٍ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ»[٢].

مسند أحمد فيما وثّق الأرناؤوط سنده:

٧- حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحَارِثِ، قَالَ: إِنِّي لأَسِيرُ مَعَ مُعَاوِيَةَ فِي مُنْصَرَفِهِ مِنْ صِفِّينَ، بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، قَالَ: فَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ: يَا أَبَتِ، مَا سَمِعْتَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لِعَمَّارٍ: «وَيْحَكَ يَا ابْنَ سُمَيَّةَ تَقْتُلُكَ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ»؟ [٣].

٨- حَدَّثَنَا يَزِيدُ، أَخْبَرَنَا الْعَوَّامُ، حَدَّثَنِي أَسْوَدُ بْنُ مَسْعُودٍ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ خُوَيْلِدٍ الْعَنْبَرِيِّ قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا عِنْدَ مُعَاوِيَةَ، إِذْ جَاءَهُ رَجُلانِ يَخْتَصِمَانِ فِي رَأْسِ عَمَّارٍ، يَقُولُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنَا قَتَلْتُهُ، فَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرٍو: لِيَطِبْ بِهِ أَحَدُكُمَا نَفْسًا لِصَاحِبِهِ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ»، قَالَ مُعَاوِيَةُ: فَمَا بَالُكَ مَعَنَا؟ قَالَ: إِنَّ أَبِي شَكَانِي إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «أَطِعْ أَبَاكَ مَا دَامَ حَيًّا، وَلا تَعْصِهِ» فَأَنَا مَعَكُمْ وَلَسْتُ أُقَاتِلُ[٤].

٩- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ دَاوُدَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِبِنَاءِ الْمَسْجِدِ، فَجَعَلْنَا نَنْقُلُ لَبِنَةً لَبِنَةً، وَكَانَ عَمَّارٌ يَنْقُلُ لَبِنَتَيْنِ لَبِنَتَيْنِ

(١) م.ن، ص٤٣٤.
(٢) م.ن، ص٤٤٢.
(٣) أحمد، مسند، ج١١، ص٤٢.
(٤) م.ن، ج١١، ص٩٦.

فَتَتَرَّب رَأْسُهُ، قَالَ: فَحَدَّثَنِي أَصْحَابِي، وَلَمْ أَسْمَعْهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ جَعَلَ يَنْفُضُ رَأْسَهُ وَيَقُولُ: «وَيْحَكَ يَا ابْنَ سُمَيَّةَ، تَقْتُلُكَ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ» (١).

١٠-حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي هِشَامٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِعَمَّارٍ: «تَقْتُلُكَ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ»(٢).

مسند الحارث:

١١- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثنا حَمَّادٌ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي الْهُذَيْلِ، عَنْ عَمَّارٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «تَقْتُلُكَ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ» (٣).

مسند البزار:

١٢- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ خَلَفٍ قَالا: أَخْبَرَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَقْتُلُ عَمَّارًا الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ»(٤).

معجم أبو يعلى الموصلي فيما وثّقه الهيثمي:

١٣- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْمِنْقَرِيُّ أَبُو أَيُّوبَ الشَّاذَكُونِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ هَاشِمِ بْنِ الْبَرِيدِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِعَمَّارٍ: «تَقْتُلُكَ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ»(٥).

١٤- حَدَّثَنَا فَضْلُ بْنُ سُكَيْنِ بْنِ سُحَيْتٍ السِّنْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّمْلِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عِيسَى، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ عُثْمَانَ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لِعَمَّارٍ رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ: «تَقْتُلُ عَمَّارًا الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ» (٦).

الطبراني فيما وثّق سنده الهيثمي:

١٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ شَبِيبٍ الْعَسَّالُ الأَصْبَهَانِيُّ، ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَمْرٍو الْبَجَلِيُّ، ثَنَا أَبُو مَرْيَمَ عَبْدُ الْغَفَّارِ بْنُ الْقَاسِمِ، ثنا يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ

(١) م.ن، ج١٧، ص٥٣.
(٢) م.ن، ص٣١٩.
(٣) الحارث، مسند، ج٢، ص٩٢٤.
(٤) البزار، مسند، ج٣، ص٣٥٨.
(٥) أبو يعلى، معجم، ج١، ص١٦٢.
(٦) م.ن، ج١، ص٢٣٢.

أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ قَالَ: «ضَرَبَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَهُ فِي خَاصِرَتِي، فَقَالَ: خَاصِرَةٌ مُؤْمِنَةٌ، تَقْتُلُكَ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ، آخِرُ زَادِكَ ضَيَاحٌ مِنْ لَبَنٍ»(١).

١٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ الرَّازِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْقَطَّانُ الْوَاسِطِيُّ، ثنا يَعْلَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، ثنا مَنْصُورُ بْنُ أَبِي الأَسْوَدِ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، وَالأَسْوَدِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَقْتُلُ عَمَّارًا الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ»(٢).

١٧- حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْحَاقَ التُّسْتَرِيُّ، ثنا عُبَيْدُ بْنُ أَسْبَاطِ بْنِ مُحَمَّد، ثنا أَبِي، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ، أَنَّهُ سَمِعَ عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ، وَعَبْدَ اللهِ بْنَ عَمْرٍو، وَمُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ يَقُولُونَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَمَّارٍ: «تَقْتُلُكَ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ»(٣).

١٨-حدَّثَنَا محمَّدُ بنُ إسْحَاقَ بن راهُوْيَه، ثنا أبي، حدَّثَنَا عَطاءُ بن مسلم الخَفَّاف، عن الأَعْمَشِ، قال: قال أَبو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ قَالَ: شَهِدْنَا مَعَ عَلِيٍّ صِفِّينَ، وَقَدْ وَكَّلْنَا بِفَرَسِهِ رَجُلَيْنِ، فَكَانَتْ إِذَا كَانَتْ مِنَ الرَّجُلِ غَفْلَةٌ غَمَزَ عَلِيٌّ فَرَسَهُ فَإِذَا هُوَ فِي عَسْكَرِ الْقَوْمِ فَيَرْجِعُ إِلَيْنَا وَقَدْ خَضَّبَ سَيْفَهُ دَمًا وَيَقُولُ: يَا أَصْحَابِي، اعْذُرُونِي اعْذُرُونِي. فَكُنَّا إِذَا تَوَادَعْنَا دَخَلَ هَؤُلاءِ فِي عَسْكَرِ هَؤُلاءِ، فَكَانَ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ عَلَمًا لأَصْحَابِ مُحَمَّدٍ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لا يَسْلُكُ عَمَّارٌ وَادِيًا مِنْ أَوْدِيَةِ صِفِّينَ إِلاّ تَبِعَهُ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَانْتَهَيْنَا إِلَى هَاشِمِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، وَقَدْ رَكَزَ الرَّايَةَ، فَقَالَ: مَا لَكَ يَا هَاشِمُ أَعَوَرًا وَجُبْنًا؟ لا خَيْرَ فِي أَعْوَرَ لا يَغْشَى النَّاسَ. فَنَزَعَ هَاشِمٌ الرَّايَةَ وَهُوَ يَقُولُ: أَعْوَرُ يَبْغِي أَهْلَهُ مَحَلاّ...قَدْ عَالَجَ الْحَيَاةَ حَتَّى مَلاّ ... لا بُدَّ أَنْ يَفِلَّ أَوْ يُفَلاّ.

فَقَالَ لَهُ عَمَّارٌ: أَقْبِلْ، فَإِنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ الأَبَارِقَةِ، وَقَدْ تَزَيَّنَ الْحُورُ الْعِينُ مَعَ مُحَمَّدٍ وَحِزْبِهِ فِي الرَّفِيقِ الأَعْلَى. فَمَا رَجَعَا حَتَّى قُتِلا. وَكُنَّا إِذَا تَوَادَعْنَا دَخَلَ هَؤُلاءِ فِي عَسْكَرِ هَؤُلاءِ وَهَؤُلاءِ فِي عَسْكَرِ هَؤُلاءِ، فَنَظَرْتُ فَإِذَا أَرْبَعَةٌ يَسِيرُونَ: مُعَاوِيَةُ، وَأَبُو الأَعْوَرِ السُّلَمِيُّ، وَعَمْرُو بْنُ الْعَاصِ وَابْنُهُ، فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: إِنْ أَخَذْتُ عَنْ يَمِينِي اثْنَيْنِ لَمْ أَسْمَعْ كَلامَهُمْ، فَاخْتَرْتُ لِنَفْسِي أَنْ أَضْرِبَ فَرَسِي فَأُفَرِّقَ بَيْنَهُمْ، فَفَعَلْتُ، فَجَعَلْتُ اثْنَيْنِ عَنْ يَمِينِي وَاثْنَيْنِ عَنْ يَسَارِي، فَجَعَلْتُ أُصْغِي بِسَمْعِي أَحْيَانًا إِلَى مُعَاوِيَةَ وَإِلَى أَبِي الأَعْوَرِ، وَأَحْيَانًا إِلَى عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، وَإِلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو، فَسَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَمْرٍو يَقُولُ لأَبِيهِ: يَا أَبَتِ، قَدْ قَتَلَنَا هَذَا الرَّجُلَ، وَقَدْ قَالَ

(١) الطبراني، المعجم الأوسط، ج٧، ص٢٩١. الهيثمي، مجمع، ج٩، ص٢٩٨.
(٢) الطبراني، الكبير، ج٤، ص١٦٨.
(٣) م.ن، ج١٩، ص٣٣١. الهيثمي، مجمع، ج٩، صص٢٩٦-٢٩٧.

فِيهِ رَسُولُ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَا قَالَ. قَالَ: وَأَيُّ رَجُلٍ؟ قَالَ: عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ، أَمَا سَمِعْتَ رَسُولَ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ يَوْمَ بِنَاءِ الْمَسْجِدِ، وَنَحْنُ نَنْقُلُ لَبِنَةً لَبِنَةً، وَعَمَّارٌ يَحْمِلُ لَبِنَتَيْنِ لَبِنَتَيْنِ، وَأَنْتَ تَرْحَضُ: «أَمَا إِنَّهُ سَتَقْتُلُكَ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ، وَأَنْتَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ». فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: اسْكُتْ، فَوَاللهِ مَا تَزَالُ تَدْحَضُ فِي بَوْلِكَ، أَنَحْنُ قَتَلْنَاهُ، إِنَّمَا قَتَلَهُ مَنْ جَاءُوا بِهِ فَأَلْقَوْهُ بَيْنَ رِمَاحِنَا. قَالَ: فَتَنَادَوْا فِي عَسْكَرِ مُعَاوِيَةَ: إِنَّمَا قَتَلَ عَمَّارًا مَنْ جَاءَ بِهِ[1].

١٩- حَدَّثَنَا الصَّائِغُ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ الْعَلاّفُ الرَّازِيُّ، ثَنَا أَبُو سَعِيدٍ، مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، ثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَبْنِي الْمَسْجِدَ، وَكَانَ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ يَحْمِلُ صَخْرَتَيْنِ، فَقَالَ: وَيْحَ ابْنِ سُمَيَّةَ، تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ[2].

معجم ابن المقرئ:

٢٠- حَدَّثَنَا عَيْدُوسُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَوْنٍ النَّاقِدُ التُّسْتَرِيُّ، بِتُسْتَرَ، ثنا سَهْلُ بْنُ بَحْرٍ السُّكَّرِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا نُعَيْمٍ الزِّبِيبِيَّ يَقُولُ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ غَالِبٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «عَمَّارٌ تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ» [3].

مسند أبي يعلى فيما وثّق سنده حسين سليم أسد:

٢١- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، عَنْ وَرْقَاءَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ زِيَادٍ مَوْلَى لِعَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «تَقْتُلُ عَمَّارًا الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ»[4].

تاريخ ابن عساكر

٢٢- أخبرنا أبو الحسن عليُّ بنُ المسلم الفقيهُ، نا عبدُ العزيزِ بن أحمدَ الكتَّانيُّ، أنا أبو القاسمِ طلحةُ بنُ عليِّ بنِ الصَّقرِ الكتَّانيُّ، نا أبو محمدٍ دعلجُ بنُ أحمدَ بنِ دعلجِ السَّجستانيُّ، نا محمدُ بنُ يونسَ بن موسى، نا يوسفُ بنُ يعقوبَ السَّدوسيُّ، نا حاتمُ بنُ أبي صغيرة، عن حبيبِ بنِ أبي ثابتٍ، عن أبي وائلٍ، عن عمَّارِ بنِ ياسرٍ، قال رسولُ اللهِ (صلى اللهُ عليه وسلَّم) لعمَّارٍ: ويحَكَ ابنَ سُمَيَّةَ، تَقتُلُكَ الفئةُ الباغية[5].

(١) الطبري، تاريخ، ج٥، ص٤٠. الطبراني، الكبير، ج١٣، ص٤٦١. الهيثمي، مجمع، ج٧، ص٢٤١.
(٢) الطبراني، الأوسط، ج٦، ص٢٤٨.
(٣) ابن المقرئ، معجم، ج١، ص٣٦٨.
(٤) أبو يعلى، مسند، ج١٣، ص٣٢٧.
(٥) ابن عساكر، تاريخ، ج٤٣، ص٩٤.

نتائج البحث:

١- تعدُّد رواية حديثٍ معيَّنٍ عن عددٍ من الصحابة يعطي موثوقيةً أكيدةً لصحة الرواية، خصوصاً إذا تعدَّدت الطرق واستفاضت الأسانيد.

٢- تزداد موثوقية الرواية عند تبيّن حال مدارس الإسناد، وتعدُّدها بين مدرسةٍ بصريةٍ أو كوفيةٍ أو مدينيةٍ.

٣- تفيد الرواية حالة العلم اليقينيِّ القطعيِّ، عندما ترويها مدارس وقع بينها خلافٌ متَّصلٌ بخلفية الرواية، مع اتفاقها على الرواية.

٤- يُعتبر حديث الفئة الباغية من أكثر الأحاديث المناسبة لإثبات الأسس التكوينية لفكرة التواتر، لأنّ خلفيّة الحديث تتصل مباشرةً بنزاعٍ سياسيٍّ مفصليٍّ في تاريخ الأمة، إلا أنّ جميع الأطراف اتفقت على رواية الحديث.

٥- ترتَّبَ على الفتنة الكبرى (٣٥-٤٠)هـ انقسامٌ علميٌّ تبعاً للانقسام السياسي، وهو انقسامٌ متصلٌ بحديث الفئة الباغية مباشرةً، ولكن الانقسام لم يمنع من اتفاق الأطراف المنقسمة على صحة الحديث.

٦- طبيعة رواة الحديث من الصحابة، وروايتهم للحديث لحظة حدوث وقوع نبوءته، واتفاق عددٍ لافتٍ منهم عليه، رغم ما مثَّله ذلك من إحراجٍ لهم.

٧- اتفاق الحديث مع مفاصل الواقع التاريخي الموازي، بما يقطع يقيناً بصحة الحديث.

٨- يتصل هذا الحديث بصدقيّة الرسول صلى الله عليه وسلم، فيما أخبر به عن ربِّه عزَّ وجلَّ، بما يعزِّز إيمان وثقة المؤمنين برسولهم.

المصادر والمراجع

- ابن الأثير، أبو الحسن (ت ٦٣٠هـ):

أسد الغابة، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

الكامل في التاريخ، بيروت: دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

- أبو أسامة، الحارث بن محمد (ت ٢٨٢هـ): بغية الباحث، إنتقاء الهيثمي (ت ٨٠٧ هـ)، تح: حسين الباكري، المدينة المنورة: مركز خدمة السنة، ط١، ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٢م.

- الألباني (ت ١٤٢٠هـ): سلسلة الأحاديث الصحيحة، الرياض: مكتبة المعارف، ط١، د ت.

- البخاري، محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ):

صحيح البخاري، دار النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.

التاريخ الكبير، ٨ج، حيدر آباد، الدكن: دائرة المعارف العثمانية، د. ت.

التاريخ الأوسط، حلب: دار الوعي، مكتبة دار التراث، د. ت.

- البلاذري (ت ٢٧٩هـ/٨٩٢م)، أنساب الأشراف، بيروت: دار الفكر، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

- الْبَزْدَوِيِّ، عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ (ت ٣٨٣هـ)، كشف الأسرار، شرح علاء الدين الحنفي (ت ٧٣٠هـ)، دار الكتاب الإسلامي، د. ت.

- التباني، محمد العربي، تحذير العبقري من محاضرات الخضري، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.

- الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، سنن الترمذي، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٨م.

- ابن تيمية، تقيّ الدين (ت ٧٢٨هـ)، مجموع الفتاوى، الرياض: مجمع الملك، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

- ابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)، الجرح والتعديل، بيروت: إحياء التراث العربي، ط١، ١٢٧١هـ/ ١٩٥٢م.

- الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، المستدرك على الصحيحين، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

- ابن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ):

الثقات، حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

صحيح ابن حبان، بيروت: الرسالة، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

- ابن حجر، العسقلاني (ت٨٥٢هـ):

فتح الباري شرح صحيح البخاري، بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩هـ.

الإصابة في تمييز الصحابة، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ.

تهذيب التهذيب، الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، ط١، ١٣٢٦هـ.

نزهة النظر، تح: ضيف الله الرحيلي، الرياض: مطبعة السفير، ط١، ١٤٢٢هـ.

- ابن حزم (ت ٤٥٦هـ)، الإحكام، تح: أحمد شاكر، بيروت: دار الآفاق، د. ت.

- ابن حنبل، أحمد الشيباني (ت٢٤١هـ)، مسند، تح: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

- الخلال، أبو بكر (ت ٣١١هـ)، العلل، شرح ابن قدامة (ت ٦٢٠هـ) دار الراية، د. ت.

- الخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ)، العين، مكتبة الهلال، د. ت.

- ابن سعد (ت ٢٣٠هـ)، الطبقات الكبرى، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

- الذهبي، عثمان (ت ٧٤٨هـ):

سير أعلام النبلاء، القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

تاريخ الإسلام، بيروت: دار الكتاب العربي، ط٢، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

- السيوطي (ت ٩١١هـ)، قطف الأزهار المتناثرة، تح: خليل محيي الدين، بيروت: المكتب الإسلامي، ط١، ١٩٨٥م.

- ابن شبة (ت ٢٦٢هـ)، تاريخ المدينة، جدة، ١٣٩٩هـ.

- ابن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ)، المصنف، الرياض: مكتبة الرشد، ط١، ١٤٠٩هـ.

- الشيبي، كامل، العناصر الشيعية في التصوف - دار الاندلس، د ت.

- ابن عبد البر، أبو عمر القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تح: علي البجاوي، بيروت: دار الجيل، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

- العجلى، أحمد بن عبد الله (ت ٢٦١هـ)، تاريخ الثقات، دار الباز، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.
- الطبراني، سليمان الشامي (ت ٣٦٠هـ)، المعجم الكبير، تح: حمدي السلفيدار، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- الطبري، محمد بن جرير، أبو جعفر (ت ٣١٠هـ):

تاريخ الرسل والملوك، بيروت: دار التراث/سويدان، ط٢، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.

جامع البيان في تأويل القرآن، تح: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠ م.
- الطوسي، محمد بن الحسن (ت ٤٦٠هـ)، رجال الكشي، تح: جواد القيومي، قم: مؤسسة النشر، ط١، ١٤٢٧هـ.
- القرطبي (ت٦٧١هـ)، التذكرة، تح: الصادق بن محمد، الرياض: دار المنهاج، ط١، ١٤٢٥هـ.
- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر (ت ٧٥١هـ)، الصواعق المرسلة، تح: علي بن محمد، الرياض: دار العاصمة، ط١، ١٤٠٨هـ.
- ابن ماجه (ت ٢٧٣هـ)، سنن ابن ماجه، دار إحياء الكتب العربية، د ت.
- الكتاني، محمد بن أبي الفيض (ت ١٣٤٥هـ)، نظم المتناثر، تح: شرف حجازي، مصر: دار الكتب السلفية، ط٢، د ت.
- ابن كثير (ت ٧٧٤هـ):

البداية والنهاية، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

تفسير القرآن العظيم، الناشر: دار طيبة، ط٢، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- المزّي (ت ٧٤٢هـ)، تهذيب الكمال، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- مسلم (ت ٢٦١هـ)، صحيح مسلم، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ت.
- ابن المقرئ، محمد بن إبراهيم (ت ٣٨١هـ)، المعجم، تح: عادل بن سعد، الرياض: مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨م.
- ابن الملقن، عمر بن علي (ت ٨٠٤هـ)، الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، تح: عبد العزيز بن أحمد، الرياض: دار العاصمة، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

- المناوي (ت ١٠٣١هـ)، فيض القدير، المكتبة التجارية، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- ابن منظور (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، بيروت: دار صادر، ط٣، ١٤١٤هـ.
- الموصلي (ت ٣٠٧هـ)، مسند أبو يعلى، دمشق: دار المأمون، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- النسائي (ت ٣٠٣هـ)، السنن الكبرى، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ /٢٠٠١م.
- النووي (ت ٦٧٦هـ)، شرح صحيح مسلم، بيروت: دار إحياء التراث، ط٢، ١٣٩٢هـ.
- الهيثمي (٨٠٧هـ)، مجمع الزوائد، القاهرة: مكتبة القدسي، ١٤١٤ هـ/١٩٩٤ م.

توظيفُ مصطلحِ «البيت»
في الخطابينِ السياسيِّ والإعلاميِّ [1]

أ. د. نادر سراج

أستاذ اللسانيات في الجامعة اللبنانية

عضو الجمعية الدولية للّسانيّات الوظيفية (SILF)

عضو الهيئة الإدارية لاتحاد المترجمين العرب.

مقدمة: لماذا «البيت السياسي»؟

البناءُ اللغويُّ والبناءُ المعماريُّ منظومتان شموليّتان، بجزئياتِهما وكلياتِهما، على حدٍّ سواء. فهما تنطلقان من مبدأ الإطار الجامع، وتتّسمان بالطابع البنيوي نفسه، وتندرجان ضمن المنجز الإنساني الإبداعي، أكان منشأةً عمرانيةً باسقةً، أم عمارةً لغويةً دانية القطوف، تكتنز أصنافاً بلاغيةً، وأخرى بيانيةً عرفت طريقها، في دراستنا هذه، نحو أدبيات التخاطب السياسي والتواصل الميديائي. وهما تتماثلان إلى حدٍّ كبيرٍ لجهة الوظيفة التعبيرية، والهوية الجامعة، والدلالة المؤشرة للاجتماع الثقافي، أو للتجاذب الإيديولوجي ضمن الجماعة اللغوية ذات الصلة.

المواءمة بين هاتين المنظومتين لفتت العالم اللساني الفرنسي أندريه مارتينه، فوازن ما بين البنية اللغوية الماثلة في سلوك المتكلّمين، وبنية العمارة الكامنة بين خطوط القوة التي تثبّتها في المكان. وفتح بذلك أمامنا المجال واسعاً لمقارباتٍ لسانيةٍ تطبيقيةٍ، أمثال تلك الحاليّة التي تتوسّل مفرداتٍ معماريةً محضةً للتفكير، والتعبير المجازي عن مفاهيم وتصوراتٍ سياسيةٍ خالصةٍ، أو مواقف دوليةٍ، أو شؤونٍ روحيةٍ، وسواها من مسائل تتّصل بالقضايا الوطنية، والعربية، والعالمية.

(١) هذه المقالة جزءٌ من بحثٍ مموَّلٍ من المجلس الوطني للبحوث العلمية.

الإشكالية التي نطرحها في هذه الدراسة، تنطلق من مقولة فرانسوا مورو في كتابه «**الصورة الأدبية**»[1]، بخصوص القدرة على جعل البلاغة «فنّاً للقراءة»، ونضيف من جهتنا «فنّاً للترغيب في القراءة». وهي تتناول، بالتحديد، تقصّي طبيعة العلاقة المفترضة بين تقنيات الكتابة الصحافية، وخيالية البلاغة العربية، اللتين تتساكنان في رزمة النصوص الإخبارية، والتحليلية التي تتطرّق إلى شؤونٍ عامةٍ، والمأخوذة هنا على سبيل المثال لا الحصر. وبما أن اهتمامنا ينصبّ على النصّ الصحافي لا الأدبي، نتساءل حول الأدوار المأمولة، والموكولة إلى هذه التقنية وأمثالها في تطويع أساليب النصوص الإعلامية الطابع، وتوسيع مروحة وظائفها، لتمسي أداةً مساعدةً وممهّدةً لإيصال الرسائل الإخبارية اليومية بأشكالٍ مأنوسةٍ ومستساغةٍ، عن طريق توشية المعاني الكامنة بين سطورها بجرعاتٍ بلاغيةٍ إقناعيةٍ المنحى، ووافيةٍ بأغراضها الدلالية. وتقوم فرضيتنا بشكلٍ رئيسٍ على النظر في صوابية اختيارنا الكتابات الصحافية اللبنانية تحديداً، والعربية على سبيل الاستئناس، كمادةٍ لدراسةِ إمكانية ائتلاف هذين المجالين التعبيريين، لتيسير عملية الإيصال بالنسبة إلى الطرف المرسل، وتسهيل مهمة التشفير على جمهور القراء، المقبل على تصفّح الجرائد لملاحقة الأنباء، والاطّلاع على آخر التحليلات.

فعسى أن يفلح مسعانا في بلورة وجهة نظرٍ بحثيةٍ جديدةٍ، تغرف من مجالي اللغة والسياسة المتداخلين، والمتغاذيين في تربةٍ معرفيةٍ عربيةٍ، هي التربة اللبنانية المعروفة بالخصب، والتنوع، وحرية الرأي، والانفتاح الإعلامي.

أ- توظيف مصطلح البيت في المجال السياسي

أولاً: في المجال السياسي الدولي والعربي

إذ ما حلّلنا المفردات السكنية ذات التداول السياسي، سنلاحظ أن مصطلح «البيت» ومتضايفاته، ونظائره، وما ينسل منها من توصيفات، لا تغيب عن الأدبيات السياسية والتعليقات الإعلامية التي توظّفها، لا بمعانيها القاموسية الأصلية، بل بمعانيها التأويلية المتعارف عليها ضمن البيئة السياسية اللبنانية.

نبدأ من العام إلى الخاص، فـ«**البيت الدولي**» يتطلّب ترميماً وفق الصحافي غسان شربل[2]. والمقصود بالطبع الأمم المتحدة وأجهزتها ومجلس أمنها. ويليه تراتبيةً

(١) انظر الترجمة العربية التي أنجزها علي نجيب ابراهيم وصدرت طبعتها الأولى عام ٢٠٠٤ عن داري لارمتان الباريسية وكنعان الدمشقية.
(٢) صحيفة الحياة، ٢٠٠٩/٩/١٩.

«**البيت الأفريقي**»، الذي كلّف الرئيسُ الفرنسيُّ الأسبقُ فرنسوا ميتران وزيرَ التعاون جان بيير كوت (Jean Pierre Cot) (١٩٨٠-١٩٨٢) بترتيبه، أو كما يقال بالفرنسية faire le ménage [١]. ويحل في مرتبةٍ ثالثةٍ **البيت اليهودي**، الذي اندرج في عنوانٍ لمقالةٍ سياسيةٍ «إسرائيل ليست البيت الآمن ليهود العالم»[٢].

أما ذكر البيوت العربية بمعانيها المجازية، فيتعدّد ويتمايز على أقلام الصحافيين. ففي ذكرى ميلاد القديس مار مارون الـ ١٦٠٠، تُذكرُ سوريا بوصفها «**البيت الدافئ للمسيحيين المشرقيين**»، وفق صحيفة الديار اللبنانية[٣]. وفي فلسطين التي تتوزّع فيها السلطة بين فتح وحماس، ينصح العاهلُ الأردنيُّ رئيسَ السلطة بضرورة توافق الأفرقاء على موضوع الدولة الفلسطينية: لو أجمع العالم على الدولة لما قامت وبيتكم منقسم[٤]. واستتباعاً لذلك، فعضو اللجنة المركزية لحركة فتح، عزام الأحمد، علَّق على الحركة الاعتراضية داخل «البيت الفتحاوي» بالقول: «لن يكون هناك مكانٌ لمن يغرّد خارج البيت الفلسطيني، والبيت الفتحاوي، وبيت منظمة التحرير الفلسطينية»[٥]. و«**البيت الفتحاوي**» نفسه يُستحضرُ في خبرٍ عن انكبابه على إنضاج مسألة التشكيلات الأخيرة[٦]. أما التطورات السياسية الداخلية في مصر، فتستدعي الكلام عن ضرورة ترتيب «البيت الإخواني»، في إطار الاستعدادات لانتخابات مجلس الإرشاد: ترميم «**البيت الإخواني**» أولى مهام مكتب الإرشاد الجديد[٧]. ويتكرّر ذكر «بيت الإخوان» في عنوانٍ لمقالةٍ صحافية: «البيت بيت الإخوان» في الشرقية... ونفورٌ من غلطة السلفيين»[٨]. ودعوات الحوار التي أطلقها النظام السوري، أو تلك التي تصدر عن حلفائه وأصدقائه في لبنان، تستدعي مصطلحاً منسولاً من «البيت»، وهو «أهل البيت». فترد هذه الصورة المجازية في إشارتين: الأولى على شكل دعواتٍ للأسد من «أهل بيته» في لبنان للشروع بالحوار[٩]. وترد الثانية في تعليقٍ لصحيفةٍ لبنانيةٍ على دعوات الحوار التي أطلقها النظام السوري، ولم تستقطب سوى مؤيديه: «حوار

(١) تعبيرٌ ورد في فيلمٍ وثائقيٍّ عن حقبة حكم فرنسوا ميتران بثَّته قناة الجزيرة بتاريخ ٢٠١٤/٧/١٩.
(٢) انظر مقالة ماجدٍ الشيخ في صفحة « رأي وفكر»، صحيفة المستقبل، ٢٠١٤/٩/١٩.
(٣) صحيفة الديار، ٢٠١٠/٢/٨.
(٤) صحيفة الحياة، ٢٠٠٩/٨/٦.
(٥) انظر الخبر المنشور في صحيفة الشرق (٢٠١٣/٩/٢٨) بعنوان: الأحمد: لا مكان لمن يغرّد خارج البيت «الفتحاوي».
(٦) صحيفة المستقبل، ٢٠١٠/٣/٢٧.
(٧) صحيفة الحياة، ٢٠٠٩/١٢/٢٣.
(٨) انظر مقالة أحمد مصطفى المنشورة في صحيفة الحياة، ٢٠١٣/١٢/١٣.
(٩) صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠١١/٥/٢٤.

أهل البيت»، بمعنى أن النظام يحاور نفسه عبر «طاولة الحوار»[١]. والملاحظ هنا أن «أهل بيت» النظام السوري، المقصودين بالنداء، يتوزّعون في الداخلين اللبناني والسوري على حدٍّ سواء. والشيء بالشيء يذكر، فحلفاء إيران اللبنانيون هم زوّارٌ دائمون لطهران ومشهد، كما تلاحظ صحيفة عربية. وبعضهم يمتلك منازل هناك، وهم يحلّون «ضيوفاً» على بلادهم... ويعدّون «أصحاب البيت»[٢].

كما ذُكر «**البيت العُمَاني**» بدوره في معرض الكلام عن مستقبل الحكم في السلطنة: السلطان يعتصم بالحياد ليحفظ «البيت العُمَاني»[٣]. أما «**البيت السعودي**»، فيترادف ذكره مع زيارة أوباما للسعودية؛ إذ يرد في سرٍّ في زاوية «أسرار الآلهة»، أن «التفسيرات كثرت حول أبعاد ترتيب البيت السعودي بالتزامن مع زيارة الرئيس الأميركي باراك أوباما للرياض»[٤]. وثمّة صورةٌ مجازيةٌ لـ «**البيت العربي**»، تظهر في كاريكاتورٍ سياسيٍّ يعكس استعانة لبنان بجهود الجامعة العربية. فالرسم يصوّر لبنان رجلاً مهموماً ومتطربشاً يتوجّه بحقيبته نحو «البيت العربي»[٥]، طالباً منه العون لحلّ مشكلاته المتفاقمة.

هذه «البيوت» المتداولة بصورها المجازية في صحافة العالم العربي، سواء تلك التي تحتضن منها المسيحيين المشرقيين، أو الأفرقاء الفلسطينيين، أو الفئات السياسية الممسكة بزمام السلطة في مصر وفي سوريا، أو الأشقاء العمانيين والسعوديين، باتت أشبه ما تكون بـ «تيمات» سيميائيةٍ يسهل فكّ شيفرتها على الجمهورين العربي واللبناني، اللذين أَلِفا ورودها في ثنايا الخطابات الإعلامية منها والسياسية.

ثانياً: «البيت» و«أهله» في التداول السياسي في لبنان

«البيت» و«أهله»، بمعانيهما السياسية، مصطلحان مجازيان متداولان بوفرةٍ في لبنان على ألسنة مختلف الفرقاء السياسيين. ففريق ١٤ آذار يردّ على الرئيس نبيه بري باستخدام صورة البيت المجازية: بيتك من زجاج[٦]، في تلميحٍ ذكيٍّ إلى أصل هذا المثل الشعبي «إللي بيته من قزاز لا يرمي الناس بالحجارة». وهنا تمّ الاكتفاء بجزئيةٍ أولى من نصّ المثل،

(١) صحيفة البلد، ٢٠١١/٧/١١.
(٢) انظر تحقيق: حلفاء إيران اللبنانيون... «أصحاب البيت»، صحيفة **الشرق الأوسط**، ٢٠١٠/٨/١٩.
(٣) انظر تحقيق شهيرة سلوم من مسقط، صحيفة **الأخبار**، ٢٠١٣/١٠/١٩.
(٤) انظر صفحة المحليات، في صحيفة **النهار**، ٢٠١٤/٣/٣١.
(٥) صحيفة **الشرق الأوسط**، ٢٠٠٩/٦/٢٨.
(٦) صحيفة **المستقبل**، ٢٠١١/٦/١.

لأن الدلالة واضحةٌ للعيان. وللقوميين السوريين بيتهم الذي يتمثّل بسيّدته جورجيت مسّوح التي تُذكر بوصفها «سيّدة البيت القومي»[١]. وبما أن لكلّ بيتٍ «أهله»، فإن ذكر الانتخابات النيابية الأخيرة (٢٠٠٩)، يستدعي كلاماً من التيار الوطني الحرّ عن «أهل البيت». فقد أقرّ بمرارة خذلانه من قبل «أهل البيت» على ساحة الوطن[٢]. والمقصود بذلك تداعيات الانتخابات، هذه الانتخابات اعتبرتها صحيفةٌ لبنانيةٌ منافسةً بين «أهل البيت»، والمعني هنا انتخابات جزّين التي خرقت «الصمت» الانتخابي جنوباً، والتي تنافس فيها الحليفان: التيار الوطني وحركة أمل[٣]. وأما البطريرك الماروني مار نصر الله بطرس صفير نفسه عانى من «أهل البيت» (الماروني)، فاعتبر أن السهام طالته منهم، وعليهم التطلّع إلى أخطائهم[٤]. أما الانتخابات البلدية في جبل لبنان، تستدعي بدورها مصطلح «أهل البيت»[٥] الذين يحتاجون إلى «حمايةٍ» من فريقين سياسيين محكومين بالتحالف. وليس بعيداً عن مصطلح «البيت» بدلالاته السياسية المحلية، تستعيد صحيفةٌ لبنانيةٌ مصطلحاً سكنياً آخر، جعله الفنان زياد رحباني عنواناً لإحدى مسرحياته، لتُعَنْوِن خبر افتتاح فندقٍ جديدٍ في وسط بيروت: «الرؤساء الثلاثة في نزل السرور»[٦]، والمقصود بذلك فندق «فور سيزونز». وهنا نلاحظ نوعاً من التناصّ بين خطاباتٍ ثلاثةٍ: الفني (اسم مسرحية)، والفندقي (افتتاح نزل)، والسياسي (ذكر أسماء كبار رجال الدولة).

ثالثاً: «البيوت» بين الترتيب والترميم

الكلام السياسي عن «البيوت» و«أهلها»، يستدعي كلاماً مكمّلاً عن ضرورة الالتفات إلى ترتيبها وترميمها من آنٍ إلى آخر لضبط الأداء، وتعيين الأدوار، وتصويب المسار. والبيوت في التداول الإعلامي اللبناني ليست حكراً على الفضاء السياسي، فهي قد تكون أمنيةً أيضاً. فالدعوة إلى «**ترتيب البيت الأمني**»، (أي منظومة الأجهزة الأمنية)، تتصاعد في إثر الفراغ الحكومي (فترة تصريف الأعمال)، الذي عزّز ظهور الثغرات في الأجهزة[٧]. كما تحتاج أجهزة الزراعة بدورها إلى إعادة نظر. فوزير الزراعة حسين الحاج حسن يبذل

(١) صحيفة **البناء**، ٢٠١١/٣/٢٤.
(٢) صحيفة **السفير**، ٢٠١٠/٥/٥.
(٣) صحيفة **الحياة**، ٢٠٠٩/٥/٢٧.
(٤) صحيفة **الديار**، ٢٠٠٩/٦/٢٢.
(٥) صحيفة **السفير**، ٢٠١٠/٤/٢٩، والفريقان هما «العونيون» و«القواتيون».
(٦) صحيفة **الأخبار**، ٢٠١٠/٦/٢٣.
(٧) م.ن، ٢٠١٠/١/٨.

جهوداً لترتيب «**البيت الزراعي**»[١]. وبعد البيتين الرسميين- أمناً وزراعةً -، يأتي دور «البيت» بمعانيه السياسية، الجهوية منها أو الفئوية. فالمصالحات السياسية (المسيحية) تستدعي من سمير جعجع (رئيس حزب القوات اللبنانية) رأياً. فهو يعتبر أن «ترتيب **البيت الشمالي** ينقصه إخراج»[٢]. وقد نُشر هذا التصريح في إثر لقائه وفد الرابطة المارونية، والمقصود بالطبع، تنظيم الوضع السياسي (الماروني) شمالاً. ويشير تقريرٌ صحافيٌّ إلى أن النائب وليد جنبلاط «يعيد ترتيب بيته بما يتناسب مع المرحلة المقبلة»، أي بعد الخلاف الناشب بينه وبين أحد أعوانه بهيج أبو حمزة، والذي أفضى إلى توقيف هذا الأخير[٣].

ويتطلب مفهوم «الترتيب» في القاموس السياسي توافقات «أصحاب البيت». من هنا فالتسويات المحليّة، خلال موسم الانتخابات البلدية، في بلدة كفرشيما (قضاء بعبدا) تحديداً، تستدعي تعاون فريقين مسيحيين أساسيين: «القوات» و«العونيين» لحماية «أهل البيت»[٤]، والمقصود بذلك، إدارة مفاوضات «توحيد البندقية»، كما يقول مسؤول التيار الوطني الحرّ[٥]. وهنا مزاوجةٌ بين الصورة المجازية «أهل البيت»، بمعنى أبناء المنطقة، ومفهوم حربيٍّ راج خلال الحرب الأهلية، وهو «توحيد البندقية». وللعونيين في جزين بيتهم الذي عصفت فيه التجاذبات، ومن هنا ظهرت أصواتٌ تؤكد «البيت العوني الواحد في جزين»[٦]. أما النائب ميشال المرّ، فيسأل بدوره العماد ميشال عون عن رأيه في طلب ١٤ آذار **لبيت الطاعة**[٧]. وتمثل الاستثناء الوحيد في هذا السياق باستبدال رئيس حزب الكتائب السابق كريم بقرادوني مصطلح «البيت» بنظيرٍ من جنسه هو «المنزل»، في تعليقٍ له: أعمل على «إعادة ترتيب **المنزل المسيحي**»[٨]. وحينما يشعر المعنيّون بأن الأوضاع تجاوزت مفهوم «الترتيب»، فهم يعمدون إلى حلٍّ آخر هو «الترميم». فالشيخ سعد الحريري يعطي الأولوية لترميم «**بيت الأكثرية**»[٩]. ولا تقتصر جهود رئيس حزب المستقبل على ترتيب «البيوت» سياسياً، فـ«**البيت السنّي**» الذي يتبوأ زعامته، يحتاج إلى رعايته. ويخرج هذا المصطلح الأخير إلى التداول عشيّة خوض

(١) م.ن، ٢٠١٠/١/٨.
(٢) صحيفة **النهار**، ٢٠٠٩/٨/٤.
(٣) انظر مقالة «آخر أيام محاسب المقاطعجي»، صحيفة **الأخبار**، ٢٠١٣/٥/٢٣.
(٤) اضطررنا إلى تكرار هذا الشاهد الذي استخدمناه في الفقرة الخاصة بـ «أهل البيت».
(٥) صحيفة **السفير**، ٢٠١٠/٤/٢٩.
(٦) صحيفة **المستقبل**، ٢٠١٣/١٠/١٨.
(٧) مجلة **الافكار**، العدد ١٣٣٦، ٢٠٠٨/٣/٢٤.
(٨) صحيفة **الأخبار**، ٢٠٠٨/٨/٧.
(٩) صحيفة **السفير**، ٢٠٠٩/٨/١١.

الانتخابات البلدية في بيروت. وهذه هي المرّة الأولى – وفق معلوماتنا – التي يرد فيها مصطلح «البيت»، بالمعنى السياسي المتداول، بصيغةٍ مذهبيةٍ واضحة. وسنلاحظ أن المصطلح يُعاد استخدامه بصيغة الجمع لدى تكليف النائب تمّام سلام بتأليف الحكومة[١]. وفي هذه الفترة بالذات، تردّد الكلام عن الزعامة السنيّة التي لم تكن تاريخياً محصورةً في بيتٍ واحدٍ[٢].

إن تعدّد المتضايفات إلى مصطلحي «البيت» و«المنزل» في الخطابين الحكومي والسياسي، في سياقي «التوحيد» و«الترميم»، هما في الحقيقة إشارتان تعودان لمفهوم الشيفرة، وهو مفهومٌ أساسيٌّ في السيميائية. وهاتان الإشارتان، اللتان يسهل على أبناء البيئة اللبنانية تفسيرهما، تدخلان ضمن اصطلاحات الشيفرات في السيميائية، وهي تأخذ بعداً اجتماعياً، وتشكل مجموعةً من الممارسات التي يألفها مستخدمو وسيلة الاتصال (اللغة) التي تعمل ضمن إطارٍ ثقافيٍّ واسعٍ[٣]. وبمفرداتٍ سيميولوجيةٍ، نقول إن لكل فعلٍ (التوحيد أو الترميم في حالتنا) معنىً بالنسبة إلى المنتمين إلى المجموعة الثقافية نفسها (البيئة اللبنانية هنا). ومن رغب في فهمٍ أعمق لطبيعة تداول هذه المصطلحات– بمعانيها التأويلية –، عليه الكشف عن قواعد الشيفرات، أو اصطلاحاتها التي تكمن وراء إنتاج المعاني في الثقافة السياسية في لبنان، وهذا ما يعيننا لنفهم ما المقصود بصورةٍ مجازيةٍ أخرى مستعارةٍ هذه المرّة من عالمي السكن ولعب الأطفال: الانتخابات: بيت بيوت.[٤]

رابعاً: الرموز الروحية والشرعية للبيت في توظيفاتها السياسية

خصوصية النظام اللبناني المتعدّد الطوائف تفسّر تداول مصطلح «البيت» بدلالاتٍ طائفيةٍ، وحتى مذهبيةٍ. وكي تعبّر وسائل الإعلام عن حَراكٍ ذي طابعٍ كنسيٍّ أو روحيٍّ، تلجأ إلى توظيف هذا المصطلح بمختلف صوره المجازية. والأمر ينطبق، كما رأينا، على الطائفتين المسيحية والإسلامية. بعد الكلام عن البيت السنّي وشجونه، نصل إلى شؤون الطائفة الأرثوذكسية في لبنان، التي تطرَّقت إليها صحيفةٌ لبنانيةٌ تحت عنوان «ضجيجٌ في البيت الأرثوذكسي»[٥]. فتتناول الصحيفة «مسائل كنسيةً لأغراضٍ سياسيةٍ»، كما يلاحظ وزير الإعلام –آنذاك– طارق متري في ردّه عليها، وتحت عنوانٍ فرعيٍّ «متري يثير

(١) صحيفة **السفير**، ٢٠١٣/٤/٥.
(٢) انظر تقرير فراس الشوفي: «السلاميون» متفائلون: الحكومة خلال ثلاثة أسابيع، صحيفة **الأخبار**، ٢٠١٣/٤/٢٦.
(٣) قارن بـ: دانيال تشاندلر، **أسس السيميائية**، تر: طلال وهبه، المنظمة العربية للترجمة، ط ١، ٢٠٠٨، ص ٢٥٢.
(٤) صحيفة **الأخبار**، ٢٠١٠/٤/٢٩.
(٥) م.ن، ٢٠٠٩/٨/٢٥.

ضجيجاً في البيت»، ويتطرّق أيضاً إلى الوزير متري. ويستثير التقرير صحافياً آخر ينتمي بدوره إلى **البيت الأرثوذكسي**، فيردّ التهمة بالقول: «إن الضجيج في بيوت أخرى أقرب إلى هاجس المقال وأصحابه»، والمراد بذلك «بيتٌ سياسيٌّ» معيَّنٌ هذه المرّة، أي الانتماء العوني السابق لكاتب المقالة. وهذا الأخير يردّ بدوره، بما معناه، أن الضجيج في «البيوت» دلالةٌ على الدينامية، مستخلصاً أن «وحدها بيوت الأشباح لا ضجيج فيها»[١]. ولا يخلو المصطلح المنسول من الخطاب السكني، والمستعار لمعالجة شؤونٍ كنسيةٍ داخليةٍ، من إشاراتٍ سياسيةٍ بالطبع، يتدرّج في مضايفاته. فقد انتقل من التعيين بالاسم الصريح «الأرثوذكسي»، إلى صيغةٍ تعميميةٍ متداولةٍ «الآخرين»، (وهي صيغةٌ لبنانيةٌ رائجةٌ لردّ التهم، وتعمية الفاعلين، والتغاضي عن ذكر أسماء الأخصام)، ومن ثمّ، إلى صيغةٍ ضبابيةٍ وساخرةٍ (الأشباح). وسبق أن ذكرنا مصطلحي «المنزل المسيحي»[٢]، و«البيت السنّي»[٣]. وهكذا تتساوى أغلب الطوائف في استحضار هذين المصطلحين السكنيين في سجالاتٍ روحيةٍ داخليةٍ، أو في سياق الدعوة إلى رأب الصدع وتوحيد الصفوف داخل الفريق نفسه.

ما دمنا في صدد الكلام عن التضفير الحاصل بين الخطابين «الروحي» و«السياسي»، فثمّة مصطلحٌ فقهيٌّ يُستخدمُ بدوره في الخطاب السياسي. والمقصود هنا هو مصطلح «**بيت الطاعة**»، المعروف باعتباره «المكان الشرعي المخصّص من الزوج للزوجة، يطلبها إليه بناءً على أمر المحكمة»[٤]. فهو يوظّف أحياناً في أدبيات الحياة السياسية اللبنانية، إذ يرد في تعليقٍ صحافيٍّ بخصوص تأجيل انفصال أحد النواب «الأقلّويين» عن كتلة الأكثرية النيابية، وبقائه في «بيت الطاعة»[٥]. والصورة المجازية نفسها تطال رئيس الحكومة المُكلَّف – آنذاك – نجيب ميقاتي، فتعنون صحيفةٌ خبراً عنه: ميقاتي في «بيت الطاعة»[٦]. وسبق استخدامها أيضاً في تعليقٍ صحافيٍّ يتناول موقف النائب وليد جنبلاط من حوادث ٧ أيار في بيروت «جنبلاط إلى بيت الطاعة: نتيجة متأخّرة لـ ٧ أيار»[٧]. والثقافة نفسها لم تنجُ من محاولة استدراجها إلى «بيت الطاعة»، فنقرأ عنواناً لتعليقٍ صحافيٍّ: «المقاومة» تستدعي الثقافة إلى بيت الطاعة. وقد خلص كاتب التعليق إلى أن أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله

(١) صحيفة **الأخبار**، ٢٠٠٨/٨/٧.
(٢) م.ن، ٢٠٠٩/٨/٢٧.
(٣) م.ن، ٢٠١٠/٥/٤.
(٤) **معجم ألفاظ الحياة العامة في الأردن**، ١٨١.
(٥) صحيفة **الأخبار**، ٢٠٠٧/١٠/١٥.
(٦) م.ن، ٢٠١١/٤/٤.
(٧) م.ن، ٢٠٠٩/٨/٤.

اختزل جميع القيم ووظائف الحياة بالمقاومة، وذلك من خلال طمس دور الثقافة والمثقف في المجتمع[١]. وتوخّياً للإنصاف، فالطلب إلى «بيت الطاعة» السياسي لا يقتصر على اللبنانيين فحسب، فالرئيس السوداني عمر حسن البشير مطلوبٌ لـ «بيت الطاعة»، الدولي هذه المرّة، وفق أحد الصحافيين العرب[٢].

خامساً: مصطلح «العمارة» في انزياحاته اللغوية والسياسية

للعمارة اللبنانية الحديثة ابنٌ رهيبٌ هو المهندس المعماري الشاب برنارد خوري[٣]، وللثقافة المعمارية في لبنان «مهندسها» المعمار، والنبيل الارستقراطي، ونقيب المهندسين السابق عاصم سلام[٤]. أما مصطلح «العمارة» نفسه، فيتجاوز أحياناً دلالاته القاموسية السكنيّة[٥] (بناء، مبنى، بيت كبير مرتفع، يتألف من طبقات وشقق)[٦]، ليدخل في أدبيات السياسة المحليّة المتنيّة (المتن الشمالي). فالكلام عن «عمارة شلهوب»، التي تُختصرُ أحياناً بجزئها السكني العام «العمارة»، في أوساط أهل المتن الشمالي تحديداً، أو في الوسط السياسي اللبناني عموماً، يعني، تحديداً، المقرّ الرئيس لنائب رئيس الوزراء سابقاً، ونائب المتن الشمالي حالياً (٢٠١٣) ميشال المرّ. وهذه الأيقونة السياسية المكانية ليست عصيّةً على إدراك المتنيين، فشيفرتها تُفكّ بسهولةٍ، ولا تخطئ أهدافها. فمجرّد ذكرها، يستدعي تلقائياً ذكر آل المرّ، وبيتهم السياسي، وتحالفاتهم، وخصوماتهم. والمصطلح يرد في تصريحاتٍ وتعليقاتٍ سياسيةٍ، وواحدة منها على لسان النائب المرّ نفسه. ففي تعليقٍ له على انتقال وزير العمل سليم جريصاتي من فريقه السياسي إلى التيار الوطني الحرّ، يقول: من «العمارة» إلى «السفارة». ويتابع انتقاده إياه: «منذ أن طوّل شعره وأظافره، لم يعد يأتي إلى العمارة»[٧]، بمعنى أن التردّد إلى «العمارة» توقف بعدما عدّل جريصاتي مظهره الخارجي وسلوكه السياسي. وهنا إيحاءٌ بتبديل الولاء السياسي لجريصاتي، وقياس انتمائه السابق لـ «العمارة» وأهلها وخطها السياسي «المرّي». أما النائب إبراهيم كنعان، فانتقد بكلامٍ

(١) انظر تعليق علي الأمين في صحيفة **البلد**، ٢٠١٤/٣/٣١.
(٢) صحيفة **الشرق الأوسط**، ٢٠٠٨/٧/٢٥.
(٣) عنوانٌ، استخدمناه بتصرّفٍ، من إعداد جار نصر الله، منشورٌ في صحيفة **الأخبار**، ٢٠١٠/٢/٢٤.
(٤) عنوانٌ لمقالة منى حلاق عن غياب المهندس المعماري عاصم سلام. ملحق نوافذ، صحيفة **المستقبل**، ٢٠١٢/١٠/١١.
(٥) يستعيد المهندس رهيف فياض ذكر هذا المصطلح في دراسة له (صحيفة **السفير**، ٢٠١٣/٦/١٤) بعنوان: «هوية الأمكنة في العالم العربي: العمارة المحليّة المقاومة».
(٦) **المنجد في اللغة العربية المعاصرة**، ص ١٠١٩.
(٧) صحيفة **التمدّن** - طرابلس، ٢٠١٣/١/٦.

يحتمل التأويل، الوضعَ السياسي العام: ما نطمح إليه «الدولة» وليس «العمارة»[١]. وما قصده بالطبع هو استحالة التقريب، أو التناسب بين منطق كلا «الدولة» و«العمارة»! فالوصول إلى منطق «الدولة» يعني في نظره الابتعاد عن سياسة «العمارة»، وآليات عملها. وتُعَنْوِن صحيفةٌ لبنانيةٌ تحقيقاً عن التحضيرات لانتخابات المتن: التيار يعطب ماكينة المرّ، ويشرذم سكان «العمارة»[٢]. ومن باب العلم بالشيء، فسكان «العمارة»، في الأدبيات السياسية المتنية، هم بالطبع رؤساء البلديات والمخاتير المنتمون إلى التيار السياسي للنائب ميشال المرّ. ولتأكيد رمزية هذا المصطلح، استعيد ستّ مراتٍ من خلال صورٍ مجازيةٍ، هدفت إلى ربط هذا المصطلح السكني بواقعٍ سياسيٍّ محليٍّ، وبزعامةٍ سياسيةٍ متنيةٍ لمّح التحقيق إلى أنها مهدّدةٌ على أكثر من صعيد: وضعوا كاهن السريان الأرثوذكسي في إقامة «العمارة الجبرية»، حسابات «العمارة»، خدماتٌ تمرّ حصراً عبر «العمارة»، أدراج «العمارة» الفائقة بملفات الفساد، جُرّدت «العمارة» من وزارة داخليتها.

سادساً: المنازل الكثيرة للبيوت السياسية

شكّل الاستحقاق الانتخابي النيابي (٢٠٠٩) محطةً لتوظيف مصطلحٍ إسكانيٍّ، وقولٍ دينيٍّ مأثورٍ في الخطاب السياسي الترويجي. فقد صاغ أحد المرشحين شعاره الانتخابي استناداً إلى قول السيد المسيح: «في بيت أبي منازلُ كثيرةٌ»، مضيفاً إليه جزئيةً سياسيةً انتخابيةً... و«كسروان منزل الحرية»[٣]. وتستلهم إحدى الصحف اللبنانية القول نفسه، لدى الكلام عن سعي الرئيس المكلف -آنذاك- نجيب ميقاتي لتأليف حكومةٍ متجانسةٍ: ميقاتي لن يؤلّف حكومةً بمنازل كثيرةٍ[٤]. وتُستلهمُ الصورة المجازية عينها لدى الكلام على الرئيس سعد الحريري الذي يجلس في «الوسط»، «بيت الوسط»، كأنه في وسط الكون في «البيت الذي بمنازل كثيرةٍ» فعلاً، وبينها «سرايا أخرى، مرتاحاً إلى المشهد السياسي»[٥]. وتستعاد الصورة المجازية نفسها في إثر حوادث عرسال، في تحقيقٍ يتناول خطاب تيار المستقبل، وتعدّدية لغاته «مستقبلٌ... بمنازل كثيرةٍ: من يغطي الجيش؟»[٦]. وسبق للكاتب اللبناني كمال الصليبي

(١) مجلة **المسيرة**، العدد ١٢٢٨، ٢٠٠٩/٥/٢٥.
(٢) صحيفة **الأخبار**، ٢٠١٣/٤/٢٦.
(٣) مجلة **الدبور**، العدد ٣٠٢٧، أيار ٢٠٠٩.
(٤) صحيفة **الأخبار**، ٢٠١١/٥/٢٤.
(٥) صحيفة **النهار**، ٢٠١١/٢/٢٢.
(٦) صحيفة **السفير**، ٢٠١٤/٨/٤.

أن وضع كتاباً[١] معروفاً عن تاريخ لبنان، استوحى عنوانه من عبارة السيد المسيح، **بيتٌ بمنازل كثيرةٍ**.

سابعاً: السياسة اللبنانية في بيوتها وبيوتاتها

التناصُّ بين الخطابين السكني والسياسي رائجٌ في أدبيات السياسة اللبنانية. وسبق للصحافي الكبير غسان تويني، أن أجاد في توصيف الراهن السياسي في عبارة: «حوارٌ... في بيتٍ بلا سقف» التي اتّخذها عنواناً لمقالته الأسبوعية بعد استشهاد الرئيس رفيق الحريري، معتبراً أن لبنان صار «بيتاً بلا سقف»، مستعيداً الصورة المجازية نفسها التي سبق أن استخدمها في العام ١٩٦٨، عندما بدأت إسرائيل تستبيح لبنان.

أما بخصوص «البيوت»، أو «البيوتات» السياسية في لبنان، فقد سبق الكلام عنها، والبيوتات، لغةً، هي جمع الجمع لمفردة البيت[٢]. وترد في أحد القواميس بدلالاتها التجارية، مؤسسة تتعاطى التجارة: «البيوتات التجارية»[٣]. وتوسّعت الدلالة في الخطاب السياسي اللبناني، لتشير تحديداً إلى العائلات السياسية الكبرى التي تعمل في الشأن العام، وتتوارث العمل السياسي (نيابةً ووزارةً ورئاستي جمهورية وحكومة) أباً عن جدّ. ونتوقف عند بعض السياقات التي ورد فيها المصطلحان. ونبدأ بمصطلح «**البيت السياسي**»، الذي لطالما تردّد لدى الكلام على بوادرِ إقفال بيوتٍ سياسيةٍ ما. فالنائب بهية الحريري، تبرّر ترشيح الرئيس فؤاد السنيورة في انتخابات ٢٠٠٩ النيابية بالقول «ترشّحُ السنيورة ليس إقفالاً للبيوت السياسية»[٤]، (والمقصود بَيْتَي البزري وسعد). وبعد الانقلاب السياسي على الرئيس سعد الحريري، وإبعاده عن الرئاسة الثانية، تتساءل صحيفةٌ عربيةٌ: هل اتُّخِذَ قرارٌ بإقفال «بيت الحريري في لبنان؟»[٥]. ويُستحضرُ المصطلح نفسه في مواسم الانتخابات النيابية: «البيوت السياسية على عتبة الانتخابات: كسروان نموذجاً»[٦]. وحين يقوم قائد الجيش العماد جان قهوجي بزياراتٍ للفعاليات الصيداوية، تُعَنْوِنُ صحيفةٌ لبنانيةٌ الخبر «قهوجي يجول على بيوت صيدا السياسية»[٧]. أما مصطلح «البيوتات السياسية»، فله استخداماته الأخرى، التي تخرج

(١) كمال الصليبي، **بيت بمنازل كثيرة: الكيان اللبناني بين التصوّر والواقع**، تر: عفيف الرزّاق، بيروت: مؤسسة نوفل، ١٩٩٠.
(٢) الطاهر الزاوي، **مختار القاموس**، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط١، ١٩٦٤، ص ٦٨.
(٣) **المنجد في اللغة العربية المعاصرة**، ص ١٣٣.
(٤) صحيفة **الشرق الأوسط**، ٢٠٠٩/٤/١٢.
(٥) صحيفة **الحياة**، ٢٠١١/٧/١٠.
(٦) صحيفة **الأخبار**، ٢٠٠٨/٨/١٨.
(٧) صحيفة **السفير**، ٢٠١١/٢/١٨.

عن نطاق مفهوم «الإقفال» أو «الزيارة»، اللذين سبق ذكرهما. إذ يطرح صحافيٌّ السؤال عن «بيوتات سياسية» لا تشملها مشاريع التنظيم المدني. والمقصود أنها مثل بيوت العبادة، التي لا تشملها عادةً مشاريع التنظيم المدني، لأنها مقدّسة. ويستخلص: «إنها، باختصارٍ، للأحزاب وللطوائف معاً... وهكذا انكتب لها العمر الطويل»[١]. وهنا استعارةٌ ذكيةٌ للعنصر «السكني» في الاستخدام «السياسي»، وإعادة تدوير معانيه الوضعية التي سمح السياق للخطاب السياسي باستعارتها من الخطاب السكني. واللافت هنا، أن أغلب هذه الاستشهادات تمحورت حول مفهوم إقفال البيوتات السياسية «العريقة»، كما يقال لها في أدبيات السياسة اللبنانية. وبعد الإجماع على تكليف النائب تمّام سلام تأليف حكومة الانتخابات، استعيد ذكر إقفال الرئيس رفيق الحريري لـ «**البيوتات السياسية السنيّة**»[٢]. وهي المرّة الثانية التي يُصارُ فيها إلى إضفاء صفة مذهبية، «السنيّة»، على مصطلح «البيوتات». كما تردّد الكلام عن اكتشاف السعوديين أن «حصر الزعامة السنيّة في بيتٍ واحدٍ كان خطأً فادحاً، لكن حرصهم على سعد الحريري يوازي حرصهم على البيوتات السنيّة التقليدية»[٣]. وسبق للتيار الوطني الحرّ أن أبدى رأيه في موضوع تأليف حكومة نجيب ميقاتي، مستحضراً مصطلحي «البيوت» و«المنازل» في آنٍ: الحكومات لا تُشكّلُ في بيوت الطوائف[٤]، ومن استدرّوا عطف طوائفهم صاروا في منازلهم[٥]. هنا نلاحظ اعتماد مصطلحٍ ينطوي على دلالةٍ قيمية، أي «البيوت» للطوائف والجماعات، في مقابل اعتماد مصطلحٍ شائع، هو «المنازل»، للأفراد القابلين لـ «التحجيم» السياسي مهما علا شأنهم. وسبق أن أوردنا تصريحاً للنائب جنبلاط، استحضر فيه صورةً مجازيةً تعتمد مصطلح «**الشقق المفروشة**» القابلة للإيجار، لا للشراء، وذلك في معرض توصيفه للوضع السياسي في لبنان بعد حوادث ٧ أيار[٦].

ب- البيوت السياسية اللبنانية في التجاذبات الإعلامية

أولاً: قصر القنطاري وقصر الزوق

ترافق الكلام عن مقرّات رؤساء الجمهورية والحكومات في لبنان باستحضار المصطلحات السكنيّة الملائمة، وفي مقدّمها «القصر». فأوّلُ قصرٍ جمهوريٍّ سكنه الرئيس الاستقلالي

(١) صحيفة **الديار**، ٢٠٠٩/٦/٥.
(٢) صحيفة **السفير**، ٢٠١٣/٤/٥.
(٣) انظر تقرير فراس الشوفي: السلاميون متفائلون: م.س.
(٤) صحيفة **الديار**، ٢٠١١/٤/٩.
(٥) صحيفة **السفير**، ٢٠١١/٤/٦.
(٦) صحيفة **الشرق الأوسط**، ٢٠٠٩/٨/٧.

الأول الشيخ بشارة الخوري، ومن بعده الرئيس كميل شمعون، هو «قصر القنطاري»[١]. وقد ذكره الشاعر الشعبي عمر الزعنّي، مواربةً، في قصيدة المدح الأولى التي نظمها للشيخ بشارة بعنوان «إلنا بالقصر»، وجاء فيها:[٢]

إلـنـا بـالـقـصـر مـن مـبـارح الـعـصـر مـا حَـلّـنـا نـدوق حـلاوة الـنـصـر

يومها كان مصطلح «القصر» سهل التشفير في الوسط السياسي اللبناني، إذ لم يكن رائجاً في التداول سوى دالٍّ واحدٍ لمدلولٍ واحدٍ هو «القصر الجمهوري»، المعني بالمديح. وحينما تبدّلت الأحوال السياسية، وانتهت فترة الرئاسة، وحاول بشارة الخوري تجديد ولايته، ثار عليه الشعب، ونظم عمر الزعنّي قصيدةً بعنوان «جدَّدلو ولا تفزع»، ويبدو أن عباراتٍ تندّد بالفساد الذي ترافق مع حكم بشارة الخوري أضيفت إليها، ومنها:

مـن الـقـنـطـاري لـرأس الـنـبـع يـا زطّ سـلّـم عَـا بـلـع

هنا رُمِزَ إلى قصر الرئاسة باسم المنطقة الواقع فيها، أي «القنطاري». وسبق للشاعر نفسه أن استخدم المصطلح السكني «القصر» في معرض المدح، وها هو يستحضر المكان، «القنطاري»، في معرض التنديد. ونخمّن أنه استحضر مكاناً آخر هو «رأس النبع»، للإشارة الخفيّة إلى بيت رئيس الحكومة رياض الصلح، الذي يقع في شارع عمر بن الخطاب في منطقة رأس النبع. أما المصيطبة، التي يُرمز من خلالها إلى آل سلام، فقد باتت «تيمةً» سياسيةً تُستحضر مع بعض المضافات: «سيّد المصيطبة»، ويُراد به الرئيس المكلف تمّام سلام[٤] أو «قصر المصيطبة»[٥].

بالكلام على القصر الرئاسي أو القصر الجمهوري، نشير إلى أنه لم يسلم من تعليقٍ صحافيٍّ تناول تحوّل دوره من رمزٍ سياسيٍّ وطنيٍّ، إلى مكانٍ للحفلات والمآدب والسهر والسمر. ففي مقالةٍ له، علّق الصحافي اسكندر رياشي بسخريةٍ: أصبح القصر الجمهوري في الحيّ السرسقي، في عهد الرئيس شارل دبّاس، مثل قهوة «خبّيني»، ولائم وسهراتٍ وحفلاتٍ[٦].

(١) شيّده حنا حنين في العام١٨٦٠، وانتقلت ملكيته لاحقاً إلى الشيخ فؤاد الخوري، الذي أسكن فيه شقيقه الشيخ بشارة بين الأعوام ١٩٤٣-١٩٥٢، ومذذاك عُرِفَ بالقصر الجمهوري. وسكنه تالياً الرئيس كميل شمعون (١٩٥٢-١٩٥٨). في العام ١٩٨٥ انتقلت ملكيّته إلى الرئيس رفيق الحريري الذي قام بترميمه، وتحوّل حالياً إلى مركزٍ لتيار المستقبل. معلومةٌ مستقاةٌ بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٣٠ من موقع: yabeyrouth.com .

(٢) محمود نعمان، **عمر الزعني شاعر الشعب**، بيروت: مطابع المقاصد، ١٩٧٩، ص ١٦٠.

(٣) م.ن، ص ١١٢.

(٤) صحيفة **الأخبار**، ٢٠١٣/٤/٢٦.

(٥) صحيفة **الأخبار**، ٢٠١٣/٩/٢٥.

(٦) اسكندر رياشي، **الأيام اللبنانية**، بيروت: شركة الطبع والنشر اللبنانية، ١٩٥٧، ص ٢٣٦.

أما الكلام عن قصر الرئاسة السابق في زوق مكايل، المعروف بـِ «قصر الزوق»[١]، أو «بيت فؤاد شهاب»، والذي شغله الرئيس فؤاد شهاب، فيقتصر على خبر تحويله إلى «نزلٍ للأعراس»[٢]، أو مطعم[٣] اختيرت له تسمية «مطعم المير فؤاد شهاب»[٤]. وتصاعدت آنذاك موجات الاحتجاج، وعمَّ التنديد بتردّد وزارة الثقافة على هذا الصعيد[٥]، وأُوقف المشروع التجاري لاحقاً.

ثانياً: قصر قريطم

ترافق ظهور مصطلح «قصر قريطم» مع دخول الشيخ رفيق الحريري إلى معترك السياسة اللبنانية. وثمّة مروحةٌ للتسميات نُسلت من مقر إقامته، أي «قصر قريطم»، أو «دارة آل الحريري في قريطم» في التسعينات[٦]، (وهنا استخدام مصطلح سكنيٍّ بعينه «دارة»، وتعيينٌ لأصحابها ولتاريخ السكن والموقع)، ما يستدعي منّا لمحةً تاريخيةً سريعةً. فهي في الأصل دعيت «فيلاّ صالحة»[٧]، نسبةً إلى مالكها الأصلي النائب الراحل نجيب صالحة. وبعد انتقال ملكيتها إلى الرئيس رفيق الحريري، سُمِّيت «قصر قريطم» نسبةً إلى منطقة قريطم (في رأس بيروت) التي يقع فيها القصر. واكتُفي أحياناً باسم المنطقة «قريطم» للإشارة إلى الحريري بالمعنيين الشخصي والسياسي: «أدار الحريري بعض الحكم، واتخذ قرارات من قريطم»[٨]. وبما أن قريطم منطقةٌ مأهولةٌ، فإن تعبير «جيران قريطم» دخل في التداول، وخصوصاً في إفطارات الحريري الرمضانية التي كان يخصّص يومها الأول لـِ «جيران قريطم» احتراماً منه لصلات الجيرة. ومن التوصيفات السياسية التي وُظّف فيها مصطلحا «القصر» و«قريطم»، نجد تعبيرين: «بلاط القصر» و«بلاط قريطم». والبلاط مصطلحٌ يخصّ القصور بمعانيها المَلَكية، والأميرية، والرئاسية... إلخ، واستُحضر هنا لاستكمال «عدّة» الحكم الحريرية (قصر، بلاط، حاشية... إلخ). ورد مصطلح «بلاط قريطم» في تقريرٍ صحافيٍّ لفت إلى أن من يريد ممارسة «ترف» السياسة في عهد الحريري، كان عليه أن يكون من الزائرين اليوميين لـِ «بلاط قريطم»[٩]. وبعد استشهاد الرئيس رفيق الحريري، واختيار الشيخ سعد الحريري

(١) صحيفة **السفير**، ٢٠٠٨/١٢/٣.
(٢) انظر مقالة المحامي عبد الحميد الأحدب المنشورة في مجلة **الوطن العربي**، العدد ٧٢٣، ٢٠١٠/٣/١٠.
(٣) صحيفة **النهار**، ٢٠٠٩/١٢/٢٩.
(٤) صحيفة **الأخبار**، ٢٠١٠/١/٢٧.
(٥) مجلة **الوطن العربي**، العدد ١٧٢٣، ٢٠١٠/٣/١٠.
(٦) مجلة **المحرّر العربي**، ٢٠٠٨/١٠/٢٣.
(٧) صحيفة السفير، ٢٠١١/٤/١٩.
(٨) صحيفة **النهار**، ٢٠١٠/١/١٩، والاستشهاد للكاتب والمحلل الصحافي جهاد الزين.
(٩) صحيفة **السفير**، ٢٠١٣/٤/٥.

«بيت الوسط»[١]، أو «البيت الجديد»[٢] كما وصفته وسيلةٌ إعلاميةٌ، «نُزعت» الملكية الذكورية منه، فبات يُسمّى « بيت الوالدة» و«قصر الوالدة»[٣]، كما يرد على لسان الشيخ سعد نفسه. والمقصود بذلك السيدة نازك رفيق الحريري التي آلت ملكيته إليها.

تدور دورة الكلام، ليحطّ مصطلح «القصر» الرحال مجدّداً في أدبيات التسميات السكنية للعائلات السياسية، بعدما اشتملت المروحة السكنية على مصطلحات: دارة، بيت، منزل. والملاحظ أن مصطلح «فيلاّ» لم يستخدم للإشارة إلى هذا المبنى الفخم، الذي أضفى على الحياة السياسية، لفترةٍ ما بعد الطائف، حيويةً بفعل الحَراك السياسي والاستقطاب الشعبي، فملأ صاحبه الدنيا، وشغل الناس طوال عقدٍ ونيّفٍ من الزمان.

ثالثاً: «بيت الوسط»

أهميةُ اختيار المرسِل (شخصاً/ وسيلةً إعلامية) مفردةً سكنيّةً بعينها في عملية صوغ الرسالة، بغية إبلاغها إلى المتلقين، تكشف أحياناً عن موقفٍ مسبق، أو عن نيّةٍ تواصليةٍ مبيّتة تجاه الشخص المقصود بالرسالة. والمثال الذي سنعالجه يتعلق بزمرة مصطلحاتٍ استخدمتها صحيفةٌ لبنانيةٌ للدلالة على موضع السكن الحالي للرئيس سعد الحريري، الذي وصفته صحيفةٌ لبنانيةٌ خلال فترة ترميمه، بأنه «قصر سعد»[٤]، ومنذ إقامته فيه بات معروفاً باسم «بيت الوسط»[٥]. فقصديّة المرسِل/ الكاتب في تداول مصطلحٍ معيّنٍ- أو مرادفاته المشابهة له أو المنسولة منه - مغايرٍ لذلك المتداول إعلامياً، تُظهِرُ أنها تبطنُ موقفاً من «ساكن القصر»، أو من «جار سرايا لم تعد بمتناول اليدّ»[٦]، كما تذكر الصحيفة ذاتها. ففي خبرٍ منشورٍ في صحيفة **النهار**[٧]، يُذكر أن رئيس مجلس الوزراء استقبل في «بيت الوسط» أحد زوّاره من السياسيين اللبنانيين. وفي المقابل نشرت صحيفة **السفير** الخبر نفسه باعتماد صيغة «منزله في وادي أبو جميل»[٨]. ويفهم القارئ أن الأولى أوردت الصيغة التي اعتمدها المكتب الإعلامي للرئيس الحريري، للدلالة على اختياره مركز سكنه في وسط بيروت التاريخي، أي «بيت الوسط». وفي المقابل تعمّدت الثانية اختيار مصطلحٍ

(١) مجلة **المحرّر العربي**، ٢٠٠٩/١٠/٢٣.
(٢) مجلة **المسيرة**، العدد ١٢٩٣، ٢٠١٠/٩/٢٧.
(٣) صحيفة **السفير**، ٢٠١٣/٣/١٢.
(٤) المرّة الوحيدة التي أُشير فيها إلى مقرّ سكن الرئيس سعد الحريري بأنه «قصر»، كانت في عنوانٍ لخبرٍ منشورٍ في صحيفة **البلد** ٢٠٠٦/٢/١٤: قصر سعد قيد الترميم في الوسط التجاري.
(٥) مجلة **المحرّر العربي**، العدد ٧٢٣، ٢٠٠٩/١٠/٢٣.
(٦) التوصيفان مدرجان في تحقيقٍ منشورٍ في صحيفة **السفير**، ٢٠١١/٣/١٢.
(٧) صحيفة **المستقبل**، ٢٠١٠/١٠/١٦.
(٨) صحيفة **السفير**، ٢٠١٠/١٠/٦.

سكنيٌّ مرادفٍ، «منزل»، وتردفه بالإسم الأصلي للمنطقة «وادي أبو جميل». ويتكرّر استخدام المصطلح في صحيفة **الأخبار**، التي تتطرّق إلى حرص تيار المستقبل على «خروج تمّام سلام رئيساً مكلفاً من منزل الرئيس سعد الحريري في وادي أبو جميل»[١]. وتلاحظ وسيلةٌ إعلاميةٌ أخرى (مجلة **المسيرة**) هذه المفارقة، فتعتبر أن اعتماد إحدى الصحف اللبنانية، بشيءٍ من الخبث، عبارة «منزل الرئيس الحريري الكائن في وادي أبو جميل»، وليس «بيت الوسط»، كما درجت التسمية، هو للتفريق بين قصر قريطم الخاص بعائلة الرئيس رفيق الحريري، والبيت الجديد الذي يخصّ رئيس الحكومة[٢].

تتابع الصحيفة الأولى اعتماد توصيفات ذات طبيعة ناقدة لهذا المركز السكني، تسميةً وشكلاً. فَتَرِدُ في تحقيق يقارن بين مكان الإقامة السابق، أي قصر قريطم، «وسط الناس»، والحالي، أي بيت وسط الآثار[٣]، مصطلحاتٌ مثل «الـcompound المشابه بتقسيماته الرقمية لمقرّات الأمراء السعوديين»، أو «الكامباوند» الحريري، وهنا استخدامٌ للمصطلح السكني عينه بصيغتيه الوافدة والمعرّبة. ولا يفوت الصحيفة نفسها الإشارة إلى عقلية «البيزنيس» الحريرية، وإلى دور «بيت الوسط» في شطب اسم وادي أبو جميل من الذاكرة الجَماعية بلمحة بصر[٤]. وبالمفردات السكنية، نقول إن الصحيفة مالت إلى استخدام مصطلحٍ عربيٍّ في سياق خبر استقبالات رئيس الحكومة: «المنزل» (في وادي أبو جميل). وفي تحقيقٍ منشورٍ بعد نحو عام، استخدمت مصطلحاً معرّباً «كامباوند بيت الوسط» و«الكامباوند» الحريري، إضافةً إلى مصطلح «بيت الوسط»، الذي اعتبرت أنه بالنسبة إلى كثيرين، أتى من باب «الفانتازم» أو الخيال السياسي. والملاحظ أن الانتقاد السياسي لـ«البيت» وساكنه، وفريقه السياسي، أي «وسطيو» وادي أبو جميل، واستحضار مصطلحاتٍ سكنيّةٍ تذكّر بأنماط المجامع السكنيّة المماثلة، والمعروفة في السعودية، لم يمنعا الصحيفة نفسها من تكرار المصطلح السكني «الحريري» نفسه للإشارة إلى موضوع التحقيق المنشور. ونظراً إلى تداول هذا المصطلح بوفرةٍ في الأدبيات السياسية والإعلامية اللبنانية، تلجأ الصحف أحياناً، في عناوينها تحديداً، إلى ذكره بجزئيه: «بيت الوسط» و«الرابية» يتجاهلان «المصيطبة»[٥]، أو إلى اجتزائه مكتفيةً بإيراد الجزء الثاني منه: الحريري يجمع أهل الاعتدال في «الوسط»[٦].

(١) صحيفة **الأخبار**، ٢٠١٣/٤/٢٦.

(٢) مجلة **المسيرة**، العدد ١٢٩٣، ٢٠١٠/٩/٢٧.

(٣) تحقيقٌ منشورٌ في صحيفة **السفير**، ٢٠١١/٣/١٢.

(٤) م.ن.

(٥) عنوانٌ لمقالٍ للصحافي جورج شاهين، صحيفة **البلد**، ٢٠١٤/٢/١٣.

(٦) مانشيت لصحيفة **المستقبل**، ٢٠١٤/٨/١١. والمقصود مأدبة الغداء التي أقامها في بيت الوسط تكريماً للمفتي الجديد الشيخ عبد اللطيف الدريان.

بما أن مصطلح «البيت» يحمل في طياته معنى سكن «العائلة»، نشير إلى استخدام تمحور حول «بيت الحريري»، وورد في تعليق صحافيٍّ تناول فيه وزير الأشغال العامة سابقاً غازي العريضي تفاصيل قضية الدالية، فذكّر بحرصه على هذه العائلة الكريمة العزيزة (آل الحريري). كما أعرب عن اعتزازه بتاريخ علاقته بهذا «البيت الكريم»، وأكد سعيه كي لا يسيء أحدٌ إلى «هذا البيت»[١].

هكذا نلاحظ أن استحضار المرسلين لدلالة البيت، بمفهوميه العائلي والسياسي، إيجاباً أو سلباً، يتّصِلُ أولاً وأخيراً بالمقام السياقي، وبظروف إنتاج الخطاب، وبهوية المُرسِل. واللافت أن المُرسِل يعرّف في مجال الإشادة، المصطلح «البيت»، ويستدعي مضايفات ملائمةً، «الكريم»، ولا يضطر إلى ذكر اسم العائلة المعنيّة بالكلام. أما في حال الانتقاد، فيذكر المصطلح، ويذكر الاسم صراحةً.

وبما أننا في صدد الكلام عن البيوت بمختلف دلالاتها، فمصطلح «أهل البيت» يخرج بدوره من معناه القاموسي ليتّخذ دلالةً سياسيةً. فلدى العودة المفاجئة للرئيس سعد الحريري إلى لبنان، بعد غياب ثلاثة أعوام ونيّف، ورد في «النشرة» خبرٌ بعنوان: عودة «الشيخ» فاجأت «أهل البيت»، أي قوى ١٤ آذار ونوّاب المستقبل[٢].

الاستحقاقُ الدستوري الجديد (تكليف النائب تمّام سلام تأليف حكومة الانتخابات)، بعد نحو عام، حدا بالصحيفة نفسها إلى اعتماد مصطلحات سكنية أخرى لتوصيف «بيت الوسط». فهيَ تعود تارةً إلى مصطلح «دارة»، فتعنون تحقيقاً: تمّام من دارة الرياض إلى دارة بيروت رئيساً للوزراء[٣]. وفي هذا العنوان تلميحٌ ذكيٌّ إلى دور الرئيس سعد الحريري في حسم مسألة التكليف، التي يعود الفضل فيها على التوالي لدارتين حريريتين في كلّ من الرياض وبيروت. وتستخدم تارةً أخرى مصطلحات تغمز فيها من قناة الدارة (البيروتية تمييزاً لها عن أخرى في الرياض) وصاحبها: «بيت الحريري البيروتي»، و«بيت سعد الحريري البيروتي»، و«بيت سعد الحريري»[٤]، في إشارةٍ إلى اجتماع فريق ١٤ آذار لإعلان ترشيح سلام من «بيت الوسط». وهذا يذكّرنا بتوصيفٍ سبق لها استخدامه منذ عامين «**بيت الحريري الإبن**»[٥]، وهي في جميع الحالات تتجنّب استخدام المصطلح السكني «الحريري». والملاحظة المستخلصة

(١) انظر تقرير محمد نزال «العريضي يكشف تفاصيل قضية الدالية»، صحيفة **الأخبار**، ٢٠١٣/١١/٦.
(٢) انظر زاوية «على ذمّة المواقع»، صحيفة **اللواء**، ٢٠١٤/٨/١١.
(٣) صحيفة **السفير**، ٢٠١٣/٤/٥.
(٤) م.ن، ٢٠١٣/٤/٦.
(٥) م.ن، ٢٠١١/٣/١٢.

أن استخدام مصطلح «سكنيٍّ» -أو غير سكنيٍّ بالطبع- والتوصيفات المنسولة منه، وخصوصاً في الوسط الإعلامي، لا يأتي عفوَ الخاطر، بل هو يعكس وجهة نظر مستخدمه، وموقف الوسيلة الإعلامية عينها، من الشخص المقصود بالخبر، ومن حيثيته السياسية وفاعليته، مثلما في رمزية مكان سكنه بالمعاني الجغرافية والعمرانية والسياسية. وخير دليلٍ على ذلك، استخدام الصحيفة نفسها ثلاث صورٍ مجازيةٍ للدلالة على كلٍّ من «ساكن القصر» و«جار السرايا» (سعد الحريري)، و«ساكن السرايا الجديد» (تمّام سلام). وليس بعيداً عنها استخدامها الصورة المجازية «ساكن عائشة بكار» (المفتي رشيد قباني)، وساكن عائشة بكار المقبل (الشيخ عبد اللطيف دريان). وهذه الأخيرة تخرج عن نطاق معالجتنا لهذه الفقرة، لكنها تعكس خيار الوسائل الإعلامية المعتمد في تعريف الشخص المعني بالخبر، أو تجهيله (مجازياً)، أو استخدام محسِّنٍ بديعيٍّ ما للإشارة إليه، وكلها وسائل تدخل ضمن لعبة الإضمار البلاغي.

رابعاً: دارة المصيطبة

بعد تكليف النائب تمّام سلام تشكيلَ حكومة الانتخابات (٢٠١٣/٤/٧)، رُدّت الروح إلى مصطلح «**الدار السلامية**» التي استعيد ذكرها في مختلف وسائل الإعلام تحت مسمّياتٍ عدّة، بعدما جرى سابقاً الكلام على حدوث إقفالٍ سياسيٍّ لـ«بيت سلام»، في إثر الانتخابات الفرعية[١] في دائرة بيروت الثانية. فأحد المؤرّخين يعتمد التسمية الدّالة على الشاغل الأول «قصر سليم علي سلام بالمصيطبة»[٢]، لدى تطرّقه إلى الكلام على اختيار القصر لعقد المؤتمرات الداعية إلى الوحدة السورية. وهنا يذكّر المؤرّخ عبد اللطيف فاخوري بجدّ الرئيس الحالي، أي (سليم علي سلام)، معتمداً مصطلح «القصر»، ومحدّداً موقعه الجغرافي «المصيطبة». وللحقيقة، فالمصيطبة باتت تيمةً سياسيةً لبنانيةً يسهل على المتلقين تفكيك دلالاتها السياسية المحلية. أما الصحف اللبنانية، فتمايزت في توصيف أو تسمية مركز سكن «الرئيس المكلف» الذي بات يُنسب إلى منطقة سكنه: «ابن المصيطبة تمّام سلام»[٣]، أو «سيّد المصيطبة»[٤]، فالبعض اعتمد مصطلح «دارة»، وذكّر بوالده الراحل «دارة الرئيس صائب سلام في المصيطبة»[٥]، والبعض الآخر لمّح إلى ساكنها الحالي وإلى منصبه الجديد «دارة

(١) في إثر استشهاد النائب وليد عيدو.
(٢) صحيفة **النهار**، ٢٠٠٨/١١/٣٠.
(٣) انظر تحقيق قاسم قاسم «الأزهر يقترح التمديد للمفتي»، زاوية «قضية»، صحيفة **الأخبار**، ٢٠١٤/١/٢٧.
(٤) صحيفة **الأخبار**، ٢٠١٣/٤/٢٦.
(٥) صحيفة **الحياة**، ٢٠١٣/٤/٦.

الرئيس تمّام سلام في المصيطبة»[١]. وبعضهم استخدم «بيت» في تعبيرٍ ذي دلالة «انطلق سياسياً من بيت أبيه»[٢]، مؤشراً إلى استمرارية الدور السياسي، «إعادة فتح هذا البيت»[٣]، وثمّة من استنسخ صورة «البيت الأبيض»: «بيتٌ أبيضُ يربض على تلة المصيطبة»[٤]. ومنهم من أعاد إلى الذاكرة مصطلح «الدار»: «عادت الزيارات الشعبية إلى الدار»[٥]. ولوحظ أن الرئيس المكلف اعتمد مصطلح «منزل» لدى ردّه على النائب سليمان فرنجية، الذي أخذ عليه إعلان ترشّحه من «بيت الوسط»، أي بيت سعد الحريري. فذكّره بأن جدّه سليمان فرنجية أعلن ترشّحه لرئاسة الجمهورية من «منزل صائب سلام في المصيطبة»[٦]. واختصرت التسمية أحياناً لترسو على «دار المصيطبة»[٧]. وبما أن مصطلح «دارة» يقارب دلالة مصطلح «القصر» الذي يتّم تجنّبه في التداول الإعلامي، اعتمدت وسائل إعلاميةٌ هذا المصطلح: «دارة المصيطبة» (ذكر الموقع)، أو «دارة آل سلام» أو «دارة سلام»[٨] (ذكر الشاغلين والتذكير ببيتهم السياسي). ولوحظ أن وسائل أخرى التَفَتَتْ إلى نمطها المعماري التاريخي (العاكس لعراقة شاغليها)، فأطلقت عليها توصيف «البيت الأثري العثماني»[٩]. ويبدو أن مصطلح «دارة آل سلام في المصيطبة» المتداول في أكثر من وسيلة إعلامية[١٠]، بات الأكثر رواجاً في الإعلام، المرئي[١١] منه والمكتوب، باعتباره يدلّ في آنٍ على النمط السكني، وعلى كلا الشاغل والموقع. ولوحظ أن العناوين الصحافية تكتفي أحياناً بإيراد اسم المنطقة، وتسقط كل ما يتّصل بالنمط السكني المعماري: «بيت الوسط» و«الرابية» يتجاهلان المصيطبة[١٢]، أو «عشاء المصيطبة»: تأكيدٌ على إنجاز الاستحقاق الرئاسي كأولوية[١٣].

ننهي هذه الفقرة بقولٍ مشهورٍ للزعيم الراحل رياض الصلح، ردّده أمام الرئيس الراحل إلياس الهراوي، الذي زاره يوماً في بيته في رأس النبع (وليس في «دارته» كما يلاحظ لاحقاً

(١) تقريرٌ منشورٌ في صحيفة **الأخبار**، ٢٠١٣/٩/٢٥.
(٢) صحيفة **السفير**، ٢٠١٣/٤/٨.
(٣) ورد المصطلح في تقريرٍ منشورٍ في صحيفة **الأخبار**، ٢٠١٣/٩/٢٥.
(٤) تقريرٌ منشورٌ في صحيفة **الأخبار**، ٢٠١٤/١/٢٣.
(٥) م.ن.
(٦) نشرة أخبار MTV، ٢٠١٣/٤/١١.
(٧) صحيفة **المستقبل**، ٢٠١٣/٤/١١.
(٨) ترد في عنوانٍ صحافيٍّ: «بشائر معالجاتٍ في دارة سلام، و«سوكلين» مستعدة لاستئناف نشاطها». صحيفة **الشرق**، ٢٠١٤/١/٢٠.
(٩) التوصيفات الثلاثة (دارة، دار، بيت) مدرجةٌ في تحليلاتٍ منشورةٍ في صحيفة **السفير**، ٥، ٢٠١٣/٤/٦.
(١٠) رصدناه في تحقيقٍ صحافيٍّ عن الاستقلال، مجلة «**عيون بيروت**»، العدد «١»، كانون الأول، ٢٠٠٩.
(١١) نشرة أخبار MTV، ٢٠٠٩/٤/٧.
(١٢) عنوانٌ لمقالٍ للصحافي جورج شاهين منشور في صحيفة **البلد**، ٢٠١٤/٢/١٣.
(١٣) عنوانٌ لمقالٍ عمر البردان في صحيفة **اللواء**، ٢٠١٤/٨/٢٢.

أحد الصحافيين)[1]، وفوجئ بخلوّه من حشود الزوار والأنصار: «إنتو ولاد الجبل بتحفظوا، نجح الزعيم أو سقط. نِحنا (ولاد بيروت) عثمانيين، مرسوم بيعبّي البيت، ومرسوم بيفضّي البيت»[2]. والملاحظ أنه استخدم مصطلح «بيت» للدلالة إلى مكان سكنه.

خاتمة واستنتاجات

البلاغةُ السياسيةُ، بمفهومَيها اللبناني أولاً، فالعربي ثانياً، التي عالجنا أضرباً من تجلياتها الإعلامية، وتمثَّلنا بنماذج منها في هذه الدراسة، هي أنموذجٌ عمليٌّ لالتقاء الخيال العفوي، والصوغ الرمزي لكلا المُحلِّل والمُعلِّق، مع لزوميات التدوين الصحافي، وضرورات التنويع الأسلوبي.

● المهم هنا هو أننا عرضنا، وحلَّلنا، وقارنّا، وأثْبَتْنا أن النص الصحافي، شأنه شأن أيّ نصٍّ إبلاغيٍّ آخر، يتمّ تناوله وفق أسس المعالجة اللسانية، وبالاستعانة بأدواتها الإجرائية، قابلٌ لأن يكونَ مدونةً عرضةً للدرس، والتفكيك، والمقابلة، والتحليل، فالاستنتاج. واستتباعاً لذلك، بيّنّا أن البحث العلمي الرصين، والتطبيقي منه، لا يُفضِّل تربةً معرفيةً على أخرى، ولا يقصي من دائرة اهتماماته مجالاً حيوياً مغرقاً في «اليومي»، كالإعلام مثلاً. فهي في أبسط الأحوال أوعيةُ نشرٍ سهلة التداول، ومصادر ثقافة جماهيرية يسيرة البلوغ؛ وهي بهذه الصفة تتساوى أهميةً، وقيمةً، وقدرةً على استقراء الحقائق الإنسانية، وتظهير الوقائع، واستشراف التطلعات، ناهيك باستخراج المعمّيات، علاوةً على مدّ متلقيها بزاده اليومي من المعرفة «اليومية» المتوقعة.

● وحيث إن عملية التواصل المدروسة هنا تقوم على طرفين رئيسين، لاحظنا أن نجاح هذه العملية الإبلاغية في بلوغ مراميها التواصلية، منوطٌ بقدرة منشئ النص الصحافي على التجاوب مع الخبرة العامة لجمهور القرّاء المعنيِّ بها، والمؤهَّلِ لاستقبال نتاجاتها، ناهيك بجهوزية معايير التلقّي الاستعاري والكنائي عنده، بما في ذلك قدراته (المقرُؤية) والمفهومية، التي تمكّنه من استيعاب الرسائل الصحافية المبثوثة، وتشفير صورها البلاغية.

● وبناءً على ما سبق، فما حفّزنا لخوض هذا المجال اللساني، الاجتماعي المنحى، هو الالتفات إلى بنى وتراكيب لغويةٍ محددةٍ، مزيّنةٍ لسلوك فئةٍ بعينها من المتكلّمين؛ وفي حالتنا الحاضرة، فئةٍ محددةٍ من منتجي النصوص اليومية التداول. ونعني بكلامنا على وجه الخصوص،

(١) الياس خوري، ملحق **النهار**، ٢٠٠٧/٨/١٩.

(٢) من مقابلة تلفزيونية، قناة NBN، ٢٠٠٤/٢/١.

معشر الإعلاميين الذين نهل فريقٌ منهم، بذكاءٍ واحترافٍ، من المعين البلاغي للسان الضاد، ومن منظومة مجازاته اللغوية التي نسّقتها لهم الجماعة اللغوية العربية. فقطفوا ما استساغوه من الحصيلة المفرداتية لمصطلح «البيت»، ونظائره في اللسان العربي عموماً، وأدرجوها –عن سابق قصدٍ بلاغيٍّ– في مقاماتٍ تواصليةٍ، تعود في الأساس للمجالات السياسية، والإعلامية، والروحية في البيئات العربية واللبنانية على وجه التحديد. ومرادهم من الأضرب التصويرية، المستعان بها لهذه الغاية، الكلام أو التفكير من خلالها في شيءٍ ما بمفردات شيءٍ آخر، كما يقول المشتغلون في علم السيميولوجيا، والمتضلّعون في دراسة الصور الأدبية.

● وكي نُشرك القارئ المقبل على التبصّر في مجمل استشهاداتنا بهذا الخصوص، تَرَكْنا لعنايته أمر التعرّف على التعبيرات الاستعارية التقليدية المعتمدة، والتي يصبح معناها، عادةً، وثيق الصلة معجمياً، ويدرج في القواميس بمصاحبة معانٍ أساسيةٍ غير استعارية. كما مكّناه، عبر الكم المدرج في الدراسة، من مقابلتها بسواها، ومن ثمّ تمييز الصور البلاغية الجديدة، أي الإبداعية أو المبتدعة، التي لا يمسي معناها الاستعاري وثيق الصلة معجمياً، ولا يكون، بناءً على ذلك، متضمناً في القواميس، كما ورد في الترجمة العربية لكتاب إيلينا سيمينو «**الاستعارة في الخطاب**» (٢٠١٣/٤٣٠).

● ما تمحورت حوله الدراسة، نلخّصه بالقول إن منشئي النصوص الصحافية يسبغون، من آنٍ لآخر، قيمةً أسلوبيةً مضافةً على منتوجهم اليومي، فيوشّونه بأضرب الاستعارة، والكناية ونظائرها، كي يمسي أكثر إبلاغاً، وأشد تأثيراً في نفس مُتلقّيه. هذا الأمر يمنح قارئ سطورهم فسحةً مطلوبةً لتجاوز مألوفات الكتابة الصحافية اليومية، أي الخروج المؤقت من فضاءات «لغة الجرايد»، كما أسماها ابراهيم اليازجي، وتجاوز عتبة «طقّ الحنك السياسي»، على حدِّ تعبير الجمهور المستاء، والمتابع رغماً عنه. والنتيجة المتوخاة تأتي مرضيةً للطرفين، كما أظهرنا للتوّ. فقد تمثّلت، من جهةٍ، بتمكين القارئ من الإطلالة على مجريات السياسة في بلده وفي المنطقة، والمتابعة لوتيرة التجاذبات السياسية، والاصطفافات الحزبية، والفئوية التي طبعت وتطبع يوميات العمل العام، بوجهيه الوطني والعربي، ورفدته، من جهةٍ ثانيةٍ، بنماذج من البلاغة السياسية المتداولة في وسائل التواصل الجماهيري.

● التلوينات البلاغية، التي صار الحديث عنها، يتوافق المُرسِل والمُتلقّي عادةً على تشفير مضامينها، وفهم مغازيها من دون أية عوائق تواصليةٍ تُذكر، لأنها ليست غريبةً عن عالمهما الدلالي المشترك. وقد مكّنت كلا الكاتب والقارئ من الإبحار في فضاءات البلاغة

والبيان، حيث لا تعود الألفاظ تملك معناها البدائي الأصلي، بل ترتدي حلةً استعاريةً قشيبةً، توافق مقتضى الحال السياسي المأمول لدى طرفي عملية التواصل على حدٍّ سواء. وهذا ما سعينا إلى إثباته، ونأمل صادقين أن يتلمّسه قارئ هذه الدراسة.

● الإضافة الأسلوبية النوعية التي قاربنا عيّناتٍ منها، تمتلك فضيلتها الخاصة بها، إذ أسبغت مسحةً بلاغيةً موائمةً على «لغة الجرايد». فقد أخرجت النصوص الصحافية من نمطية الصوغ الكلاسيكي البارد، و«كسرت» رتابة الخبر اليومي، وصنوه التعليق السياسي. بمعنى أنها أدخلت مُحسِّناتٍ لفظيةً مستساغةً ومأنوسةً على كتابات الصحافيين المجردة، والحدثية، بحكم المواضيع اليومية التي تتطرق إليها، ومكّنتهم في الوقت عينه، من تجويد مقالهم، وتحسين أدائهم، كما ينادي الدرس اللساني الحديث. فسهّلت بذلك مهام الكاتب، وطوّعت ملكته التعبيرية من جهةٍ، كما عزَّزت قابلية القارئ للمتابعة والاستزادة من جهةٍ ثانية.

● أظهرت الوقائع المدروسة أن بعض الإعلاميين نوّعوا علاقتهم بالقارئ المواظب، والشغف بترصّد تحركات وتصريحات أرباب السياسة، والعاملين في المجال العام، وملاحقة تطورات العمل السياسي العربي، ومتابعة نشاطات العائلات الروحية في لبنان وعالمنا العربي، والتطرق إلى قضايا دولية. فاستعانوا لهذه الغاية بصورٍ شديدة الخصوصية لاستعاراتٍ متخيّلةٍ ذهنياً، ومقبولةٍ شعبياً، استقوها من خارج مواضيعهم المعالجة، بغية تبيان مقاصدهم. فأضفوا بذلك على نصوصهم السياسية، وتحليلاتهم الإخبارية، وتعليقاتهم على مواضيع الساعة، «جرعاتٍ» مأمولةً من البلاغة السياسية المألوفة لدى مُتلقّينهم، والمُتَّكئة، في هذه الدراسة بالذات، على خلفياتٍ مكانيةٍ وعمرانيةٍ ليسوا غريبين عنها، ولا هم جاهلون لكيفيات استخدامها في خطاب المجال العام.

● وبكلمةٍ، فقد رغبنا، عبر هذه القيمة البحثية المضافة، في أن نرفد النقاش الدائر في الآونة «الربيعية» الراهنة حول علاقة اللغة بالمجتمع في فترات الاستقرار، مثلما في لحظات العصف الذهني، والانقسام السياسي، والتحوّلات المصيرية. فقد أثبتت الوقائع أن لا أداة سوى اللغة -أيا تكن- لاستشفاف الخيال الإبداعي لأهلها من جهةٍ، واستقصاء تأثيراتها وتجلياتها في المنظومة المعرفية للناطقين بها، واستبصار مآلاتها في عالم اليوم ووسائل إعلامه، من جهةٍ ثانية.

قِيَمُ المُواطَنةِ في منهجِ التربيةِ الرياضيةِ في التعليم العام ما قبل الجامعي وفي منهجِ إعدادِ الطلاب - المعلمين في كليةِ التربية - الجامعة اللبنانية

قراءةٌ نقدية

د. ناصر البتلوني

كلية التربية/الجامعة اللبنانية

مقدمة

إنّ التربية على المُواطَنَة واكتساب كفاياتها على مستويات المعارف والسلوك والقِيَم، ينبغي أن تتخطى حدود المادة الدراسية المقرَّرة في مناهج التعليم العام ما قبل الجامعي في لبنان تحت مسمّى (التربية الوطنية والتنشئة الوطنية)، إلى سائر المواد الدراسية.

ولما كانت مادة التربية الرياضية ترفدها الأنشطة اللاَّصفِّية المدرسية، ونظراً إلى طبيعة نشاطاتها التفاعلية على الصعيد الاجتماعي – العلائقي، التي تشكل ركناً أساسياً في التربية على المُواطَنَة، فإن الجانب القِيَمي في هذه المادة له أهميته الخاصة، التي ستشكل موضوع هذا البحث، وذلك من أجل تبيان مدى إسهامها في بناء المُواطَنَة.

يهدف هذا البحث إلى رصد القِيَم التي يتبناها منهج التربية الرياضية في التعليم العام ما قبل الجامعي في مجال التربية على المُواطَنَة، وقراءتها نقدياً. كما يهدف إلى دراسة القِيَم التي يتوخاها منهج الإعداد الأساسي في اختصاص التربية البدنية والرياضة في الجامعة اللبنانية – كلية التربية على مستوى شهادة الإجازة. وذلك لتحديد درجة مطابقتها وملاءمتها

لتلك التي نصّت عليها المناهج التعليمية الصادرة بالمرسوم الرقم ١٠٢٢٧ تاريخ ١٩٩٧/٥/١٨ وتعديلاتها، وإلى تحليل مناهج إعداد مدرِّسي التربية الرياضية في كلية التربية، للكشف عن عناصر المُواطَنَة التي يحتويها مضمون المقرَّرات المعتمدة في تلك المناهج، لجهة ما تتضمنه من محاور تعزز المُواطَنَة عند الطلاب – المعلِّمين.

وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي في هذه الدراسة، التي بيَّنت مستوى الملاءمة بين مضمون مناهج التعليم العام ما قبل الجامعي (التربية الوطنية والتنشئة المدنية)، و(التربية الرياضية)، ومناهج إعداد مدرِّسي التربية الرياضية – الجامعة اللبنانية، على مستوى قِيَم المواطنية.

يهدف النظام التعليمي، من خلال المناهج المعتمدة في التعليم العام، إلى بناء مواطنٍ يخدم النظام السياسي القائم في هذه البلاد أو تلك، لذلك تعمد السلطة القائمة إلى اعتماد مناهج تتضمن مجموعةً من المعارف والمهارات والقِيَم، التي تساهم في انتماء المواطن إلى الوطن، وبالتالي الدفاع عن النظام السياسي للدولة، انطلاقاً من أن المناهج التربوية هي القوة الموجِّهة لتحقيق هذه الأهداف النوعية.

قد تكون هذه الاستراتيجية ناجحةً سابقاً، ولكن في العصر الحالي، عصر الانفجار المعرفي وما يرافقه من انفتاح الثقافات بعضها على بعضٍ نتيجةً للتغيرات التكنولوجية، غدت التقنيات الرقمية جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية.

وقد أشار مراد (٢٠١٣) في هذا المجال، إلى أن الشبكات الاجتماعية للتواصل أصبحت الآن المحرك الأساسي في عملية التفاعل ونشر الآراء والأفكار، بالنظر إلى ما لدورها من تأثيرٍ على الرأي العام والرأي الخاص. مما أدى الى تغيُّراتٍ ثقافيةٍ واجتماعية، ظهرت تأثيراتها بوضوحٍ بتعديل مواقف، واتجاهاتٍ، وسلوكياتٍ تتناقض مع ما هو سائدٌ في المجتمعات، وخصوصاً في الدول النامية.

وقد يؤدِّي تضارب القِيَم في أيِّ مجتمعٍ إلى ظهور قضايا خطيرةٍ، كالعنف، والتطرف، والعدوانية، وإلى ما هنالك من سلوكياتٍ غير مقبولةٍ في هذا المجتمع (زغلول وأبو هرجة، ٢٠٠٥).

هذه التغيرات الناشئة، لا بد من أن تفرض على السلطة إعادة النظر بنظامها التربوي، وتطوير مناهجها التعليمية على جميع المستويات، لتأمين إعداد مواطنٍ بشكلٍ تكامليٍّ شموليٍّ وبنائيٍّ، ليكون قادراً على خدمة مجتمعه، ولا يُظهِر ولاءً إلا لوطنه.

ويتبلور دور المؤسسات التعليمية هنا، حين تحقق رسالتها في المساهمة بالتنمية الشاملة، وذلك بتقاطع أهدافها مع أهداف المجتمع والدولة، وقد أشار إلى ذلك (زغلول وأبو هرجة، ٢٠٠٥) «بأن مساهمة المؤسسات التعليمية في إعداد قطاعٍ كبيرٍ من القوى البشرية، متعلقٌ بمدى ارتباط أهدافها وأساليبها في إعداد المتعلّمين، بأهداف المجتمع».

وبعد أن أصبحت التربية، أكثر من أيِّ وقتٍ مضى، تعتمد مبدأ التدامج والتكامل بين المواد التعليمية كافةً، صار من الطبيعي أن تتخطى قضية المُواطَنَة، كهدفٍ للتعليم، حدود المادة المقرَّرة لها، وأن تكون حاضرةً في المواد الدراسية كافة.

تتضمن المناهج عدداً من المواد الدراسية، تتوزع على العلوم الإنسانية، والأدبية، والعلمية، والفنية، والرياضية... وقد انفردت كل مادةٍ بمضمونٍ يحقق الأهداف المتوقعة لبناء المواطن المرجوِّ، فيما يُفترض أن تعمل هذه المواد منسجمةً، وفق منظومةٍ متكاملةٍ من الإجراءات والأهداف لتربية المواطن الصالح.

فمن المؤكد مثلاً، أن مُقرَّرَ التربية الوطنية والتنشئة المدنية، يؤدي دوراً أساسياً ورئيساً في ترسيخ قِيَم المُواطَنَة، من خلال تزويد المتعلّمين بالكفايات المدنية، والاجتماعية، والوطنية، ليساهموا إيجابياً في بناء مجتمعهم، وتطوره، وفي الدفاع عن وطنهم.

وبالإضافة إلى المادة السابقة، هناك مواد تعليميةٌ أخرى وأنشطةٌ لاصفِّيَّةٌ تتوافر من خلالها، وبنسبٍ مختلفةٍ، قيمٌ تعزِّز عناصر المُواطَنَة عند النشء، ويختلف مستوى هذه النسب بالنظر إلى أهداف ومضمون المادة، وطبيعة تنفيذها.

وانطلاقاً من التجربة في قسم التربية البدنية والرياضة في كلية التربية – الجامعة اللبنانية، وبحكم الإشراف على مادة التربية العملية (التدريب الميداني في المدارس)، تبين للباحث أهمية دراسة التوافق بين منهج التربية الرياضية ومحاور المُواطَنَة وقِيمَها، في منهج التربية الوطنية، والتنشئة المدنية في مناهج التعليم العام ما قبل الجامعي، لتبيان دور مادة التربية الرياضية في تعزيز عناصر المُواطَنَة عند تلامذة المدارس.

انطلاقاً من موقع مادة «التربية الرياضية» في مناهج التعليم العام ما قبل الجامعي، وأهدافها بموجب المرسوم الرقم ١٠٢٢٧ تاريخ ١٩٩٧/٥/١٨، تُعتبر مادة «التربية الرياضية» مادةً أساسيةً في جميع المراحل التعليمية في التعليم العام ما قبل الجامعي، ويتم تدريسها بمعدل ساعتين أسبوعياً للصفوف كافةً، ما عدا الصفين الثاني والثالث ثانوي، إذ تدرّس بمعدّل

ساعة واحدة أسبوعياً، أي بنسبة ٤,٦٥ ٪ من عدد الساعات المعتمدة أسبوعياً؛ بالإضافة إلى موقع الأنشطة اللاَّصفِّية، المنهجية واللاَّمنهجية، وخصوصاً في ما يتعلق بالأنشطة البدنية، والأندية الرياضية المدرسية.

تتميز مادة «التربية الرياضية» بأهدافها المعرفية، والحس حركية، والوجدانية. ونظراً إلى طبيعة نشاطاتها التفاعلية التي تميزها عن أية مادة دراسية أخرى، حيث الأهداف الحس حركية تُعتبر محوريةً في التربية الرياضية، ولا يمكن اكتسابها نظرياً، بل، وعلى العكس تماماً، نسعى إلى تنفيذها مع ما يستلزم ذلك من معارف وقِيَم في الوقت نفسه، في حين أن المواد الأخرى تعمد إلى إكساب المعارف والقِيَم نظرياً، ومن ثَم تسعى إلى تحويلها إلى سلوك.

لذا يؤدي مدرّس التربية الرياضية دوراً مهماً في إكساب المتعلّمين عناصر المُواطَنَة، قد يفوق دور مدرّسي المواد الأخرى في العملية التعليمية. ولأن من لا يمتلك الشيء لا يمكن أن يُكسبه للغير، وجب على مدرِّس التربية الرياضية، أن يتمتع بقدرٍ كافٍ وعالٍ من القيم، ليستطيع إكسابها لتلامذته. من هنا نتوجه لدراسة مناهج إعداد مدرِّس التربية الرياضية في كلية التربية–الجامعة اللبنانية، ومدى تلاؤمها لإعداد المدرِّس القادر على ممارسة مهنته بكفاياتٍ عالية.

الدراسات المرتبطة:

لم تنفصل التربية الرياضية عن التنشئة المدنية بمفهومها الاجتماعي، أي ما نسميه اليوم المُواطَنَة، فقد شهدت الحضارة اليونانية، وهي من النماذج الراقية في العصور القديمة، نمطاً في التربية يجمع بين المعلِّم والمدرِّب الرياضي، في إطار إعدادهما للأولاد والشباب في المدن اليونانية القديمة، انطلاقاً من اعتبار التربية البدنية جزءاً أساسياً من التربية العامة، حيث اعتبر اليونانيون أن القوة البدنية هي شرطٌ أساسٌ، ومدماكٌ أول للمُواطَنَة. وبناءً عليه، فإن بناء الأفراد والمجتمعات مرتبطٌ ارتباطاً عضوياً بتطور مفاهيم التربية البدنية وممارستها.

ويؤكد التربويَّان أ. شعبان وأ. نادية، (٢٠٠١)، أن تنمية قِيَم المُواطَنَة لدى الطلبة، تُعدّ من أهم السبل لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، وهي قضية أمنٍ قوميٍّ، ونوعٌ من التربية الوقائية، إذ أصبح مجال التنافس بين الدول المتقدمة يتعدى قضايا التقدم الصناعي وغزو الفضاء، إلى التنافس في مجال إصلاح التعليم وتطوير مناهجه، باعتباره المدخل

الأساسيّ للقرن الحادي والعشرين. إن اكتساب قِيَم المُواطَنَة يُعدُّ الركيزة الأساسية للمشاركة الإيجابية والفعّالة في التنمية الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، وذلك بهدف تطوير معارف النشء، وتنمية الإحساس بالواجب نحو المجتمع المحلي والدولي.

وقد خلص صعب (٢٠٠٧) في بحثه «دور المناهج في تنمية قِيَم المُواطَنَة الصالحة، منهج التربية البدنية مثالاً»، إلى أن الدولة، ممثَّلَةً بنظامها التربوي، معنيةٌ بغرس قِيَم المُواطَنَة وتنميتها في أبنائها. ويتطلب ذلك أن تتبنى المناهج التربوية رسالةً واضحةً، تتمثل بتربية الإنسان على المُواطَنَة معرفةً وتطبيقاً، وغرس قِيَمِها فيه. وفي ما يأتي بعض الآليات المتبعة في تنمية المُواطَنَة من خلال مناهج التربية البدنية:

- النشاطات والتمرينات التطبيقية.
- القدوة الحسنة.
- العمل ضمن الفرق الرياضية، وتمثيل الدولة في البطولات الدولية.

وأوصى الباحث بإعادة النظر في تقديم قيم تنمية المُواطَنَة في منهج التربية البدنية، بشكلٍ يحقق مزيداً من الاستمرارية، بشرط تناسب القيم مع مستوى نضج الطلاب في المرحلة العمرية المستهدفة.

أما قطايفي (٢٠١٠)، وفي بحثٍ حول «دور الأنشطة الرياضية المدرسية في التربية على المواطنة الصالحة»، واستناداً إلى Birzea (٢٠٠٠)، فيؤكد أنه لا يكفي إعلام الناشئ بما يجب عليه فعله، بل يجب إشراكه في وضعياتٍ ملموسةٍ، تُمكِّنه بالفعل من أن يعيش المُواطَنَة، وبالتالي القدرة على تحوير مواقفه، وذلك لإكسابه سلوكيات المُواطَنَة. وتُشكِّل «لعبة الأدوار» هذه، والوظيفة والحوار، ومعايشة بعض الوضعيات الملموسة التي يرتبها المربي (مُدرِّس التربية الرياضية)، فرصةً تُمكِّن الناشئ من اكتسابٍ تدريجيٍّ للقيم والقوانين الاجتماعية، كما أشار Vigarello (١٩٧٥). وأضاف قطايفي أن التربية على المُواطَنَة ليست معرفةً فقط، ولكنها ممارسةٌ يجب أن تُلقَّن للطلاب للتفاعل والعيش معاً، من خلال أعمالٍ ملموسةٍ تسمح لهم ببناء فضاءات المُواطَنَة.

التربية على المُواطَنَة إذاً، هي تربيةٌ عابرةٌ للمواد والمقرَّرات (Transdisciplinaire)، ومن المفترض على المُدرِّس لأية مادةٍ من المواد، أن يضع المتعلِّم في الأطر المناسبة، لاكتساب المعارف والمهارات التي تؤدي إلى القيمة العليا، التي هي المُواطَنَة، وهذا ما يتلاءم بامتيازٍ مع تعليم مادة التربية الرياضية. أليس هذا من الركائز الأساسية في التربية الرياضية؟

وقد أشار Pedro J.M. and Javier D.G (٢٠١٢) في دراستهما حول تعليم إكساب من خلال التربية البدنية والرياضة، إلى أن النشاط البدني والرياضة، هما، بلا شكٍّ، جزءٌ لا يتجزأ من نمط الحياة المعاصرة، سواء بهدف العناية الصحية، أم للترويح عن النفس. وأكَّدا على التأثير الإيجابي لاستخدام الأنشطة الرياضية، في تعديل سلوك المراهقين الذين يعانون من الآثار السلبية لعدم الانتظام في حضور الحصص الدراسية، والتسرّب المدرسي. وقد ظهر الأثر الإيجابي كما يأتي:

١. ضبط النفس في ما يتعلق بردود الفعل العاطفية، والوقاية من العدوان الجسدي.

٢. تحقيق الدمج على ثلاثة مستويات:

- التكامل ضمن المجموعة.
- التكامل التَّعليمي المختلط (إناث وذكور).
- الدمج ضمن مجموعةٍ من ثقافاتٍ مختلفة.

رأت الدراسة أن تأثير استخدام الأنشطة الرياضية، يتطلب فترةً زمنيةً لا تقل عن ثلاث أو أربع سنواتٍ، وخلصت إلى أن الأطفال (٨–١٠ سنوات)، استجابوا بشكلٍ واضح وفعَّالٍ لبرامج التدخل التي تعتمد الأنشطة الرياضية. كذلك أشار Bourdieu (١٩٨٠) إلى أن تعلُّم قيم المُواطَنَة لا يمكن أن يكون مسألة يوم واحد، ولكن يجب أن تعيش هذه القيم على مدى كامل السنة، وأن تتخللها مواعيد هامةٌ، وأعمالٌ ذات دلالةٍ تؤدي إلى ولادة ثقافة المُواطَنَة وترسيخها، خصوصاً وأن المدرسة مسؤولةٌ عن صياغة الرموز في الأذهان. وهكذا، فإن التربية على المُواطَنَة من خلال الأنشطة البدنية والرياضية، هي سعيٌ إلى تنمية المعارف، والكفايات التي تمكن الشباب من تطوير قدراتهم الاجتماعية، مثل العمل ضمن الفريق، والتضامن، والتسامح، والروح الرياضية، في إطارٍ متعدد الثقافات (بالنسبة لأوروبا)، وكذلك خلق توازنٍ بين الأنشطة الفكرية والبدنية خلال المسيرة التعليمية، مع دعم الرياضة داخل الأنشطة المدرسية، كما أشار قطايفي استناداً إلى Audigier (٢٠٠٠).

واستطراداً، يمكن ربط الأنشطة الرياضية ببعض الأحداث الإنسانية الدولية أو الوطنية، كذكرى الاستقلال، يوم الطفل، الصحة، مكافحة الآفات الاجتماعية (التدخين، المخدرات...).

كما إن ممارسة الأنشطة الرياضية تتطلب مجموعةً من الناس بشكلٍ عامٍّ، حتى في بعض الألعاب الفردية، لذلك يبرز مفهوم الفريق، وبالتالي فإن الانتماء إلى جماعةٍ وإبرام عقدٍ معنويٍّ معها، يستدعي تنظيم الذات ضمن الجماعة. وبالتالي، إن الانتماء إلى فريقٍ والدفاع عن أهدافه، هو سلوكٌ يعزِّز المواطنية.

وقد أشار مشروع تقييم المناهج اللبنانية (٢٠٠٢)، إلى أن مادة التربية الرياضية، تبقى من بين عداد المواد الإلزامية، وتشكل جزءاً من المشروع التربوي المدرسي، ويمكننا اعتبارها مسرحاً اختبارياً لمواد المنهج الأخرى.

وكتب الخولي (١٩٩٦) في إسهامات التربية البدنية والرياضية في تحقيق الفكر الاجتماعي، ما يأتي: «في المجتمعات التي تتبنى الفلسفة الديمقراطية كفلسفةٍ اجتماعيةٍ، تلعب التربية البدنية والرياضية أدواراً هامةً في تقديم الفرص المواتية، كتشكيل الإطار الخُلُقي للشباب، بحيث يتمكن من التعرف على ما هو (جائزٌ) وما هو(غير جائزٍ)، والمفاهيم المرتبطة بالحقوق والواجبات، ومن ضمن مبادىء الديموقراطية من خلال أحكام تصدر في الملعب كل يوم». وأشار إلى أهمية الانتماء باعتباره أساس المُواطَنَة، معتبراً أن أكثر الأنشطة التربوية التصاقاً بالانتماء هي الأنشطة الرياضية بلا شك.

وفي كتاب فريحة (٢٠١٢) «من المُواطَنَة إلى التربية المواطنية: سيرورةٌ وتحدياتٌ»، ذكر المؤلف أن التربية البدنية تهدف الى إكساب المتعلِّم الروح الرياضية، بما تنطوي عليه من تفهُّم وتسامحٍ، وهذه صفاتٌ تسعى إليها التربية على المواطنية في شخصية الطالب. كما أشارَ إلى أن الألعاب والمسابقات الرياضية، الإقليمية والعالمية، باتت تقدِّم للجميع مثالاً حيَّاً عن التنافس الحضاري، وسيادة السلام، بالإضافة إلى أنها تعزز روح المُواطَنَة عند فوز فريق الوطن.

كما أشار فريحة (٢٠٠٢) في دراسته «فعالية المدرسة في التربية المواطنية»، إلى أن التربية البدنية تهدف إلى مساعدة الطلاب على نموِّهم الجسدي الصحيح، والتحلِّي بالروح الرياضية، والعمل الجماعي، وخلق روح الإخلاص والاندفاع في كل عملٍ يشاركون فيه. فهذه القدرات لن تظهر في الملعب فقط، بل في حياة التلامذة اليومية، خصوصاً في طرق تعاملهم بعضهم مع بعضٍ، ومع محيطهم وأهلهم وأبناء وطنهم.

أسئلة الدراسة:

انطلاقاً من أهمية التربية الرياضية في مناهج التعليم العام ما قبل الجامعي، وجد الباحث ضرورة دراسة واقع مضمون مناهج التربية الرياضية في مناهج التعليم العام ما قبل الجامعي في التعليم الرسمي، للاطلاع على ما تقدمه من إسهامات في تعزيز عناصر المُواطَنَة لدى المتعلِّمين. ولما كان دور مدرِّس التربية الرياضية أساسياً في إكساب التلامذة قيم المُواطَنَة، كان لا بد من دراسة مناهج إعداد مدرِّسي التربية الرياضية في كلية التربية – الجامعة اللبنانية، لمعرفة مدى ملاءمة الإعداد مع ما يتطلبه تطبيق مناهج التربية الرياضية في المدارس، وكل ذلك بهدف تعزيز عملية مساهمة التربية الرياضية في إكساب التلاميذ قِيَماً مواطنيةً، بالاستناد إلى ما تتضمنه مناهج التربية الوطنية والتنشئة المدنية في التعليم العام ما قبل الجامعي، على صعيد عناصر المُواطَنَة. من هنا تثير هذه الدراسة جملةً من الأسئلة، قد تشكل الإجابة عنها الغاية الأساسية لمحتوى الدراسة وأهدافها، وتندرج هذه الأسئلة، على ترابطها، على النحو الآتي:

١- ما محاور المُواطَنَة التي تهدف إليها مادة التربية الوطنية والتنشئة المدنية في مناهج التعليم العام ما قبل الجامعي في جميع مراحله؟

٢- ما محاور المُواطَنَة التي تتضمنها مناهج مادة التربية الرياضية في جميع مراحل التعليم العام ما قبل الجامعي، وما مدى موافقتها مع محاور المُواطَنَة في منهج مادة التربية الوطنية والتنشئة المدنية في المراحل التعليمية نفسها؟

٣- ما المحاور المتوقع تحقيقها في المقرَّرات المُعتمدة في مناهج اختصاص التربية البدنية والرياضية في الجامعة اللبنانية – كلية التربية؟ وما مدى ملاءمتها في تعزيز كفايات مُدرِّس التربية الرياضية في مجال التربية المواطنية؟

مجتمع ومنهجية الدراسة:

مادة الدراسة تتمثل بما يأتي:

١- مناهج التعليم العام ما قبل الجامعي ١٠٢٢٧/١٩٩٧، أهداف ومضمون مادَتَي:

- التربية الوطنية والتنشئة المدنية.
- التربية الرياضية.

٢- مناهج كلية التربية – الجامعة اللبنانية. الاختصاص: الإجازة في التربية البدنية والرياضية.

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، لملاءمته موضوع البحث، ولما يميِّز هذا المنهج من خصائص تسمح بوصف الواقع، بجمع البيانات، وتبويبها بجداول مناسبةٍ، وإجراء المقارنات اللازمة ليتم تفسيرها وتحليلها، لاستنتاج ما يتعلق بموضوع البحث وأهدافه.

إجراءات الدراسة:

١- مراجعة مناهج التعليم العام ما قبل الجامعي (مرسوم ١٠٢٢٧/١٩٩٧)، وتحليل أهداف ومحتوى مُقرَّر التربية الوطنية والتنشئة المدنية. واستخلاص المحاور المستهدفة في جميع المراحل التعليمية (جدول رقم ١).

٢- تحليل أهداف مادة التربية الرياضية ومحتواها، واستخلاص محاور المُواطَنَة المستهدفة في جميع المراحل التعليمية (جدول رقم ٢).

٣- مراجعة جميع المقرَّرات المعتمدة في اختصاص التربية البدنية والرياضية – مستوى الإجازة، وتحليلها وتوصيفها. ورصد جميع محاور المُواطَنَة في إعداد معلِّم التربية الرياضية (الجداول: ٣-٤-٥).

٤- للتأكد من هدف تحليل مادة التربية الوطنية والتنشئة المدنية، عرض الباحث الجدول (١) على ثلاثةٍ من مدرِّسي المادة في جميع المراحل التعليمية، وأخذ بالملاحظات إن وُجِدت.

٥- للتأكد من هدف تحليل مادة التربية الرياضية، عرض الباحث الجدول (٢) على أربعة معلِّمين، اختصاص تربية رياضية، في جميع مراحل التعليم العام، كما عرضه على أستاذين في قسم التربية البدنية والرياضية يدرّسان مادة «مناهج التربية الرياضية» في الجامعة اللبنانية – كلية التربية، وتمّ الأخذ ببعض الملاحظات، ووُضِعت الجداول، بناءً عليه، بصورتها النهائية.

٦- للتأكد من صدق تحليل أهداف ومضمون المقرَّرات المعتمدة في الجامعة اللبنانية – كلية التربية، قسم التربية البدنية والرياضية، تمّ عرض خطوات تحليل المضمون على ثلاثة

أساتذةٍ يدرّسون في قسم التربية الرياضية، لأكثر من ٦ سنواتٍ، وتمّت الإفادة من الملاحظات الواردة. وبناءً على ذلك، وعلى الملاحظات والآراء المقدمة من المُدرِّسين وأساتذة كلية التربية، تمّ اعتماد الصورة النهائية للجداول (١) (٢) (٣) (٤) (٥).

٧- أسقط الباحث الجدول الرقم (٢) على الجدول الرقم (١)، والجدول الرقم (٣) على الجدول الرقم (١)، وتمّ احتساب معدل التكرارات والنسب المئوية.

٨- وسيتم احتساب التكرارات والنسب المئوية، لإيجاد درجة التوافق بين المحاور، ومن ثم تحليلها بهدف الإجابة عن أسئلة البحث، وإصدار النتائج والتوصيات.

الإجابة عن أسئلة الدراسة الآنفة الذكر:

الإجابة عن السؤال الأول:

الرقم	المحور	الرقم	المحور
١	الفرد والجماعة والمجتمع	٨	الحقوق والحريات
٢	الحياة المشتركة والمحيط المباشر	٩	القيم الإنسانية والديمقراطية والاجتماعية
٣	الأسرة	١٠	الإعلام والتواصل
٤	الطبيعة والبيئة	١١	الحياة المدنية والديمقراطية
٥	الوطن والمواطنية	١٢	المنظمات الدولية
٦	لبنان ومحيطه العربي	١٣	الدولة والإدارات الرسمية والمؤسسات العامة
٧	العلم والعمل والمهن	١٤	قضايا عامة ومشكلات اجتماعية

ليست التربية على المواطنية مادةً دراسيةً مستقلةً، أو حكراً على مادةٍ أو مجموعة مواد، بل يمكن إيجاد ترابطٍ بين محتوى كل مادةٍ يدرسها التلاميذ، وعنصرٍ أو عناصر عدّةٍ من التربية المواطنية. ومن خلال استعراض ما يدرسه التلاميذ في المدارس، ولدراسة فعالية مضمون وأهداف منهج التربية الرياضية في مراحل التعليم العام ما قبل الجامعي، بالإضافة إلى منهج إعداد مُدرّسي التربية الرياضية، كان لا بد من اعتماد (إطارٍ مرجعيٍّ). من هنا رأى الباحث أنّ كتب التربية الوطنية والتنشئة المدنية المعتمدة من قبل وزارة التربية والتعليم العالي في مرحلة التعليم العام ما قبل الجامعي، تتضمن من المعارف والمهارات والقِيَم ما هو

ضروريٌّ للتربية على المُواطَنَة الصالحة. ولتحديد هذه المحاور، قام الباحث بمراجعة جميع هذه الكتب والتعاميم ٩٨/٢/٣٦ و ٩٩/٢/٣٧.

وبعد الاطلاع على الغايات والأهداف الخاصة للمادة، والأهداف التعليمية، وتدرّج محتوى المادة والمحاور والمضمون والأنشطة المقترحة حسب المرحلة العمرية، استخلص الباحث وجود أربعة عشر محوراً، وتدرّج استهدافها بنسبٍ متفاوتة في جميع السنوات المنهجية ١-١٢. وهذا ما يبدو في الجدول الرقم ١، الذي يتضمّن الأربعة عشر محوراً، كمرجع في تحليل نتائج البحث حول عناصر المُواطَنَة في مناهج التربية الرياضية في مناهج التعليم العام، وفي مناهج الإعداد الجامعي لمُدرّسي التربية الرياضية، وبالتالي في الإجابة عن السؤالين الثاني والثالث.

الجدول الرقم ١: محاور المُواطَنَة في مناهج مادة التربية الوطنية والتنشئة المدنية في مناهج التعليم العام ما قبل الجامعي:

الإجابة عن السؤال الثاني:

من المسلَّمات في التربية، أنّ غايات المناهج، بأهدافها ومضامينها، ترمي إلى بناء شخصية الطالب بناءً تربوياً وإنسانياً شاملاً ومتكاملاً. فلكل مادة دراسية موقعها في تزويد الطالب بالمعارف والمهارات، والقِيَم التي تعزز عناصر المُواطَنَة لدى التلامذة. من هنا تكمن أهمية التربية الرياضية في إكساب الطالب مواقف أخلاقيةً ووطنيةً، وقِيَماً اجتماعيةً وإنسانيةً (التعاون - تحمّل المسؤولية - القيادة - الديمقراطية - ضبط النفس - الروح الرياضية)، بالإضافة إلى المهارات الحركيّة والصفات البدنيّة (زغلول وأبو هرجة ٢٠٠٥). وهذا ما يؤكد أنّ مادة التربية الرياضية غدت، أكثر من أيّ وقتٍ مضى، تهدف إلى النموّ المعرفي والحركي والاجتماعي والانفعالي للطالب، حيث ارتبط مفهوم التربية البدنيّة سابقاً بهدف الإعداد البدني فقط. من هنا انطلق الباحث لمراجعة منهج التربية الرياضية في التعليم العام ما قبل الجامعي، وتبيان الأنشطة والمحاور التي تعزّز عناصر التربية على المواطنية. فقام الباحث بتحليل الأهداف، ومحتوى منهج التربية الرياضية في مراحل التعليم العام ما قبل الجامعي كافةً، وللصفوف (١-١٢) المرسوم ١٠٢٢٧/١٩٩٧، والمنشورة من قبل المركز التربوي للبحوث والإنماء، بهدف استخلاص مدى ملاءمة محاور وأنشطة التربية الرياضية مع أهداف محاور المُواطَنَة المستخلصة من منهج التربية الوطنية والتشنئة المدنية، والتي بيّنها الباحث في الإجابة عن السؤال الأول (جدول رقم ١)، ثمّ أسقطها في الجدول الرقم (٢)، لتوضيح

مدى التكرار حسب المحور والسنة المنهجية، وتمّ احتساب النسب المئوية لعدد التكرارات، فتبيّن أنّ السنوات المنهجيّة الثلاث الأولى تتساوى في نسب التركيز على محاور المُواطَنَة، لجهة اقتصار العمل على محور الحياة المشتركة والمحيط المباشر بنسبة ١٤,٧٪، في حين تتميّز السنة المنهجية الرابعة بالعمل على ثلاثة محاور هي: (١- ٢- ٣)، وبنسبةٍ مرتفعةٍ عن سابقتها ٢١,٤٢٪، فيما يرتكز العمل في السنوات (٥-٦-٧-٨)على محورين بنسبة ١٤,٢٨٪ من محاور المُواطَنَة. أمّا في السنة المنهجية التاسعة، فتعود النسبة إلى الانخفاض إلى أدنى درجةٍ وهي ١٤,٧٪، وترتفع في السنة الأولى الثانوية إلى أعلى حدٍّ هو ٢٨,٥٧٪، لتعود وتنحدر تدريجياً في السنة الثانية ثانوية إلى ٢١,٤٢٪، وفي السنة الثالثة ثانوية إلى ١٤,٢٨٪. وتجدر الإشارة إلى أنّ انخفاض النسبة المئوية لعدد التكرارات في السنوات الثلاث الأخيرة، لا يتلاءم مع واقع الطلاب في المرحلة الثانوية، الذين هم على قدرٍ عالٍ من المعارف والمهارات، التي تمكّنهم من اكتساب سلوكياتٍ في جميع المجالات على الإطلاق. كما تجدر الاشارة إلى أن محور الحياة المشتركة، ومحور المحيط المباشر، هما المحوران الوحيدان اللذان تكرَّرا في جميع المراحل، بالإضافة إلى انخفاض عدد التكرارات ونسبها المئوية، وعدم التجانس غير المُبرّر. وبالعودة الى الجدول الرقم ٢، نجد أن هناك ثمانية محاورٍ لم يتم العمل على تحقيق القِيَم المرتبطة بها على الإطلاق، وهي المحاور (٣، ٦، ٧، ٨، ١٠، ١١، ١٢، ١٣). كما نجد ستة محاور تمّت مقاربتها في صفوفٍ محدَّدة، من دون أن يُراعى مبدأ الاستمرارية، حيث تهمل في الصفوف (٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢)، مع العلم أنّ مستوى النضج العقلي والنضج الاجتماعي في هذه المرحلة العمرية، يساعد في اكتساب القِيَم التي تندرج ضمن المحاور الأربعة عشر جميعها (جدول رقم ١). وهنا يجدر التذكير بأن وزارة التربية والتعليم العالي، قد أقرَّت تطبيق مشروع خدمة المجتمع في مرحلة التعليم الثانوي (قرار رقم ٤/م/٢٠١٣)، وهذا يستوجب العمل على جميع محاور المُواطَنَة الأربعة عشر، ليتمكن التلامذة من الانخراط بفعاليةٍ في برامج مشروع «خدمة المجتمع».

وللتحقق من إمكانية مقاربة جميع محاور المُواطَنَة في منهج التربية الرياضية، تمّ استعراض مجالات ومحاور ومضمون الأنشطة التي تندرج تحت مسمّى التربية الرياضية، فبدا من الواضح والمؤكد، إمكانية مقاربة هذه المحاور الأربعة عشر بسهولةٍ، مع مراعاة الفروقات الفردية للمراحل العمرية، آخذين في الاعتبار دراسة كل قيمةٍ، وتحديد مستوياتها وتوزيعها على المراحل الدراسية، ومعرفة كل مستوى وكيفية إكسابه للمتعلّمين. وبناءً على ما تقدّم،

نرى أن مناهج التربية الرياضية لا تتضمن في محاورها وأنشطتها ما يخدم تعزيز عناصر المُواطَنَة بشكلٍ كافٍ، وإن وُجِدت، فهي بنسبٍ منخفضةٍ، وبغياب الاستمرارية والشمولية في جميع المراحل التعليمية. وهذا يُظهِر فقدان التوازن بين الجوانب الحركية والمعرفية والوجدانية في منهج التربية الرياضية. كل هذا يبيّن عدم الاستمرارية في ورود عناصر المُواطَنَة في مناهج التربية الرياضية، ما يعيق تحقيق الأهداف العامة للتربية على المواطنيّة.

الجدول الرقم ٢: المحاور الواردة في منهج التربية الرياضية، ومقارنتها مع منهج التنشئة الوطنية والتربية المدنية، بحسب السنوات المنهجية في جميع حلقات ومراحل التعليم العام ما قبل الجامعي:

السنوات المنهجية محاور المُواطَنَة	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة	السابعة	الثامنة	التاسعة	الأولى ثانوية	الثانية ثانوية	الثالثة ثانوية
الفرد والجماعة والمجتمع				√	√							
الحياة المشتركة والمحيط المباشر	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√
الأسرة												
الطبيعة والبيئة										√	√	
الوطن والمواطنية				√		√	√			√	√	
لبنان ومحيطه العربي												
العلم والعمل والمهن												

الحقوق والحريات												
القيَم الانسانية والديمقراطية والاجتماعية				√							√	
الإعلام والتواصل												
الحياة المدنية والديمقراطية												
المنظمات الدولية												
الدولة والإدارات الرسمية والمؤسسات العامة												
قضايا عامة ومشكلات اجتماعية									√			
عدد التكرار	١	١	١	٣	٢	٢	٢	٢	١	٢	٣	٢
النسبة المئوية	٧,١٤	٧,١٤	٧,١٤	٢١,٤٢	١٤,٢٨	١٤,٢٨	١٤,٢٨	١٤,٢٨	٧,١٤	٢٨,٥	٢١,٤٢	١٤,٢٨

الإجابة عن السؤال الثالث:

بالإجابة عن السؤال الثالث، رأى الباحث أنه بالرغم من تأثير الثورة الرقمية على طرائق التعليم في معظم المواد، وأحياناً على حساب دور المعلِّم التقليدي، بقيَ دور المعلِّم أساسياً ومحورياً في مادة التربية الرياضية، لما يتطلّبه تعليم المهارات الحركية من تواجد المدرّس قرب الطالب، أو المجموعة حفاظاً على سلامتهم في أثناء تعليمهم المهارات الحركية، والتدريب عليها، وتصحيح أخطاء كل تلميذ على حدة، ومساعدتهم حيث تدعو الحاجة. لذلك اعتبر أبو هرجة وزغلول (١٩٩٠) أنّ مسؤولية مدرّس التربية الرياضية كبيرةٌ وخطيرةٌ في الوقت ذاته، لذا يُتطلَّب منه أن يكون جديراً بتلك المسؤولية. كما إنه لا يمكن لمادة التربية

الرياضية، مهما أُحْكِمَ تخطيطها وتصميمها، ونُسِج محتواها، أن تؤدّي دورها من دون معلّم ذي مستوىً عالٍ من المهنية على صعيد المعارف والمهارات والقِيَم. وفي هذا المجال أشارَ زغلول وأبو هرجة (٢٠٠٥) إلى أنّ معلّم التربية الرياضية يجب أن يمتلك القدرة على إكساب المتعلّم القِيَمَ، وتطويرها لديه من خلال تنظيم وإدارة المواقف التدريسية المتنوعة أثناء تنفيذ مناهج التربية الرياضية، وتطبيقها (الحصص الرياضية - النشاط الداخلي - النشاط الخارجي). وبالتالي، من الضرورة أن يعمل المدرِّس على إحياء المجال القِيَمي، في إطار عمله على المجال الحس-حركي خلال حصص التربية الرياضية، نظراً لأن هذه الحصص هي الأكثر قابليةً لِتَمَثُّل التلميذ القِيَم المرتبطة بممارسته للمواطنية، وبشخصيته كمواطن. لذلك من الضروري أن يتمتع المدرِّس بمستوىً عالٍ من القِيَم، يمكنه من تأدية دوره بشكلٍ إيجابيٍّ لأن فاقد الشيء لا يعطيه. هذه الكفايات تتطلب إعداد مدرِّسٍ من خلال منهج يتضمن عناصر المُواطَنَة ضمن المقررات المعتمدة في الجامعة، ليتمكن في ما بعد من إكساب الطالب المعلّم المعارف، والمهارات، والقِيَمَ المرتبطة بالمواطنية، ومهارات الإضاءة عليها واستثمارها في أثناء العملية التعليمية التعلُّمية.

كما أشار فريحة (٢٠٠٢) «إلى أن الطلاب يتأثرون بسلوكيات المدرِّس، فإذا قال وفعل عكس ما يُعلِّمه، يسقط النموذج أمام ناظري طلابه»، وهذا ما أشار إليه صعب (٢٠٠٧)، حين عدَّد الآليات المتَّبعة في تنمية قِيَم المُواطَنَة من خلال مناهج التربية الرياضية، مشيراً إلى آلية القدوة الحسنة المرتبطة بالمصداقية، أي توافق الأقوال مع الأفعال، وفي هذه الحالة يقتدي الطالب بالسلوك نتيجةً لقبوله والإعجاب به. ومن هنا كان السؤال الثالث يهدف إلى معرفة أهداف ومضمون مناهج إعداد مدرّسي التربية الرياضية.

ثمّ توجه الباحث إلى دراسة مناهج اختصاص الإجازة في التربية البدنية والرياضية في كلية التربية- الجامعة اللبنانية، وقد بلغ عدد المقرَّرات المعتمدة في السنوات التعليمية الثلاث ٥٢ مقرّراً، جرى توزيعها على ستة فصولٍ (جدول رقم ٤)، وبهدف استبيان ورود أهداف ومحاور تتوافق مع تلك العائدة إلى مادة التربية الوطنية، والتنشئة المدنية المبينة في الجدول (١)، وبناءً على التوصيات المعتمدة في المنهج، والصادرة عن قسم التربية البدنية والرياضة في الكلية المذكورة أعلاه، تمّ تحليل أهداف ومحتوى التوصيفات، واستبيان ما يتوافق من مضمونها مع محاور المُواطَنَة جدول (١-١)، فتبين ورود محاور المُواطَنَة بنسبٍ مختلفةٍ في ١٦ مقرَّراً فقط، من أصل ٥٢ مقرَّراً، بنسبة ٣٠,٧٧٪، وهي نسبةٌ قليلةٌ

بالنظر إلى ما يمكن أن تسمح به طبيعة المقرَّرات التطبيقية (جميع أنواع الرياضات الفردية والجماعية)، المعتمدة لإعداد معلِّم التربية الرياضية.

وبقراءة تحليلية للجدول الرقم (٣)، حيث تمّ إسقاط المقرَّرات الـ (١٦) على الجدول الرقم (١-١)، نجد أنّ تراوح عدد التكرارات لمحاور المُواطَنَة في مُقرَّري التربية على المواطنية ١٠ (بنسبة ٤, ٧١٪)، وحقوق الإنسان ١١ (بنسبة ٤, ٨٦٪)، وهذه النتيجة مرتفعةٌ، لكنها واقعيةٌ، لارتباطها بطبيعة المقرَّرين.

أما في المقرَّرات الأربعة عشر المتبقية، فنجد أن التكرارات تراوحت بين (١) في أربعة مقرَّرات، و(٢) في خمسة مقرَّرات، و(٣) في مقرَّرٍ واحدٍ، و(٤) في أربعة مقرَّرات. هذه النسب، وإن وردت، فهي متدنيةٌ بشكلٍ واضحٍ، وتدل على قصورٍ في مقاربة ما يتعلق بعناصر المُواطَنَة في المقرَّرات الأربعة عشر.

أما في ما يتعلق بالمقرَّرات الـ ٣٦، والتي لم نجد أية دلالة على إدراج أي محورٍ فيها يتعلق بالمُواطَنَة، فبالرغم من أنها تتضمن خمسة عشر مقرَّراً تطبيقياً (جميع الرياضات الجماعية والفردية) المعتمدة في إعداد معلِّمي التربية الرياضية، بالإضافة إلى مواد تربويةٍ أخرى تتلخص أهدافها بإتقان المهارات الحركية والكفايات التعليمية، وهذا ما يسمح بإدراج محاور عدَّةٍ تتعلق بالمُواطَنَة في منهج التربية البدنية والرياضية، فليست المُواطَنَة حكراً على التربية المواطنية وحقوق الإنسان، وقد أشار زغلول وأبو هرجة (٢٠٠٥) إلى أنّ في منهج التربية الرياضية من القِيَم ما هو محدَّدٌ وواضحٌ، وإلى جانب ذلك توجد قِيَمٌ غير معلنةٍ، والتي لا تظهر إلا في أساليب تدريسيةٍ، أو مواد تعليميةٍ مصاحبةٍ للمنهج.

إنّ طبيعة المقرَّرات التطبيقية (جميع الرياضات الجماعية والفردية) المعتمدة لإعداد مدرِّسي التربية الرياضية من حيث أهدافها التربوية، تتلخص بإتقان مهارات اكتساب الكفايات التعليمية لهذه الأنواع من الرياضة، وقد بلغت ١٥ نوعاً من الرياضات (جدول رقم ٥)، مع الإشارة إلى أهمية ما تتيحه هذه الأنواع من النشاط البدني الرياضي من اكتساب الكثير من عناصر المُواطَنَة، في أثناء تعلُّم مهاراتها وطرائق تدريسها.

الجدول الرقم ٣: المحاورالواردة في منهج إعداد مدرِّسي التربية البدنية والرياضة في كلية التربية، ومقارنتها مع محاور منهج التنشئة الوطنية والتربية المدنية في مناهج التعليم العام ما قبل الجامعي.

اسم المقرر / محاور المواطنة	نظام التعليم في لبنان	مبادئ التدريب الرياضي	مدخل إلى الإدارة الرياضية	تربية رياضية مختصة	التربية على المواطنية	تقويم التعلم	تربية بيئية	منهج التربية البدنية والرياضية	الإعلام الرياضي	معلوماتية	علم اجتماع التربية	الرياضة الترويحية	مدخل إلى التربية البدنية	علم نفس التعلم	حقوق الإنسان	علم نفس النمو
الفرد والجماعة والمجتمع				√	√			√			√	√	√	√	√	
الحياة المشتركة والمحيط المباشر					√		√				√	√	√		√	
الأسرة				√											√	√
الطبيعة والبيئة							√					√				
الوطن والمواطنية					√			√					√		√	
لبنان ومحيطه العربي															√	
العلم والعمل والمهن	√		√		√	√					√			√	√	
الحقوق والحريات				√	√										√	
القيَم الإنسانية والديمقراطية والاجتماعية		√	√		√				√				√		√	
الإعلام والتواصل					√				√	√						

الحياة المدنية والديمقراطية				√								√			
المنظمات الدولية				√								√			
الدولة والمؤسسات العامة	√					√						√			
قضايا عامة ومشكلات اجتماعية			√	√		√					√				
عدد التكرار	٢	١	٤	١٠	١	٤	٢	٢	١	٤	٣	٢	٤	١١	١
النسبة المئوية	١٤,٢٨	٧,١٤	٢٨,٥٧	٧١,٤٢	٧,١٤	٢٨,٥٧	١٤,٢٨	١٤,٢٨	٧,١٤	١٤,٢٨	٢١,٤٢	١٤,٢٨	٢٨,٥٧	٨٦,٤٢	٧,١٤

الجدول الرقم ٤: توزيع المقرَّرات على الفصول

إجازة / اختصاص: تربية وإعداد / المسار التخصصي: تربية بدنية ورياضية ٢٠١٣ – ٢٠١٤.

مقرَّرات الفصل الأول / عدد الأرصدة	
تطور الفكر التربوي	٤
البحث التوثيقي	٢
علم نفس النمو	٤
أساسيات المعلوماتية وتطبيقها	٤
الإحصاء الوصفي	٤
علم تشريح جسم الإنسان	٤
جمباز وتمرينات	٤
كرة السلة	٤
المجموع	٣٠

مقرَّرات الفصل الثاني / عدد الأرصدة	
المناهج	٢
علم نفس التعلُّم	٤
تربية صحية	٢
لغة التعليم	٣
الفيزيولوجيا العامة	٤
مسابقات الميدان والمضمار	٤
مدخل إلى التربية البدنية والرياضية	٤
كرة الطائرة	٤
حقوق الإنسان	٣
المجموع	٣٠

مقرَّرات الفصل الثالث / عدد الأرصدة	
إدارة الصف	٤
علم اجتماع التربية	٤
تقنيات التعبير	٤
فيزيولوجيا الرياضة	٤
علم النفس في التربية البدنية والرياضية (٢)	٤
طرائق تعليم الأنشطة البدنية والرياضية (٣)	٤
مشاهدة صفِّية	٢
مقرَّرات اختيارية	٤
المجموع	٣٠

مقرَّرات الفصل الرابع / عدد الأرصدة	
تقويم التعلُّم	٤
تربية بيئية	٢
طرائق تعليم الأنشطة البدنية والرياضية	٤
منهج التربية البدنية والرياضية	٤
كرة القدم	٤
ممارسة التعليم	١
اتقاء الإصابات الرياضية	٢
مقرَّرات اختيارية	٦
المجموع	٣٠

مقرَّرات الفصل الخامس / عدد الأرصدة	
تكنولوجيا التعليم	٤
تربية رياضية مختصة	٤
التربية على المواطنية	٤
التقويم في التربية البدنية والرياضية	٤
علم الحركة والبيوميكانيك الرياضي	٤
ممارسة التعليم (٢)	٤
بحث إجرائي (١)	٢
مقرَّرات اختيارية	٤
المجموع	٣٠

مقرَّرات الفصل السادس / عدد الأرصدة	
نظام التعليم في لبنان	٤
ألعاب المضرب	٤
السباحة	٤
ممارسة التعليم (٣)	٤
بحث إجرائي (٢)	٢
مقرَّرات حرة	٤
مقرَّرات اختيارية	٨
المجموع	٣٠

الجدول الرقم ٥: المقرَّرات التطبيقية في منهج التربية البدنية والرياضة - الجامعة اللبنانية/كلية التربية:

الرقم	المقرَّر
١	كرة قدم
٢	كرة سلة
٣	كرة يد
٤	كرة طائرة
٥	جمباز
٦	سباحة
٧	ألعاب المضرب
٨	ألعاب المديان والمضمار
٩	رياضة ذوي الحاجات الخاصة
١٠	ألعاب صغيرة
١١	رياضة ترويحية
١٢	إعداد بدني
١٣	رقص تعبيري
١٤	مبادئ التدريب الرياضي
١٥	رقص رياضي

الاستنتاجات:

في ما يأتي أبرز الاستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث:

في ما يتعلق بالسؤال الأول، تبيّن وجود محاور المُواطَنَة بوفرةٍ في مادّة التربية الوطنية والتنشئة المدنية في مناهج التعليم العام ما قبل الجامعي في جميع مراحله، وتَضَمُّن هذه المحاور الكثيرَ من القِيَم والمهارات الضرورية للتربية على المُواطَنَة الصالحة.

وفي ما يتعلق بالسؤال الثاني، ظهر أن مناهج التربية الرياضية في التعليم العام ما قبل الجامعي، لا تتضمن في محاورها وأنشطتها ما يخدم تعزيز عناصر المُواطَنَة بشكلٍ كافٍ، وإن وُجِدَت فهي بنسبٍ منخفضةٍ، وبغياب الاستمرارية والشمولية في جميع المراحل التعليمية.

وهذا يشير إلى فقدان التوازن بين الجوانب الحركية، والمعرفية، والوجدانية في منهج التربية الرياضية، وكل هذا يبيّن عدم الاستثمار في التربية الرياضية بما يخدم تحقيق الأهداف العامة للتربية على مستوى التربية على المُواطَنَة. وهذا الاستنتاج يتوافق مع ما ذهب إليه مشروع تقييم المناهج اللبنانية (٢٠٠٢، صص ١٣٣٢-١٤٤٨)، في تحليل محتوى منهج التربية الرياضية في القسم المُخصَّص للتطبيق، حيث أشار إلى غيابٍ شبه كليٍّ لبعض المعارف المتعلقة ببناء شخصية الفرد، وتكوين المواطنية. وبالرغم من وجود هذه المعارف ضمن الأهداف العامة للمنهج العام ومنهج المادة، فنحن لا نعرف كيفية اكتسابها (المرجع نفسه، ص ١٣٩٤). وفي المجال التربوي، وبناءً على نتيجة الدراسة، تبين أنّ موضوعاتٍ مثل الانتماء، والاعتزاز الوطني، والهوية الوطنية، والانتماء العربي، وجماعة الطبيعة والبيئة، هي قليلة الانفتاح على أهداف مادة التربية الرياضية.

أما في ما يخصّ السؤال الثالث، فبدا واضحاً أن ٣٦ مقرَّراً من أصل ٥٢ مقرَّراً، خاليةٌ من أيِّ محورٍ يتعلق بالمُواطَنَة في مناهج كلية التربية -اختصاص التربية البدنية والرياضية-، وهذا يدل على أنّ هذه المناهج لا تولي اهتماماً كافياً لتعزيز عناصر المُواطَنَة عند الطالب – المعلِّم، بالرغم من أن المقرَّرات المتوافرة وما يلازمها من أنشطةٍ، قلّما تتوافر في اختصاصات الإجازة التعليمية الأخرى في كلية التربية.

أخيراً وليس آخراً، نذكر أنه في الحضارة اليونانية كانت التربية البدنية والرياضة من المُقوِّمات الأساس في تنشئة الأجيال. وقد بلغ اهتمامهم بالرياضة، واحترامهم لها، إلى حدٍّ جعلها واسطة سلامٍ بين مدن اليونان القديمة. فكانت أثينا وإسبرطة تكفَّان عن التقاتل، وتلتزمان هدنة السلام خلال الألعاب الأولمبية. أوليس ذلك مثالاً يحتذى؟ وألا يُبيِّن دور التربية الرياضية في بناء الإنسان وقِيَمه؟

التوصيات:

- على مستوى مناهج كلية التربية - قسم التربية البدنية والرياضية:

١- إعادة النظر في التوصيفات المعتمدة في كلية التربية – قسم التربية، لناحية إيلاء اهتمامٍ بصياغة الأهداف المتوقعة من تدريس المُقرَّر على المستوى التعليمي، خصوصاً المواد التطبيقية المتعلقة بالنشاط البدني الرياضي.

٢- اعتماد استراتيجية تدريب الطلاب - المعلِّمين على استخدام الطرائق، والأساليب التي تساعدهم في إكسابهم القِيَم، وتقييم أدائهم، وإبراز دورهم في تحقيق أهداف منهج التربية الرياضية.

٣- إجراء دراساتٍ وأبحاثٍ حول موضوع مناهج التربية الرياضية في كلية التربية – قسم التربية البدنية والرياضية.

٤- إعداد معلِّم التربية الرياضية، وتزويده بمستوىً عالٍ من المهارات والقِيَم المرتبطة بالمواطنية، واستثمارها في العملية التعليمية.

ب- على مستوى مناهج التربية الرياضية في التعليم العام ما قبل الجامعي:

١- مراجعة مناهج التربية الرياضية، وتطويرها في التعليم العام ما قبل الجامعي.

٢- وضع تصوُّرٍ لنسقٍ قِيَميٍّ لمراحل التعليم العام، يوزع على مقرَّرات التربية الرياضية لجميع هذه المراحل، على أن يُراعى مبدأ الاستمرارية والشمولية.

٣- ضرورة أن يراعي مخطِّطو مناهج التربية الرياضية عرض المهارات والنشاطات، مع الإشارة الواضحة إلى القِيَم المُستهدَفة.

٤- تضمين دليل المعلِّم توجيهاتٍ تساعد على استثمار التمارين والأنشطة في إكساب القِيَم المدرجة في مناهج التربية الرياضية.

- على مستوى التقييم:

١- ضرورة تقييم بطاقة تقييم التربية الرياضية، ما يشير إلى المستوى القِيَمي.

٢- إجراء دراساتٍ وأبحاثٍ حول مناهج التعليم العام ما قبل الجامعي في ما يتعلق بالتربية الرياضية.

ويبقى أمل الباحث في أن تكون هذه الدراسة بلغت النتائج المرجوة منها.

المراجع:

أولاً- المراجع باللغة العربية

١- أبوهرجة، ح.هـ. زغلول، مناهج التربية الرياضية، القاهرة: مركز الكتاب للنشر، ١٩٩٩.

٢- الخولي، أمين، أصول التربية البدنية والرياضية، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٦.

٣- المرسوم الرقم ١٠٢٢٧ الصادر تاريخ ٨ أيار ١٩٩٧، المتعلق بتحديد مناهج التعليم العام ما قبل الجامعي وأهدافها.

٤- بن قاسم صعب، وجيه، ندوة دورة التربية البدنية في تعزيز المُواطَنَة الصالحة، دور المناهج في تنمية قِيَم المُواطَنَة الصالحة. منهج التربية البدنية مثالاً، الرياض، ٢٠٠٧.

٥- تقييم مناهج التعليم العام، ٢٠٠٢.

٦- زغلول، م.س وأبو هرجة، م.ح، مناهج التربية الرياضية المدرسية المُوجَّهة قِيَميًّاً في مواجهة عصر العولمة، القاهرة: مركز الكتاب للنشر، ٢٠٠٥.

٧- شعبان، ابراهيم، ابراهيم، ناديا، تطوير مناهج التعليم لتنمية المُواطَنَة في الألفية الثالثة لدى طلاب المرحلة الثانوية، القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ٢٠٠١.

٨- فريحة، نمر، فعالية المدرسة في التربية المواطنية (دراسة ميدانية)، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٢.

٩- فريحة، نمر، من المُواطَنَة إلى التربية المواطنية، سيرورة وتحديات، بيبلوس: منشورات المركز الدولي لعلوم الإنسان، ٢٠١٢.

١٠- قطايفي، عز الدين، دور الأنشطة الرياضية المدرسية في التربية على المُواطَنَة الصالحة، إدماج تكنولوجيا الإعلام والتواصل والتدريس، الرياض، ٢٠١٠.

١١- مراد، غسان، هل البعد الرقمي أساس في مواطنية الغد؟، جريدة الحياة، تشرين الثاني، ٢٠١٤.

١٢- مناهج التعليم العام وأهدافها، تفاصيل محتوى منهج التربية المدنية والتنشئة المدنية، منشورات المركز التربوي للبحوث والإنماء، بيروت: مطبعة صادر، ١٩٩٧.

١٣- مناهج التعليم العام وأهدافها، تفاصيل محتوى منهج التربية الرياضية، ١٩٩٧.

١٤- مشروع خدمة المجتمع، وزارة التربية والتعليم العالي، القرار الرقم ٤/م/٢٠١٣.

ثانياً- المراجع باللغة الأجنبية

1- Audigier, F. (2000). *Basic concepts and core competences for education citizenship*. Council of Europe. Strasbourg.

2- Pedro, J.M, Javier, D.G (2012). Teaching values through Physical education to at–risk youth in Spain: an intervention program. *International review on sport and violence*, n. 5, pp. 64 – 83.

أثرُ برنامجٍ تعليميٍّ في زيادة التحصيلِ الدِّراسيِّ ومستوى الذكاءِ لدى الأولادِ ذوي التأخُّرِ العقليِّ المتوسط

رولا الجمل

طالبة دكتوراه / الجامعة اللبنانية

تمهيد

حقَّقَت معظم الدول العربية إنجازاتٍ كبيرةً في نشر الوعي بمشكلة التأخُّر العقلي، وفي إحداث نقلةٍ نوعيةٍ في البرامج التربوية والاجتماعية والنفسية، والتأهيل المهني للمتأخِّرين عقلياً في مدارس التربية الخاصة، أو في مدارس التعليم العادي.

وقد نما ميدان التربية الخاصة في البلاد العربية بشكلٍ واضحٍ، خلال العقدين المنصرمين، وتبدو مظاهره في الآتي:

- فتح المدارس والمؤسسات المتخصصة.

- تدريب الكوادر العاملة في ميدان التربية الخاصة.

- اهتمام الجامعات وكليات المجتمع العربية، بإعداد الكوادر المتخصصة في هذا الميدان، (الروسان، فاروق، ١٩٩٦).

- لقد شهدت سيكولوجيا الاكتساب منذ أوائل الستينات من القرن الماضي تحوُّلاً هائلاً، بفعل ظهور السيكولوجيا المعرفية كاتجاهٍ جديدٍ، وما رافق هذا الاتجاه من اكتشافاتٍ علميةٍ، خصوصاً على مستوى كفاءات الطفل المبكرة، ودور المحيط والآخر في نموِّه المعرفي، وفي تعلّماته. وتؤكِّد السيكولوجيا المعرفية على:

- أن الإنسان عموماً والطفل خصوصاً، عبارة عن نظامٍ فعَّالٍ لمعالجة المعلومات. إنه آلةٌ نشيطةٌ للتعلم، يتوافر على كفاءاتٍ معرفيةٍ منذ سنٍّ جد مبكرةٍ، ويتعلم باستمرارٍ، ويواجه المشكلات بانتظام.

- إمكانية إيجاد حلولٍ فعليةٍ لمشكلات العجز، والتأخُّر العقلي، والتعثُّر، بشتى أنواعها، وذلك من خلال إعداد الطرق والبرامج الملائمة لتشخيص الكفاءات، والنشاطات الذهنية، وتقويمها وتربيتها (الغالي، أحرشاو، الزاهير، أحمد، ٢٠٠٠).

لذلك عُنِيَت التربية بالأطفال ذوي الإعاقات الذهنية، الذين تنخفض قدراتهم المعرفية بشكلٍ ملحوظٍ، ويحتاجون إلى الاهتمام، والجهد المستمر والمتواصل، من شتى المؤسسات الاجتماعية كالأسرة، والمدرسة، والجامعة، والمجتمع ككل.

تأتي هذه الدراسة، لرصد جملةٍ من تصورات السيكولوجيا المعرفية، ذات الأبعاد التربوية التي حاولت أن ترصد مكامن الخلل، على مستوى الاشتغال الذهني لدى المتعلِّم المتأخِّر عقلياً، ولتبيان دور التعلُّم المنظّم، في الحدِّ من تأثير مكامن الخلل هذه، على الأداء الذهني للمتأخرين عقلياً.

مشكلة البحث وتساؤلاته

لاحظنا، من خلال تجربتنا المهنية، أن العمل مع المتأخِّرين عقلياً، غالباً ما يفتقد إلى المتابعة الدقيقة، والجدية اللازمة للحصول على الأهداف المنشودة.

فمن ناحيةٍ، غالباً ما يكون تقريرُ طبيب الأعصاب الخاصِّ بالطفل غير واضحٍ، ولا يكشف عن مدى الكفاءة للمتأخِّر عقلياً، كما أن التقرير الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية، يكتفي بذكر نوع الإعاقة ودرجة شدتها، ولا يصلنا التشخيص الدقيق للقدرات العقلية للطفل، والذي من المفترض أن يكون كافياً لوضع برنامجٍ تعليميٍّ متخصّصٍ، يراعي إمكانات الطفل المحدودة، ويساهم في تطوير نقاط القوة لديه، وتجاوز نقاط الضعف. من ناحيةٍ أخرى، لفتنا أن بعض الدراسات (الجسماني، عبد العلي، ١٩٩٤)، تميل إلى أن التمرين والاهتمام والتنوع، في زيادة الكفاءة العقلية، لا تجدي في رفع مستوى الذكاء والقدرات العقلية، إذا كانت الأسباب عائدةً إلى وجود إعاقةٍ عقليةٍ، فيما نرى أن جهود (ماريه منتسوري) (١٨٧٠-١٩٥٢) تُعتبر علامةً مضيئةً في تربية وتعليم الأطفال المتأخِّرين عقلياً في إيطاليا، وتحثّ على إعادة ترميم وبناء الوظائف العقلية، وتنشيطها قدر المستطاع.

في هذا الإطار، تنشأ المشكلة بصورةٍ طبيعيةٍ، للردِّ على **التساؤلات** الآتية:

١- هل تفرض الإعاقة العقلية نفسها، كونها حاجزاً يحول دون تحقيق أيِّ تقدمٍ على مستوى النمو العقلي؟

٢- هل إن درجة الذكاء المتدنية، هي بمثابة وصمة ضعفٍ دائمةٍ وثابتةٍ لا تتغير، ترافق المتأخِّر عقلياً في مراحل نموه كلها؟

٣- إلى أيِّ حدٍّ يمكننا، كوننا اختصاصيين تربويين، مساعدة هؤلاء الأولاد، من خلال برامج تعليميةٍ وتربويةٍ مناسبةٍ، على تخطِّ، ولو محدودٍ، لعجزهم من الناحية العقلية؟

تطرح هذه التساؤلات الإشكالية التقليدية، حول العلاقة بين التعلُّم والذكاء؛ فإذا كان دور الذكاء في التعلُّم واضحاً كما تؤكده الدراسات، فإن إسهام التعلّم في تنمية الذكاء، أو صيانته على الأقل، ما زال يحتاج إلى مزيدٍ من البحث.

على ذلك، تحاول هذه الدراسة البحث عن تأثير برنامجٍ تعليميٍّ في تحسين التحصيل الدراسي، ورفع مستوى الذكاء لدى الأولاد المتأخِّرين عقلياً.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

١- المساهمة في التثبُّت من الدور المحتمل للتعلُّم، في صيانة الذكاء، وتنميته لدى الأولاد المتأخِّرين عقلياً.

٢- المساهمة في إدخال مفهوم التأخُّر العقلي، في صلب تطوير المناهج التعليمية.

٣- السعي إلى وضع نتائج الدراسة قيد التداول، على الصعيد التربوي-التعليمي.

٤- المساهمة في إرساء قواعد علميةٍ- تربويةٍ، تسهّل عملية التعاطي مع هذه الفئة من الأولاد.

٥- العمل على اعتماد البرنامج التعليمي المستخدم، في السنوات القادمة، في حال التثبت من فعاليته، من خلال هذه الدراسة.

فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسة:

يؤدي استخدام برنامجٍ تعليميٍّ لتدريس الأولاد الذين يعانون من تأخُّرٍ عقليٍّ متوسطٍ، إلى زيادة التحصيل الدراسي، وإلى رفع درجة الذكاء لديهم.

الفرضيات الفرعية:

١- يؤدي إخضاع الأولاد المتأخِّرين عقلياً للبرنامج التعليمي «أعبر عن نفسي»، إلى زيادة التحصيل الدراسي.

٢- يؤدي إخضاع الأولاد المتأخِّرين عقلياً للبرنامج التعليمي «أعبر عن نفسي»، إلى ارتفاع مستوى الذكاء.

٣- يوجد ارتباطٌ بين مستوى التعلم ومستوى الذكاء، قبل التعرض للبرنامج التعليمي، وبعد التعرض له. وتنقسم هذه الفرضية الفرعية إلى فرضيتين:

أ- يوجد ارتباطٌ بين مستوى التعلُّم ومستوى الذكاء، قبل التعرض للبرنامج التعليمي.

ب- يوجد ارتباطٌ بين مستوى التعلُّم ومستوى الذكاء، بعد التعرض للبرنامج التعليمي.

أهمية الدراسة:

يحتاج المعلمون والاختصاصيون إلى فهم شخصية الطفل المتأخِّر عقلياً، حتى يمكنهم إشباع حاجاته النفسية والاجتماعية والجسمية، وتنمية شخصيته ونضوجه الاجتماعي، من خلال برامج الرعاية والتعليم والتأهيل.

إن الممارسات التربوية والتأهيلية في معظم المؤسسات الإنسانية والاجتماعية، لا توفي المتأخِّر عقلياً العناية الكافية، فغياب التنسيق بين مكونات البرنامج التعليمي من جهةٍ، ومحتوى الجلسات التأهيلية من جهةٍ أخرى، يجعل المربين والمعالجين يدورون في حلقةٍ مفرغةٍ، دون تحقيق الهدف المنشود.

ويشير (الزيود، نادر فهمي، ١٩٩٥) إلى أن منهاج الأطفال العاديين، والأطفال المتأخِّرين عقلياً، يختلف اختلافاً أساسياً، وذلك من حيث طريقة الإعداد وطريقة التدريس. فالمنهاج للأطفال العاديين يوضع مسبقاً، من قبل لجنةٍ متخصصةٍ لمرحلةٍ من المراحل، ولكن مع المتأخِّرين عقلياً، فلا يمكن وضع منهاجٍ مسبقٍ، وإنما توضع الخطوط العريضة كمنهاجٍ بشكلٍ عام. فالحاجات التعليمية للتلاميذ المتأخِّرين عقلياً، تتفاوت بدرجةٍ كبيرةٍ بين فئةٍ وأخرى، وعلى هذا، يكون من المستحيل أن يتم تصميم منهاجٍ شاملٍ لكل فئات التأخُّر العقلي، ولهذا يتم تحديد الحاجات لكل فئةٍ من الفئات، ويُستخدم المنهاج المناسب لها.

من ناحيةٍ أخرى، فإن التساؤلات التي يطرحها أولياء أمور الطلاب المتأخِّرين عقلياً، تتمحور جميعها حول إمكانية تطوير قدرات أولادهم العقلية، في حال تلقّى أبناؤهم برنامجاً تعليمياً، يراعي إمكاناتهم وطاقاتهم.

من هنا كانت أهمية هذا البحث، والذي قد يساهم في التشديد على حق هؤلاء الأولاد المتأخِّرين عقلياً في التعلُّم، من خلال دراسة فعالية برنامج تعليميٍّ (أعبّر عن نفسي)، والذي من المفترض أن يُنمّي قدراتهم بشكلٍ عامٍّ، ويبدِّد لديهم الإحساس بالعجز والدونية.

التعريفات الإجرائية لمصطلحات البحث:

١- البرنامج التعليمي:

ويعرّفه كلٌّ من (شحاته، حسن والنجار، زينب، ٢٠٠٣)[١]، بأنه مجموعةٌ من الأنشطة المنظمة والمترابطة ذات الأهداف المحددة، بهدف تنمية مهاراتٍ، أو يتضمن سلسلةً من المقررات، ترتبط بهدفٍ عامٍّ، أو مخرجٍ نهائي.

ويجب أن تتوفر في البرنامج التعليمي المبرمج والهادف، المبادىء الأساسية الآتية (عبد الخالق، أنيس رشراش وأبو ذياب، أمل، ٢٠٠٧):

(أ) **مبدأ تنظيم المادة الدراسية:** يجب أن تكون المادة معروضةً بشكلٍ منظَّم ومنسَّقٍ ومترابط الأجزاء، لتكون النتائج أفضل. ويكتسب هذا المبدأ أهميةً كبرى، إذ إنه يطلب من واضع البرنامج مراعاة عناصر أساسيةٍ عدَّةٍ، بعضها يتعلق بالمادة نفسها، والبعض الآخر بخصائص التلاميذ الموجه لهم البرنامج.

(ب) **مبدأ الإثارة:** يتميز التعليم المبرمج، بإعطاء أهميةٍ بالغةٍ للتفاعل الذي يحصل بين المتعلم والبرنامج، ووجود هذا التفاعل يُحفِّز المتعلم لبذل المزيد من النشاط والاستمرار فيه.

(هـ) **مبدأ التدعيم:** يُمثِّل مبدأ التدعيم الفوري ركناً أساساً في التعلُّم المبرمج، وإن تكرار الاستجابة عند المتعلم متوقفٌ على هذا التدعيم، وبه تزداد رغبته في التعلُّم، وبدونه يحدث الانطفاء.

(١) حسن شحاته وزينب نجار، معجم المصطلحات التربوية والنفسية، الأردن: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣. نقلاً عن: (سليم، ابراهيم عبدالله، ٢٠٠٩).

والبرنامج التعليمي «أُعبِّرُ عن نفسي»، الذي سنقوم بدراسة أثره في تحسين التحصيل الدراسي، ورفع مستوى الذكاء لدى الأولاد المتأخِّرين عقلياً، يراعي إلى حدٍّ كبيرٍ المبادىء الأساسية التي يجب أن تتوافر في البرنامج التعليمي المبرمج.

٢- التحصيل الدراسي:

وهو مدى استيعاب التلاميذ لما تعلَّموه من خبراتٍ معيَّنةٍ في مادةٍ دراسيةٍ، ويتمثل في المستويات التي يحصل عليها التلاميذ في الاختبار التحصيلي، المُعَدِّ من قبل واضع البرنامج التعليمي.

ويُقاس التحصيل الدراسي في هذه الدراسة، من خلال بطاقات التقييم المعدَّة للبرنامج التعليمي المعتمد.

٣- الذكاء:

الذكاء هو القدرة العقلية العامة التي تُمثِّل مجموعة أساليب الأداء، وتتجمع في التنظيم السلوكي للفرد، الذي يساعد في إدراك علاقةٍ، أو حلِّ مشكلةٍ، أو التكيُّف العقليِّ مع مشكلات العالم الخارجي.

ففي العام ١٩٩٦، نشرت جمعية علم النفس الأميركية (American Psychological Association) تقريراً عن الذكاء، وَرَدَ فيه «أن هناك تفاوتاً بين الأفراد، من حيث قدرتهم على فهم الأفكار المعقَّدة، وقدرتهم على التأقلم مع البيئة، وقدرتهم على اكتساب الخبرة، والتدخل في مختلف أنواع الحجج والبراهين، وكذلك في اجتياز العقبات والمصاعب من خلال تبنِّي الأفكار المناسبة»، ومن أجل قياس هذا التفاوت، تمكَّن بعض علماء النفس من تطوير معايير قياسيةٍ للذكاء. ومن أشهر مقاييس الذكاء هو ما يعرف بدالَّة الذكاء (Intelligence Quotient) (زيمر، كارل، ٢٠٠٩).

على ذلك، سوف نلتزم بهذا التعريف في الدراسة الحالية، حيث نعتبر أن الذكاء هو الدرجة التي يحصل عليها كل تلميذٍ في اختبار الذكاء Wisc-R، المخصَّص لقياس الذكاء من عمر ٦ سنوات إلى عمر ١٦ سنة.

٤- التأخُّر العقليُّ المتوسط:

التأخُّرُ العقليُّ هو تأخرٌ أو تباطؤٌ في التطور العقلي، بمعنى آخر، هو انخفاضٌ ملحوظٌ

في مستوى القدرات العقلية، وعجزٌ واضحٌ في السلوك التَّكيُّفي. والمتأخرون عقلياً هم أناسٌ أقل ذكاءً من بقية الناس. وللكشف عن الطفل المتأخِّر عقلياً، نجد أن ذلك الطفل يتأخر في نواحي تطوُّرِه كلها (كالتحكم بالحركة، والكلام، وفهم اللغة، والتعرف على الصور..)، وقد يتأخر جزءٌ من التطوُّر العقلي، ويؤثِّر على تطوُّرِ المهارات الأخرى التي تعتمد عليه. إذاً، التأخُّر العقليُّ هو انخفاضٌ ملحوظٌ في مستوى الأداء العقلي، مع عجزٍ في مستوى الأداء التَّكيُّفيِّ، ويظهر ذلك في مرحلة النمو، فيما يؤثِّر سلباً على الأداء التربوي للفرد. ويُعرّف التأخُّر العقليُّ حسب (DSM-IV, 1996):

- تدنِّي درجة الذكاء عن المعدَّل الطبيعي لها، أي أقل من ٧٠.
- صعوبة لدى الفرد في التكيُّف والامتثال للمعايير السائدة في مجتمعه، بالإضافة إلى عدم القدرة على مجاراة أقرانه. يعاني المتأخِّر عقلياً من صعوبتين على الأقل، في تحقيق المهارات الآتية:
  - القدرة على التواصل مع الآخرين.
  - القدرة على العيش باستقلاليةٍ عن الآخرين.
  - التمتُّع بقدرٍ من المهارات الاجتماعية.
  - التمتُّع بقدرٍ من المهارات العلائقية.
  - قادرٌ على تحمل مسؤوليته.
  - قادرٌ على الاستفادة من المكتسبات المدرسية.
  - قادرٌ على التكيُّف مع البيئة.
  - قادرٌ على العمل.
  - قادرٌ على التمتُّع بأوقات الراحة.
  - قادرٌ على الاعتناء بصحته.
  - قادرٌ على الالتزام بعناصر الأمان.
- تبدأ هذه الصعوبات بالظهور قبل سن ١٨.

وتعكس درجة الذكاء مستوى التأخُّرِ العقليِّ الذي يعاني منه الفرد، حيث تقع نسبة الذكاء للأفراد الذين يعانون من **تأخرٍ عقليٍّ متوسطٍ بين ٣٥-٤٠ إلى ٥٠-٥٥.**

٥- الدراسات السابقة

إن العلاقة بين الذكاء والتعلُّم بسيطةٌ وعميقةٌ في آن معاً. فمن خلال نظريات الذكاء، نستطيع أن نستخلص أن التعليم لا يتم بطريقةٍ واحدةٍ، بل يتم بطرقٍ كثيرةٍ تناسب الموقف والمسألة، وتناسب كل طالبٍ على حدةٍ، حسب معطيات أنواع الذكاء التي يتمتع بها الطالب. لذلك فإن البحث في ماهية الذكاء وطبيعته، زوّد المدرسين والآباء بإطارٍ معرفيٍّ عمليٍّ، يتم على أساسه تفصيل التعليم على مقياس كلِّ طالبٍ، إن صحّ التعبير. ومن هنا، فإن نظريات الذكاء تستوعب الفروقات الفردية والتشعبات، وتشجّع المدارس على تنمية كلِّ طريقةٍ، واستراتيجيةٍ خاصةٍ بكل طالبٍ، على حدة.

من ناحية أخرى، فإن مراعاة قدرات واحتياجات المتأخِّر عقلياً في عملية التعلُّم، تؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة، وإلى زيادة تحصيله الدراسي، وصيانة مستوى ذكائه، وتنميته في بعض الأحيان. وهناك عددٌ من الدراسات أثبتت إمكانية ذلك، نذكر منها ما يأتي:

- أشارت دراساتٌ[١] كثيرةٌ منذ الثمانينات من القرن الماضي، إلى فعالية برامج تأهيليةٍ متكاملةٍ في تحسين أداء القدرات العقلية لدى الأولاد المتأخرين عقلياً. ومن هذه الدراسات نذكر: (Mckeever, 1977), (Katz,1971), (Wright, 1971) (Alonso et al., 1978), (Depauw, 1978), (Safford et al., 1976), (Shapiro et al., 1977), (Taylor,1972), (Hewett, 1972) (Wirth,1978, France), (Aydognüs et Yucel, 1979), (Bonnier-Tremblay, 1977), (Kysela et al., 1980, 1984, Canada).

- كذلك أشارت بعض الدراسات الأخرى (Centerwall et Centerwall, 1960) [2] منذ الثمانينات من القرن الماضي، إلى أن عدم خضوع الأولاد الذين يعانون من تأخُّرٍ عقليٍّ لمثل هذه البرامج، يؤدّي إلى التراجع في نسب الذكاء لديهم.

- أما (Casto, Mastropieri, 1986)، فقد قاما بدراسة فعالية ٧٤ برنامجاً تأهيلياً، تعمل على تحسين قدرات الأطفال من عمر ٠ إلى عمر ٥ سنوات، والذين يعانون من صعوباتٍ

(١) (Mckeever,1977), (Katz,1971), (Wright,1971), (Depauw,1978), (Shapiro et al.,1977), (Hewett et al., Taylor,1972), (Alonso et al.,1978), (Aydognüs et Yucel, 1979, Turique), (Bonnier-Tremblay, 1977), (Kysela et al.,1980,1984,Canada), (Safford et al.,1976), (Wirth, 1978, France).
نقلاً عن: (Terrisse Bernard, Boutin Gérald,1992).

(٢) Centerwall et Centerwall, 'A study of children with Mongolism reared in the home compared with those reared away from home', Journal of Paediatries, 1960.
نقلاً عن: (Terrisse Bernard, Boutin Gérald, 1992).

في النواحي العقلية كافة، والتطورية، وقد حقق تطبيق هذا البرنامج نتائج باهرةً في تحسين أداء مجموعة الدراسة.

- تناولت دراسة (Dunst, 1986) فعالية ٥٧ برنامجاً تأهيلياً متكاملاً، لتحسين السلوك، والمهارات الاجتماعية، وأداء الوظائف العقلية، والتطور الحركي، وقد أُجريت الدراسة على مجموعةٍ من الأولاد المتأخّرين عن أقرانهم، سواء من الناحية العقلية، والحركية والاجتماعية، وأسفرت الدراسة عن تحسّنٍ في المهارات العقلية، والحركية، والسلوكية بنسبة ٣٠٪، وعدم إحراز تحسّنٍ بنسبة ٣٠٪، ونتائج مختلطةٍ بنسبة ٤٠٪.

- بحثت دراسة (Simmons, 1988)[1] أثر موقع الصور من النص المقروء على تذكر وفهم محتوى مقرَّر العلوم لدى تلاميذ الصف الخامس الابتدائي، ولتحقيق ذلك الهدف، تضمَّنَت الدراسة ١٧ تلميذاً من المتأخّرين ذهنياً، كمجموعةٍ تجريبية، و١٧ تلميذاً من المتأخّرين ذهنياً، كمجموعةٍ ضابطة لم تدرس المقرر، وقد أشارت النتائج إلى أن استخدام الصور قبل النص المقروء، كان أكثر تأثيراً من أن تأتي الصور بعد النص المقروء في تسهيل الفهم، والاستدعاء المرجأ.

- برنامجُ تدخُّلٍ يهدف إلى تأهيل الطفل المتأخّر عن أقرانه، ويتناول هذا البرنامج العمل على عدة مجالات، كإثارة الدافعية للتعلُّم، والعلاج الانشغالي، وعلاج النطق، والعلاج الحسِّي-حركي..، وكان اسم البرنامج (Infant health and development program, 1990) (IHDP)، وهو برنامجٌ تأهيليٌّ وضعته مجموعةٌ من الباحثين الأميركيين، يهدف إلى تحسين قدرات الأولاد الذين يعانون من تأخُّرٍ في النواحي العقلية كافة، والحركية بشكلٍ عام، وقد أُجريت الدراسة على ٩٠٠ طفلٍ، واعتُمِد رائز ستانفورد بينية، لتقييم درجة الذكاء لديهم، وقد أدَّى تطبيق البرنامج المُتَّبع إلى إحراز نتائج إيجابيةٍ على المستويات كافة، وكذلك إلى تحسُّنٍ في المهارات السلوكية لدى عينة الدراسة.

- فحصت دراسة (Walthall, Mactor & Smith, 1990)[2]، العلاقة بين مقياس الذكاء وكسلر (Wechsler intelligence scale for children)، والتباعد بين مستويات

(١) Simmons: «Effect of teacher constructed pre-and-post- Graphic organizer instruction on sixth-Grade sci- ence students, comprehension and recall», Journal of Educational Research,1998.
نقلاً عن: (سليم، ابراهيم عبدالله، ٢٠٠٩).

(٢) Walthall, Mactor & Smith: «An investigation of discrepancy scores between intelligence WRAT-R achievement in mentally retard and learning disabled students», Paper present at the annual meeting of the midmonth educational research association: New Orleans, Los Anglos, 1990.
نقلاً عن: (سليم، ابراهيم عبد الله، ٢٠٠٩).

التحصيل الفعلي ومستويات التحصيل المتوقع، وتضمَّنَت الدراسة ١٩ تلميذاً من التلاميذ ذوي الإعاقة الذهنية، حيث تلقّوا تدريباً باستخدام الوسائط المتعددة في برنامجٍ تعليميٍّ، في غرفة المصادر لمدة ساعةٍ يومياً، وتوصلت الدراسة إلى أن البرنامج العلاجي أدّى إلى تحصيلٍ مُتوقَّعٍ، كما كان مفترضاً قبل بناء البرنامج، في الحساب، والقراءة، والدراسات الاجتماعية.

– وتناولت دراسة (Farran, 1990) فعالية ٤٢ برنامجاً تعليميًّاً على أداء مجموعة الذين يعانون من صعوباتٍ على المستويات العقلية كافة، والحسّية، والحركيّة، وقد انتهت الدراسة بتحسُّنٍ ملحوظٍ في الأداء العقليِّ لهؤلاء، وقدرتهم على التحكُّم بسلوكيَّاتهم وتصرُّفاتهم.

– وتناول (Smith, 1992) وصف برنامجٍ، يتم تصميمه لمساعدة التلاميذ ذوي الاحتياجات الذهنية الخاصة، لمساعدتهم على تحسين التحصيل الدراسيِّ لديهم، حيث يتضمَّن الفصل الواحد أربع وحداتٍ جزئية: الصحة، الأمان، الحياة المنزلية، مهارات العمل. لحظت الدراسة ١٩ تلميذاً من التلاميذ المتأخِّرين عقلياً، في مدى عمري ١٢ – ١٨سنة. وتوصَّلت الدراسة إلى أن البرنامج المستخدم في الدراسة، أظهر تحسُّناً واضحاً في أداء التلاميذ المتأخِّرين عقلياً، في الاختبار التحصيلي، في المحتويات موضع اهتمام البرنامج.

– اهتمَّ العديد من الدراسات، في مجال التربية الخاصة، بأساليب التحصيل الدراسي لدى المتأخِّرين ذهنياً. فمثلاً، دراسة (Pansank, 1996) قارنت بين التدريب القائم على التتابع، وبين التدريب القائم على التصنيف لدى الأطفال المتأخِّرين ذهنياً. والتتابع عبارة عن شكلٍ من أشكال العلاقات التي تتمثل في تسلسل عرض المادة التعليمية، وفق نمطٍ ترتيبيٍّ مُعيَّن. أما التصنيف، فهو عبارة عن نظام لتبويب المادة التعليمية، في صورة مجموعاتٍ مُعيَّنة، اعتماداً على التشابه بينها، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن تحسن التحصيل الدراسي لدى المجموعة التي تدرَّبت بالتتابع، أفضل من المجموعة التي درست بالتصنيف، وذلك لأن خصائص الطفل المتأخِّر عقلياً، تحتاج إلى تتابعٍ في تقديم المعلومات المبسّطة، والتدريب عليها. ولكن التصنيف يتطلب أن يكون الطفل ذا ذكاءٍ مرتفعٍ، ومن ثم لا يتلاءم التصنيف مع هؤلاء الأطفال.

– من ناحية أخرى، فقد قام كلٌّ من (Shonkoff, Hauser-cram, 1987) بدراسة فعالية ٣١ برنامجاً تأهيلياً تمَّ تطبيقها على مجموعةٍ تجريبية، من الأولاد الذين يعانون من صعوباتٍ في النواحي النمائية كافة، تقابلها مجموعةٌ ضابطةٌ لم تخضع للبرنامج،

وهكذا، فقد أدَّى تطبيق البرنامج إلى تحسُّنٍ في مستوى الذكاء من ٨ إلى ١٢ نقطة لصالح المجموعة التجريبية.

- انتهت نتائج دراسة بالمر (Palmer et al., 2004) إلى أن التلاميذ المتأخِّرين عقلياً من الجنسين، والذين تراوحت أعمارهم ما بين ١١-١٥ سنةً، والذين تلقّوا تدخلاتٍ لتدعيم تعزيز الذات (حل المشكلات، تخطيط الدراسة)، قد حقّقوا تحسُّناً في معارفهم ومهاراتهم في هذه الجوانب. كما إنهم كانوا قادرين على تطبيق تلك المهارات في الأنشطة المدرسية، والتي تُمكِّنهم من النجاح في جوانب المحتوى الأخرى.

- وفي دراسة أخرى (Francine, Julien-Gauthier, 2008)، أجريت في ٣٥ مركزاً تأهيلياً، في Québec، تُعنى بشؤون الأولاد الذين يعانون من تأخُّرٍ في النمو والتطور العام، وتناولت الدراسة مجموعتين من الأولاد، ١٨ ولداً و١٧ فتاةً، تتراوح أعمارهم بين ٣ و٥ سنوات، يعانون من تأخُّرٍ على الصعيد العقلي، والتطور الحسّي الحركي بشكلٍ عام. تمثّل هدف الدراسة في تقييم فعالية ٢٥ أسلوب تدخُّلٍ تربويٍّ تأهيليٍّ، لتحسين مهارات التواصل لدى الأولاد المستهدفين، وقد أظهرت النتائج اكتساباً، وتحسُّناً بنسبة ٥٢،٢٪ في المهارات العلائقية، والتواصل الاجتماعي لديهم.

- قام (محمد محمود خطاب، ٢٠٠٨)[١] بدراسةٍ حول فاعلية برنامجٍ بسيكودراميٍّ للتخفيف من حدة سلوك العنف لدى عينةٍ من المتأخِّرين عقلياً، تكوَّنت عيِّنة الدراسة من ٢٠ طفلاً من المتأخِّرين عقلياً، والمقيمين بقسم الإقامة الداخلية، وتمَّ تقسيمهم إلى مجموعةٍ تجريبيةٍ، وتتكون من ١٠ أطفالٍ، ومجموعةٍ ضابطةٍ، وتتكون من ١٠ أطفال.

وأظهرت نتائج الدراسة وجود فروقٍ ذات دلالةٍ إحصائيةٍ، بين أداء أفراد المجموعة الضابطة، وأداء المجموعة التجريبية، لصالح المجموعة التجريبية بعد تطبيق البرنامج، وهذا عائدٌ إلى فاعلية البرنامج في اكتساب المتأخِّرين عقلياً الثقة بأنفسهم، والقدرة على التعامل السليم، والاندماج بالأنشطة بشكلٍ فعَّال.

- درس (سليم، إبراهيم عبدالله، ٢٠٠٩)، أثر برنامجٍ تعليميٍّ يقوم على استخدام الوسائط المتعددة، في تحصيل الدراسات الاجتماعية، وتنمية بعض المهارات الاجتماعية،

(١) محمد محمود خطاب، أثر برنامج بسيكودرامي للتخفيف من حدة سلوك العنف لدى عينة من المتأخرين عقلياً، مجلة علم النفس، تصدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب، العددان ٧٦-٧٩، ٢٠٠٨.

لدى الأطفال الذين يعانون من تأخُّرٍ عقليٍّ، وتكونت العينة من ٨٠ طفلاً، قسّمت على مجموعتين، تجريبية، وضابطة، وتكوَّنت كلُّ مجموعةٍ من ٤٠ طفلاً، وأدَّى تطبيق البرنامج إلى تحسُّنٍ ملحوظٍ في المهارات، والدراسات الاجتماعية، لصالح المجموعة التجريبية.

بمراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، تبيَّن لنا أن بعضها هدف إلى تبيان أثر البرامج التعليمية في تحسين مستوى التحصيل الدراسي لدى المتأخِّرين عقلياً.

ورغم اختلاف هذه الدراسات في أهدافها وتوجهاتها، يمكننا أن نستخلص منها ما يأتي:

١- اتَّفقت جميع الدراسات السابقة على أن تطبيق البرامج التعليمية يؤدي إلى زيادة التحصيل الدراسي لدى المتأخِّرين عقلياً، من هذه الدراسات:

(Mckeever, 1978), (Katz, 1971), (Wright, 1971), (Depauw, 1978), (Shapiro et al., 1977), (Hewett et al., 1972), (Taylor, 1972), (Yeadon et al., 1979), (Alonso et al., 1978), (Aydognüs et Yucel, 1979), (Bonnier-Tremblay, 1977), (Kysela et al., 1980, 1984, Canada), (Walthal & Smith, 1990), (Smith,1992), (Pansnak, 1996), (Simmons, 1988), (Bennett,Guralnik,1991), (Farran,1990), (Casto, Mastropieri, 1986), (Shonkoff, Hauser-cram, 1987), (Julien- Gauthier, 2008).

١- كشف بعض هذه الدراسات أن عدم المتابعة التأهيلية للمتأخِّرين عقلياً، وعدم وضع البرنامج التعليمي الذي يتناسب مع حاجاتهم، يؤديان إلى تدهور نسبة الذكاء لديهم: (Centerwall et Centerwall, 1960).

٣- أظهرت دراستان على الأقل (Shonkoff et Hausser-Gam), (Casto et Mastropieri) إمكان تحسُّن مستوى الذكاء لدى المتأخِّرين عقلياً، بتأثير خضوعهم لبرامج تأهيليةٍ مناسبة.

٤- كشف بعض هذه الدراسات عن عوامل عديدة، تلعب دوراً هاماً في تحقيق التحصيل الدراسي لدى الأولاد المتأخِّرين عقلياً (كثافة الفصول، العمل الفردي داخل الصفوف، اتباع أسلوب التتابع في إعطاء المعلومات المقررة في البرنامج (Pansank, 1996).

٥- إن التنويع في المواقف والأنشطة التعليمية، التي تستخدم للوحدة الدراسية الواحدة، يتيح الفرصة لكل تلميذٍ داخل غرفة الصف، أن يستفيد من النشاط الذي يناسبه.

على ذلك، حاولنا في هذه الدراسة، أن نختار البرنامجَ التعليميَّ الذي يراعي تلبية الحاجات، والفروق الفردية في قدرات المتأخِّرين عقلياً على التعلُّم، ومن ثم، حاولنا التثبُّت من أثر هذا البرنامج على المستوى التحصيلي، لدى مجموعةٍ من الأفراد الذين يعانون من تأخُّرٍ عقليٍّ متوسط.

منهجية البحث

تدخل دراستنا ضمن إطار **الطريقة شبه التجريبية**، ذلك لأن العلاقة القائمة بين المتغيِّرات، ترجع إلى سببٍ ونتيجة.

١- متغيِّرات البحث:

تنص فرضية البحث الرئيسة على أن استخدام برنامجٍ تعليميٍّ لتدريس الأولاد الذين يعانون من تأخُّرٍ عقليٍّ متوسطٍ، يؤدي إلى زيادة التحصيل الدراسي، ومن ثم إلى رفع درجة الذكاء لديهم.

- المتغيِّر المستقل المراد معرفة مدى تأثيره، هو استخدام برنامجٍ تعليميٍّ «أُعبِّر عن نفسي».

- المتغيِّر التابع الأول المراد قياس درجة تأثره، هو التحصيل الدراسي لدى المتأخِّرين عقلياً.

- المتغيِّر التابع الثاني المراد قياس مدى تأثره، هو درجة الذكاء لدى المتأخِّرين عقلياً.

٢- اختيار مجموعة البحث:

لتحقيق الأهداف المنشودة في هذا البحث، تم اختيار مجموعة من الأولاد المتأخِّرين عقلياً (١٣ فرداً)، من مؤسسةٍ اجتماعيةٍ واحدةٍ تُعنى بالمتأخِّرين عقلياً، تتراوح أعمارهم بين ٤ سنواتٍ و١٢ سنةً من الجنسين (ذكور وإناث)، ويعانون من تأخُّرٍ عقليٍّ متوسط. وتتراوح درجة ذكاء هؤلاء على اختبار الذكاء ما بين ٤٠ و٥٥، ويتميزون عن أقرانهم ممن يعانون من تأخُّرٍ عقليٍّ شديدٍ بقابليتهم للتعلُّم. أما بالنسبة إلى طريقة اختيار أفراد المجموعة، فقد أُخضع الأولاد الحاملون لبطاقة الإعاقة العقلية المتوسطة، المعطاة لهم من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية، لاختبارين للذكاء، سيتمُّ التحدُّث عنهما لاحقاً، وعلى أساس التقارب في النتائج، من ناحية العمر العقلي ودرجة التأخُّر العقلي، تمَّ اختيار أفراد المجموعة.

٣- أدوات البحث:

١,٣- رائز (٢٠٠٦) NEMI-2 لقياس الذكاء العام:

رائز NEMI-2 (Cognet, Georges,) 2006، هو إعادة صياغةٍ لرائز Zazoo لقياس الذكاء العام لدى الفرد (١٩٦٦)، المستمد من رائز ستانفورد- بينيه (١٩١١). يُطبَّق هذا الرائز على الأولاد من عمر أربعة سنواتٍ وحتى اثنتي عشرة سنةً، ويتضمن سبعة اختباراتٍ فرعيةٍ:

- أربعة اختباراتٍ فرعيةٍ إلزاميةٍ: المعلومات، واختلاف الأضداد وتشابه المفردات، والأشكال الناقصة، والمفردات.

- ثلاثة اختباراتٍ اختياريةٍ: التكيُّف الاجتماعي، وترديد الأرقام، والتصوُّر المكاني (نسخ الأشكال، وعدّ المكعبات).

علاقة الرائز NEMI-2 مع الفرضية تكمن في قياس درجة الذكاء والقدرات العقلية لدى أفراد المجموعة.

٢,٣- رائز WISC-R لقياس الذكاء:

رائز WISC-R لقياس الذكاء يُطبَّق من عمر ٦ سنواتٍ حتى عمر ١٦ سنةً، وهو يُعتبر من أكثر روائز الذكاء شيوعاً واستخداماً في قياس الذكاء، بسبب ارتفاع درجة الصدق والثبات التي يتميز بها، سواء بالنسبة إلى مقياس ذكاء الأطفال، أو مقياس ذكاء الراشدين. والرائز يتكون من جزءين: أحدهما لتقييم الذكاء اللفظي، والثاني لتقييم الذكاء العملي، أو اختبار الأداء. ويمكن لهذا السبب الحصول على درجة ذكاءٍ منفصلةٍ لكلٍّ منهما، كما يمكن، بطبيعة الحال، الحصول على درجة الذكاء العام للاختبار كله (Wechsler, David, 1981).

٣,٣- بطاقات التقويم:

تمَّ تقويم التحصيل التعلّمي للطالب في البرنامج من خلال حكم المعلمة على مدى اكتساب الطالب لكلِّ كفايةٍ من الكفايات التي نصَّ عليها البرنامج، وذلك باستخدام بطاقةٍ معدَّة بهذه الكفايات، لكل وحدةٍ من الوحدات التعلُّمية السبع، مع خانتين أمام كل كفايةٍ، لتَحْكُمَ المعلمةُ واحداً من حكمين: اكتساب الكفاية / مازال يحتاج إلى اكتساب الكفاية، وبذلك يكون لدينا سبع بطاقات تقويمٍ لمجموع البرنامج.

وفي دراستنا هذه، طبقنا بطاقة التقويم لكل وحدةٍ تعليميةٍ، قبل تطبيق الوحدة وبعد تطبيقها، وذلك لقياس مدى التقدم في اكتساب الكفايات، والتأكد من أثر تطبيق الوحدة على التحصيل التعلُّمي للطالب.

٤,٣- البرنامج التعليمي المُتَّبع في الدراسة

أُعدَّ البرنامج التعليمي الذي تمَّ اعتماده في تطبيق الدراسة، باللغة الفرنسية، للمؤلفة ماري تيريز غالبوني (Galbouni, Marie-Thérèse, 2008) وقد قمنا بترجمته إلى اللغة العربية، وهو يتضمن:

سبع وحداتٍ تعليميةٍ:

- **الوحدة التعليمية الأولى** تدور حول النظافة والغذاء.
- **الوحدة التعليمية الثانية** تدور حول محور العائلة.
- **الوحدة التعليمية الثالثة** تدور حول محوري الشتاء والبيت.
- **الوحدة التعليمية الرابعة** تدور حول محوري الشتاء والمهن.
- **الوحدة التعليمية الخامسة** تدور حول محور الفواكه.
- **الوحدة التعليمية السادسة** تدور حول محورين، الحيوانات الأليفة، والحيوانات المفترسة.
- **الوحدة التعليمية السابعة** تدور حول محور وسائل النقل.

- اثنتا عشرة قصةً تتعلق بالوحدات التعليمية التي يتضمنها البرنامج، مطابقةً للشروط المنصوص عليها في المركز التربوي للبحوث والإنماء، الخاصة بأطفال الروضة.

- وسائل إيضاحٍ عبارة عن رسوماتٍ كبيرةٍ، تُعرض على الطلاب لتسهيل عمليتَيْ الفهم والاستيعاب.

- إسطوانةً تحتوي على جميع الأغاني والأناشيد التي تتعلق بالمحاور، وذلك لتنشيط عمل الذاكرة السمعية لدى الطلاب.

- مرشداً تربويًّاً تقويميًّاً، يوضح للمربي كيفية تطبيق البرنامج.

– بطاقاتٍ تهدف إلى تقييم مدى نجاح كل وحدةٍ تعليميةٍ، في تطوير الكفايات العقلية، والحسية، واللغوية، والنفس حركية، والاجتماعية، والتعبيرية لدى الطالب.

الأهداف العامة للبرنامج التعليمي المتّبع:

– تنمية قدرة الطفل على الفهم والتعبير الشفهي.

– إغناء القاموس اللغوي لدى الطفل.

– إجراء أنشطةٍ تطبيقيةٍ، حسيةٍ، حركيةٍ، فكريةٍ، من خلال مساعدة الطفل المتعلّم في اكتساب المهارات الجسدية، والاجتماعية، والعاطفية، والإبداعية، والفنية.

– مساعدة المتعلّم في التمييز والمقارنة بين خصائص الأشياء، من خلال الصور والرسوم.

– أنشطةٌ تطبيقيةٌ من خلال تنمية شعور الطفل بالاستقلالية، وتشجيعه على المشاركة في الأنشطة الجماعية البسيطة (Galbouni, Marie Thérèse, 2008).

لقد اخترنا هذا البرنامج دون سواه لأنه يراعي تنمية الذكاءات المتعددة لدى الطفل. فالطفل إنسانٌ ذو شخصيةٍ، نسعى منذ الطفولة المبكرة إلى تحقيق توازنها وتكاملها، من خلال التركيز على قواها المتعدّدة، خصوصاً الفكرية منها، والجسدية، والنفسية، والاجتماعية. وهذا البرنامج يسعى إلى تنمية قدرات الطفل اللغوية، والبصرية، والسمعية، والحركية، والمنطقية، والذاتية، والاجتماعية، وغيرها.

وهذه القدرات يطلق عليها الذكاءات المتعددة، وهي موجودةٌ لدى الطفل المتأخّر عقلياً، ولكنها بحاجةٍ إلى متابعةٍ مستمرةٍ، وإعادة تأهيلٍ وحثٍّ عن طريق أنشطةٍ متعددةٍ تحقق لها هذه الغاية. فقد حرص هذا البرنامج التعليمي على أن يدرك الطفل المحسوسات عن طريق الحواس، فالحواس أبواب الإدراك الحسي. كما سعى إلى التكامل بين الحواس، فثمة نشاطاتٌ لكلٍّ من السمع، والنظر، والشم، والذوق، واللمس. أما الخيال، فمن المعروف عنه أنه يعمل بفاعليةٍ كبيرةٍ لدى الطفل، وهو يقوده إلى ملكة الإبداع والتذكُّر والاستدعاء والترميز. ونشاطات الخيال لدى الطفل المتأخّر عقلياً تكون بسيطةً، إذا ما قورنت بتلك الموجودة لدى الطفل الاعتيادي. من هنا تبرز أهمية دور النشاطات التي تحثُّ على الخيال وتغذيته، ومنها القصص الموجودة في البرنامج، والرسومات، والأسئلة التي تُطرَح على

الطفل، وتحثه على الاستذكار واستدعاء صورٍ معيَّنةٍ في الذاكرة، أو حتى على خلق مواقف تمثيليةٍ جديدة.

كذلك يسعى هذا البرنامج إلى إكساب الطفل المهارات اللغوية: السماع، والتكلم، والقراءة، والكتابة. فمن المعترف به أن السماع عندما يكون مرفقاً بمحسوساتٍ مناسبةٍ، يؤدي إلى التكلم. ومن أهم مبررات استخدامنا للبرنامج، أنه يعمل على تنمية فكر الطفل بشكلٍ متكاملٍ ومتوازنٍ، وهو يهتم بقوى الوعي، وتشمل: الإدراك الحسي، والذاكرة، والخيال، والإبداع، ومهارات اللغة: السماع، التكلم، التعبير الشفهي، القراءة، الكتابة، والعمليات الفكرية: المعرفة، التطبيق، التحليل، الاستنتاج، التقويم..

ونشير أخيراً إلى أن البرنامج لم يتم اختباره، في حدود علمنا، في أيٍّ من الدول العربية.

٤- الإجراءات وكيفية التطبيق:

أولاً: بعد تحديد المجتمع الأصلي للمجموعة المستهدفة بالدراسة، والذي يتكوّن من أولادٍ بين ٤ سنواتٍ و١٢ سنةً، متواجدين في مؤسسةٍ رعائيةٍ تربويةٍ تُعنى بالمتأخِّرين عقلياً، قمنا بتطبيق رائز NEMI-2 ورائز WISC-R على هؤلاء الأولاد، من أجل تحديد درجة التأخُّر العقلي، متوسط الذكاء، ومتوسط العمر العقلي. ثم انطلاقاً من نتائج الاختبارات المطبقة، تمَّ اختيار الأولاد المتقاربين، الذين تتراوح درجة ذكائهم بين ٤٠ و٥٥، والذين يُطلق عليهم حالات التأخُّر العقلي المتوسط، وبلغ عددهم ١٣ ولداً.

ثانياً: قامت المعلمة باختبارٍ قبليٍّ للمجموعة، قبل تعرُّض أفرادها لكل وحدةٍ تعليميةٍ، واستخدمنا في ذلك بطاقة التقييم المخصصة بكل وحدةٍ في البرنامج، وذلك للتحقق من مكتسباتهم السابقة، قبل تعرضهم للوحدة التعليمية المقررة.

ثالثاً: بعد معرفة المستوى التعليمي للمجموعة، بدأنا بإعطاء البرنامج المقرر لفترة سبعة أشهرٍ، وفقاً للمنهجية المحددة في دليل المعلّم، وقد أعطي البرنامج دون إضافة أية مادةٍ أخرى عليه، تجنباً لإمكانية تأثير متغيراتٍ دخيلةٍ على النتائج النهائية للدراسة.

رابعاً: وبما أن البرنامج مقسّمٌ إلى سبع وحداتٍ تعليميةٍ، كان تطبيق كل وحدةٍ يعقبه تطبيق التقييم الخاص بها، والمرفق مع البرنامج التعليمي.

خامساً: وتجدر الإشارة إلى أن تطبيق بطاقات التقويم، قبل تطبيق البرنامج وبعده، كان يتمُّ داخل الصف، ليتسنى لنا أن نتأكَّدَ من مصداقية التطبيق، وعن وجود أية ملاحظاتٍ لنا، وكنا نراجع هذه الملاحظات مع المعلمة خارج الصف. وفي نهاية فترة إعطاء البرنامج، قمنا بإعادة تطبيق رائز الذكاء NEMI-2، ورائز WISC-R، على أفراد المجموعة، لدراسة الفروق في النتائج، ما قبل تطبيق البرنامج وبعده، والعمل على تحليلها.

٥- أساليب التحليل الإحصائي:

- للتحقق من الفرضية (١) و(٢)، حول أثر البرنامج التعليمي على التحصيل التعلُّمي ومستوى الذكاء، تمَّ اتباع الاختبار الإحصائي، اختبار ت T-Test، وهو يهدف إلى قياس مدى التباين في الذكاء، وفي التحصيل التعلمي، لدى مجموعة الدراسة بين ما قبل تطبيق البرنامج التعليمي، وما بعد تطبيقه.

- للتحقق من الفرضية (٣)، حول علاقة الارتباط بين الذكاء والتحصيل التعلمي، قبل تطبيق البرنامج التعليمي وبعده، تمَّ استخدام الاختبار الإحصائي معامل الارتباط ر بيرسون r pearson's.

تحليل النتائج وتفسيرها

١- أثر البرنامج التعليمي على التحصيل التعلُّمي

تنصّ الفرضية الأولى في هذه الدراسة، على وجود تأثيرٍ للبرنامج التعليمي المتَّبع، على التحصيل التعلّمي لدى أفراد المجموعة المستهدفة بالدراسة، وقد تحقّقنا من هذه الفرضية، من **الأثر العام** للبرنامج التعليمي بوجهٍ عامٍّ، على اكتساب الكفايات المحدّدة في الأنشطة المختلفة.

وقد اتبعنا لقياس أثر البرنامج التعليمي على التحصيل التعلّمي بوجهٍ عامٍّ طريقتين:

الطريقة الأولى: مقارنة متوسط عدد أفراد المجموعة المكتسبين لكفايات البرنامج التعليمي، قبل تطبيق البرنامج وبعد تطبيقه.

وعليه قمنا في هذه الطريقة بالخطوات الآتية:

- حساب عدد الطلاب المكتسبين وغير المكتسبين لكل كفايةٍ من الكفايات المستهدفة،

قبل تطبيق كل وحدة تعليمية وبعد تطبيقها، وذلك من أصل مجموع عدد الطلاب الذين شملتهم الدراسة، البالغ (١٣) طالباً.

- بناءً على الخطوة أعلاه، احتسبنا متوسط عدد الطلاب المكتسبين للكفايات المستهدفة في البرنامج التعليمي، وذلك قبل تطبيق البرنامج وبعد تطبيقه.

وقد أتت نتائج استخدام هذه الطريقة وفق ما هو واردٌ في الجدول الرقم (١):

	قبل تطبيق البرنامج		بعد تطبيق البرنامج	
الوحدات التعليمية	مكتسب	غير مكتسب	غير مكتسب	مكتسب
١	٥,٨٠	٧,٠٠	١,٥٠	١١,٠٦
٢	٨,٩٠	٤,١٨	١,٧٢	١١,٢٧
٣	٥,١٠	٧,٨٩	٣,١٠	٩,٨٩
٤	٥,٣٣	٧,٦٦	٢,٤٦	١٠,٦٠
٥	٦,٠٤	٦,٩٥	١,٤٣	١١,٥٦
٦	٤,٩٧	٧,٦٩	٢,٣٨	١٠,٦١
٧	٧,٤١	٥,٥٨	٢,٠٣	١٠,٩٦
المجموع	٤٣,٤	٤٦,٩٦	١٤,٦٥	٧٥,٩٧
المتوسط	٦,٢٠	٦,٧٠	٢,٠٩	١٠,٨٥

الجدول الرقم ١: متوسط عدد أفراد المجموعة المكتسبين لكفايات البرنامج التعليمي قبل تطبيقه وبعد تطبيقه.

العدد الإجمالي لأفراد المجموعة = ١٣ فرداً

بالاستناد إلى نتائج الجدول (١)، أمكننا التحقق من الأثر العام للبرنامج التعليمي على التحصيل التعلُّمي، من خلال المقارنة الإحصائية بين متوسط عدد الأفراد المكتسبين، قبل تطبيق البرنامج (٦,٢٠) وبين متوسط الأفراد المكتسبين، بعد تطبيق البرنامج (١٠,٨٥)، وذلك باستخدام اختبار ت (t-test) للفروق بين متوسطي مجموعتين مترابطتين (groupes dépendants).

يتضح من التحليل الإحصائي ت (t=10.12)، أن الفرق بين المتوسطين دالٌّ إحصائياً على مستوى ٠,٠١، مما يؤكد أن متوسط عدد الأفراد المكتسبين لكفايات البرنامج التعلّمي، قد زاد من (٦,٢٠) فرداً من أصل (١٣) قبل تطبيق البرنامج، إلى (١٠,٨٥) فرداً من أصل (١٣) بعد تطبيق البرنامج، وتُعدُّ هذه النتيجة مؤشراً على الأثر الإيجابي للبرنامج التعليمي للكفايات المستهدفة بوجهٍ عام.

الطريقة الثانية: مقارنة متوسطي نسبة المكتسبات قبل تطبيق البرنامج التعليمي، وبعد تطبيقه.

اعتمدنا في هذه الطريقة، استناداً إلى نتائج بطاقات التقييم، الخطوات الآتية:

- احتساب عدد الكفايات المكتسبة من كل فردٍ من أصل ١٩٨ كفايةً مستهدفةً، وذلك قبل تطبيق البرنامج وبعد تطبيقه.

- احتساب نسبة (٪) الكفايات المكتسبة من كل فردٍ (= نسبة المكتسبات)، قبل تطبيق البرنامج وبعد تطبيقه.

- احتساب النسبة الوسطية العامة للمكتسبات، قبل تطبيق البرنامج وبعد تطبيقه.

وأتت نتائج استخدام هذه الطريقة وفق ما هو واردٌ في الجدول الرقم (٢):

	قبل التطبيق		بعد التطبيق	
الأفراد	مجموع المكتسبات	٪ نسبة المكتسبات	مجموع المكتسبات	٪ نسبة المكتسبات
١	٩٧	٤٨,٩٨	١٨٥	٩٣,٤٣
٢	١١٤	٥٧,٥٧	١٩٣	٩٧,٤٧
٣	٦٣	٣١,٨١	٩٣	٤٦,٩٦
٤	٨٩	٤٤,٩٤	١٧١	٨٦,٣٦
٥	٨٠	٤٠,٤٠	١٦٨	٨٤,٨٤
٦	٦٣	٣١,٨١	١٠٨	٥٤,٥٤
٧	٨٥	٤٢,٩٢	١٢٤	٦٢,٦٢

٨	١٠٧	٥٤,٠٤	١٩٣	٩٧,٤٧
٩	١٠٩	٥٥,٠٥	١٨٤	٩٢,٩٢
١٠	١١٥	٥٨,٠٨	١٩٥	٩٨,٤٨
١١	٧٣	٣٦,٨٦	١٦٠	٨٠,٨٠
١٢	١٠٤	٥٢,٥٢	١٨٥	٩٣,٤٣
١٣	١٠٣	٥٢,٠٢	١٩١	٩٦,٤٦
المجموع		٦٠٧		١٠٨٥,٧٨
المتوسط		٤٦,٦٩		٨٣,٥٢

الجدول الرقم ٢: متوسط نسبة المكتسبات عند الأفراد، قبل تطبيق البرنامج التعليمي وبعد تطبيقه.

بالاستناد إلى نتائج الجدول (٢)، أمكننا التحقق من الأثر العام للبرنامج التعليمي على التحصيل التعلّمي، من خلال المقارنة بين متوسط نسبة المكتسبات قبل تطبيق البرنامج (٤٦,٦٩٪)، وبين متوسط نسبة المكتسبات بعد تطبيق البرنامج (٨٣,٥٢٪)، وذلك باستخدام اختبارات (t-test) للفروق بين متوسطي مجموعتين مترابطتين (groupes dépendants).

يتضح من التحليل الإحصائي ت (t=4.08)، أن الفرق بين المتوسطين دالٌّ إحصائياً على مستوى ٠,٠١، مما يؤكد أن متوسط نسبة المكتسبات من كفايات البرنامج التعليمي، قد زاد من (٤٦,٦٩٪) قبل تطبيق البرنامج، إلى (٨٣,٥٢٪) بعد تطبيق البرنامج، وتُعدّ هذه النتيجة مؤشراً على الأثر الإيجابي للبرنامج التعليمي، على التحصيل التعلّمي للكفايات المستهدفة بوجهٍ عام.

٢- أثر البرنامج التعليمي على مستوى الذكاء

تنصّ الفرضية الثانية في هذه الدراسة، على وجود تأثيرٍ للبرنامج التعليمي المتبع، على مستوى الذكاء لدى أفراد المجموعة المستهدفة بالدراسة.

وللتحقق من هذه الفرضية، قمنا بإجراء اختبار الذكاء وكسلر، واختبار Nemi – 2 لتحديد حاصل الذكاء لدى هؤلاء الأفراد، قبل تطبيق البرنامج وبعد تطبيقه.

ويبيّن الجدول (٣) نتائج حاصل الذكاء لدى أفراد المجموعة، قبل تطبيق البرنامج التعليمي وبعد تطبيقه.

الأفراد	قبل التطبيق	بعد التطبيق
١	٤٣	٥٦
٢	٤١	٤٦
٣	٤١	٤٠
٤	٤٧	٥٧
٥	٤٦	٥٣
٦	٥٥	٧٠
٧	٤٣	٥١
٨	٤٠	٤٠
٩	٤٠	٤٠
١٠	٤٤	٥٩
١١	٤٠	٤٠
١٢	٤٣	٤٤
١٣	٤٠	٤٣
المجموع	٥٦٣	٦٣٩
المتوسط	٤٣,٣٠	٤٩,١٥

الجدول الرقم ٣: حاصل الذكاء لدى أفراد المجموعة، قبل تطبيق البرنامج التعليمي وبعد تطبيقه.

بالاستناد إلى نتائج الجدول (٣)، أمكننا التحقق من أثر البرنامج التعليمي على مستوى الذكاء، من خلال المقارنة الإحصائية بين متوسط حاصل الذكاء لدى الأفراد، قبل تطبيق البرنامج (٤٣,٣٠)، وبين متوسط حاصل الذكاء لديهم، بعد تطبيق البرنامج (٤٩,١٥)، وذلك باستخدام اختبار t-test للفروق بين متوسطي مجموعتين مترابطتين groupes dépendants.

يتضح من التحليل الإحصائي ت (t=3.75)، أن الفرق بين المتوسطين دالٌّ إحصائياً على مستوى ٠,٠١، مما يؤكد أن متوسط حاصل الذكاء لدى أفراد المجموعة، قد زاد من (٤٣,٣٠) إلى (٤٩,١٥)، وتُعدُّ هذه النتيجة مؤشراً واضحاً على الأثر الإيجابي للبرنامج التعليمي على مستوى الذكاء.

٣- العلاقة بين مستوى التعلّم ومستوى الذكاء:

يُقصد بمستوى التعلّم، من الوجهة الإجرائية في هذه الدراسة، نسبة المكتسبات من الكفايات، كما تقيسها بطاقات التقييم المستخدمة في البرنامج التعليمي المُتَّبع، فيما يُقصد بمستوى الذكاء، حاصل الذكاء كما تقيسه اختبارات الذكاء المستخدمة في هذه الدراسة.

وتنص الفرضية الثالثة في هذه الدراسة على وجود ارتباطٍ بين مستوى التعلُّم ومستوى الذكاء، قبل تطبيق البرنامج (الفرضية الفرعية أ)، وبعد تطبيقه (الفرضية الفرعية ب) كالآتي:

الفرضية (أ):

يوجد ارتباطٌ بين مستوى التعلُّم (نسبة المكتسبات)، ومستوى الذكاء قبل التعرض للبرنامج التعليمي.

الفرضية (ب):

يوجد ارتباطٌ بين مستوى التعلُّم (نسبة المكتسبات)، ومستوى الذكاء بعد التعرض للبرنامج التعليمي.

ويبيّن الجدولان (٤أ) و(٤ب) على التوالي، نسبة المكتسبات من الكفايات، وحاصل الذكاء، قبل تطبيق البرنامج (الجدول أ)، وبعد تطبيقه (الجدول ب).

الأفراد	٪ نسبة المكتسبات	حاصل الذكاء
١	٤٨,٩٨	٤٠
٢	٥٧,٥٧	٤٤
٣	٣١,٨١	٤٠
٤	٤٤,٩٤	٤٣

٥	٤٠,٤٠	٤٠
٦	٣١,٨١	٤٠
٧	٤٢,٩٢	٤٣
٨	٥٤,٠٤	٤٣
٩	٥٥,٠٥	٤٧
١٠	٥٨,٠٨	٥٥
١١	٣٦,٨٦	٤١
١٢	٥٢,٥٢	٤٦
١٣	٥٢,٠٢	٤١
المجموع	**٦٠٧**	**٥٦٣**

جدول رقم ٤ أ: نسبة المكتسبات من الكفايات، وحاصل الذكاء لكل فردٍ قبل تطبيق البرنامج التعليمي.

الأفراد	٪ نسبة المكتسبات	حاصل الذكاء
١	٩٣,٤٣	٤٠
٢	٩٧,٤٧	٥٩
٣	٤٦,٩٦	٤٠
٤	٨٦,٣٦	٥١
٥	٨٤,٨٤	٤٣
٦	٥٤,٥٤	٤٠
٧	٦٢,٦٢	٤٤
٨	٩٧,٤٧	٥٦
٩	٩٢,٩٢	٥٧
١٠	٩٨,٤٨	٧٠
١١	٨٠,٨٠	٤٦

١٢	٩٣,٤٣	٥٣
١٣	٩٦,٤٦	٤٠
المجموع	**١٠٨٥,٧٨**	**٦٣٩**

جدول رقم ٤ب: نسبة المكتسبات من الكفايات، وحاصل الذكاء لكل فردٍ بعد تطبيق البرنامج التعليمي.

وبالاستناد إلى نتائج الجدولين (٤أ) و(٤ب)، أمكننا التحقق من العلاقة بين مستوى التعلُّم ومستوى الذكاء، قبل تطبيق البرنامج وبعد تطبيقه، من خلال احتساب معامل الارتباط بين نسبة المكتسبات من الكفايات، وحاصل الذكاء قبل تطبيق البرنامج وبعد تطبيقه، وذلك باستخدام اختبار بيرسون (Pearson's r).

يتضح من التحليل الإحصائي لـ (r Pearson's) في الجدول (٤أ) (r = 0.65)، وفي الجدول (٤ب) (r = 0.63)، أن هناك علاقة ارتباطٍ إيجابيٍّ دالٍّ إحصائياً على مستوى ٠,٠٥ بين نسبة المكتسبات من الكفايات، وحاصل الذكاء، وأن قوة هذا الارتباط هي واحدةٌ تقريباً، قبل تطبيق البرنامج وبعد تطبيقه.

خلاصاتٌ وتوصياتٌ

بالانطلاق من هذه المقدّمات، صغنا فرضيتنا الرئيسة حول الأثر المحتمل لبرنامج تعليميٍّ على مستوى التحصيل التعلّمي، وعلى درجة الذكاء لدى المتأخّرين عقلياً تأخراً متوسطاً، وقد تحقّق البحث من هذه الفرضية وتفريعاتها، مما يتيح لنا التوكيد على **الخلاصات** الآتية:

أولاً، حقّقَ طلاب مجموعة الدراسة الذين تتراوح نسبة ذكائهم بين ٤٠-٥٥، وهم يعانون من تأخُّرٍ عقليٍّ متوسط، وبعد تطبيق البرنامج التعليمي المتَّبع، تقدماً ملحوظاً، سواء على مستوى التحصيل التعلُّمي، أو على مستوى زيادة نسبة الذكاء لديهم، مما يدفعنا إلى التيقُّن من استطاعة هذه الفئة من المتأخّرين عقلياً، ليس فقط على التعلُّم، وإنما على صيانة وزيادة نسبة الذكاء الموجودة لديهم.

ثانياً، ساهمت الدراسة الحالية في إعادة التشديد على العلاقة الإيجابية بين التحصيل التعلُّمي ونسبة الذكاء، خصوصاً وأنَّ عدداً من مُكوِّنات الذكاء كما تقيسه اختبارات الذكاء،

وتصيغه نظريات الذكاء المعرفية، هي عينها المُكوِّنات التي يستهدفها البرنامج التعليمي المُتَّبع، لذا كان من المنطقي الاستنتاج أن أيّة تحسُّنٍ في التحصيل التعلُّمي سوف ينعكس إيجاباً على تحسُّن مستوى الذكاء.

وفي الختام، وبناءً على نتائج الدراسة وخلاصاتها،
نتقدّم بالتوصيات الآتية:

– إشراك علماء التربية، والمتخصصين في مجالات طرائق التدريس وإعداد المناهج، في وضع برامج تأهيليةٍ متكاملةٍ، خصوصاً بالمتأخِّرين عقلياً.

– تعزيز الاستقلالية، وتشكيل الهوية الذاتية لدى المتأخِّر عقلياً، عن طريق إعطائه الدور الناشط والفعَّال في عملية التعلُّم، حتى يستطيع المحافظة على ما تعلّمه لأطول مدةٍ ممكنةٍ، وللاستفادة من مكتسباته في المواقف التعليمية المتشابهة.

– ضرورة عقد الدورات التدريبية والتثقيفية المستمرة، للعاملين مع المتأخِّرين عقلياً، وذلك لمواكبة كل جديدٍ يبرز في حقل التربية والتعليم لهذه الفئات.

– ضرورة وجود فريق دعمٍ متعدِّد الاختصاصات، يدعم المعلم في علاقته المتعدِّدة النواحي مع طلابه، ويساعده فيً تخطِّي ما يمكن مواجهته من صعوبات.

– مراعاة مبدأ النمو المتكامل لشخصية الطفل المتأخر عقلياً، وضرورة أن يعيش ضمن علاقةٍ صادقةٍ وشفافةٍ، يستطيع من خلالها أن يَقْوى على رفض الاستسلام لمعوّقاته.

قائمة المراجع والمصادر:

لائحة المراجع باللغة العربية:

١- الجسماني، عبد العلي، سيكولوجية الطفولة والمراهقة وحقائقهما الأساسية، بيروت: الدار العربية للعلوم، لبنان، ١٩٩٤.

٢- الروسان، فاروق، سيكولوجية الأطفال غير العاديين (مقدمة في التربية الخاصة)، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٦.

٣- الزيود، نادر فهمي، تعليم الأطفال المتخلفين عقلياً، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٥.

٤- الغالي، أحرشاو، الزاهير، أحمد، التمدرس واكتساب المعارف عند الطفل، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد الأول، العدد الأول، البحرين، ٢٠٠٠.

٥- زيمر، كارل، البحث عن ماهية الذكاء، مجلة العلوم، المجلد ٢٥، العددان ٥-٦، الكويت، ٢٠٠٩.

٦- سليم، إبراهيم عبدالله، التدريس بتكنولوجيا الوسائط المتعددة للفئات الخاصة، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ٢٠٠٩.

٧- شحاته، حسن والنجار، زينب، معجم المصطلحات التربوية والنفسية، الأردن: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣.

٨- عبد الخالق، أنيس وأبو ذياب، أمل، طرائق النشاط في التعليم والتقويم التربوي، بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠٠٧.

لائحة المراجع باللغة الفرنسية:

1- COGNET, Georges, *Nouvelle échelle métrique de l'intelligence*, ecpa, Paris, Les éditions du Centre de Psychologie Appliquée, 2006.

2- DSM IV, *Manuel diagnostique et statistique des troubles mentaux*, Paris, Masson, 4ème éd., 1996.

3- FRANCINE, Julien, Aider l'enfant qui présente un retard global de développement à communiquer, Revue francophone de la déficience intellectuelle, Paris, 2008.

4- WECHSLER, David, (1981), *Manuel Echelle d'intelligence de*

wechsler pour enfants, forme révisée (WISC – R), Paris, Les éditions du Centre de Psychologie Appliquée, 48, 1981.

لائحة المراجع باللغة الإنجليزية:

1- Dunst, Overview of the efficacy of early intervention programs. In: Evaluating early intervention programs for severely handicapped children and their families. Texas, Austin, 1986.

2- Farran, Effects of intervention with disadvantaged and disabled children: a decade review. In: Handbook of early childhood intervention. Cambridge, Cambridge University Press, 1990.

3- Palmer, Promoting access to the general curriculum by teaching self-determination skills. Exceptional children, 2004.

4- Pasnak, «Achievement gains after instructional on classification and serration», Education and training in mental retardation and development disabilities, 1996.

5- Riegel & Taylor, Comparison of conceptual strategies for grouping and remembering employed by EMR and non-retarded children. American Journal of Mental Deficiency, 1974.

6- Shonkoff, Hauser-Cramp, Early intervention for disabled infants and their families: a quantitative analysis. Pediatrics, 1987.

المخاطرُ المعلوماتيةُ لِنُظُمِ المعلوماتِ وآلياتُ مواجَهَتِهَا

أ. سامية بوقرة

جامعة باجي مختار- عنابة/ قسم علوم الإعلام والاتصال

الجزائر

مقدمة

العالم اليوم يعيش تقدماً كبيراً، احتل فيه قطاع المعلومات والاتصالات الصدارة بين القطاعات التقليدية الأخرى، حيث أصبحت المعلومات مصدراً أساسياً ذا تأثيرٍ قويٍّ وواضحٍ على جميع الأنشطة التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات. وقوة هذه الأخيرة (المؤسسات) تتوقف على امتلاكها لأكبر قدرٍ من المعلومات، ومعرفة كيفية التحكم فيها، وتصنيفها، وتنظيمها ثم إرسالها. ومن أجل ذلك تمّ استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة، لقدرتها الهائلة على التخزين، وسرعتها الفائقة في الاسترجاع، وبذلك دخلت هذه التكنولوجيات، كمبتكرٍ جديدٍ، ضمن أهم البنى التحتية للمؤسسات، وكَمدخلٍ مهمٍ من مدخلات المؤسسة الحديثة المفتوحة، التي تريد أن تواكب التطورات الجديدة، حيث لا يمكن الآن إحداث تغييراتٍ قصوى إلا إذا كانت تتحملها التغييرات في التكنولوجيات. وبالتالي، زاد توجُّه الكثير من المؤسسات نحو تبنِّي النماذج التكنولوجية، والعمل بتطبيقاتها المختلفة، سواء التطبيقات الآلية المرتبطة بالحاسوب، أو التطبيقات الإلكترونية المتعلقة بشبكة الإنترنيت، أو التطبيقات التي تخص الهاتف وغيرها .... . إن مثل هذه التطبيقات، والتي تكون البيانات هي مادتها الخام، والمعلومات هي ناتجها، ستكون بالتأكيد عرضةً للكثير

من الأخطار المعلوماتية، بحكم أن هذه التطبيقات جعلت المعلومات متاحةً بصفةٍ أكبر مما كانت عليه قبلاً، بالإضافة إلى أنها زادت من سرعة انتقالها عبر الشبكات، وإمكانية تجاوزها لحدود المؤسسات.

إن الأخطار المعلوماتية التي أصبحت تهدّد أنظمة معلومات المؤسسات، لها آثارٌ سلبيةٌ كبيرةٌ، خصوصاً وأن أنظمة المعلومات لها دورٌ أساسيٌّ، حيث تعتبر المورد الرئيس لاتخاذ القرارات، وتعرُّضُها للمخاطر يُفقِدها قيمتها، كما يشكِّل تهديداً لاستمرار نشاطها، وكذا تطورها. والأخطار المعلوماتية متعددةٌ ومتنوعةٌ، منها عمليات إتلاف البيانات، وعمليات السرقة، وإمكانية وصول المعلومات إلى أطرافٍ غير مصرَّحٍ لهم بالحصول عليها. ليس هذا فحسب، فاللامبالاة، والإهمال، والأخطاء غير المنظورة، هي الأخرى تشكل أخطاراً معلوماتيةً لا يمكن الاستهانة بنتائجها.

الإشكالية

إن التطورات الحديثة في تقنية المعلومات أحدثت تغيراتٍ مستمرةً في أساليب العمل، والميادين كافةً، إذ أصبحت عملية انتقال المعلومات عبر الشبكات المحلية والدولية، وأجهزة الحاسوب، من الأمور الروتينية في عصرنا الحالي، وإحدى علاماته المميزة التي لا يمكن الاستغناء عنها، لتأثيرها الواضح في تسهيل متطلبات العمل العصرية، من خلال تقليل حجم الأعمال، وتطوير أساليب تخزين وتوفير المعلومات. فالمعلومات تُعدُّ المصدر الأساسي لاتخاذ القرارات، كما لها أهميةٌ كبيرةٌ اكتسبتها من واقع الدور الذي تمثله في تزويد المسير بما يحتاج إليه من معارف، يستمد منها تقديراته لما يُتطلَّب منه القيام به، ولقد ساعد انتشار أنظمة المعلومات المُحَوسبة إلى سهولة انتقال المعلومات، وإمكانية الحصول عليها لدى جميع الأطراف الفاعلة داخل المؤسسة، بالإضافة إلى أن شبكة الإنترنيت زادت هي الأخرى من إمكانية إتاحتها للجميع وبأبسط الطرق، وهذا ما جعلها عرضةً للعديد من المخاطر المعلوماتية.

فإشكالية الدراسة تنحصر إذن في موضوع الخطر المعلوماتي، الذي بات يهدد أنظمة معلومات المؤسسات، خصوصاً وأنها تعيش في عالمٍ من سماته البارزة أن اقتصاده معلوماتيٌّ، بالإضافة إلى الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات التي ساهمت في تطور

المخاطر المعلوماتية وتنوعها، وتعدُّد مصادرها ومجالاتها، مما يستوجب على المؤسسات ضرورة التيقّظ لهذه المخاطر، والعمل على مواجهتها.

ومن هذا المنطلق تتضح إشكالية البحث من خلال التساؤل الآتي:

بماذا تتمثّل الأخطار المعلوماتية في المؤسسة؟ وما هي طبيعتها؟ وما هي المجالات التي يمكن أن تتمركز فيها هذه المخاطر؟

أولاً- تعريف الخطر المعلوماتي:

يُعَرَّفُ الخطر المعلوماتي حسب (J. F Lemettre, 2008) بأنه خطرٌ جديدٌ يواجه المؤسسات، مرتبطٌ بالتطور التكنولوجي وشروط التقسيم (المعلومات) التحسينية والإصلاحية، وأخطار تدفقات المعلومات، وكلما زاد التطور التكنولوجي زادت معه المخاطر المعلوماتية[١].

ولقد ربط J. F. Lemettre الخطر المعلوماتي بالتقدم التكنولوجي، والتغييرات الجديدة التي يعرفها العالم بصفةٍ عامةٍ، والعالم الاقتصادي بصفةٍ خاصةٍ.

أما Pascal Caigneau فيرى أن الخطر المعلوماتي يُقدِّم إمكانية تعرُّض معلومةٍ رسميةٍ أو غير رسميةٍ لاحتمال التغيير أو التأثير في صورةٍ، أو نشاطٍ، أو سلوكٍ، أو استراتيجية فاعل[٢].

وبعبارةٍ أخرى، الخطر المعلوماتي: هو جملة المخاطر المرتبطة بعملية جمع المعلومات، ومعالجتها، وتخزينها، وتوزيعها. فهذا الخطر مرتبطٌ بالمراحل المختلفة التي تمر بها المعلومات في المؤسسة، كما إن هذا الخطر لا يهدّد أمن نُظُمِ المعلومات فقط، بل ويترك آثاراً سلبيةً على المؤسسة ككل.

ثانياً- أهمية نظام المعلومات في المؤسسة:

في الوقت الذي تتسارع فيه المنظمات والمؤسسات لتجديد نماذج أعمالها، وملاءمة العمليات لمبادرات التجارة الإلكترونية، تلعب أنظمة المعلومات دوراً محورياً في التعريف

(١) Jean François Lemetter, *Risque, information et organisation*, Paris, Éditions L'Harmattan, 2008, p.18.

(٢) Ludovic François et autres, *La gestion du risque informationnel, éléments de caractérisation*, Paris, Édi-tions L'Harmattan, 2005, p.13.

بأنشطة القيمة المضافة الجديدة، إذ، ومن دون شكٍّ، وفي المستقبل القريب، إن النسبة الأكبر من الأنشطة التجارية سوف تجري في العالم الافتراضي، حيث إن كلاً من (Wanninger 1997) و(Papadoupolou 2000) ركّز على أن مثل هذه الأنظمة يجب أن يُنظر إليها على أنها «بيئة الخدمة» - العوامل المساعدة للعالم الظاهري، حيث تتواجد المنتجات والخدمات كمعلومةٍ رقميةٍ، ويمكن أن تُرسَلَ أو تُشحَنَ عبر قنواتٍ للمعلومات القائمة-[١].

أما (Mason et Mitroff)، فيعتبران أن نظام المعلومات قضيةٌ حصريةٌ وخاصةٌ، وبهذا، فإن نُظُمَ المعلومات تُعدُّ الركيزة الأساسية لإدارة أعمال أية مؤسسةٍ، وهذا ما يجعل الترابط بين هذه النُّظُم والإدارة ترابطاً عميقاً وتكاملياً، وبهذا أصبح موضوع نُظُم المعلومات، ودورها في إدارة المؤسسات هو الموضوع الأهم، الرابط بين تكنولوجيا المعلومات والإدارة، وهو مجالٌ سريعُ التطور، ومتنوع الحالات العملية، ويشكّل فكراً، واختصاصاً شاملاً يلغي فردية الفكر المعلوماتي تقنياً، أو الفكر الإداري التحليلي التوصيفي بشكلٍ أحاديٍّ، فنُظُمُ المعلومات بمستوياتها التنفيذية، والاستراتيجية، والداعمة للقرار، تشكل بنية الأتمتة الإدارية وتقنياتها[٢].

إن نظام المعلومات يكتسب أهميةً استثنائيةً في حياة المنظمات، ونجاح إدارتها في تحقيق أهدافها وغاياتها، وتتجسد هذه الأهمية في الدور الكبير الذي يلعبه هذا النظام في توفير المعلومات بالأوصاف المطلوبة للإدارات صانعة القرار، إذ تعادل أهمية القرارات بالضرورة، أهمية المعلومات المعتمدة في صنعها[٣].

ثالثاً- أبعاد نظام المعلومات:

يرتكز نظام المعلومات على ثلاثة أبعادٍ أساسيةٍ تتمثل في:

١- الأفراد (الفرد أو مجموعة الأفراد): أعمق جزءٍ في نظام المعلومات، وهم الأشخاص الذين يُعتبرون أصل تسيير المعلومات ومعالجتها واستخدامها[٤]. هم تلك

(١) Eloff Jan H.: Advances In Information Security Management And Small Systems security, Hingham, 2001, USA, p.14.

(٢) علي مصطفى، نظم المعلومات وإدارة المؤسسات، دمشق: دار الرضا، ٢٠٠٦، ص٣.

(٣) محمد عبد حسين آل فرج الطائي، الموسوعة الكاملة في نظام المعلومات، عمان، ٢٠٠٠، ص ٢٦٥.

(٤) Gérard Cliquet et autres, *Encyclopédie de la gestion et du management*, Paris, Dalloz, 1999, p.1180.

الأطراف صاحبة المصالح في نجاح تطبيق نظام المعلومات في المؤسسة. ويمكن تصنيف هؤلاء الأشخاص إلى:

- المُستخدِم: الشخص الذي يستعمل التطبيقات المحوسبة من أجل إنجاز مهنته ووظائفه[١]. يمثل مُستخدِمو نظام المعلومات في عمليات الأعمال في المؤسسة، المصدر الأول للحصول على معلومات النُّظُم المقصودة في التحليل. ومُستخدِمو النظام، الذين على مُحلِّل النُّظُم تحديدهم، يقعون في بعدين اثنين، يتمثلان في البعد الأفقي والبعد العمودي من تنظيم المؤسسة الإداري. ففي البعد الأفقي، يجب أن ينظر المحلل إلى تدفق البيانات والمعلومات ضمن أقسام ووظائف الأعمال في المؤسسة، أما البعد العمودي فإنه يخص المعلومات التي يحتاج إليها العاملون في الأقسام الإدارية، والأرشيف في الإدارات الوسطى، وكذلك في مستوى الإدارة العامة، فلكل موقعٍ من هذه المواقع حاجته الخاصة للمعلومات، والتي ترتبط بالوظيفة الإدارية في ضمان الإجراءات لكفاءة وفاعلية عمل النظام[٢].

- المُتحكِّم في فتح النظام: شخصٌ يعرف ويُشكِّل الحاجات في شكلٍ وظيفيٍّ مُحَوْسَبْ.

- المُتحكِّم في العمل: مُتخصِّصٌ في الإعلام الآلي، وهو الذي يطور تقنياً الحل الآلي انطلاقاً من سجل المبادلات من خلال التحكم في فتح النظام[٣].

٢- التنظيم: تنظيم العمل داخل المؤسسة، المراقبة، لغة الاستخدام، ثقافة المؤسسة، قاعدة قرار التسيير.

٣- التكنولوجيا: تمس الحصول على المعلومات، الاتصال، تخزين واستغلال المعلومات، والمساعدة في عملية اتخاذ القرار[٤].

---

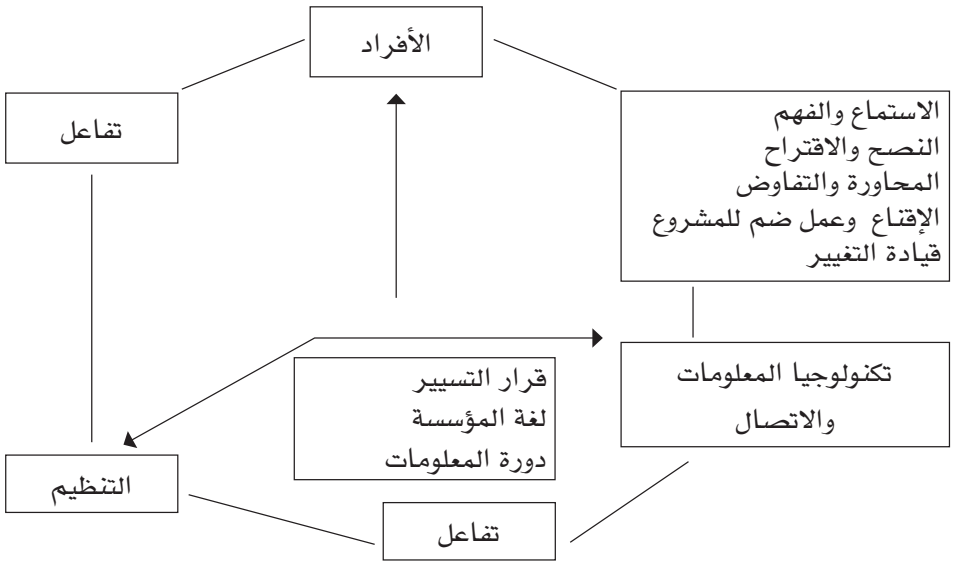
(١) David Autissier et autres, *L'Atlas du management, l'encyclopédie du management*, Paris, Éditions d'orga-nisation, 2010, p. 275.

(٢) فريد فهمي زيارة، المقدمة في تحليل وتصميم النظم، عمان: دار اليازوري، ٢٠١٠، صص ١١٢- ١١٣.

(٣) David Autissier et autres, Op.cit, p.275.

(٤) Gérard Cliquet et autres, Op.cit, p.1180.

شكلٌ يوضح أبعاد نظام معلومات المؤسسة :



Source: Gérard Cliquet et autres, *Encyclopédie de la gestion et du management*, Paris, Dalloz, 1999, p.1180.

رابعاً- تطور الخطر المعلوماتي:

منذ العصور الأولى وحتى اليوم، ظلت المخاطر تسبب إرباكاً للبشرية. فكل المجتمعات -سواءٌ كانت تقليديةً أو حديثةً- تواجه خياراتٍ وقراراتٍ حول طريقة الحفاظ على الأمن، ومواجهة المخاطر. إن كلَّ فعلٍ لا بد أن تكون له توابع هي التي يمكن أن تمثّل المخاطرة، وفي كل مرةٍ يتم فيها الاختيار عن عمدٍ، على أساس فهمٍ اجتماعيٍّ جديدٍ للعالم، يتبارى بعض المخاطر مقابل البعض الآخر. وبالنسبة للعديد من المجتمعات التاريخية والتقليدية، يمكن أن يمثّل ذلك الاختيار استراتيجياتٍ أساسيةً للبقاء، وتلك الأنواع من الخيارات، بمخاطرها المتعلقة بها، يمكن إدراكها كعوامل أساسيةٍ للبقاء، خلال المجتمعات القديمة على الأقل[1].

وحسب (Olivier Hassid, 2008)، عرف تطوُّرُ المؤسسات، وعلى مدى أزمانٍ طويلةٍ، أخطاراً أثَّرت على أسلوبها وطبيعة عملها، حيث كانت الأخطار المعروفة ما بين سنة ١٩٧٠ وسنة ١٩٨٠، أخطاراً سياسيةً مرتبطةً بنظام الحكم وعدم الاستقرار السياسي، بالإضافة

(١) ادوارد ب بورودزيكيس، إدارة المخاطر والأزمات والأمن، تر: أحمد المغربي، القاهرة: دار الفجر، ٢٠٠٨، ص ٧.

إلى الأخطار الاقتصادية المرتبطة بالحصول على المواد الأولية، والأسواق، ومالية المؤسسة، أيضا الأخطار السسيوثقافية المرتبطة بالمجتمع وثقافته. ومع التطور التكنولوجي ظهرت الأخطار التكنولوجية، ومعها زاد التطور الكبير للخطر المعلوماتي، حيث عرف هذا الخطر ارتفاعاً كبيراً، وتطوراً محسوساً، خصوصاً في الدول الكبرى في نهاية التسعينات وبداية سنة ٢٠٠٠ من القرن الماضي(١).

وحسب (Olivier Hassid, 2008) فالمخاطر المعلوماتية، من حيث احتمال خسارة المعلومات، والتعطل الكامل للنظام، والذي يشل قدرة المؤسسة، يمكن أن تكون نتائجها كارثية.

وجاء في تقريرٍ لشركة «McAfee» حول جرائم الإنترنيت، أن خسائر التجارة عالمياً بلغت تريليون دولارٍ أمريكيٍّ سنوياً، وتنوعت ما بين خسائر للملكية الفكرية، ونفقات إصلاح الضرر. وجرائم الإنترنيت هي رابطٌ صغيرٌ في سلسلة مخاطر المعلومات، فحسب مشروع «خصوصية حقوق تبادل المعلومات»، عدد التسجيلات المتضمنة معلوماتٍ شخصيةً حساسةً، والمشاركة في الخروق الأمنية في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، وفي السنوات الثلاث ما قبل ديسمبر ٢٠٠٨، قُدِّرت بـ: ٢٥٠ مليوناً، وفي ٢٠٠٨، في الولايات المتحدة وحدها، كان هناك ٢٩ مليون حالة كشفٍ عن معلوماتٍ شخصيةٍ للأفراد(٢).

إن الفاتورة الإجمالية لمخاطر المعلومات عالمياً وعربياً في العام ٢٠١١ وحده، تقدر بحوالى ٣٨٨ مليار دولارٍ أمريكيٍّ، ومعنى ذلك، أن القيمة المالية لمخاطر المعلومات أكبر من السوق السوداء للمخدرات، والتي تقدر بحوالى ٢٨٨ مليار دولارٍ أمريكي (٣).

هذا ولا يزال الخطر على البيانات هو الهمُّ الأكبر، والتحدي الحقيقي الذي يواجه الدول والمؤسسات في مناطق العالم التي تعرف تطوراً في معدل النمو في قطاع التقنية، حيث أكد تقرير إرنست ويونغ السنوي الثالث عشر حول أمن المعلومات لدى المؤسسات حول العالم، على ضرورة توسيع وتهيئة أنظمة أمن المعلومات، لتتماشى مع متطلبات المؤسسات التي تعمل في عالمٍ بات بلا حدود.

(١) Olivier Hassid, *La Gestion des Risques*, Paris, Éditions Dunod, 2ed, 2008, p.2.

(٢) Stewart Mitchell, *Managing Information Risk, a director's guide*, Combs, United Kingdom, 2009, pp.5-10.

(٣) جمال محمد غيطاس، الأمن المعلوماتي والجرائم الالكترونية: وسائل جديدة للصراع، فيفري: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٢، ص٣. انظر: http://studies.aljazeera.net.

خامساً- مصادر وأنواع الخطر المعلوماتي:

في عملٍ مشتركٍ قام به كلٌّ من (AMRAE_ CLUSIF, 2006)، تمّ تقسيم الخطر المعلوماتي الذي يهدد نظام معلومات المؤسسة، ويؤثر عليه بصفةٍ خاصةٍ، ويترك نتائج على المؤسسة ككلٍّ بصفةٍ عامةٍ، إلى الأنواع الآتية:

- الأخطار المعلوماتية المرتبطة بالبيئة: مجموعة الأخطار التي تكون خارج نظام المعلومات، ومستقلةً عن الإرادة الإنسانية (الكوارث البيئية)، والتي يمكن أن تشلَّ أو توقف عمل النظام.
- الأخطار الاجتماعية/ الحروب: مجموعة الأخطار التي مصدرها خارج نظام المعلومات، أصلها إنسانيٌّ أو اجتماعي.
- الأخطار الشكلية: مجموعة الأخطار المخلوقة من أطرافٍ خارجةٍ عن نظام المعلومات.
- الأخطار على أجهزة الإعلام الآلي (الفيروسات).
- أخطارٌ حول البرمجيات.
- أخطار القرصنة، الهاكر.
- أخطارٌ مرتبطةٌ بالموارد البشرية.
- أخطارٌ مرتبطةٌ بمشاريع التنمية[1].

وهناك تصنيفٌ آخر لأنواع الخطر المعلوماتي، وهو كالآتي:

١- الأخطار البشرية:

من الممكن أن تتعرض نُظُمُ المعلومات للكثير من العمليات والممارسات السلبية، المقصودة وغير المقصودة، التي تتم على المعلومات، والتي تتمثل في محاولة سرقتها أو إدخال الفيروسات إلى أنظمتها[2].

(١) AMRAE, CUSIF: RM et RSSI (Risk manager et responsable sécurité du système d'information), 2006, p.22. www.clusif.asso.fr, 15/05/2013.

(٢) عدنان الشوابكة، دور نظم وتكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية، عمان: دار اليازوري، ٢٠١١، ص٢٨٥.

• **الأخطار المقصودة:**

إن أصعب المشاكل التي تواجهها المؤسسات هي البرامج التجسسية، وهي تهتم بالداخل أكثر، وبكلفةٍ تزيد عمّا تكلفه الفيروسات، لكونها مصممةً بحيث لا يمكن الكشف عنها. وتهديدات المخاطر في ما يتعلق بالمعلومات والأجهزة التي تمتلكها المؤسسات، لا تتمثل في قيام مجرمي الفضاء المعلوماتي بكتابة الرموز الخبيثة في أماكن افتراضيةٍ، بل تتمثل في موظفيها الذين يكونون موضع ثقتها.

يمثل المستخدمون خطراً أمنياً لأسبابٍ عديدةٍ، منها أن حدود الشركات تستمر في الاتساع مع تزايد عدد العاملين الجوَّالين لديها، وتلاقي استخداماتهم الشخصية والمهنية في النقاط والمراكز الطرفية للمؤسسة التي يعملون فيها، فأجهزة الحواسيب باتت معبّأةً بالتطبيقات التي لا تتعلق بالعمل، والتي من شأنها أن تُعرِّضَ المؤسسة إلى برامج التجسس، والمتسللين، والتهديدات الأخرى. وثمة أيضاً أخطارٌ متزايدةٌ تترصد حب الاستطلاع لدى المستخدمين في المراكز الطرفية هذه، ويكون أسلوب الخداع على شكل موقعٍ في الشبكة، أو رسالةٍ إلكترونيةٍ مصممةٍ للاحتيال على الموظفين، لكي ينجزوا أعمالاً وعملياتٍ لها تأثيرٌ كبيرٌ على أمن المؤسسة، أو فضح معلوماتٍ سريةٍ، والأدهى من ذلك أن الموظفين هم في حركة تنقّلٍ دائمةٍ بين المؤسسات المتنافسة، بسبب قيام هذه المؤسسات بتوظيف الموظفين المهمين طمعاً في مهاراتهم، فالتهديد الداخلي، سواءٌ كان مضرَّاً أو غير مضرٍّ، هو أمرٌ لا يمكن على المؤسسة التغاضي عنه أبداً.

ويمكن إرجاع هذه الأخطار المقصودة إلى أسبابٍ عديدةٍ:

• **الأسباب المالية:** يهدف اختلاس الصكوك والأسهم والسندات أو الأوراق المالية القابلة للتحويل، أو المواد الأولية والسلع، أو تغيير البيانات، لإيجاد تسوياتٍ ماليةٍ محظورةٍ، إلى جانب سرقة المعلومات وإعادة بيعها لأطرافٍ مُنافسةٍ، واستخدام بعض المصادر المتاحة لتطوير برامج لصالح جهاتٍ أخرى.

• **الأسباب العاطفية:** والتي تقع عند شعور أحد العاملين بالانتكاس بسبب تخطّي الآخرين له في الترقية، أو أنه يُعامل من قبل رؤسائه بصورةٍ غير منطقيةٍ، بالإضافة إلى الإحساس بالفشل عقب صدامٍ مع الإدارة أو الزملاء، أو كردٍّ فعلٍ على التعرض للنقد

الشديد وغير الموضوعي. وهكذا فإن الدوافع العاطفية مرتبطةٌ كلها بالعمل، وبالتالي تَسْهُلُ ملاحظتها، ويمكن العمل على تفاديها، أما الدوافع الشخصية فإنها، لقلة ارتباطها بالعمل، يصعب اكتشافها وتحديدها والتعامل معها[١].

• **الأسباب الفكرية:** وتُعَدُّ هذه الأسباب أكثر الدوافع تحدِّياً، حيث لا دخل للاعتبارات المالية أو العاطفية فيها، فقد يقوم الفاعل بذلك، لإرضاء فضوله الفكري، أو من منطلق التحدِّي لإثبات خطأ الإدارة عندما أعلنت أن لديها نظام أمنٍ ولا يمكن اختراقه.

• **الأخطار غير المقصودة:**

ينتج الانتهاك غير المقصود لسلامة وأمن البيانات غالباً، عن إجراءاتٍ خاطئةٍ وغير سليمةٍ، تتراوح بين إجراءات تجهيز وإدخال البيانات، وحتى أخطاء التشغيل التي تحدث أثناء المعالجة، مروراً بنقاط الضعف غير المنظورة في البرامج التطبيقية نفسها[٢].

إن غالبية الموظفين، بدون قصدٍ، كثيراً ما يتَّخذون خياراتٍ غير صحيحةٍ عندما يتعلق الأمر بالتعاطي مع معلومات المؤسسة وبياناتها، والمثال على ذلك هو أنه مع تزايد قيام المستخدمين باستخدام الأجهزة والمساعدات الشخصية الرقمية وغيرها، يتوجب على المديرين الأمنيين التذكُّر أن هذه الأجهزة قضت معظم عمرها موصولةً إلى حواسيب المنزل الأقل أمناً، وهذا ما يجعل من السهل على المستخدمين تنزيل فيروسٍ مؤذٍ من دون قصدٍ، أو رمزٍ مدمِّرٍ في أحد حواسيب المؤسسة، بالإضافة إلى الأخطاء التي تحدث سهواً أثناء القيام بالأنشطة اليومية بالمؤسسة[٣].

ويُمثِّلُ الإهمالُ الطريقة الأكثر شيوعاً لاختراق المعلومات، ويعود السبب في ذلك إلى إهمال الأفراد العاملين، وتهاونهم، أو ضعف إدراكهم لأهمية الاحتفاظ بسرية المعلومات، والعواقب الوخيمة المترتبة لاختراق أمنية المعلومات، إلى جانب عدم معرفتهم المعلومات التي تحتاج إلى الحماية، ومن يمتلك الدافع إلى استغلال هذه المعلومات من داخل المؤسسة وخارجها[٤].

(١) دلال صادق، حميد ناصر الفتال، أمن المعلومات، عمان: دار اليازوري، ٢٠٠٨، صص١٥-١٦.
(٢) م.ن، ص١٥.
(٣) http://archive.aawsat.com/details.asp?article=459156&issueno=10675
(٤) محمد عبد حسين آل فرج الطائي، نظم المعلومات الإدارية المتقدمة، عمان: دار وائل، ٢٠٠٤، ص١٥٨.

٢- الأخطار التكنولوجية:

- **الفيروسات:**

وهي عبارة عن برامج ذات أهدافٍ تدميريةٍ تتمثل في إحداث أضرارٍ بنظام الحاسوب، أو برمجيته، أو مُكوِّناته. ولقد وُلدت فكرة الفيروس الالكتروني منذ بدايات الحاسوب على يد جون فون نيومان، الذي أسس لذلك في مقالةٍ نشرها بعنوان «نظرية وتنظيم الآلة المعقدة ذاتية الحركة»، عن إنتاج أوتوماتٍ تقوم بعمل نسخةٍ مطابقةٍ لذاتها، وقد كشف عن وجود فيروسات الحاسوب الأولى كين تومبسون سنة ١٩٨٣.

ويُستخدم مصطلح الفيروسات للدلالة على برامج صغيرةٍ تُلحِقُ نفسها بملفٍّ ما، وتقوم بإعادة إنتاج نفسها (تكاثر) بسرعةٍ، وتظل كامنةً في بعض البرامج بانتظار تاريخٍ أو حدثٍ مُعَيَّنٍ لتقوم بحركتها، وتنسخ نفسها من ملفٍّ إلى آخر، ومن جهاز حاسوبٍ إلى آخر، وتعمل بشكلٍ مستقلٍّ عن ملفات التشغيل الأخرى، وتقوم بالسيطرة على الذاكرة ومساحة القرص[١].

- **القرصنة:**

هي عملية الدخول إلى الأنظمة المعلوماتية من طرف أصحاب الخبرة، وهم عادةً مُبَرمِجُون غير مسموحٍ لهم بالدخول إلى تلك الأنظمة، يهدفون إلى كسر الحواجز الأمنية المحيطة بها.

يستغل القراصنة نقاط الضعف في الجوانب الأمنية لمواقع الشبكة العنكبوتية / الويب، فيحصلون على فرصٍ للدخول إلى البيانات الخاصة بالمؤسسات، مثل المعلومات الخاصة عن الزبائن، وكلمات المرور. وقد يستخدم هؤلاء القراصنة أنواعاً من الفيروسات، مثل حصان طروادة، ليتظاهروا بأن برمجياتهم مشروعةٌ واعتياديةٌ لغرض الحصول على معلوماتٍ من الحاسوب المُضيف[٢].

ويُصنَّفون على النحو الآتي:

- الهاكر (hacker): المتسلِّل، وهو شخصٌ بارعٌ في استخدام الحاسب الآلي، وبرامجه

(١) عبد الحميد بسيوني، الحماية من أخطار الانترنيت، القاهرة: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣، ص١٢٣.
(٢) عامر إبراهيم قنديلجي، إيمان السامرائي، شبكات المعلومات والاتصالات، عمان: دار المسيرة، ٢٠٠٨، ص١٧٧.

والاتصالات، ولديه فضولٌ في استكشاف حسابات الآخرين، وبطرقٍ غير مشروعةٍ، والهاكر هو متطفِّلٌ يتحدَّى إجراءات أمن نُظُم الشبكات.

● الكراكرز (Crackers): المُقْتَحِمُ، وهو شخصٌ يقوم بالتسلُّل إلى نُظُم الحاسوب للاطِّلاع على المعلومات المُخزَّنة فيها، أو لإلحاق الضرر، أو العبث بها أو سرقتها[١].

٣- الأخطار البيئية:

وتشمل هذه الأخطار الزلازل، والعواصف، والفيضانات، والأعاصير، والمشاكل المتعلقة بأعطال التيار الكهربائي والحرائق، إضافةً إلى المشاكل القائمة في تعطُّل أنظمة التكييف والتبريد وغيرها، وتؤدي هذه الأخطار إلى تعطُّل عمل هذه التجهيزات، وتوقيفها لإجراء الإصلاحات اللازمة، واسترداد البرمجيات وقواعد البيانات [٢].

٤- مشاكل جودة النظام:

فضلاً عن الكوارث والفيروسات والخروقات لأنظمة المعلومات، هناك أيضا تخلُّف البرمجيات، والبيانات الناقصة، والتي تسبب تهديداً «دائماً» لنُظُم المعلومات، مسببةً خسائر لا مثيل لها في الإنتاجية. والخطأ غير المكتشف في برمجيات ائتمان المعلومات، أو البيانات المالية الخاطئة، يمكن أن تنتج عنه خسائر بملايين الدولارات، فضلاً عن الأعطال أو الأخطاء في البرمجيات، وضعف البيانات كمدخلات[٣].

أخطارٌ معلوماتيةٌ أخرى:

● عدم وجود مسؤوليةٍ واحدةٍ: إذا كان الحاسوب مُشْتَرَكاً من قبل عددٍ من المستخدمين، لا أحد يعلن مسؤوليته المنفردة للصيانة، أو الإشراف، أو السيطرة على الجهاز.

● عدم وجود التدقيق: إذا كانت هناك مشكلةٌ، فمن غير الممكن معرفة من الذي وصل للجهاز؟ ومتى؟.

● عدم وجود نسخٍ أخرى: حتى أن المستخدمين أصحاب الخبرة ينسون عمل نسخٍ إضافيةٍ للملفات المهمة، وكذلك الأمر بالنسبة للمستخدمين الجدد، وذلك لقلة خبرتهم.

(١) هيثم الشبلي، إدارة مخاطر الاحتيال في قطاع الاتصالات، عمان: دار صفاء، ٢٠٠٨، ص٤٤.
(٢) نجم عبد الله الحميدي وآخرون، نظم المعلومات الإدارية، مدخل معاصر، عمان: دار وائل، ٢٠٠٥، ص٢٦٧.
(٣) ندى إسماعيل جبوري، حماية أمن أنظمة المعلومات، دراسة حالة في مصرف الرافدين، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، م ٧، ع ٢١، ٢٠١١، ص٧٧.

- درجةٌ عاليةٌ من التنقل بالنسبة للحاسوب الشخصي، مما يخلق مشاكل كبيرةً.
- دمج الواجبات: وما ينتج عنه من ضعفٍ في التدقيق والموازنة.

سادساً- مجالات الخطر المعلوماتي:

١- الملفات الورقية:

على الرغم من استخدام النُّظُم الحاسوبية، إلا أن الملفات الورقية مازالت تُمثِّل نسبةً كبيرةً من الملفات المستخدمة في أغلب المنظَّمات، وأهم التهديدات الممكنة في هذا المجال مثلاً: عدم تصنيف الملفات على النحو الذي يمكن معه معرفة مدى سرية المعلومات التي تنطوي عليها، ومن ثم حفظ هذه الملفات بشكلٍ منفصلٍ في مواقع أمينةٍ، أو في خزاناتٍ مقفلة.

٢- المعطيات:

تُعدُّ العنصر الأساسي للأنظمة، وتشمل كافة البيانات المدخلة، والمعلومات المستخرجة عقب معالجتها، وتمتد، بمعناها الواسع، للبرمجيات المُخزَّنة داخل النُّظُم. والمعطيات قد تكون في طور الإدخال، أو الإخراج، أو التخزين، أو التبادل بين النظم عبر الشبكات، وقد تُخَزَّن داخل النظام، أو على وسائط التخزين خارجه.

ومن الأمثلة على التهديدات التي تتعرض لها المعلومات:

- الحذف أو النسخ.
- التشويه الناتج عن مشاكل الأجهزة والبرامج.
- السرقة.

٣- الأجهزة:

المخاطر التي تصاحب كافة المعدات والأدوات المادية التي تتكون منها النُّظُم، كالشاشات، والطابعات ومكوناتها الداخلية، ووسائط التخزين المادية وغيرها[١].

(١) منير محمد الجنيهي، ممدوح محمد الجنيهي، أمن المعلومات الإلكترونية، القاهرة: دار الفكر الجامعية، ٢٠٠٦، ص١٤.

ومن الأمثلة على هذه التهديدات:

- الاستخدام الخاطئ، أو التصرُّف غير السليم، أو الحماية غير الجيدة.
- العبث أو التدمير من قبل موظفٍ في عمل الأجهزة والمعدات.
- السرقة (الحاسوب، أو الطابعة أو الموارد الأخرى).

٤- الاتصالات:

وتشمل شبكات الاتصال التي تربط أجهزة التقنية بعضها مع بعضها الآخر، محلياً ونطاقياً ودولياً، وتتيح فرصة اختراق النُّظُم عبرها، كما أنها بحدِّ ذاتها محلٌّ للاعتداء، وموطنٌ من مواطن الخطر الحقيقي.

ومحور الخطر هو الفرد، سواءٌ المستخدم أو الشخص المناط به مهام تقنيةٌ مُعيَّنةٌ تتصل بالنظام، فإدراك هذا الشخص حدود صلاحياته، وإدراكه آليات التعامل مع الخطر، وسلامة الرقابة على أنشطته في حدود احترام حقوقه القانونية، مسائلُ رئيسةٌ يُعنى بها نظام الأمن الشامل، تحديداً في بيئة العمل المرتكزة على نُظُمٍ.

٥- البرامج:

وتشمل الأوامر المرتبة في نسقٍ مُعيَّنٍ لإنجاز الأعمال، وهي إما مستقلةٌ عن النظام أو مخزونةٌ فيه.

- حذف برنامجٍ عرضياً أو عن غير قصد.
- سرقة برنامج.
- تشويه برنامجٍ، نتيجة عطلٍ في الأجهزة أو غيرها.
- عيوب ومشاكل البرامج.

سابعاً- الإجراءات اللازمة لمواجهة المخاطر المعلوماتية:

يمكن للمديرين حماية أنفسهم وممتلكاتهم عن طريق اختيار ضوابط أمنيةٍ وقويةٍ، وذات صلةٍ بأنظمة المعلومات الخاصة بمؤسساتهم. والخطوة الأولى تتضمن الضوابط الأساسية، والضوابط الأساسية هي الضوابط الأمنية الأولية المطلوبة لأي نظام معلوماتٍ مرتكزٍ على

تصنيف أمن النظام وفقا لـ FTPS199. هذه الضوابط هي الحدُّ الأدنى الأساسي المطلوب للحفاظ على النظام، وتقليص المخاطر القائمة الكاملة للضوابط الأمنية الأساسية الواردة في وثيقة NIST, SP800-53. في حين أن هذه الضوابط ليست مُلزِمةً لكل المؤسسات، لكنها تشكل نقطة انطلاقٍ جيدةً من أجل ممارساتٍ جيدةٍ، والتي سترضي الشركاء والمُنضمِّين الخصوصيين لحدٍّ كبير[١].

ومن الإجراءات المهمة التي يجب على الإدارة اتخاذها لتحقيق وتعزيز أمن المعلومات ما يأتي:

أ- أمن الأفراد:

يمكن تحديد ثلاثة مستوياتٍ للتحكُّم في دخول الأفراد إلى موقع مصادر إدارة المعلومات، وهذه المستويات هي:

- الموقع (موقع المؤسسة).
- المبنى (أين توجد أقسام إدارة المعلومات).
- الغرفة (المكتب).[٢]

وهنا تجدر الإشارة إلى المهام الإدارية والشخصية، فمهام المتصلين بنظام أمن المعلومات تبدأ في الأساس من حسن اختيار الأفراد المُؤهَّلين، وعمق معارفهم النظرية والعملية، على أن يكونوا مدركين أن التأهيل العلمي يتطلب تدريباً متواصلاً، ولا يقف عند حدود معرفة وخبرة هؤلاء لدى تعيينهم، وبشكلٍ رئيسٍ، فإن المهام الإدارية أو التنظيمية تتكوَّن من ستة عناصر رئيسةٍ:

- تحليل المخاطر.
- وضع السياسة أو الاستراتيجية.
- وضع خطة الأمن.
- وضع البناء التقني الأمني.
- توظيف الأجهزة والمعدات والوسائل.

(١) Stewart Mitchell, Op.cit, pp. 40, 43.

(٢) دلال صادق، حميد ناصر الفتال، أمن المعلومات، م.س، ص٤٨.

- تنفيذ الخطط والسياسات[١].

ب- أمن الوثائق والمعلومات:

وهنا يجب على المؤسسة القيام بالإجراءات الآتية:

- تصنيف المعلومات (سرِّيٌّ للغاية، سرِّيٌّ، رسميٌّ، محدودٌ، فئةٌ غير مصنّفة).
- إجراءات حفظ البيانات، والأشرطة والأقراص الممغنطة.

ج- أمن الاتصالات:

يمكن تقسيم أمن الاتصالات بشكلٍ عامٍّ إلى العناصر الآتية:

- أمن خطوط الاتصالات السلكية.
- أمن خطوط الاتصال اللاسلكية.

ويُفَضَّلُ أن تمرَّ خطوط الاتصال بأقل عددٍ ممكنٍ من البدالات، أو نقاط التحويل، وكلما اقترب خط الاتصال إلى الخط مباشرةً، كلما قلَّتِ التهديدات، بالإضافة إلى عدم ترك مواقع الخطوط الهاتفية التي تمر بها خطوط المعلومات، وإحكام عملية الصيانة القائمة عليها، وتحديد الأشخاص الذين يُسمَحُ لهم بصيانتها[٢].

د- أمن الأجهزة والمعدات:

وتتم هذه العملية من خلال ما يأتي:

تمييز أنظمة عمل الحاسوب للمُخوَّلين من غيرهم.

التأمين ضد المخاطر التي تتعرض لها الأجهزة، مثل توفير برامج الحماية الحاسوبية (Anti Virus).

(١) منير محمد الجنيهي، ممدوح محمد الجنيهي، أمن المعلومات الالكترونية، م.س، ص١٦.
(٢) دلال صادق، حميد ناصر الفتال، أمن المعلومات، م.س، ص ٥٨.

والشكل الآتي يوضح نموذجاً لأمن المعلومات[1]:

نموذج متكامل لأمن المعلومات



المصدر: نجم عبد الله الحميدي وآخرون، نظم المعلومات الإدارية، مدخل معاصر، عمان: دار وائل، ٢٠٠٥، ص ٢٧١.

(١) نجم عبد الله الحميدي وآخرون، نظم المعلومات الإدارية، م.س، ص ٢٧١.

ولنجاح عملية بناء استراتيجيةٍ للأمن المعلوماتي، يجب أن تُؤخذ بعين الاعتبار رؤية وأهداف وغايات المؤسسة التجارية، كما يجب أيضاً أن لا يُنظر إليها على أنها فكرةٌ ثانويةٌ، بل يجب أن تُصمَّمَ وتُطوَّرَ بشكلٍ متوازٍ مع تطور النظام، وأية طريقةٍ أخرى غير هذه الطريقة ستؤدي لفشل أمن المعلومات، ولذلك، فتحديد أية استراتيجيةٍ فعَّالةٍ للأمن المعلوماتي، يجب أن يُخَطَّطَ لها جيداً، وأن تركّز جهودها ابتداءً على مستوى المؤسسة، وأن لا يُنظَرَ إليها على أنها قضيةٌ تكنولوجيةٌ، أو على أنها مزيجٌ مخصَّصٌ لحلولٍ تكنولوجيةٍ مُعيَّنةٍ لمشاكل محدَّدة[١].

خاتمة:

من خلال ما سبق التعرُّض إليه في هذا البحث، نخلص إلى القول بأن المخاطر المعلوماتية التي باتت تهدِّد نظام معلومات المؤسسة، الذي يُعدُّ المصدر الرئيس لاتخاذ القرارات بها، قد عرفت تطوراً كبيراً بالموازاة مع التطور الكبير والسريع لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، كما أن لهذه المخاطر آثاراً سلبيةً، ليس فقط على نظم المعلومات، بل على المؤسسة بصفةٍ عامةٍ، وهذا ما يستوجب عليها ضرورة القيام بالإجراءات اللازمة لمواجهة هذه المخاطر، والحفاظ على أمن معلوماتها التي من خلالها يمكنها النجاح والتطور، خصوصاً وأنها تعيش في ظل اقتصاد المعرفة، بالإضافة إلى تطوير الأبحاث العلمية الخاصة بأمن المعلومات.

(١) Eloff Jan H.P., Op.cit, p.14.

قائمة المراجع والمصادر:

المراجع باللغة العربية:

١- بورودزيكس، ادوارد ب.، إدارة المخاطر والأزمات والأمن، تر: أحمد المغربي، القاهرة: دار الفجر، ٢٠٠٨، ص ٧.

٢- غيطاس، جمال محمد، الأمن المعلوماتي والجرائم الإلكترونية: وسائل جديدة للصراع، فيفري: مركز الجزيرة للدراسات،٢٠١٢، ص٣. انظر: http://studies.aljazeera.net

٣- زيارة، فريد فهمي، المقدمة في تحليل وتصميم النظم، عمان: دار اليازوري، ٢٠١٠، صص ١١٢- ١١٣.

٤- صادق، دلال، حميد ناصر الفتال، أمن المعلومات، عمان: دار اليازوري، ٢٠٠٨، صص١٥-١٦.

٥- قنديلجي، عامر إبراهيم، إيمان السامرائي، شبكات المعلومات والاتصالات، عمان: دار المسيرة، ٢٠٠٨، ص١٧٧.

٦- بسيوني، عبد الحميد، الحماية من أخطار الإنترنيت، القاهرة: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣، ص١٢٣.

٧- عدنان الشوابكة، دور نظم وتكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية، عمان: دار اليازوري، ٢٠١١، ص٢٨٥.

٨- مصطفى، علي، نظم المعلومات وإدارة المؤسسات، دمشق: دار الرضا، ٢٠٠٦، ص٣.

٩- آل فرج الطائي، محمد عبد حسين، نظم المعلومات الإدارية المتقدمة، عمان: دار وائل، ٢٠٠٤، ص ١٥٨.

١٠- آل فرج الطائي، محمد عبد حسين، الموسوعة الكاملة في نظام المعلومات، عمان، ٢٠٠٠، ص ٢٦٥.

١١- الجنيهي، منير محمد، ممدوح محمد الجنيهي، أمن المعلومات الالكترونية، القاهرة: دار الفكر الجامعية، ٢٠٠٦، ص١٤.

١٢- الشلبي، هيثم، إدارة مخاطر الاحتيال في قطاع الاتصالات، عمان: دار صفاء، ٢٠٠٨، ص٤٤.

١٣- الحميدي، نجم عبد الله وآخرون، نظم المعلومات الإدارية، مدخل معاصر، عمان: دار وائل، ٢٠٠٥، ص٢٦٧.

١٤- جبوري، ندى إسماعيل، حماية أمن أنظمة المعلومات، دراسة حالةٍ في مصرف الرافدين، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، م ٧، ع ٢١، ٢٠١١، ص٧٧.

المراجع باللغة الأجنبية:

1- AMRAE, CUSIF: RM et RSSI (*Risk manager et responsable sécurité du système d'information*), 2006, p.22, www.clusif.asso.fr 15/05/2013.

2- David Autissier et autres, *L'Atlas du management, l'encyclopédie du management*, Paris, Éditions d'organisation, 2010, p. 275.

3- Eloff Jan H., *Advances In Information Security Management And Small Systems Security*, Hingham, USA, 2001, p.14.

4- Jean François Lemetter, *Risque*, *information et organisation*, Paris, Éditions L'Harmattan, 2008, p.18.

5- Gérard Cliquet et autres, *Encyclopédie de la gestion et du management*, Paris, Dalloz, 1999, p. 1180.

6- Ludovic François et autres, *La gestion du risque informationnel, éléments de caractérisation,* Paris, Éditions L'Harmattan, 2005, p.13.

7- Olivier Hassid, *La Gestion des Risques*, Paris, Éditions Dunod, 2ed, 2008, p.2.

8- Stewart Mitchell, *Managing Information Risk, a director's guide,* Combs, United Kingdom, 2009, pp. 5-10.

الهوامش والإحالات:

AMRAE: Association pour le management des risques et des assurances en entreprise.

CLUSIF : Club de sécurité des systèmes d'informations français.

SP800-53: المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا (الولايات المتحدة الأمريكية)، النشرة الخاصة رقم ٨٠٠-٥٣، المتعلقة بضوابط الأمن الموصى بها لأنظمة المعلومات الاتحادية (ديسمبر، ٢٠٠٧).